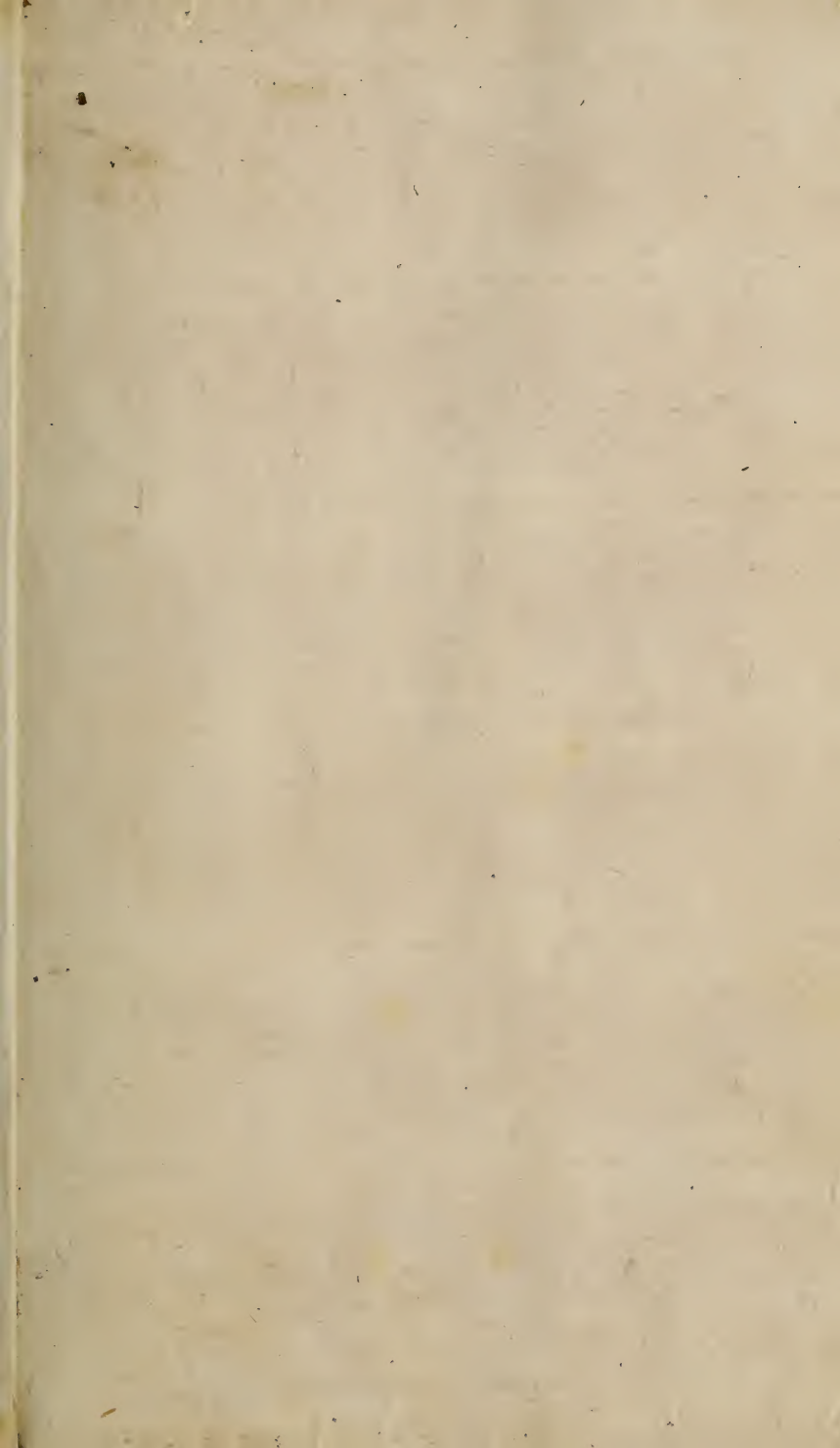




۲
الامم
هـ

۱-۷





ق عن ابن عباس جده
روى عن جعفر الصادق قال كان رسول الله
رضي الله تعالى عنه صلى الله عليه وسلم اذا نسي الشيء
صلى الله تعالى عليه وسلم ثم قال يا ميمون
وضع راحته على جهة ثم قال يا ميمون
الشيء وخالفه ذكرني فانسيته

الفصل الاول في اداب
القضاء وما يتعلق به
١

الفصل الثاني في
الشهادات
٢٤

الفصل الخامس
في الصلح
٤٩

الفصل السابع
في الوديعه
٦٢

الفصل التاسع
في الضمانات
٦٤

الفصل الحادي عشر
في الغصب
٩٤

الفصل الثالث عشر
في النكاح
١٠٥
الفصل الخامس عشر
في الاعتاق
١٣٢

الفصل الثاني في انواع
الدعاوى والبيئات
١٠

الفصل الرابع في الوكالة
والكفالة والحوالة
٣٧

الفصل السادس
في الاقرار
٥٣

الفصل الثامن في
العارية واحكامها
٦٤

الفصل العاشر
في الوقف واحكامه
٨٢

الفصل الثاني عشر
في الاكراه
١٠١

الفصل الرابع عشر
في الطلاق واحكامه
١١٥
الفصل السادس عشر
في الامان
١٣٦

<p>الفصل السابع عشر في البيوع ١٤١</p>	<p>الفصل الثامن عشر في الأجارا ١٥٢</p>
<p>الفصل التاسع عشر في الهبة ١٥٢</p>	<p>الفصل العشرون في أحكام الميراث ١٥٧</p>
<p>الفصل الحادي عشر في الكراهية ١٧٠</p>	<p>الفصل الثاني والعشرون في الصيد والبايع والالابحة ١٧٢</p>
<p>الفصل الثالث والعشرون في الجنائز والكفارة والحدود ١٨١</p>	<p>الفصل الرابع والعشرون في الشرع المارعة والمساكن ١٩٣</p>
<p>الفصل الخامس والعشرون في الطلاق وما يتعلق به ٢٠١</p>	<p>الفصل السادس والعشرون في السر ٢٠١</p>
<p>الفصل السابع والعشرون في الوصايا ٢٠٥</p>	<p>الفصل الثامن والعشرون في الوصايا ٢٠٥</p>
<p>الفصل التاسع والعشرون في العواصي ٢١٢</p>	<p>الفصل الثلاثون في مسائل شتى ٢٢٤</p>

هذا منه من في
الكتاب

الفصل الاول نوع في بيان الغول نوع في بيان الجبس
في آداب القضاء وما يتعلق به

الفصل الثاني في انواع الدعوى والبنات
نوع في كيفية اليمين والاختلاف

الفصل الثالث نوع في الاختلاف نوع في الشهادات
نوع في الاختلاف

فصل في قبول شهادة ومن لا تقبل
نوع في الاختلاف في الشهادة

بيان الشهادة على الشهادة
نوع في الرجوع عن الشهادة
الفصل الرابع في الوكالة والكفالة
نوع في الكفالة

فصل في بيان تسليم الغريم
نوع في احوالة

الفصل الخامس في الصلح
الفصل السادس في الاقرار
نوع في الاقرار في المرض

نوع في الاستثناء وما في معناه
نوع في الاقرار في المرض

الفصل السابع في الوديعة
الفصل الثامن في العارية
واحكامها

الفصل التاسع في انواع الضمانات
 الواجبة وكيفيةها وفي تضمنين المؤمنين
 واحكام ذلك ٦٤
 نوع في بيان ضمان احد الشريكين
 بسبب العين المشتركة ٧٢

ضمان المأمور والدلال
 وما يتصل بذلك ٧٣
 فصل في بيان ما يصدق فيه
 المودع وما لا يصدق ٧٤

فصل في بيان ضمان المكرهين
 بيان ضمان المستاجر ٧٦

بيان ضمان المحال
 بيان ضمان المكاري
 بيان ضمان الشاج ٧٧ ٧٨ ٧٨

بيان ضمان الخطأ
 بيان ضمان القصار
 بيان ضمان الصباغ ٧٩ ٧٩ ٨٠

بيان ضمان الغلاف
 بيان ضمان الفصاد
 بيان ضمان الحماشي ٨٠ ٨١ ٨١

الفصل العاشر
 في الوقف واحكامه ٨١
 نوع في اجارة الوقف والدعوى فيه والشهادة عليه
 والحكام على ذلك ٩٠

نوع في غضب الوقف
 وحكمه ٩٢
الفصل الحادي عشر
 في الغصب ٩٤
 نوع في احكام الشفعة ٩٧

نوع في القسمة
 في الاكراه ١٠٠
 نوع في بيع احكام كجر ١٠٣

نوع في معرفة حال البلوغ
 في النكاح ١٠٥
الفصل الثاني عشر
 في النكاح ١٠٥
 نوع في معرفة متى يكون
 الغلام شهيدا ١٠٤

نوع في تزويج الاولياء نوع في بيع الكفارة صورة التفريق
والاكفار ١٠٧ ١٠٩ ١٠٩

نوع في بيع المهر نوع في العتقة والرضاع **الفصل الرابع عشر**
في الطلاق واحكامه ١١٢ ١١٥

نوع في الصريح والكنية نوع في الاستبراء نوع في الرجعة
وبين احكامها ١١٦ ١١٨ ١١٩

نوع في الخلع واحكامه نوع في العتق واحكامه نوع في العوق احكامه
نوع في النفقة واحكامها **الفصل الخامس عشر** في الاعتق وتصرفه ونحوه
١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٦ ١٣٢

الفصل السادس عشر في الایمان ١٣٥
الفصل السابع بيع عشر في البيع واحكامه ١٤٠

نوع في العيب الذي يوجب الرد وما يتصل بذلك من الزوج والزوجة
وما يتعلق به ١٤٧ ١٤٩

الفصل الثامن عشر في الاجارات ١٥١
الفصل التاسع عشر في الهبة وما يتعلق بها ١٦٢

نوع الافضل في هبة الابن والبنت التشييت كالميراث ١٦٤
نوع في احكام هبة امرئى وغيره ١٦٥

نوع في احكام الرجوع عن الهبة ١٦٦
الفصل العشرون في احكام الهمم ١٦٧

الفصل الثاني والعشرون من الفصول
الثلاثين في الصيد والذبايح والأخنية
كتاب الصيد ١٧٢

الفصل الحادي والعشرون
في الكراهية ١٧٠

الفصل الثاني في التسمية
١٧٥

كتاب الذبايح وهو مشتمل
على فصلين الفصل الأول
١٧٤

فصل فيما يجوز من الأصحية
وما لا يجوز ١٧٨

فصل في وقت
الأصحية ١٧٧

كتاب الأصحية
١٧٦

فصل في النضحية عن الغيرة
١٨٠

فصل في الانتفاع
بالأصحية ١٨٠

فصل في العيوب
١٧٩

فصل في إجنين
١٨٣

الفصل الثالث والعشرون
والديات وأحكام ١٨١

فصل في العضو والصالح
١٨٥

فصل في القتل
١٨٥

١٨٤

باب الفنة
١٨٨

فصل فيما يتعلق بالديت
١٨٧

فصل في المتفرقات
١٨٦

فصل فيما يظهر به الزنا
١٩٠

فصل في المعلقة
١٨٩

باب المعاقلة
١٨٨

باب جنابة البهية
وإجنابة عليها ١٩٢

فصل في حد القذف
١٩١

فصل فيما يصير به
بالحصاة ١٩١

فصل في الأرض الموات
١٩٤

فصل في سدة الماء
١٩٤

الفصل الرابع والعشرون
في الشرب والمزارعة
والمساقات كتاب الشرب
١٩٢

فصل في المزارعة ١٩٤ فصل في اعمال المزارعة ١٩٩ فصل فيما يكون عذرا في فسخ ١٩٦ المزارعة

فصل في المزارع بدفع كتاب المساقات ١٩٧ الفصل الخامس والعشرون في الجبطن وما يتعلق به ١٩٨ الى آخر مزارعة ١٩٧

الفصل السادس والعشرون ٢٠١ فصل في مسائل البيع والملك في البيع كتاب السير ٢٠٠

فصل في الخط والاباحة ٢٠٢ الفصل السابع والعشرون فيما يكون اهلا من الكافر وما لا يكون وما يكون كفرا من مسلم وما لا يكون ٢٠٣

فصل فيما يكون كفرا من المسلم ٢٠٣ الفصل الثامن والعشرون من الوصايا وما لا يكون ٢٠٥

وصية الذمي جنس آخر في الرجوع عن الوصية ٢٠٧ فصل في الوصية بالكفارة ٢٠٧

جنس آخر فصل في الوصية للاقارب ٢٠٨ فصل في الذم والكف ٢٠٩ وما يتعلق بهما ٢٠٩

جنس آخر فصل في تصرفات الوصي ٢١٠ الفصل التاسع والعشرون في الفرائض ٢١١ جنس آخر وفي وكالة الاصيل ٢١٠

الاخوان ٢١٤ العصيات ٢١٤ فصل في ذور الارحام ٢١٧ فصل في الصنف الاول ٢١٧

فصل في الصنف الثاني ٢١٨ فصل في الصنف الثالث ٢١٨ فصل في الصنف الرابع ٢١٩

فصل في الصنف الخامس ٢٢٠ فصل في لواحق الكتب ٢٢٠

الفصل الثلاثون : هو تمام الفصول في مسائل شتى ٢٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين
الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين
الحمد لله رب العالمين



الحمد لله رب العالمين
الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين
الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين
الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله العادل في حكمه القاض بين عباده بعلمه الحمده علمه حكمه
وقضه واشكره على ما أنعم وامنض واشهد ان لا اله الا
الله وحده لا شريك له الذي من توكل عليه كفاه واشهد ان
سيدنا محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه
الثقة النقاة ص لمة ينال بها قايما في الدنيا والاخرة
ما يتمناه وتبعد فلما ابتليت بالقضاء وجبر الحكم فمضى اجبت
ان اجمع مختصرا في الكلام مستجبا من كتب ساداتنا العلماء
والاعلام ذاكرا في ما يكثر وقوعه بين الانام على وجه الاتقاء
والاحكام ليكونوا عوناً للحكام على فصل القضاء والاحكام
ورتبة علمي اثنين فصلا الاول في ادب القضاء وما يتعلق
الثاني في انواع الدعاوى والبينات الثالث في الشهادات
الرابع في الوكالة والكفالة والحوالة الخامس في الصلح السادس

التسارده في الاقرار السابغ في الود ليعه الثامن في العاربه
 التاسع في انواع الضمانات العاشر في الوقف الحاد عشر
 في القصب الشفعة والفسخ الثاني عشر عشر في الاكراه والحجر الثالث
 عشر في النكاح الرابع عشر في الطلاق الخامس عشر في القنا السادسة
 عشر في الايمان السابغ عشر في السبع الثامن عشر في السبع
 الاجبار التاسع عشر في الحبس العاشر في الرهن الحاد
 والعشر الثاني في الكراهية الثاني عشر والعشرون في الصيد والزنا
 والاصحبه الثالث والعشرون في الجنابات والديه والحودود
 الرابع والعشرون في الشرع الرابع عشر في المساقا الخامس عشر
 في الحيطان وما يتعلق به السادس والعشرون في السير
 والعشرون فيما يكون اسلامه الكافر وما لا يكون كفا
 من المسلم الثامن والعشرون في الوصايا التاسع والعشرون
 في الفرائض الثلثون في مسائل شتى ورهون الختام وقد تمت
 في عينا بالحق لا ينجم وهو الموافق بحسنه وكرمه للاتمام
الفصل الاول في ادب القضاء وما يتعلق به اقوال بالذوق
 القضاء في اللغة عبارة عن الذموم وكره هذا اليمين القاضي فاضيا
 لانه يلزم الناس وفي الشرع يراد بالقضاء فصل الحكومات وقطع
 المنازعات وكيفية تقليد القضاء من السلطان العادل الجابر آيا
 العادل فانه النبي عليه السلام بعث معاذا الى اليمن قاضيا و
 عثمان بن ابي سفيان عن امير او اما الجابر فلان الصحابة
 تقلدوا الاعمال مع معاوية بعد ان كانت مخالفة مع علي رضي الله

وكان الحق مع علي واما يجوز التقليد في السلطان الجاهل اذا كان
 يمكنه من القضاء بحق اما اذا كان لا يمكنه فلا واما نقل القضاء
 من يكون عدلا في نفسه عالما بالكتاب والسنة والاجتهاد وشروط
 انه يكون عالما بالكتاب والسنة بما يتعلق به الاحكام لا المواعظ
 وقيل اذا كان صوابه اكثر من خطئه حل الاجتهاد وكون القاضي
 مجتهدا ليس بشرط ويقضي القاضي بما علمه او يفتقر غيره وجميع
 الفقهاء ان المفتي يجب ان يكون من اهل الاجتهاد وقال ابو حنيفة
 لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا حتى يعلم من اين قلنا وفي الملقط اذا
 كان صوابه اكثر من خطئه حل ان يفتي وان لم يكن مجتهدا
 لا يحل الفتوى الا بشرطين الحكاية فيحكم ما يحفظه من اقوال الفقهاء
 والمفتي بالخيار ان شاء الله يقول الامام او يقول صاحبه
 وعن ابن المبارك يفتي يقول الامام لا غيره وان كان مع الامام
 احد صاحبيه فله يقولها لا محالة كذا ذكره البزار في جامعه ثم نقلوا
 في القضاء منهم من قال يجوز الدخول فيه اختيارا ومنهم من يقول لا يجوز
 الدخول فيه الا مكرها **آ** اتفق ان الامام الاعظم دعي الى القضاء
 ثلاث مرات فاجاب حتى انه ضرب في كل مرة ثنتين سوطا ومحمد
 استمع فقيده وجلس فلما مضى فقلده وقال عليه السلام من جعل علي
 القضاء فكأنما فرج بغير سكين واما سببه بهذا لان الكثرين
 تعمل في الظاهر والباطن اما القليل بغير سكين هو القليل بطريق
 الحق والغم وان يوثق في الباطن دون الظاهر والقضاء
 كذلك لا يوثق في الظاهر لان ظاهر جهادك لكن يوثق في الباطن

فانه سبب الهداك فشهد به لهذا كذا في الموقوفات وما عليه السلام
من طلب الخصال لا يوزن لم يطلبها فان البعثات يرسل اليه ليكن
غيره انه وقال صلى الله عليه وسلم القضاة ثلثة قاضيا في النار
وقاض في الجنة الحديث ومعنى ذلك كل من اتخذ بر عن طلب القضاء
او خول ثبته الا انه قد دخل في القضاء قوم صالحون واجنبه قوم
صالحون هم هذه اذ كان في البلدة قوم يصلحون للقضاء فاما
اذا لم يكن منهم من يصلح للقضاء فانه يدخل واذا كان في البلدة قوم
يرصلحون فاذا استغنى واحد منهم لا ياتهم واذا لم يكن واستغنى ياتهم
ولو كان في البلدة قوم يصلحون فاستغنى جميعا وكان السلطان
لا يفصل الخصومات بنفسه لانه يصيب احكام الله تعالى كذا في
الستية وعن الشافعي اذا كان القاضي فقيرا او مقصدا استعمال
الاحكام بحجة تجوز لانه يطلب القضاء قال ابو حنيفة لا يترك القاضي
الاسنة واحدة لانه من استغنى بذلك من العلم يبيع الخلل
في الحكم فيجوز للسلطان ان يقول القاضي بربية او بغير ربية ويقول
السلطان للقاضي ما عرفت لفساد فريك ولكن احسن عليك ان
تسلي العلم فاذا ريس العلم ثم قد النياحة تقلدك ولا تسلم على القاضي
في مجلس حكم لانه اذا جلس لفصل الخصومات لانه يسلم والامناء
الذين هم في مجلسه يسلم عليهم الصريح انه ان سلموا على الناس
يسلم عليهم في مجلسه فافهم انه يفتي في مجلس الحكم في غيره مختلف
المشايخ فيه قيل له لانه الموصوف به خلدون عليه بالجليل البطالة
وكذا السيل المجلس وغيره وقيل يفتي في العباد فقط ولا يفتي في

في المعاملة كذا في المحيط وفي الملقحات واذا اقتصم الى القاض
 اخوه او بنوعه ينبغي له ان يرافعهم قليلا ولا يعجل بالقضاء بينهم
 لعلهم يصطلحون لان القضاء والوقوع يجزئ ضربا يقع بسبب العداوة
 بينهم كذا ذكرهنا وهذا لا يخص بالاقارب بينهم بل ينبغي ان يفعل ذلك
 ايضا اذا وقعت الخصومة بين الاجانب لانه من القضاء الوجوه في
 الفسنة الفسقية يقتصر عن ما امكن ان يترى قال جلال الدين ابو النجاشي
 هو حامد بن محمد في كتاب السجلات يجوز للقاضي اخذ الاجرة على كتابة
 المحاضر والسجلات وغيره من الوثائق بمقدار اجر المتل وذلك لان
 القاض انما يرجع عليه القضاء والصلح الخي الى سخطه في انا الكتابة
 فزيارة على عمله المنقضة له على هذا قالوا لا بأس للمفتي ان يأخذ شيئا
 على كتابة جواب الفتور وذلك لان الواجب على المفتي الجواب
 باللائد وان الكتابة بالبيان ومع هذا الكلف عن هذا اوله حذرنا
 من القائل والقبيل وصيانة لما الوجه عن الابدال **مسألة** لا يصير الرجل
 من اهل الفتور حراما لم يكن صوابه اكثر من خطائه وذلك لان صوابه
 اكثر غلبه والمغلوب في مقابلة الغالب خطا من الملقحات وذاكر في
 البستان قال الفقيه ابو القيث كره بعضهم الفتور لما روي عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اجر الم على النار اجر الم على الفتور
 ولا ينبغي ان يكون المفتي جبارا غلطا غليظا يكون متواضعا اجر المتل
 اخذ الاجرة على كتابه المحاضر والسجلات والوثائق في كل الفتور
 حجت دراهم الى العشرة الف الف درهم انه يرجع في الاجرة الى مقدار
 طول الكتابة وقصرها وصعوبتها وسهولتها واما اخذ القاض الاجرة

على الانكحة التي يباشرها مثل كحل الصفار والارامل والآلة الاولى
لهن لا يحل اخذ شئ منهن فذلك في كتاب السجلات وفي القضية
سيفي ان ينصب النساء حتى يجلس الناس بين يدي القاضى و
يقومون ويقعد الشهود ويقسمون ويخرجون من السبب الادب وليس هذا
المجلس من الجلاوزة ايضا وانه ياخذ من المدعى شيئا لانه يعمل
باقتراد الشهود على الترتيب وغيره لكن لا ياخذ اكثر من درهمين
ولمؤكلا ان ياخذوا ممن يعملون له من المدعى وغير المدعى عليهم لكن
لا ياخذوا الكل يجلس اكثر من درهمين وارجال ان ياخذوا اجرهم
ممن يعملون له وهم المدعون اكثر من ياخذون في المصروف لهم
الى درهمين واذا خرجوا الى الرسايق لا ياخذون لكل من خرج اكثر
من ثلثة دراهم او اربع دراهم هكذا اوضحه العلماء الاثنياء
الاخبار وهو اجر امثالهم واجرة الكاتب علم من يكتب الكتاب
واجرة النواب علم القاضى واذا بعث امينا للتقدير فليجعل على
المدعى كالصيفة قال محمد الائمة الترخمان مؤنة الجلاوزة على المدعى
كالصيفة قال ابند فان امتنع فعلى المدعى عليه وكان هذا استحسانا
مال اليه للرجح فانه القياس ان يكون على المدعى في الحالين المراكى
ياخذ الاجر من المدعى وكذا المبعوث للتقدير فخص في لائمة ثم ان
على قضاءه في غير لائمة لا يصح الاستشهاد انتم كلام القضية روبر
ان داود عليه السلام لما امر بفصل القضاء تركت السلسلة من السماء
فانزلها الى الخصال فالحق تركت منها اليه السلسلة ولم يزل منها
تفصل عن السلسلة وكان ذلك ان احبال بعض الناس حبله

وحيث ان رجلا اودع عند رجل ثاثير اخ ثم جدد المودع اليه ثاثير وكان
 شيخا معصيا فاختصما اليه داود عليه السلام فاحال المودع و
 نظر العصا وجعل اليه ثاثير فبذلها فاحال المودع و
 قال للمدعي خذ عصا مني حتى انا في السلسلة فاخذها فكان حيا في
 الانكار ثم خيرا داود عليه السلام وآخره جبرئيل عليه السلام ففصل داود
 علي السلام العصا فامر الله سبحانه ان يقض بينه المدعي وبين المدعى
 عليه رعدا وذكرك في الوقائع اذا اراد القاضي والعباد
 بالله او شق ثم صلح فهو على حاله اما ان ما قضى به في حال الازمة
 والفسق باطل ونفس الفسق لا ينزل ولو حكم بالرشوة كما قضاه
 باطلا وفي فصول العباد من القاضي اذا اخذ الرشوة ثم بعث اليه
 شافع المذهب او اليه رجل آخر يسمع الخصومة بين اثنين ويحكم
 بينهم لا يقض قضاه الثاني وحكمه لان القاضي الاول علم في هذا
 نفسه والفاصل اذا علم في القضاء برصير فاصليا وما قضى به نفذ
 وقضاؤه الا ان لقاضي آخر البطالة اذا كان من مبراه خلافا لبراه ذلك
 وممنه البطالة ليس لقاضي آخر ان يقضه وهذا قول علمي شافعي في
 وقاضيه حرمي القضاة فقال احدهما للاخر ان فلانا اقر فلانا
 بهذا لا يجوز للاخر ان يقض ما لم يثبت اليه الرقعة ببرهانه كتاب
 القاضي اليه القاضي فاذا علم القاضي في حق من قبل تقليد القضاء
 فانه لا يقض عند من ح خلافا لهما واما اذا علم بعد تقليد القضاء في
 الذر هو قاض بين او في مجلس القضاء فانه يقض في حقوق العباد
 ولا يقض فيما هو خالص الحق اليه كالانكاح ان اذ وجد امة رنة

اى ان كرفانه بعزله لان ذلك لغرضه وليس يحسن واما اذا علم
 في غير محله القضاء فهو على الخاف انكره في الوجه الاول
 وحكى عنه ابي بكر الاعشى ان القاضى يزيل الفضى والامر لا ينزل
 لان مسبه القضاء على النزل الامارة على القهر والغلبة انه من اجل
 جاء الى القاضى وقال ان له على فلان حق فان كان المطلوب
 خارج المهر وكان بحيث لو ابتكر من اهله امكنه ان يحضر مجلس الحكم
 ويبقى في منزله فانه بعد به استحسانا فانه عليه السلام اعد ذلك
 الا على في قصته ابي جبريل وقام عليه السلام بنفسه في القضاء
 لا بعد بد حسه يقيم بينة بالحق في جهته وهذه البينة ليست للحكم
 بل لكشف الحال فاذا حضر اعد البينة وقيل انه يخلف ان محقق
 في الدعوى عليه كذا في المحيط وفي الروضة يجوز للقاضى قبول صلة
 الى بلده واخوانه لانه لم يكن ذلك اجل القضاء رجل جاء بخصمه
 الى القاضى فقال اخضرني عذرتك فوجدني في كنف امي فانه لا
 يفعل ذلك في قول الجرح ورفعه في ادب القضاء المختص
 لا يمشى القاضى في السوق وحده ويتخذ اعداها بين يديه
 ولا ينبغي للقاضى ان يبيع ويشترى ما دام قاضيا بل لو اشترى من
 شئ به روى عن الامام محمد بن يبيع ويشترى في غير محله القضاء
 ولو قامت على الخصم بينة فاختلفا فانه لا يقضى عليه كذا في
 واقعات عمر وفي البزاز لم يجوزوا الاجماع على بينة الخصم
 ووسع ذلك بعض اصحابنا وفعل ذلك وقت قضائه وصورته
 قال الخصم انني وارس وطلب الهجوم عليه بعث اثنين معه اخوانه

ولنا فيقوم الاعوان من جهة السكة والسطح وتدخل النشا
 حرمة ثم اعوان القاضي فيقتسبون العرف وتحت السكة
 وعامة الصالحين لم يجوزوا الاجرام انتهى ولو قضى القاضي بقول
 مرجوح عنه جاز تضاؤه ولذا لو قضى بقول مخالف قول علمائنا
 وهو من اهل الرأي والاجتهاد ولو قضى لبشاهد ومبين ثم رفع
 الى حاكم لا يراه جاز له ابطاله فان رفع قبل ابطاله الى حاكم يراه
 فانه لا يملك الحكم آخر لا يراه جاز له ابطاله وعلى هذا الاعتبار
 جميع الاحكام المختلفة وان حكم بخلاف منه لم يعلم جاز في قوله
 الى حنفية وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز وانه كان هذا غلطاً منه
 وفي شرح ادب القاضي للخصاف قاض وقضى بابطال حق رجل
 في دار وذلك انه اقام سنين لا يطلب حقه فابطل القاضي حقه
 من اجل ذلك ثم رفع الى قاض آخر فانه يبطل قضاء القاضي بذلك
 ويجعل الرجل على حقه في الدار لان بعض العلماء وان قالوا ان دعوى
 في دار في يد رجل فلم يخاصم ثلث سنين وتكون المصنف ابطال حقه
 لكن هذه القول قول مجرب لم يخالف القول جميع هو من العلماء والفقهاء
 فكان خلافاً لا اختلافاً والقضاء في موضع الخلاف لا يبيد
 فاذ رفع الى قاض آخر كان له ان يبطله والفرق بين الخلاف في
 الاختلاف ان الاختلاف ما كان طريقهم واحداً والمقصود مختلف
 والخلاف ما كان طريقهم مختلفاً وقت رجل مثله ثم حكم الحاكم
 بغير ما اشتهوا فانه يترك فتور الفقهاء الى ما يراه الحاكم اذا كانت
 المسئلة خلافاً في فاء الفتور لا تفتدوا الحكم بقدر ان في الكلمة

وتم المحيط اذ انزل رجل يام امراته ولم بدخل بها صراحي القاضيه
ان لا يخرجها على فاقه صامعه وقضيه بذلك لقد قضاه
لانه قضيه في محجج مدعيه ثم نقاذ ههنا القضاء في حق المحكوم
عليه متفق عليه وفي حق المقض عليه ان كان عالما فذلك
عند اليه ج ومحمد وعبد الله يوسف اذا كان المحكوم له يعتقد
الحمه وقض القاضى بالجل لا يترك رأس نفسه باباهه القاضى
كذا في العمدية نوع فيما يكون حكما للقاضى وما لا يكون اذا قال
بالحق قضيه ثبت عند ران هذا على خلاف كذا اهل يكون ذلك حكما منه
قال بعضهم يكون حكما وكذا لا شئ الا انه العلامة فيجوز الاورجند
يقول لا بد ان يكون حكمت او قضيت او نقذت عليك القضاء
كذا ذكر الناطقى في واقعه ^{قول القاضى} والصحيح ان قوله حكمت او قضيت
او انقضت عليك ليس بشرط وان قوله ثبت عند كذا يكفي وكذا
اذا قال ظهر عندى او صح عندى او علمت فهذا كله حكم كذا قوله
اشهد بكذا على حكم منه قال شمس ^{اللائه} الملوك قول القاضى
ثبت عندى يكون حكما وبه ناخذ لكن الا ان يبين ان الشئ
بالبيته او بالاقرار لان حكم القاضى بالبيته يخالف الحكم بالاقرار
وفي العده اذا قال القاضى لمدعي عليه لا ارى لك حقا في هذا المدعى
لا يكون ههنا حكما منه كذا الوفاي بعد الشراة وطلب الحكم سلم
المحذور الى المدعى يكون حكما لان امره الزام واما في
المصنفين كل واحد منهما في محله على حده فموقوف خصميه
رجلين احدهما في محله والاخر في محله اخر والمدعى برديان في محله

الى قاضي محله والاخر باباه قال ابو يوسف العبرة للمدعي وقال
 محمد لابل العبرة للمدعي عليه وعلى الخصم وكذا لو كان احدهما
 من اهل العسكر والاخر من اهل البلد فان اراد العسكر ان
 يخرج احد الى قاضي العسكر فهو على هذا الخلاف ولا ولاية لقاضي
 العسكر على غيره الجندس ومن كان محترفا في سوق العسكر فهو
 ايضا وفي قضاة الخراج مع غيره ابو يوسف قضاة امير المؤمنين
 اذا خرجوا مع امير المؤمنين لهم ان ينزلوا فيكموا في اى بلدة نزلوا
 لانهم ليسوا اقضاة ارض انما هم قضاة الخليفة وان خرجوا ابدوا
 الخليفة ليس لهم القضاة وذكر العلامة الشيخ قاسم بن
 قطلوبغا الجمال الخفيف في مولفاته انه اعلم انه قد اختلف الحكم
 في التقديس فينفذ هم الآن هو ان يشهد شهود الحكم عند قضاة
 اخر بما نسب الى الحاكم في اسما له وبهذا يسمى في الحقيقة اثباتا
 وليس فيه حكم ولا ما يثبت على الحكم فلا اثر له في القضاة المختلف
 فيه كالمقضاة على الغائب ونحوه فلو عمن الدعوى من الخصم على
 الخصم وهذا قال في كتاب الاحكام ان تنفيذ الاحكام القضاة
 عن الاحكام فيما تقدم الحكم فيه من غير المنفذ بانه يقول ثبت عندى
 انه ثبت عند فلان الحاكم من الحكم كذا وكذا وهذا ليس حكم
 من المنفذ البتة وكذلك اذا قال ثبت عند فلان فلان ثبت كذا
 وهذا ليس حكم من هذا الميث بل هو اعتقاد ان ذلك الحكم على
 خلاف الاجماع صحيح ان يقول كذا ثبت عند فلان ثبت عند
 فلان كذا وكذا لان التصرف الفاسد والحرام قد ثبت عند الحاكم

ليست عليه تاديب ذلك الحاكم او نحوه وبالمجمله ليس في النقطة
 حكم البتة ولا جبره بكثرة الاثباتات عند الحكماء فهو حكم واحد
 وهو الاول الا ان يقول الثالث حكمت بما حكم به الاول انتهى
 قلت ولا يتأتى له ان يقول حكمت بما حكم به الاول الا بعد ان
 يجرب بين يديه خصوصه صحيحة من حضم علم حضم القاضي اذا نصب
 وصيا في تركه ايتام وهم في ولايته والتركه ليست في ولايته
 او كانت التركه في ولايته والايتام لم يكونوا في ولايته او كان
 بعض التركه في ولايته والبعض لم يكن في ولايته قال شمس المائت
 المجلد في صحيح النصب علم كل حال ويعبر عندنا النظام والاستعداد
 وبصير الوصي وصيا في جميع التركه اينما كانت التركه وكان العلامة
 ركن الاسلام على السnyder يقول ما كان من التركه في ولايته بصير
 وصيا في وما لا يكون فلا وقبل بشرط صحة النصب كون
 اليتيم في ولايته ولو نصب القاصر متوليا في وقف لم يكن الوقف
 والموقوف عليه في ولايته قال شمس المائت المجلد في صحيح النصب
 المطالب في مجلد صحيح النصب وقال العلامة ركن الاسلام لا حجج
 وان كان الموقوف عليه في ولايته ولم يكن الضيعة في ولايته
 فانه كانوا الطلبة العلم اور باطلا او سجدا في مصره ولو لم يكن بصيرة
 الوقف قال شمس المائت يعبر النظام والاستعداد وقال العلامة
 ركن الاسلام اذا كان الموقوف عليه حاضرا يجوز ذكره في جميع
 النوازل فاضر سمع عند نصب يما في محدد وقف بنجاره والمعد
 عليه سمع عند صحيح الدعوى والسجل وروى في بعض المشايخ القاضي

اذا نصب وصيا في تركه ليست في ولاية لا يجوز وهو صاحب حق
 الفصول وهو مستباح وهو قال العلامة المحقق شمس الدين الخليلي
 يجوز والعبرة بالخصوصية وذكر الامام رشيد الدين في فتاواه انهم
 اذا كانا بنجار لا يجوز نصب الوصي من قاض سمرقند وكما في الموقف
 بسم قند و المتول والمدعي عليه بنجار صحيح حكم قاضي بنجار بانه
 وقف على فدان ويكون المتول قابلا مقام الموقوف عليه ويكتب
 الى قاضي سمرقند ليسلم الى المتول وفي الولا جلي ويقبل كتاب القاضي
 في كل حال لان لا يسقط بشبهة لان كتابه كالخطاب في جعل قضاء
 بخلاف رسالة القاض في الحقوق فانه لا تقبل لان الرسول ينقل خطا
 الرسول والنقل اقصر على هذا الموضوع والرسالة في هذا الموضوع ليس
 بقاض وتقول القاضي في غير موضع قضاء لقول واحد الرعية
 وفي المبيع اذا مات المالك او غل او خرج عن اهلية القضاء
 بان ارتد او عي او جن او فسق هل يعمل القاضي المكتوب اليه بكتابة
 ينظر ان كان غرض ذلك المالك قبل الوصول الى المكتوب اليه او بعد
 الوصول قبل الفداء لم يقض الثاني عندهما وقال ابو يوسف
 في الامانة يقضي به ولو وصلت اليه ثم عرض له بهذه الاستباه
 يقض به بالاجماع وكذا الوصيات المكتوبة اليه او غل قبل وصول
 المكتوب اليه ثم وصل الى القاض الذي له مكانه لم يعمل به لانه لم يكتب
 اليه الا اذا كتب الى فلان قاض بكذا او الى كل من يصل اليه من
 حكام المسلمين فانه يجوز ان يقضي من قام مقام المكتوب اليه لان
 الكتاب اذا عرف الاول صح كتابه القاضي اليه ولو كتب ابتداء

من فدان قاضي بلد كذا او الی کل من یصل الیه من قضاة ملین
لا يجوز عند الی حقیقة و محمد و قال الی یوسف یجوز للناس
لوع فی بیان الغزل تعلیق عزل القاضي بالشرط جابر و قال
الامام ظاهر الدین المرعشی فی شرحه لا یقتضی تعلیق الغزل
بالشرط اربعة اتصال اذا حلت بالقاضی صار معزولا الا ان
رتاب البصر التانیة و یا السبع الثالثة و نصاب العقل
الردة و اذا عزل السلطان القاضي لا ینزل الی یصل الیه الخبر
کالو کماله حتی لو قضی بقضا یا قبل وصول الخبر الیه تنفذ و عن
الامام الی یوسف لا ینزل و ان علم بوزله مالم یقلده غیره مکانه
و یقدم صبیانه لخصم الناس و اعتبر و ابامام الجعة اذا عزل و هذا
اذا حصل الغزل مطلقا اما اذا حصل معلقا بشرط وصول الکتاب
الیه لا ینزل مالم یصل الیه الکتاب علم بالغزل قبل وصول الکتاب
او لم یعلم و رواه الی یوسف تنالی هنا البضا موات السلطان لا
یوجب عزل القاضي حتی لو مات الخليفة و لک اداء و قضاة فیه علم
حالهم و لک الی کالو کماله و کذا موات القاضي لا یوجب عزل
توابعه و لو عزل السلطان القاضي ینزل تابعه بخلاف اقامات
القاضي لا ینزل تابعه بلکه اقل و ینبغي ان لا ینزل التایب لعل
القاضی لانه نائب السلطان او نائب العامة الا ان یزعم انه لا ینزل
بموت القاضي و علیه کثیر من شاینا و اذا عزل السلطان نائب
القاضی لا ینزل القاضي الا اذا قال عزل نفسه او اخرجت
نفسه عن القضا و سمع السلطان ینزل کما فی الوکیل اما بدول

سماح السلطان لا وقيل لا يشعر القاضي بعزله نقلا عن
لأنه نائب عن العامة وحق العامة متعلق بقضائه فلا عليك
عزل القضاة كذا في فصول العوائد وفي جملة القضاة وكان
ابو جعفر يقول كان الفقيه ابو بكر الاسكاف يقول تولية
الحكام القضاة في ديارنا غير صحيحة لأن المولى لا يوجب لهم
بالتقليد وفي شرح الوقاية وضع قضاء المرأة في غير حقه
وقد اعتبرا الشهادتين ما قلت الجرح الباسم بينهما كون كل منهما
يتقيد القول على الغير سلطان اذا حكم بين اثنين لا ينفذ وقيل
ينفذ وعلى الفتور باع المديرة او ام الولد ثم ارتفعوا الى القضاة
فاجاز بيعها ثم ارتفعوا الى خاضع عن بعض القضاة الا انه المولى
لأنه رور ان عليا رور جمع عنه **نفع** في بيان الحبس أقول
بدانق وفي كل دين ما خلا دين الوالد بن او الاجداد او الجارات
لولده ويحبب المسلم بين الذم والمسامحة وعكازا في حبس
الكفيل حبس المكفول عنه واذ ألزم بلأزمه لو كانت الكفالة
بأمره والا لا ولا يأخذ المال قبل الاداء ذلك المسئلة على جواب
الواقعة وهو ان المكفول يمكن من حبس الاصيل والكفيل و
كفيل الكفيل وان كثرة واذ اخاف فزارة فبده ولا يخرج الى
جمعة ولا عياد ولا جنازة ولا عيادة ويجب في موضع وش
ولا يفرش فراشه ولا يطبخ ولا يدخل عليه من النساء وفي
الانقضيه ولا يمنع من دخول الجيران عليه واهله لاحتياجه الى التوسر
في القضاء ولا يكتفى في طلبه ولا يحجب محمد انه يخرج في موت والده

وولد له لاخ غيرة اذ لم يكن من يقوم عليه ما والا لا ذكر القضا
ان الكفيل يخرج في جنازة الوالد بن والاجداد والاولاد
وفي غيرة هم لا تغلب القصور وقال ابو بكر الاسكاف اذا جئت
لا يخرج منه ولو وضع في الحبس ولم يجد من يقوم عليه اخرج القاض
كذا عن محمد وهذا اذا غلب عليه الهلاك وخبرني ابو يوسف
والهلاک في الحبس وغيرة سواء والقصور على رواية الامام
محمد وآما بطلقة اذا اطلقه بكفيل ان لم يجد كفيل لا يطلقه
وحقه المضم بعد التكفيل لا اطلاق لبس بشرط ولا يخرج الى
الحمام وخبرني الامام الاعظم انه يمنع عن الوطني بخلاف الاكل
لانه ضروري والظاهر عدم المنع لكن تدخل عليهم زوجته او امه
حتى يطالب في موضع خال ويمنع من الكسب في الاصح وان خاف
ان يفر من الحبس حقل السجن الاصوص واذا حبس الحبس في
السجن منعته لا يوضع المال قال الامام الارسطيدس بطين
عليه باب المحبس ويترك له الا وثقته يلقه منها الخبر وقال
القاضي الراي فيها للقاض ويترك له ستر من الثياب وبيع
البائع وان كان له ثياب حية باعها القاض واستمر له فيها
الكفاية وحرف الفضل الى الدين وبيع ما لا يحتاج اليه المال
حتى مثل القيد في الصنف والظفر والثناء ولو كان له كان له
من حد يد بيع ولو ستر له الطين وخبرني انه يبيع النماء
ولو فلس الشتر ان كان قبل القبض سبيع القاض المبيع للمشتري
وعند الامام لا يبيع العقار والعروض وذكر العلامة عصام الدين

لا يبيع العقار اجماعا واختلف في المنقول فبين بيع القاصر
 العقار اجماعا حسن جدا وهو الاصح وفي شرح القدرى
 في المال الخاضعة في الغائب لا يبيع العقار ولا الموقوف وان
 ظفر بالذاتية وله عليه اجماع فصرح بان في شرح الطحاوى
 انه لا يأخذ في الصغير انه يأخذ قال الممدولون ابيع عتقي
 واقتضى دينه اجله القاصر ثلاثا ولا يجب ولو كان له عقار
 بحسبه لبيعه ويقطع الدين ولو كان بمن قتل وان وجد له
 منه بقضه ليقض به دينه فلم يفعل انو ظالم وان اراد الدين
 اطلاقه بلا حضور القاضى له ذلك فان كان امر المدلول
 ظاهرا اخذ الناس بالقاصر يقبل بينه الاعسار ويحمله قبل
 المدة التي تذكرها وان كان مشكلا امره هل يقبل بينه قبل
 الجس فيه روايتان اخذت الامام ابن الفضل القيد في
 المشايخ عدم القبول واختلفت الروايات في تلك المدة التي يسأل
 القاضى بعد الجس فقدره في الكفالة شهرين او ثلاثة وفي رواية
 الحسن بن اربعة اشهر وفي رواية الطحاوى ونصف حوال الصحى
 المفتى به بقوله الى راس القاضى لانه للرجوع والسارع الى
 قضاء الدين و احوال الناس في ذلك متفاوتة ولا يمتنع طلبة
 الاعسار حصة المدعى فانه يبرهن المطلوب على الاعسار
 والطالب على اليسار فبينه الطالب او له كسنة الا بامع
 بينه الاقراض والكثرة ما يثبت اليسار وذكر القاضى
 يسأل القاضى عن الجس بعد مدة فاجبر بالاعسار اخذت كفيلا

او خطه سبيله ان كان صاحب الدين غايبا او كونا لم يت
 علم رجل بياؤه ورثته صفار وكبار لا يطلعه من الحبس قبل
 الاستيفاء بكفيل للصفار فقط وقال المضاف ثبت الاثبات
 بقول الشهود هو فقير لا تعلم له مالا ولا عوضا يخرج به الفقير
 وعن الصفار يشهدون عند القاضي انه مفلس معسر لا تعلم
 مالا سمو كسوته واختبراه سموا علانية فان خبر احد عن حاله
 لكن ادعوا المدلول الا عساره والدين اليستاقا في التجريد
 لا يصدق في حق الدين له بدل كفن او قرض او حصل بعقد
 او التزام الصداق وكفالة وفي جامع الصدر لا يصدق في المهر
 المعجل والصدق في المهر الموجب عليه الفتور وفي الاصل لا يصدق
 في الصداق بلا فضل بل في محله وموجله وفي الاصلية وكذا
 يصدق في نفقات الاقارب والزوجات وارث الجنائيات
 رب الدين اذا ادعى ان له مال بعد ما بهن علم الا فلاس
 يحلف عند الامام قال الامام الحلواني طلب المحبس بيمين الطالب
 انه لا يعلم انه معدوم بحلفه فان نكل عن اليمين اطلقه وان حلف
 ابرج وحبس الجلس في المسجد لغير الصلوة للملازمة التزم
 وقال القاضي المذهب عندنا انه لا يلازمة في المسجد لانه بنى
 للذكر وبه يفتي هشام سالت محمد اعني من اخرج من السجن
 عن تقيس قال لا يلازمة لانه لا علم لنا لعله اخفى ماله مخترجه
 الملازمة ذكر الملازمة و اراد به الحبس ليل التفريق قال
 قلت له فانه كانت الملازمة اخيرا ليعيان لكونه ممن يكتسب

بالسوء في الطلاق قال ام صاحب الدين ان يוכל على ما له يكون
مع ولا امنعه عن طلب ما يقوته ورجاله يومه وآن شاء
تركه ايا ما ثم لازمه علم قدر ذلك قال قلت له ان كان عاملا
يعمل بعده قال ان كان عملا يقدر ان يعمل حيث يلازمه وان كان
عملا يقدر على الطلب خرج وطلب وان كان في ملازمة زهاج
موتة ورجاله خلفه ان يقيم كقبلا بنفس ثم يخلى سبيله اذا قال
المدعي في بيئته شرعية وطلب بمنزلة خصمه لا يتخلف القاضي لانه
يريد ان يقيم على البيعة ويفضي بذلك وقد ارادنا بالستر وقال
له ان يكلفه قال الامام الملقون انه شاء القاضي ان يقول الحق
وان شاء مال الى قوله كما قالوا في التوكيل بل ارضوا الخصم بما خذ
بما في القول شاء نفذ المحبس الدين والدراين غايب ان شاء
القاضي اخذ الدين ووضع عند عدل واطفء وان شاء اطفأ
بكفيل ثمة بنفسه وبالل مال في النوازل وكذا لو برهن المحبس
على الاغلا من رب الدين غايب واستحسن بعض المتأخرين
ان يحجب المرأة اذا حبس الزوج وكان العلامة القاضي لا تش
يجب لامعة صيانة لراعي الفجر قال القاضي عليه السلام اخذت
الرشوة من خصمي ففقت على عزه الحاكم ومن اخذ من السلطان
مالا حراما مخفى الحصة في الآخرة لصاحب الحق مع السلطان
ومع القاضي ان لم يخاطب السلطان بعد الخط فمعد الامام يكون
مع السلطان لا غير خلافا لها اذا اراد ان ينزله الى السلطان
لا الى القاضي يجوز له ذلك شرعا ولا يفتي به لكنه ان يخرج من استيفاء

عند القاضي ذهب الى ان سلطان انتر القاضى اذا اتى على
مسئلة وحكم بها فظاهر رايه بخلافه فاقضوه للمدعى عليه يوم
مع القاضى والمدعى اما مع المدعى لانه اثم باخذ المال اما
القاضى لانه اثم بالاجتهاد لانه ليس احد ائمه اهل الاجتهاد
في زماننا القصور بهم مع نيل المقصود ويعضوا اذ كيا خو ارنم
منه قاس المقتضى على القاضى فاوردت عليه ان القاضى صاحب
مباشرة للحكم والمقتضى سبب للحكم والا لانه يقال كيف يقاس
السبب على السبب ويقال ان القاضى في زماننا ملجأ الى
الى الحكم بعد الضور لانه لو تركه يلام لانه غير عالم حتى يقضى بعلمه
كذا في البرازية انتر السلام على ذلك والله الموفق **الفصل**
الثاني في انواع الدعا والبيان احوال المدعى في الاجابة على المقصود
اذا انكرها انتر شاء والمدعى عليه في الجواب على المقصود ارسل
الجواب وقال محمد في الاصل المدعى عليه هو المنكر وانما اقتضت
عليه لانه اذا عرفت المدعى عليه عرف المدعى ولو كانت عليه
الدعوى غير صحيحة فادعى المدعى عليه الدفع هل يسمع وهل يكره
اثنان دفعه من غير تصحيح الدعوى او لا اختلف المشايخ فيه
وفي كتاب الرجوع عن الشهادات ما يدل على ان المدعى للدفع
يطلب بتصحيح الدعوى كذا في المنبع وفي المحيط القاضى مجبر ان شاء
سأل المدعى عليه جوابه وان شاء نظر اليه واذا سأل وجب عليه
الجواب فاذا وجب عليه جواب فلا يخلو اما ان اقر او انكر
او سكت فانه اقر قضى القاضى على المدعى عليه بخبر اقره الله

دعواه بالاقرار وان انكر سأل القاضي عن المدعى البينة لقوله
 المظاهرة لصديق دعواه وقال الكافي بينة لقوله على السلام
 حين احضر الحضر والكندى بين يديه فقال الكافي بينة فقال
 فقال لك بينة فان احضر يا قاضي بالبينة فاذا الى المدعى بشاهد
 فقد ترجح جهنة الصدوق به لكن عارضه شهادة الاصل فان
 الذمم خلفت في الاصل بنية وعن الحقوق عرية فلا بد من
 شاهد اخر ليكون شفعها كجاءت بنية انتهى وفي المنهج قال ابو جعفر
 اذا قال المدعى ليس لي بينة علم بهذا الحق ثم اقام البينة على
 ذلك لم يقبل لانه الكذب بينة وفي البداية وان قال المدعى
 لا بينة لي ثم جاء بالبينة هل تقبل او لا اقول في الحسن ع. الجرح
 انها تقبل وروى عن محمد انها لا تقبل وفي القضاة والظاهرية واذا
 قال المدعى عليه عن سؤال القاضي اياه عن الدفع فقال لا
 وضع لي ثم ادعاه وجاءت بينة لشهره به فعد للمدعى فقد قيل
 يجب ان يكون المسئلة على الخلاف بين الجرح وجهه بناء على
 هذه المسئلة ولا يحفظ اعني الجرح رواية في هاتين المسائلين
 وكذلك لو قال المدعى كل بينة الي بها فهو شهره وروى وكذلك
 لو قال كل شاهد بشهره له بها فلان وفلان لا به هذا الحق
 فلا حق له فيها ثم ادعى بعد ذلك وجاء بها لشهره ان به عليه
 فترى على هذا الخلاف المتقدم بيان وكذلك رفع الدعوى ووضع مع
 الدفع ووضع ورفع الدفع فضا عدا هو المتخير ان شاء ذكره في الاول والآخر
 ادعى علم رجل شيئا من الدنا غير الدراهم والنوى والفضاء

فانكر المدعي عليه البينة و اراد تكليفه بالقاضية فيجوز الكا
يخلف بمينا واحدا لا غير في المنع بهذا اذا حلف فان حلف عن
اليدين ولم يخلف يقضي القاضية عليه بالنكول اذا عرض عليه
واحدة نفذ قضاءه في الصحيح الا ان الامام الحنفى قال
ينبغي للقاضي ان يقول له اني اعرض عليك البينة ثلاث مرات
فان لم تخلف قضيت عليك وفي الكافي وفي التقرير بالثلاث
لازم بالرواية عن ابي يوسف ومحمد و ثبت قال الامام احمد رضي
ولكن الجمهور علم ان العوض ثلاثا بشرط ان الاحتياط و ثبت قال
مالك رضي والشافعي رضي وذكر في المحيط ولو قال المدعي عليه بعد ما
يخلف عن اليدين ثلاث مرات انا اخلف بخلف القاض قبل القضاء
بالنكول وبعد القضاء بالنكول لا يخلف وعن الشافعي لا يقضي
بالنكول ولكن يقول براءة اليدين ^{عليه} المدعي وهو مذهب الامام
مالك و احمد بن حنبل رضي ايضا وفي المحيط ويجوز لليدين على
على وجه الصلح وذكر في الجامع الصغير نقلا عن الحنفى ان
الصلح على اليدين جائز فلما جاز الصلح على اليدين جاز رد البينة
على وجه الصلح وذكر في المستقى ادعى رجل على رجل القاض فقال المدعي
عليه ان خلفت انما لك على ادبها لك خلف من عالم
يودها بغية شرط انتهى كذا في المحيط وذكر في الجامع الصغير الامام
محمد ان الصلح على اليدين جائز لا يكون له ان يثخلف على ذلك
ابدا فلما جاز الصلح جاز ايضا رد اليدين الى المدعي على وجه
الصلح وفي الذخيرة رجل له علم آخر الف درهم مؤجلة الى كذا

فطلب رتب الدين من المدلول كفضيل الفاضل لا يحجره علمه
الكفيل وفي ظاهر الرواية عن اصحابنا ان له ان يطلبه باعطاء
الكفيل وان كان الدين موجلا ولو طلب المستتر من البيان كفضيل
بالدرك اسودرك المسيح لو ظاهر له ذلك فامر به ذلك في الدين
المؤجل اوله وفي المتن قال رتب الدين مدلوله بمرئيه السفله
الكفيل عليه وان كان الدين موجلا وفي البه اذنية قالت
امراءه زوجه بمرئيه ان يعيب عنه في ذلك بالنفقة كفضيلته
لا يجيبها الفاضل الى ذلك لان لم تعد عليه بها وعليه الفتور
واسحق الامام الثامن اخذ الكفيل منه فقال لها وعليه الفتور
ويجعل كانه بما زاب لها عليه وفي المحيط لو اخذ بقول الامام
الثاني في رتب المدلول باخذ الكفيل كان حسنا فقال باننا
انتم وعين في بمرئيه رجل ادعوا انه ملكه استراه من فلان
الغائب وصدقه ذوا البه علم ذلك فالفاضل لا يامر ذوا البه
بالسليم الى المدعى حتى لا يكون قضاء علم الغائب بالشراء
باقراره كذا في العبادية وتجب اليه اذا ادعى على رجل انه كفل
عن فلان بما يذوب له عليه فاقدم المدعى عليه بالكفاله
وانك الحق فاقام المدعى البينة انه ذاب له علم فلان كذا وكذا
فانه يقض له بها في حق الكفيل الفاضل وفي حق الغائب جميعا
حتى لو حضر الغائب وانك لا ملقت الى استخاره انتم رجل
قال لامرأة رجل غائب ان تزوجك وكلني انا احمل اليه
فقال انه قد طلق ثلاثا واقامت البينة علم ذلك يقض الفاضل

بقصر يد الوكيل عنها ولا يقضى بالطلاق على الغائب عندنا
 حتى لو حضر الغائب وانكر الطلاق يحتاج المرأة الى اقامة
 البينة قال الزوج لارائه ان طلاق فلان امرأته فانت طالق
 ثم ان امرأته الخالف ادعت ان فلانا طلق امرأته وفلان غائب
 وزوج المدعية حاضر واقام البينة لا تقبل ولا يحكم بموقعه
 الطلاق عليها لان بينتهما علم فلان الغائب لا يصح لان
 في ذلك ابتداء القضاء على الغائب وقد افترقت بعض المتأخرين
 بقبول هذه البينة وبموقع الطلاق الا ان الاول اصح لان
 اذا قام بينة علمت صراحة بانبات فعل علم الغائب فان لم يكن
 فيه ابطال حتى الغائب تقبل هذه البينة وينصب القاضي
 الحاضر خصما على الغائب وان كان فيه حتى البطلان الغائب
 من طلاق او عتاق او بيع او ما اشبه ذلك افترقت بعض المتأخرين
 انه يقبل ويقضى على الحاضر والغائب جميعا ربه اخذ العلامة
 سمي الاسلام الاوز جندرو طالب رب الدين الكفيل بالدين
 فقال الكفيل رب الدين المدلولون اداؤه والمدلولون غاير قيام
 الكفيل البينة علم اداء المدلولين الدين يقبل وينصب الكفيل خصما
 على المدلولين الغائب لانه لا يمكنه دفع رب الدين الا بهذا
 فينصب خصما عنه وفي المحيط وسائر الفتاوى اذا ادعى ان
 على آخره والقاضي يعلم انه محرم لاشئ عليه ولو حكم عليه لا يجوز
 اليه وتفسير المحرم ان ينصب القاضي وكيل عنه الغائب يسمع
 الخصومة عليه والقاضي يعلم ان المحضرين بخصم شرعي لا بغيره

عليه يجوز نصب الوكيل عن خصم اجنب في بيته ولا يحضر مجلس
الحكم بعد ما بعث القاضي أمناؤه الى داره ولو در على باب
داره وذكر في شهادات الملاح رجل غائب فجاء رجل فادعى
على رجل ذكر ان غريم الغائب هو آن الغائب وكله بطل كل
حق له على غريمه بالكوفة وباطنية في ذلك والله عليه ينكر
وكالته فاقام المدعي عليه ينكر وكالته فاقام المدعي بيته
علم وكالته وقضى القاضي عليه بالوكالة قال صاحب الفصول
هذه المسئلة دليل على جواز الحكم على المخرج وذكر في ادب
القاضي ان الحكم على المخرج يجوز وقيل يستلزم ان تكون هذه المسئلة
علم روايتين واذا قضى علم وكيل الغائب او علم المصير
يقضى علم الغائب وعلى الميت ولا يقضى على الوكيل ولا
على القاضي بيته ويكتب في السجل ان قضى علم الغائب
وعلى الميت بحضرة وكيل الغائب وبحضرة وصيه لان هذا
في الحاصل قضاء علم الغائب وفي القضاء علم الغائب رواية
عن اصحابنا ظاهر الدين المرعشي انه يقضى في القضاء على
الغائب بعدم النفاذ مطلقا وذكر في الواقيات اذا قضى
القاضي بالبيته وغاب المقض عليه وله مال عند الناس لا يدفع
الى المقض له حتى يحضر الغائب وكذا ذكر في اجناس الامام
الناطقي الا انه نفقة المرأة والاولاد الصغار والوالدين
وتوان رجلا جاء الى القاضي وقال ان هذه الدابة ودعوة
عند وقد غاب المالك ولم يترك النفقة فمر به بالانفاق عليها لا يرجع

بالنفقة عليه فيما مضى وتو قال القضاة هذه الدابة اوردت
 هذا الالباق من ميرة سفر واما لك غائب فطلب ان يقض
 بالنفقة حتى يرجع علم المالك فان القاضى يسأل من البينة
 فان اقام ما مضى بالبينة على الغائب فاذا حضر يرجع عليه
 العمادية واذا قال الغريم للمطالب ان لم اقصك مالك اليوم
 فمراة كذا اختار من المطالب وحشني المطلوب ان لا يظهر
 فيحشني هو في بينة فاجبر القاضى بالقضية فنصب الغائب
 وانه لو كيا يقض المال المطلوب حتى يبرأ فقبض المال
 حكم به حاكم اخر فان ابا يوسف قال لا يجوز هذا كذا ذكر في اخر
 الا قضية وهذا متوالهم جميعا وان خضر قول ابي يوسف بالذكر
 وذكر الناطق ان القاضى ينصب وكيله الغائب ويقض له
 ولا بحث المطلوب قال الناطق وعلب القصور وذكر العلامة
 رشيد الدين في فتاواه ادعى شخص عينا في يد رجل واراد
 احضاره مجلس القضاء فانك المدعى عليه ان تكون في يده فجا
 المدعى بشهادتين شهد ان هذا العين كانت في يد المدعى عليه
 قبل هذا التاريخ بسنة هل سمع وهل يجبر المدعى عليه على
 احضاره بهذه البينة ام لا كانت واقعة القصور او لا ينبغي
 ان يقبل لانه ثبت يده في الزمن لا مضى ولم يثبت حوزة
 منه يده وقد وقع الشك في زوال ذلك البينة ثبت اليد
 حاكم يوجد الزيل الى قال العلامة شمس الائمة الخوان ومن
 المنقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضى كالبعرة في الطعام

والقطيع من الغنم والقاضيه بالخيار ان شاء، حفظ ذلك
 الموضع لو تركه ذلك وانه سنا ولا يتبنا، لا حضور وكما
 ما ذكرنا بالاستخلاف بعث خليفة الى ذلك الموضع وكما
 ما ذكرنا بالاستخلاف وهو نظير ما اذا كان القاضى عليه
 واره ووقعت الدعوى لطلعه عنده ولا يسمع بانه فانه يخرج
 الى باب اوباما يبعثه حتى يخرج الى نحو الباب ليشير اليه
 الشرود بحضرة وفي القدر اذا كان المدعى به شيئا
 يتعدى نقله كالرجي فالحاكم فيه بالخيار ان شاء حفظ وان شاء
 بعث امينا من قبله قال العلامة الامام في الاسلام
 على البزاز اذا كانت المسئلة مختلفة فينبغي للقاضي ان
 يحلف المدعى البيان من القيمة فانه كلفه ولم يبين لا يسمع
 دعواه وفي المسئلة جلت ترك الدعوى يحق له على آخر
 ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من دعواه على بها
 ثم قام وادعى بعد ذلك لا يسمع القاضي دعواه لان تركها
 مع التمكن دليل على عدم الحق فظاهر انه تركه في المحيط جلت
 على آخر فلو سأل وطعام فاشترى ما عليه برأهم او ذناير او
 نفقة قبل نقد الثمن كان العقد باطلا قال العباد وهذا افضل
 بحفظه والناس عت غافلون فان العادة فيما بين الناس
 ان من كان له علم آخر خطه او شعر او ما شبه ذلك فضايرها
 ياخذ من عليه عند غلا الشعر من ذلك خطا بالذم او بالفضة
 ويسمونه بينهم نقد ثم الخطه وانه فاسد لا يجوز لان عليه رد

مثله ان كان مثليا او قيمته ان كان قيميا انتم وفي الذخيرة
 رجل ادعى دارا او عقارا اخر او منقولا في يد رجل ملكا مطلقا
 و اقام بينة على الملك المطلق يقضه القاضي بينة الخارج عنه
 علما انها وجه اذا لم يذكر تاريخا و اما اذا ذكر التاريخ ان
 كانا سواء فكذلك يقض بينة الخارج و ان كان تاريخ أحدهما
 اسبقا يقض لاسبقهما تاريخا ولو ادعى حار او قال في دعواه
 هذا الطار غاب عنه منذ شهر واحد فقال المدعى عليه اني اقيم
 البينة ان هذا الطار ملكي في يد من منذ سنة وما أشبه ذلك
 يقض للمدعى به و لا يلتفت اليه بينة المدعى عليه لان ما ذكره المدعى
 من التاريخ تاريخ لغيبه الطار عن يده لا تاريخ ملكه فكان
 دعواه في الملك مطلقا خالبا عن التاريخ و صاحب اليد ذكر
 التاريخ اتا ان التاريخ حالة الانفراد لا يعتبر عند اليه فكان
 دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج يقض
 بينة الخارج وفي العادة الخارج و ذو اليد اذا ادعى الشراء
 من واحد و اقام بينة و لم يورثها يقض لذى اليد فان اخرج
 الخارج لا يعمل به لان التاريخ في حقه خبر و القبض في حقه
 ذو اليد معان و انه دليل على ما سبق عقده و المعانية اقوى
 من الخبر الا اذا اترضا و تاريخ الخارج اسبقا فحق يقض للخارج
 وفي شرح ارب الفاضل للخصام الشهيد اذا ادعى ان اباه
 مات وهو وارثه لا وارث له غيره و ادعى دارا في يد رجل انها
 كانت لابي مات و تركها ميراثة و الذي في يده الدار ينكر

ذلك فاقام المدعى بيته على ان الدار كانت لابيهم مات
 وتركها ميراثا له وانهم لا يعلمون لابيهم وارثا غيره فانه الحاكم آة
 يحكم له بالدار لانه اثبت الملكية لنفسه بالحق فينصف له بها
 قال ولو ان رجلا مات وله ورثة محض واحد منهم وادعى وفتا
 ابيه ثم ادعى دارا في يد رجل انما كانت لابيهم مات وتركها
 ميراثا له والى ابيه ورثة ابيه وهم فلان وفلان وفلان النضر
 في يده الدار بحجة هذا فاقام الابن شاهدين علم وفتا
 ابيه وعدة ورثة وان هذه الدار لابيهم مات وتركها ميراثا
 لهم ولمن يحضر منهم وارث غيره فان القاضي يقبل ذلك ويحكم
 بالدار لابيهم ويدفع اليه هذه الدار فاقام البيعة حصته منها الا
 الواحد من الورثة ينصب خضا فاما بيت الميت وعلم الميت
 واما حصص الباقيين فانها ميراث في يده فكل ما حضر واحد
 منهم اخذ حصته منها ولا يخلف اعادة البيعة على انما كانت
 لابيهم واما قول الجرح وقال الجرح يوسف ومحمد يدفع الى
 المدعى حصته منها وينزع الباقي من يد المدعى عليه ويجعل على
 يد عدل حتى يحضر من بقى من الورثة واجمعوا على ان المدعى
 عليه لو كان مقدرا دفع الى الوارث الباقي لضيقه والباقي
 ميراث في يد من اليد اذا حضر رجل وادعى دارا في يد رجل انما
 لابيهم مات وتركها ميراثا له واقام على ذلك بيعة ولم يشهدوا
 على عدد الورثة ولم يعرفوهم ولكن قالوا ان ميراثا لورثة
 فانه لا يقبل هذه الشهادة ولا يدفع اليه شئ حتى يقيم بيعة

على عدد الورثة كما أنهم لما لم يشهدوا على عدد الورثة لا يصير
نصيب هذا الواحد معلوماً أو القضاة بغير المعلوم متعذرون بها
ثلاث فصول الأول **هذا والثاني** لو شهد الشاهدان أن
هو ورثة لا تعلم له وارثا غيره فإن القاض يرضى بجميع التركة والمالك
له غير تلووم **والثالث** إذا شهدوا أنه ابن فلان مالك هذا
الدار ولم يشهدوا على عدد الورثة ولم يقولوا في شأنها قترهم لا
نعرف له وارثا غيره فإن القاض يتلووم في ذلك زمانا على قدر
ما يمر زمان حضر وارث غيره قسم القاض المالك بينهم وإن لم
يحضر دفع الدار اليه وهاهنا خذ من كفيلا بما دفع اليه قال الحج
لا يأخذ من كفيلا وقال أبو يوسف ومحمد يأخذ من كفيلا ثم إننا
يدفع إلى الورثة الذخر جميع المال بعد التلووم إذا كان هذا
الوارث ممن لا يجب بغيره كالاب والابن أما إذا كان ممن يجب
بغيره كالجد والاب والعم فإنه لا يدفع اليه المال أما إذا كان
ممن لا يجب بغيره ولكن يختلف نصيبه كالزوج والزوجة فإنه يدفع
اليه أقل النصيبين عند أبي يوسف وقال محمد أو قدر النصيبين
النصف للزوج والربع للمرأة وقول الحج مضطرب في بعضها
مثل قول محمد فيها إذا كان الميت امرأة والمدعى زوجها وفي بعضها
مثل قول أبي يوسف أنه يدفع أقل النصيبين فقد اختلف الروايات
عنه في ذلك أما إذا كان الميت زوجا والمدعى امرأة فله ما ياتيان
في ظاهر الرواية عنه يدفع اليها ربع الثمن لأنه قد يكون للزوج
ربع نسوة فيكون نصيبها ربع الثمن وقدر رواية أخرى أبي يوسف

انه يعطى الهاريج الميراث كما ذكر عن محمد واما اذا كانت الميت
 امرأة والمدعى زوجها فقيد روايتان ايضا وفي ظاهر الرواية
 عن ابي يوسف يدفع اليه الربع **مسألة** المسافحة وما
 يشبهها كاللايلاج والاستفارة والاسبحجار والاستنباب
 اقرار بانه كذا اليد وما من الدعوى لنفس المصادم وغيره
 طلب نكاح الائمة مانع من دعوى ملكها وطلب نكاح الامة مانع
 من دعوى نكاحها وذكر في القضية بجم الائمة البخاري رجل احضر
 ابن الميت فادعى عليه فان اباة اخذ منه كذا دينار او اشترى
 الى الابن ولم يذكر الابن له او شهد الشهود بنحو ما ذكرنا
 لا يصح ولا يشترط ذكر اسمه وفيه ايضا قال في عبد الجبار
 الحنفى قال المدعى عليه المدعى لا يعرف فلما ثبت الحق بالبينة
 عليه ادعى الاتصال اليه لاشتمع ولو ادعى اقرار المدعى بالوصول
 او الاتصال شتم انزه والى الموفق **نوع في قضية الامرين**
والاستحلاف يحلف المدعى عليه بالله تعالى لقوله عليه السلام
 لا تخلفوا آياتكم ولا بالبطون اخيت فمن كان منكم حالف فليحلف
 بالله اوليذر قد ذكر في المحيط اطروا المملوك والرجل والمرأة و
 الصالح والخافر والمسلم سواء في البيمين وتعليط البيمين بذكر
 اوصاف الله تعالى بان يقول القاضى قل والله الذر لا الا يعلم
 الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب المدرك للملك
 الذر يعلم به السر ما يعلم به العلانية ما تعلم به هذا عليك ولا
 قبلك هذا المال الذر ادعاه وهو كذا وكذا لا شئ من والاشيوار

وصفة التعليل الى القاصص يتردد ما شاء من السماء وصفاته
وينقض ما شاء ولكن يحتمل ما فيه ما عن الواو والواو طقة للآ
يكبر عليه اليمين اذا المستحق يمين واحد حتى لو قال والله
والرحمن والرحيم بصير يميناً ثم اختلف المشايخ فيه منهم من يقول
القاصر بالخيار ان شاء غلط وان شاء لم يغلط في كل مدعى به
وعلى كل مدعى عليه ومنهم من يقول يعتبر حال المدعى عليه فيعرف
بالصلح الكف بذكر الله تعالى ان عرف بغير ذلك الوصف
غلط في اليمين عليه ومنهم من قال يعتبر حال المدعى به ان كان
عظيماً يغلط في اليمين على الخالف وان كان حقيراً الكف بائناً
ولا يخلف بالطلاق ولا بالعقاق لان اليمين بغير الله لا يجوز
وقيل في زماننا اذا لم يخضم سماع القاصر ان يخلف بالطلاق
والعقاق لقلة مبالاة الناس باليمين بالله تعالى وكثرة الانتزاع
عن الخلف بالطلاق والعقاق كذا في الهجرات وغيرها
وفي الخ لاصه ولو حلفه القاصر بالطلاق فنحل عن الخلف
ومقتضى عليه لنكوله بالمال لا ينفذ قضاؤه لان المشروع للخلف
بالله تعالى للحديث ولا تغلظ اليمين بهرمان ولا مكان عندنا
ويخلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصارى
بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسى بالله الذي خلق
النار **والاسلام** في ذلك ما رواه عليه السلام حور ما اليهودى
على الذر ادعاه فقال انذكر بالله الذي انزل التوراة على موسى
واذا ثبت هذا في اليهودى فالنصارى مثله بالانجيل والمجوسى

بالان لان النصارى يعظم الاجيل المجوسى يعظم النار كعظيم اليهود
 التوريت فيحلفون بما يكون اعظم في صديدهم والمذكور في
 المجوسى قول الامام محمد واما عندنا فيحلف بالله لا يجوز لان
 التعليظ بغير الله لا يجوز الا ان اليهود والنصارى ورؤسها النصارى
 خاص ولان كتب الله تعالى معظم وعجز الاله لا يحلف احد الا بالآله
 خاصة ويحلف الوثن بالله لانهم يعتقدون ان الله تعالى قال الله تعالى
 ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله الآله ولا
 يستخفون بالله الذي خلق الوثن والصنم لادروا قصه في الكل
 على قول الله عز وجل لان الزيادة للتأكيد كما قلنا وكذا لا يجوز
 التعليظ في المسلم بنيران ولا سخان وانما يعليظ بصفاته تعالى
 ليكون اعظم في قلوبهم فلا يقسمون على البين الكاذب كذا ذكر
 في الاختيار فان قيل الفرق بين بين المجوسى والوثنى حيث جوز
 تعليظ البين في حق المجوسى بذكر النار ولم يجوز في حق الوثنى بذكر
 الصنم بقوله بالله الذي خلق الصنم قلنا انا افرنا باهانة الصنم
 والوثن لانهم اتخذوها آلهاً فامرنا باهانتها بجلال النار لانهم
 لم يتخذوها آلهاً فامرنا باهانتها فقلنا كذا ذكر في المنهج شرح
 الجمع والله الموفق للصواب في **المستحلف** وأجلف
 الفاضل باطلاً فاقبل وقص بالمال لا ينفذ قضاءه وقدم الكلام
 عليه وسئل العلامة الشيخ عبد الواحد الشيباني عن المرأة
 اذا كانت تعلم بالنكاح ولا تجد بينة تقيمها لاثبات النكاح الزوج
 ينكره ما يصنع حتى لا يتبين هذه المرأة معلقة ابد الله تعالى يحلف

القاضى ويقول ان كانت هذه المرأة لك من طالق حتى ينفق
 الطلاق باليمين ان كانت امرأة له لتخلص منه وتحل الارواح
 وذكر في المنهج هبل يحلف على الما صل او على السب فعند الح
 ومحمد يحلف على الما صل ويحلف على يوسف يحلف على السب
 وقال في الاسلام بقبول راس القاضى وذكر في النوازل ان يحلف
 الصبي الماذون له بالتجارة من ولية ويقض عليه بثلوه وخمسة
 لو حلف وهو صبي ثم ادرك لا يمين عليه ثانيا لانه دليل على
 ان يمينه معتبرة وذكر في اقرار الدعاء والبيانات ان الصبي
 والتاجر والعبد التاجر مستحلفا ويقض عليهم بالنكول بثلواهما وربعه
 نأخذ ويجوز الاقضاء عن اليمين بالدرهم وكذا يجوز الصلح
 اليمين على دراهم حتى لا يكون المدعى ان يحلف المدعى عليه بعد
 ذلك لان الاقضاء عن اليمين يصلح على الانكار وبعد الصلح على
 الانكار لا يسمع دعوى المدعى فيها وقع الصلح عليه ادعى على آخر
 مالا فانكر واداد المدعى استحلفه فقال المدعى عليه ان المدعى
 قد حلف على هذه الدعوى عند قاض مدنية كذا وانكر المدعى ذلك
 فاقام المدعى عليه بينة على ذلك تقبل وان لم يكن له بينة واداد
 تخلف المدعى ذلك لانه يدعى البقاء حقه في اليمين ولو ادعى
 المدعى على انه أبرأ من هذه الدعوى وقال للقاضى حلفه انه
 لم يبرأني عن هذه الدعوى لا يحلفه القاضى لان المدعى بالمدعى
 استحق الجواب على المدعى عليه والجواب اما بالاقترار او
 بالانكار وقوله ابرأني عن هذه الدعوى ليس باقرار ولا انكار

وتقول ابراهيم ان عن هذا ولا يكون مجموعا من المدعى عليه وتقال
 له اجب خصمك ثم ادع عليه ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال
 ابراهيم عن هذه الدعوى الالف فانه يخلف لان دعوى البراءة عن
 المال اقرار بموجب المال والاف اقرار جواب ودعوى الاربعة مسقط
 فيتمدح عليه الاستحلاف وفيه المشايخ من قال الصحيح انه يخلف
 المدعى على هذه الدعوى ويهر دعوى البراءة عن الدعوى كما يخلف
 المدعى عليه على دعوى الخلف والى مال العلامة شمس الاثني
 الخواني وعليه اكثر فضلاء زماننا وفي الفقيه ادعى المدعي الاصل
 فانكر المدعى ذلك والابينة له فطلب بحينه فقال المدعى اجعل حقه
 تحت الختم ثم استخلفني فله ذلك في زماننا انتم الكلام ثم ذلك
 اذا اقر الواهب ان الموهوب له قبض الموهوب في المحل او بعينه
 يامره ثم قال بعد ذلك انه لم يقبضه منه وكنت اقررت به
 كما ذابا وتسال القاضي ان يخلف الموهوب له بالله تعالى فقد قبض
 عن هذه الامة التي يدعيها فغندهما لا يخلف لان الخلف يترتب
 على دعوى صحيحة والدعوى لم تصح ههنا لما كان التناقض على قول
 ابي يوسف يخلف بالله فقد قبضته بحكم الامة التي يدعيها وعلى
 هذا الخلاف اذا اشتد شينا ثم اقر المشتري بقبضه ثم ادعى
 انه لم يقبضه وطلب من القاضي ان يخلف البائع بالله فقد سلمته
 الى المشتري بحكم القضاء الذي يدعيه فعلى هذا الخلاف اذا اشتد
 شينا واقر البائع بقبض الثمن ثم ادعى انه لم يقبضه منه وانه
 اقر كما ذابا واراد تخلف المشتري ورث الدين اذا اقر بقبضه

وانه يدعي بالقبض ثم انكره بحلفه المدعون بان صادقا فيما
 اقر به وكذا المقر على نفسه بدعي لرجل ثم انكر الدين وقال لا
 شيء له علة وانما اقررت بذلك كما ذبا وطلب من القاضي عزيز
 المقر له بان صادقا فيما اقر له به اقول غفرت ذنوبه الحل على
 هذا الخلاف المتقدم بيانه في كتابنا هذا فابيه يوسف يقول
 المتبادر فيما بين الناس ان البائع يقر بقبض الثمن عند التعاقد
 والمشتري يقبض المبيع عند المكاتبة والاشهاد وكما هو في ديارنا
 وكذلك المتبادر بين الناس ايضا ان المقرض يكتب عليه
 او لاحظ بالاقترار ويشهد عليه به قبل القبض فلو كان
 التناقض مانعا لصحة الدعوى والاستحلاف يبطل حقوق الناس
 فتأمل قال ابو يوسف اربعة اشياء يستحلف القاضى الخصم فيها
 قبل ان يطلب المدعى ذلك منه احدها الشفع اذا طلب من
 القاضي ان يقض له بالشفعة يحلف بالله لقد طلب الشفعة حين
 علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك وهو قول ابن ابي
 وعند ابن ح ومحمد لا يستحلف الناس البكر اذا بلغت وكان زوجها
 الاب والمجد واختارت الفرق لعدم الكفاة او الارادة بها
 وطلبت التفريق في التضرع تحلفا بالله لقد اخترت الفرق
 حين بلغت واخترت وان لم يطلب الزوج منه الثالث المشتري
 اذا اراد الرد بالعيب يحلف القاضي بان لم ير في العيب ولا صفة
 على البيع منه راية الرابع المرأة اذا سألت من القاضي ان يقرض
 لها النفقة في مال زوجها الغائب يحلفا بالله العظيم ما اعطاك

تفتتكت حين سافر **اقول** ان مسئلة الفقه يكون علم قول
اعنتنا والعه الموفق ادع الشفعة بالجوار فقال القاضي القاضى للمدعى عليه
ماذا تقول فيما اذا ادعى فقال هذه الدار لابن جنة هذا الطفل صح
اقراره بها لابت لان الدار في يده واليد دليل الملك
فكأنه علم نفسه فصح فان قال الشفع للفاخر حلفه بالله فقال
ماذا شفعه فانه لا يحلف لانه اقرار الاب بالشفعة علم ابنه
لا يصح فلا يفيد الاستحلاف وهذا من جملة الخيل والخارج ^{المختص}
وان اراد الشفع ان يقيم البينة على الشراء كان الاب خصما
وليس مع القاضي البينة عليه لانه الاب قائم مقام الابن الصغير
ولو كان الابن كبيرا لا يكون خصما ولا يسمع البينة عليه انما
في المحيط الشراء القابضة علم عتق العبد لا تقبل بدون
الدعوى الصحيحة عند الحج خلافا لما لا تقبل البينة علم عتق الامة
وطلاق المرأة حصة بدون الدعوى ولا يحلف على عتق العبد
حصة بلا دعوى بالاتفاق علم قول اعنتنا وهل يحلف على عتق
الامة وطلاق المرأة بدون الدعوى اشار محمد في آخر كتاب
التحريم انه يحلف وهكذا ذكر البص في شرح القدر وذاكر
العلامة شمس الامة الحسيني انه لا يحلف فليتنا عند القدر
وفي الخلاصة عتق يد رجل اقام مدعية البينة انه حر وقال ذو
اليد انه عبد فلان او دعيته او اجرته فبينة ذم اليد اولى بخلاف
ما اذا اقام العبد البينة علم مولاه انه حر الاصل و اقام مولاه
البينة انه عبد وبينة العبد اولى لان المولى يصلح خصما لا يثبت

البينة بالحرية اما هربنا فالمدعى ليس بختم لكن يحايل بين العبد
 وبين ذر العبد ولو قال العبد اعتقته فلان وذو العبد لم يرقم اليه
 على اليداع واليداع واللاجارة لا يحال بينه وبين العبد لانه
 اقر بالرق ثم ادعى القيق ولو ان رجلا قدم بلمدة ومعه رجال
 من اهل اوصبيان يخدمونه بهم في يده فادعى انهم ارقاؤه
 وادعوا انهم احرار كانوا احرارا لم يرقوا له بالملك بسلام
 او بيع او تقوم له بينة وان كانوا من اهل الهند او الهند
 او الترك او الروم وذكر في الجامع الصغير غلام في يد رجل
 قال تاجر وقال الذر في يده هو عبد ان كان لا يعبر عن نفسه
 فالقول قول ذر العبد وهو كالمساع وان كان بالغ او صغيرا
 يعبر عن نفسه فالقول قول الغلام ولو اتهم البينة به على
 الرق وهو زاعل بالحرية فبينة الغلام اولى ويجوز ان يكون
 القول قوله والبينة بينة فالمدعى اذا قال رذذت لوديعته
 لم يربها كان القول قوله ولو اتهم البينة بالبينة بينة انتهر
 وذكر في الولوالج ولو باع رجل رجلا وحبسه المشتري وهو
 فهو اقرار بانه عبده لانه الضمان التصرف يخفى به المالك
 تصرفه فاجوب حقا في المحل وهو ملك الرقية والعبد والالتزام
 لمثل هذا التصرف يكون اقرار بالملك والرق ولو عرض
 عبدا او امته على رجل وهو ساكت او هو ساكنه ولم يبع ثم قال
 نحن حان صدقة على انتهر في ارب القاضي رجل
 قال لاخوان فلانا الميت او امر اليك وجعلك تباع في ماله وانكر

الوصي فلا يعين عليه تركه لو قال ان فلانا وكلك بطلب
 حقوقه ولا علم موكلتك مال هو كذا وانكر الوكيل الوكالة لا
 يعين عليه انكره واذا ادعى المشتري انباء الثمن والبيع
 ينكره يحلف البائع وكذا المستقضى اذا ادعى انباء الظن
 وانكر المقرض يحلف المقرض ولو ادعى المضارب او الشريك
 دفع المال وانكر رب المال او الشريك القبض يحلف المضارب
 او الشريك الذم كان المال في يده لان المال في يدهرهما امانة
 والقول قول اليمين مع اليمين واذا ادعى المشتري انباء
 الثمن وانكر البائع فالقاضي انما يحلفه اذا طلب المشتري بيمينه
 ولو حلفه القاضى من غير طلبه ثم اراد المشتري تحليف ثانيا
 له ذلك ثم اذا حلف البائع بان لم يستوف الثمن وقال
 المشتري انا اجي باليمين على الانباء فالقاضي لا يجبر المشتري
 على أداء المال بل يبرئه ثلاثة ايام بشرط ان يدر حضور
 الشهود اما اذا قال شهود غيب يقض عليه بالمال ولا
 يبرئه لان البينة الغائبة كالمعدومة كذا في العمادية وغيرها
 وفي القضية اقام المدعى بيمينه على دعواه فقال المدعى عليه
 ان له دفعا شرعا للقاضى يقض عليه اذا قامت البينة
 العادلة ولا يلحق له مثله في المأثاق وقال العلامة جلوس
 يحلفه القاضى بيمينه بالدفع فان ابرطها بها كان له ان يقض
 عليه بالمال او سبق له حق الدفع لو قمت اقام المدعى بيمينه على حق
 له علم زيد وطلب من القاضى الزامه به ثم ان المدعى عليه ادعى

دفعا ويجزى عن بعض عليه به لم معجلا ولا مؤخره قال ابو حاتم القاسم
 عليه به والقاضي ظاهر في تأخير الحكم قال العلامة الكاشاني
 تأخير القضا بعد ثبوت الحق ظلم انتزاع رجل الى يد غيره صحيح
 وقضى القاضي بطلان دعوى المدعى لما انتزع لديه ثم اعاد
 الدعوى عن دفعه اخص آخر لا يحتاج المدعى عليه الى اعادة بيته
 المدعى عنده ولا يفيض الحكم به لانه اثبت ذلك بالبينة انتهى
 كلام القسبة المدعيون اذا حلف الا لا يدين عليه ثم اقام
 المدعى بيته على الدين فعند محمد لا يظهر كذبه في الخلف الا في
 البينة حيث من حيث الظاهر فلا يظهر كذبه ببينه وعنه
 يظهر كذبه في بيته فيعذر ولا يدين في الحد وسواء كان هذا
 هو خالص حق المدعى نحو حد الزنا وشرب الخمر وحد السرقة
 او كان داهيا بين حق المدعى وحق العبد نحو حد القذف
 حتى من ادعى على اخر انه قد فده وانكر القاذف لا يدين
 فيه واما في السرقة فان السارق لا يتخلف لاجل المال
 اذا اراد المالك اخذ المال دون القطع ويقال له ادع
 ذكر السرقة او نأوا ادع تناول مالك فتكون لك عليه
 البينة وفي القضا في النفس والطلاق يتخلف وقيل
 في الطلاق يقض بالقطع عند المدعى وعندهما يقض بالمال
 وفي النفس لا يقض بالنكول عند المدعى ولكن بحسب حق
 او يخلف وعندهما يقض بالدية رجل ادعى على اخر انه قال له
 يا حنا فتى او يا كافرا او يا زنديقا او ادعاه ضربه او لطمه

او ما شبه ذلك من الامور التي توجب التفسير واراؤك خليفة
 فالتفسير يحلف لان التفسير المحض حق العبد ولهذا يحلف
 العبد اسقاطا بالعفو والصفه لا يمنع وجوبه كذا في التمام
 وفي فتاوى سر قاضي خان لو وجب يمين على الاخرى بخلفه
 القاضي **وسورة** تحلفه ان يقول القاضي عليك عهد الله
 او ميثاقه ان كان كذا وكذا فافوا بما برأ به ثم حقه يصير
 حاله ولا يقول القاضي بالله ان كان كذا لانه اشار
 ببراءة بنعم في هذا الوجه يصير امره باله تعالى ولا يكون
 حاله في القضية قال ان علم القاضي ان المدعى عليه اقر
 تناه ان يجيب بالاشارة ويعلم بالاشارة فان اشار بالاقراء
 ثم وان اشار بالانكار عرض على البين فان اشار بالآلة
 كان يمينا وان اشار بالانكار كان نكولا ولا يقضى عليه ان
 عرف القاضي بانه اقر من اصرم يكتب له القاضي ويأمره بان يجيب
 بالكتابة ان كان يعرفها وان كان لا يعرفها ولا اشارة مرفوعة
 يوم بالاشارة ويجيب بها ويعامل كعامله الاخرى وان
 كان مع ذلك اعني فالتقاضي انه ينصب عنه وصيا ويأمر المدعى
 بالخصوصية مع اذالم يكن له اب او جد او وصيهما المتأثر
 رجلا اعني انه وكل الغائب بقض الدين او العين ان
 يبرهن على الوكالة والمال قبلت وان اقر بالوكالة وانكر
 المال لا يصير خصما ولا تقبل البيه على المال لانه لم يثبت كونه
 خصما باقرار المطلوب لانه ليس يحج في حق الطالب وان اقر

وانكر الوكالة لا يخلف على الوكالة لان التخليف بمنزلة
على دعوى صحيحة ولم يوجد لعدم ثبوت الوكالة وذكر الخصم
انه يخلف على الوكالة والاول اصح وعلب القصور في المنفعة
المطلوب في الشرح اذا كان في رضاء او امراءه بيعت القاصر
اليها من باب تخلفها في منزلهما على نحو دهما الدعوى المدعى وقال
الامام رحمه لا يبعث اليها من عليه الدين المعجل ^{بموجب} فقدمه الدين
الى القاصر قبل المخلول وحلف ماله اليوم قبلك شرا وجهك
القاضي انه كان لا ينور التلاف حقه لا باس من ولكن ليس
للقاصر ان يقبله منه بل يخلف باله ماله قبلك شرا ^{فقال} الفقيه
من دليل على ان قوله ليس قبله اليوم اقرار او لا يلق
الى قول بعض الحكماء انه اقرار بالدين الموجب منجب عليه المار
وذكر الامام الناطق رجل على دين لاخر موجب لو اقر به
واذ عر الاجل لا يصدقه القاضي فحلفه امر المدعي ان
يقول للقاضي سلمه امر المدعي احواله ام موجب ان ادعى الا
يخلف بالله عليك هذه الالف التي يدعيها للمرأة انك
المهر الموجب وان لم يكن لها ولاية المطالبة قبل الفقة وكذا
الدين الموجب المطالبة به لثبوت انتم رجل اخذ درهم من
له عليه دين ونقدتها الناقدة ثم وجد بعضنا زبوا لا يضمن
الناقدة وتبرد الى الدافع وليس له غير ما مبردا فها وان انكر
الدافع ان يكون ذامد فوضع فالقول قول القاضي لانه ينكر
اخذ غيرها وانه اذا لم يقر باستيفاء حقه او الحيا فكلان

انه لا يرجع ان انكر الدافع انه ذا هو وفي القنية رجل طلبة
 من المدلول فاعطاه الف من الخطه ولم يبعها من ولم
 يقبل اننا من جهة الدين فهو بيع بالدين وان كانت قيمتها
 اقل من الدين فان كان السفر بينهما معلوما يكون بيعا بقدر قيمته
 والا فلا يبيع بينهما وفي العارضية ولو كان له رجل علم اخر دنانير
 فقال انا اعطيك دراهم فساوم بالدراهم ولم يبيع
 يبيع ثم فارقته عن قبض ولم يستأنف بيعا وهذا البيعة
 وسجوه عن الامام محمد قال وقد وقعت واقعة الفوتور في زماننا
 قلت وصورتها بالفارسية لكن عثرنا بعض الفضلاء المجمع
 على فضله وخيره ودينه وهررب الدين اذا توافق مع آة
 المدلول علم ان يعطيه من الذرة بمقدار ماله عن دراهم
 وقد كان ذلك الصدر في ملكه والذرة في ذلك الوقت كل
 مائة من مئ دينار الا ان رب الدين لم يقبض الذرة في ذلك
 المجلس ثم بعد ايام جاء وقبض ذلك القدر من الفلة وقد
 تغير السعر انعقد البيع بينهما فعلم قيا من ماذكر في مديانات
 الذخيرة ينبغي ان انعقد البيع بينهما بالاقرار الباقى وفي فتاوى
 الدينار من رجل عند رجل خطه دينا وجاء رب الدين
 واخذ من قماش من الخام جيب الخطه وذلك اليوم
 سعر الخطه كل مائة من دينار ثم لما حاسبه كان السعور يوم
 الحاسب كل خمسين من دينار فان حصل بينهما مواضع ثمانية
 عين القماش الخام بمقدار من الخطه يعتبر ذلك التغير وان لم يحصل

بينهما مواضع يعتبر وقت الحساب لا وقت الخرج واخبر بعض
 المشايخ وقت الخرج مستدلاً بأنه لو استخرج رجل من سمان
 حبوبات واخطاه اغلب ثمنا يعتبر وقت الخرج وقال العلماء
 الدينار من المعبر عندنا وقت الحساب ادع المدعيون ان ابراه
 كتب على قسطاس بخط ان الدين الذر لى على فلان ابراه
 عن صحح وسقط الدين لان الكتابة المرسومة المعنوية ^{للمطلوب}
 وان لم يكن كذلك لا يصح الابرار ولا يفرق بين النكاح
 الكتابة بطلب الدارين او بغير طلبه ولو قال تركت الدين
 لى عليك لا يكون ابراراً ويجعل على ترك الطلب في الحال وذكر
 في خزائن الاكامى لا على قسطاوى صاعداً رجل كتب على ثوب
 بمال معلوم وخط معلوم بين التجار واهل البلد ثم مات فجاء
 غريمه بطلب الماله الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف
 الناس خطه حكم بذلك في تركه وقد جرت العادة بين
 الناس مثله ^{جاء} وفي جامع الفتاوى ولو قال تركت حتى
 من الميراث او ابراه منه او من حصتي لا يصح وهو على حقه
 لان الارث جبر لا يصح جبره قال المدعي للمدعي عليه المدعى
 وهبت وتركت لا يكون ابراراً عالم بقل منك بخلاف ما اذا
 قال المدعي عليه ابراه من مالهك على او هبت لى فقال وهبت
 او تركت او ابراهات بخروج يخرج الجواب قال من كان لى
 على بشر فهو في حل قال محمد هو على دعواه وقال ابو يوسف
 هو على دعواه في الدين القائمة لاف الدين ابراه عن الدعاوى

ثم ادعى عليه بالوكالة او الوصاية بغيره صحيح وفي العمى رجل
ادعى على اخر مالا فانكر المدعى عليه ان يكون خطه فامراء
يكسب على بيان قلب وكان بين الخطين شبهة ظاهرة
والله علم انهما بخط كاتب واحد لا يقض عليه بالمال المدعى به
لان هذا لا يكون اعلالا محالما لو قال هذا خطي وانا كسبه
ولكن بهذا المال ^{على} هناك القول قوله ولا شيء عليه ثم قال
الشيخ الامام السيد ناصر الدين وذكر محمد في كتاب الطلاق
ولو كتب الطلاق على رسمه في مثله وقال لم انوبه الطلاق
لا يصدق فكذا الاقرار وفي فتاوى الوالد الجرجاني ادعى على
رجل ارضا وعقب راع ثم قال المدعى للمدعى عليه ابرائك عن
هذه الدار وعني خصوصي في هذه الدار وفي دعوائه في هذه
الدار وهذا كله باطل حتى لو ادعى بعد ذلك يسمع ولو اقام
البينة تقبل بخلاف ما اذا قال برئت لا تقبل بينة بعد ذلك
وكذلك اذا قال انا برئت من هذا العبد او حرت عنه فليعلم
ان يدعى بعد ذلك لان قوله ابرائك عن خصوصه في هذه
الدار هو خطاب للواحد فله ان يخاصم غيره في ذلك بخلاف
قوله برئت لانه اضاف البراءة الى نفسه مطلقا فيكون برئيا
نوع في الاختلاف اذا اختلف الباعيان في قدر الثمن
او المبيع بان ادعى المشتري ثمننا وادعى البائع اكثر من
او اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه
فلا يخلو اما ان كان لاهد هما بينة او لالبينة لهما ولا لاهد هما

فإن كان لاحدهما بيعة فضر لمن قامت بيعة لانه لو ردعواه بالبيع
وإن أقام البيعة فالبينة المثبتة للزيادة اولى لان البينات
شترت للانباء وإن لم يكن اهما ولا لاحدهما بيعة قبل الشتر
أما ان تضر بالثمن الذي ادعاه البائع والآفة في البيع
وقيل للبائع أما ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والا
فخس البيع لان الفسخ قطع الخصومة وقد امكن ذلك
بضر احد هما بما يدعيه الآخر فإن لم يرضيا استخلف القاضي
كل واحد منهما على دعوى الآخر وتبديريين المشتري ^{الصحیح}
ثم اذا حلف احدهما استخلف الآخر فإن نكل احدهما ثبت
دعوى الآخر لان النكول يدل اقرار ثم اذا نكل الفاضل بفسخ البيع
بنفس التحالف او بفسخ القاضي فقد اختلفوا فيه قال بعضهم
بفسخ البيع بنفس التحالف وقال بعضهم لا يفسخ الا بفسخ
القاضي عن طلبهما او طلب احدهما وهو الصحيح هذا الكلام
فيما اذا اختلفا في المبيع وحده او في الثمن وحده وأما اذا
في الثمن والمبيع جميعا بان قال البائع بعث هذا العبد بالفي
درهم فإن لم يكن اهما ولا لاحدهما بيعة فامن قامت
بيعة اولى لانباء وإن أقام كل واحد منهما بيعة على يدعيه
فبيعة البائع اولى بالثمن لانها اكثر اثباتا وبيعة المشتري
اولى في المبيع لانها اكثر اثباتا وإن اختلفا في الاجل او
شرط الخيار او استوفى بعض الثمن كان القول للمسلم مع
بمينه وفي المبسوط فرق بين هذا وبين الاجل فان هناك

القول بول من يدعي الاجل قبل النسيان الاجل من شرط صحة
 العقد على ما يجيء في باب انهم كذا ذكر في المنبع اذا اختلف المتباينان
 في قدر الثمن بعد قبض المبيع وهذا لا يخالف فيه عند ابي
 وعنده ابي يوسف بل القول فيه المستمر مع كمينه وقال محمد و
 الشافعي بخالفان ويصح البيع على قية الهاكك وعلى هذا
 الخلاف اذا خرج المبيع عن ملكه او تغير وصار بحال لا يقدر
 على رده بالعيب اذا اشتد بعد من صفقة واحدة وقبضها ثم
 مات احدهما واختلفا في مقدار الثمن فقال المستر اشترى ثيابا
 بالثمن درهم وقال البائع اشترى ثيابا بالثمن درهم قال ابو
 لا يخالفان الا ان يرضى البائع ان يترك حصه الهاكك
 في بخالفان واذا لم يرضى البائع يترك حصه الهاكك
 ولا يخالفان ويكون القول بقول المستر مع كمينه قال ابي يوسف
 بخالفان في المقي وبقيد العقد في المقي والقول للمستمر في حصه
 الهاكك من الثمن مع كمينه قال محمد بخالفان عليهما ويرد المحر
 وقيمة الهاكك وفي المنبع اذا وقع الاختلاف في متاع
 البيت فلا يخلو اما ان يكون الاختلاف بين الزوجين
 في حال حيوتها واما ان يكون بين ورثتها واما ان يكون في
 حال حيوة احدهما وموت الآخر فان كان الاختلاف في حال
 حيوتها فانما ان يكون في حال قيام النكاح واما ان يكون
 بعد زواله باطلاق فان كان في حال قيام النكاح فما يصح
 له اكل العامة والفسوسة والسلاح وغيره باق القول فيه قول

الزوج مع يمينه لأن الظاهر من إهدله وما يصلح للنساء كاختار
 والمصلحة والمفرد كجوابها فالقول فيه للمرأة مع اليمين لأن الظاهر
 شاهد لها قال الإمام العلامة الترمذاني وما يصلح للنساء فالقول
 فيه للمرأة مع اليمين إلا إذا كان الرجل صابغاً وله أساور
 وخواتيم النساء وحلى وخفخال أو مثال ذلك فحج لا يكون مثل
 هذه الأشياء للمرأة وكذلك إذا كانت المرأة يبيع ثياب
 الرجال كالعمامة والقوس والزرع والمنطقة انتهى وما يصلح لها
 كاللينة والذهب والفضة والمنزلة العقار والمواشي وغيرها
 فالقول فيه قول الزوج وهذا عند الإجماع ومحمد وقال أبو يوسف
 القول في غير المشكك قال أما في المشكك فالقول قول المرأة
 إلى قدر جاز مثلاً وفي الباتة القول قول الزوج وقال زفر في
 القول بينهما بضعين وفي قول آخر وهو قول مالك والإمام الشافعي
 المتاع كله بينهما بضعان وقال ابن أبي ليلى القول قول الزوج في
 النخل والباقي ثياب بدنها وقال الحسن البصري إن كان البيت
 بيت المرأة فالمتاع كله لها إلا ما على الزوج من ثياب وأما ما
 البيت بيت الزوج فالمتاع كله له لأن صاحب اليد علم ما في
 البيت اقترسوا ظاهر من بدعيه وهذا كله إذا اختلف في حال
 قيام النكاح وأما إذا اختلفا بعد طلاقها ثلاثاً أو بابتها فالقول
 قول الزوج لأنها صارت اجنبية بالطلاق فرائت بما هذا
 إذا اختلف الزوجان قبل الطلاق أو بعده أما إذا ماتا
 فاختلف وزنه فالقول قول مرنه الزوج في قول الإجماع ومحمد

وعند ابي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها
وتن الباقى القول قول ورثة المهرية الزوج لان الوارث يقوم
بمقام المورث فصار كالورثتين اختلفا بانفسهما وبهما حيال
في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف
فكذلك بعد مدتها وان مات احدهما فاختلف المخرج بينهما و
ورثة الميت فان كان الميت هو المرأة فالقول قول الزوج
عند ابي حنيفة ومحمد لانها لو كانت حية لكان القول قول الزوج
فبعد موتها اولى وعند ابي يوسف القول قول ورثة المرأة
الى قدر جهاز مثلها كما هو اصله وان كان الميت هو الزوج
فالقول قول الزوج عند ابي حنيفة في الشك وعند ابي يوسف
قدر جهاز مثلها وعند محمد القول قول ورثة الزوج وبهذا الحكم اذا
كان الزوجان حريين او مملوكين او محابيين اما اذا كان احدهما
حر والآخر مملوكا او مكاتبيا فاختلف في حيوتها فعند ابي حنيفة
القول قول الحر وعند ابي حنيفة اذا كان المملوك محجورا فكذلك
وان كان المملوك مازونا او مكاتبيا فالحجاب وفيما اذا
كانا حريين سواء قد تقدم جواب الحرين بتفصيلهما في شرح
رجل زوج ابنة فخرها بجهاز فماتت الابنة وزعم ابو حنيفة ان
الجهاز المذموم اليها كان ماله وان لم يهرها ذلك وانما عاره
منها لانه قال القول قول الزوج وعند الاب ابنة لان الظاهر
شاهد للزوج ولان الانسان اذا جهر ابنة يبيع اليها بغير
التملك الظاهر وصار كمن دفع ثوبا الى مختار ليقبضه ولم يذكر

له اجر اجل على الاجارة بشراة الظاهر فكذا هذا البيت
 الصحيح ان تشهد عند التمسك الى المارة انه انما سله اليها هذه
 الاشياء الاعيان بسلطيق العارية او بكتب نسخة ويشهد
 الاب علم اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة ملكها عارية
 بيد ركن هذا القضاء لا لا احتياط لجواز انه اشترى لها بعض
 هذه الاشياء في حالة الصفه فبهذا الاقرار لا يصير للاب فيما
 بينه وبين الله تعالى لا احتياط ان يشترى منها ما في هذه النسخة
 بتمن معلوم ثم البت بغيره عن التمن انتهم وفي العاد اذا كان
 الرجل على رجل دين من جن واحد فادر المدلول شيئا من المال
 فالقول قول الدافع انه دفع ما تجزئه فيسقط ذلك الدين عن
 زمتة ولو كانا من جنين بان كان احدهما من الذهب والاخر من
 الفضة او احدهما من الخطه والاخر من الشعيير فادر الفضة وقال
 اذنت عوضا عن الذهب لا يكون عوضا عن الذهب لان
 المفاضلة لانتهم الا بالاطنين دلالة باع شيئا ثم ان المشترى
 دفع عشرة دراهم الى الدلال وقال دفعت من التمن فقال آه
 الدلال دفعت دلالتة فالقول قول الدافع مع بكمية لانه المملك
 رجل عليه الف من كفالة والف من تمن مبيع فجا بالف فقال
 او در هذه من الكفالة وقال الطالب لا اخذها الا من جيتيالي
 عليك لذلك وحصل القبض عن مالين ورجع بما بقى على
 المكفول عنه وانا قبض ولم يقل شيئا فلم يطلب انه يجعله
 من امر مال شاء حيا طحيظا فوباه دار انشا اختلاف في الثوب

فالقول قول صاحب الدار لأن الثوب وان كان في يد المالك
 صورة فهو في يد صاحب الدار معناه جمال خرج منه دار رجل
 وعلم عاتقه متاع فان كان الجمال يعرف بيع ذلك وجهه له
 وكان الظاهر شاهدا له وان كان لا يعرف فهو لصاحب الدار
 لأن الظاهر شاهدا له وكذلك جمال عليه كارة وهو في دار غيره
 اخلفا في الكارة فان كانت الكارة مما يحمل فيها فالقول قول
 الجاهل وان كان مما يحمل فيها فالقول قول صاحب الدار
 اصطلاحا ظاهره دار رجل فان اخلفا عليه فان اخلفا على اصل
 الا باحتسب قول عليه فهو للصيد سواء اصطلاحا من
 الهوا او من الشجر والحيط لأنه لا اخذ دون صاحب الدار
 اذ الصيد لا يعتبر بكونه مأخوذا على حيطة او شجرة وقال عليه
 السلام الصيد لمن اخذه وان اخلفا فقال صاحب الدار
 اصطلاحه قبل ذلك او ورثته وانكر الصيد فانه ينظر ان اخذه
 من الهوا فهو له لأنه لا اخذ الا لا بد لاحد في الهوا او ان اخذه
 من جداره او من شجرة فهو لصاحب الدار لأن الجدار و
 الشجرة في يده وكذلك اذا اخلفا في اخذه من الهوا او من
 الجدار فالقول قول صاحب الدار لأن الاصل انه ما في داره
 يكون في يده هكذا روي عن ابي يوسف مسألة الصيد على
 هذه التفاصيل **الفصل الثالث في الشهادة** يقتصر على
 علمائهم اذ ائمة الشريعة عند الحاكم اذا طلب المدعى
 الاداء ولا يسع كتمانها لقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها

فانه انتم قلبه وهو صحيح في ذلك وفي المحيط رجل طلب منه ان
يكسب شهادته وحيث شهد على عقد رجل ثم طلبت منه بذلك ان
يستمع نيظا ان كان الطالب يجده غيره فلما شهد ان يسمع والا
فلا يسمعه وفي نوادر همام عن محمد بن جلال شهادته كثيرة فادعوا
بعضهم لبعض الشهادة وهو يجده غيره ممن تقبل شهادته وكذا
هذا الشاهد ممن تقبل شهادته اسمع لا يسمعه الا يسمع عن
الاداء لما قلنا وفي المجتبى في تفسير الفضا وكمل الشهادة
فرض على الكفاية والالتصاع الحقوقي وبطلان المواتيق
وعلم به ان الكتاب اذا نذب كذلك الا ان يجوز للكتاب
اخذ الاجرة دون الشاهد وفي النصاب الاشهاد في المبالغة
والحداية فرض على العباد لانه يهلك المال لو لاه الا اذا كان
لا يخاف مخدورهم طقارنه وذكر في الذخيرة سئل عن الشاهد
اذا ادعى الى الشهادة وهو في الرستاق ان كان حال لو
حضر مجلس الحكم وشهد يمكنه الرجوع الى اهلته في يومه يجب
عليه الحضور لانه لا ضرر عليه في الحضور وان كان لا يمكنه
الرجوع الى اهلته في يومه لا يجب الحضور لانه لا ضرر وان كان
الشاهد شيخا كبيرا لا يقدر على المشي بالاقدام وليس عنده
ما يركب يحلف الشاهد له بدابة يركب ويحلف فلا بأس به
قال وهذا من اطرام علم الشهود وعن ابي سليمان الجوزاني
رجل اخرج شهوده الى صيغة قد اشتملها واستاجر دو ابا
لهم فركبوا وذهبوا لم تقبل شهادتهم وفيه نظر لان العادة

جرت ان من افحج شاهدا الى الرستاق يعطيه راية فاصحابها
 اذ لم يكن للشاهد راية وخرج شيخ شيخ الاسلام ان من
 حقوق العباد اذا اطلب للدعوى الشاهد الشاهد له فخاص
 من غير عذر ظاهر ثم ادر لا تقبل شهادة وكنهه ان اطلب
 الحق على الاداء لا تقبل كنهه في المنع واذكر في البراز شهادا
 علم اعادة لا يبرهان لا يجوز حتى يشهد جماعة انهم فلانة
 وعندها يوسف يجوز اذا شهد عدلان انهم فلانة ولا يبرهان
 روية وبجها وشروطها ان يقولت فلان في الجمع الصغير
 حتى يشهد علم معلوم لان الشهادة على المجهول باطله
 وقال العلامة الامام خواهر زاده علم انه لا يشترط روية
 شخصها ايضا وغيره على انه لا يشترط روية شخصها وخرج
 المتفق على الشهادة علم اعادة ثم ماتت فتشهد عنده عدلان
 على انهم فلانة ثبت فلان له ان يشهد عليها وذكر القاضي
 رجل في بيت وحده دخل عليه رجل وراه ثم خرج وجلس على
 الباب وليس للبيت مسلك غيره فسمع اقماره من الباب
 بلاروية وجهه حلال ان يشهد بما اقربه وفي العيون رجل
 خفي قوما لرجل ثم سأل عن شئ فامتنبه وهم يسمعون كلامه
 ويرونه وهو لا يبراهم جازت منها دنهم وان لم يبرونه وسمعوا
 كلامه لا يحل لهم الشهادة ولا يجوز الشهادة بالسمع الا
 في اربع النسب والنسب والقتل والموت وفي الموقف
 الصحيح انه يقبل بالسمع علم اعادة لا على شرط وكثير

الشهادة على الوقف غير دعوى يقبل لأن الوقف حكمه
 التصديق بالعلم وهو حق الله تعالى وحق حقوق الله تعالى لا
 يشترط الدعوى كذا في المنع وفي القضاء والصوى الشهادة
 فيما يقبل بالثبوت مع علم الطرفين بالشهادة الحقيقية وهو ان
 من قوم لا يتوهم اتفاقهم على الكذب ولا يشترط العلم به
 ولفظ الشهادة والحكمة ان يشهد عنه رجلان او
 رجل واحد ان كان بلفظ الشهادة ولا يجوز الشهادة
 بالشهادة عند الجمع ومحمد وعنه ابي يوسف يجوز ولا يجوز
 في العتق والطلاق اجماعا قال الامام الحلواني هذا قولهما وعنه
 ابي يوسف انه يجوز كما في الولاة وفي المنقح الاصح انه يشهد
 في المهر بالتسامع وآخر خطه ولم يذكر الواقعة او نذكر كتابته
 الشهادة ولم يذكر المال عند الاداء لا يسعه ان يشهد وعنه
 محمد يسعه ان يشهد وذكر الحضاف انه يشترط عند الامام
 ان يذكر الحادثة والتاريخ ومبلغ المال وصفته حتى لو لم يذكر
 شيئا منها وثيقن انه خطه وخاتمه لا يشهد فان شهد فهو
 شاهدا زورا وعنه ابي يوسف انه ان قطع انه خطه يشهد بشرط
 ان يكون مستودعا لم يتناول الا يدور ولم يكن به صاحب الصك
 من الوقت الذي كتب اسمه والا لا يشهد واذا شهد عند القاضي
 يقبله لكن ليسأل عنه انه يشهد عنه علم او من الخط ان قارنه
 عدم قبليه وان قال عنه الخط لا يجوز قال الامام الحلواني يقضي
 بقول الامام محمد اذا عرف خطه والخط في حوزة منسب الشهادة

عند هاله ان يشهد قال الفقيه وبه ناخذ وسنخه لث شهدا
شهد وكتب ان يعلمه حتى يكون بحال يعرفه ولا يمكن لغيره
رجل كتب كتاب وصية وقال لقوم اسشهدوا علي بما في الكتاب
لا يجوز لهم ان يشهدوا حتى يقرأ عليهم ويرون كيف وهم
يقرون وكذا الوصية المضمومة وجه ان المصنف اذا كتب وصية
وختمه وقال للشهود هذه وصيتي وختمتني فاشهدوا علي بما
في هذا الكتاب لهم ان يشهدوا بما في الكتاب حتى يعلموا ما في الكتاب
بان قروا او قرئت عليهم وكذا الوشيد واعلصك ولم
يقروا ولم يعلموا ما في الكتاب ولو كتب رسالة عند اميين لا يقرأ
ولا يكتبان واسما الكتاب عندهما ويشهدا به لا يجوز عندهما
وعند ابي يوسف يجوز كذا في الخلاصة وفي فتاوى قاضيان
رجل كتب صك وصية وقال لقوم اسشهدوا علي بما في الكتاب ولم
يقرأه عليهم قال علماؤنا لا يجوز الشهادة عليه وقيل يجوز والاول
اصح وفي المنبع واجمعوا في الصك ان لا تشهدوا لا يصح الا
باعلام الكاتب ما في الكتاب فاحفظ هذه المسئلة فان
الناس اعتمدوا بخلاف ذلك فانهم يشهدون بما في الصك
من غير قراءة الطهود وغير ذلك القاضية اذا اشهد جماعة على
السجل ولم يعلموا بما في الكتاب ولم يقرأ عليهم القاضية لذلك لا يجوز
عند ابي ج ومحمد وهذا احد الروايتين عن ابي يوسف سمع اقرار
رجل بحق وسعه ان يشهد عليه وان لم يقرأين البس وان لم
يقبل ان يشهد عليهما اقررت فتوسط بين رجلين فقالا له

الا تشهد علينا بما سمع منا سمع اقرارها او اقرار احدهما
 لرجل يشتر او قال احدهما لاخذ نصف لك على كذا له ان يشهد
 بما سمع كما سمع ونحو المحيط تشهد اعلو امر سميا يا ولسيا يا
 وكانت حاضرة فقال القاصر العرفونها فقال لا لا تقبل
 شهدا وتهما ولو قال لا جعلنا يا على المائة بطلانة ثبت فلا
 الفلانة ولكن لا ندرس اننا هي ام لا صحت الشهادة
 وكلف المدعى ان ياتى باخرين يشهدان اننا فلانة ثبت
 فلان انشروني العادى لوجاء المدعى بشاهدين فشهد
 احدهما وقت الشهادة علم وجهها ثم قالت الاخر تشهد
 بمثل شهادة صاحبه تقبل قلت وفيه تفصيل هو ان كان
 الشاهد فصيحا يمكنه بيان الشهادة علم وجهها لا يقبل منه
 الا جال ان كان اعجبا غير فصيح يقبل من الاجال اذا
 كان جال لو لاسمه مجمل القضاة يمكنه ان يعبر بل انه
 اصلا فانه لا يقبل ايضا وقال الشيخ الامام شمس الائمة
 ابو بكر محمد بن ابى سهل المختار ان يجعل الجواب على التفصيل
 وهو ان احسن القاضى حيانة من الشهود بشهادة الزور
 يخلف كل شاهدا ان يفتر شهادة و ان يحسن يشتر من
 الحيانة لا يخلف ويحكم في ذلك برأيه وذكر الشيخ ظاهر
 الدين المرعيتاني في شروط انه اذا اجر بين اثنين
 بيع او اجارة او عقد آخر واشهد على ذلك جماعة همل
 يشهد طائفة معروفة الشهود المتبايعين بوجههما

والناس بها واسماهما كان هلال ابو زيد لا يكتبان ذلك
 وغيرهما من اصحابنا يكتبون اخذ بالاحياط وقال الامام
 ظاهر الدين وعنه ان المتبايعين اذا كانا مع وفدين
 عند الناس مشهورين لا حاجة الى كتاب معرفة اليهود
 للمتباعين وان كانا غير مشهورين فلا بد منه لانه يحتاج
 الى اداء الشهادة بخبر من معرفة لوجهه ليكنتم
 اداء الشهادة عليه وعند غيبته او موته يحتاج الى الشهادة
 باسمه ونسبه فلا بد من معرفتهم اسمه ونسبه ولا يجوز الاعتماد
 على اخبار المتبايعين باسمهما ونسبهما فنعني ان يسم
 وينسب المتعاقدان باسم غيرهما ونسب يريده ان يذورا
 على اليهود حتى يخرج المبيع من ماله فلو اعتمدوا على قولها
 نقدت زويرها وبطل اموال الناس وهذا فضل وكثير ان
 الناس عن غافلون فانهم يسمعون لفظ الشراء والمبيع
 والاقرار والتقابض من رجلين لا يعرفونهما ثم اذا استشهدوا
 بعد موت صاحب المبيع يشهدون على ذلك الاسم والنسب
 ولم يكن لهم علم بذلك فيجب ان يكتدع عن مثل ذلك غاية
 الاحتراز صيانة لنفسه المجازفة ولا حوال الناس عن
 الصنيع قال وطريق علم اليهود بالنسب ان يشهد عندهم
 جماعة لا يتصور لو اطلبهم على الكذب عند البيع وعندهما
 شهادة رجلين كاف كما في سائر الحقوق قال واذا اختلف
 الجح في احضار الجماعة التي شرط ابو ج قسيف ان يشهد لان

على شهادتهما عدلا اخرين على التبع حتى اذا احتاجوا الى
الشهادة شهدوا على شهادتهما على التبع وعلمنا في الكتاب
بما شهدوا عليه من **فصل في قبول شهادة الزوج**
لا تقبل شهادة ستة عشر العبد والمذنب والمخادع وام الولد
والجملو في القذف والشريك في شركته والمعارض النذر
يحب لقف نفعا بشهادة التي يقدم على البغي وشهادة الاب
وشهادة اهل الكفر على المسلمين وشهادة المولى لادونه
ومكانته وشهادة الاخي والخنثى المشكك لا تقبل شهادة
مع رجل ام امراة ولو كان مع رجل ام امراة ولو كان مع
رجل ام امراة تقبل ومنه ردت بقله ثم زالت لا تقبل الا
في اربعة مواضع عبدا ردت شهادته ثم عتق وكافر اسلم
اعشى البصر وصبر ردت شهادته ثم معلم الصبي لان عقله
لكونه بالنهار مع الفلانة وبالليل مع النوان ويوم الجمعة
في الطاحون وعنه علقه انه قال عقل غاثير معلم عقل امراة
امراة واحدة والصحيح اذا كان عدلا تقبل شهادته وحديث
علقه في معلم بعينه وفي المنع لا تقبل شهادة الاباء والامهات
والاجداد والجدات للولد وولد الولد وان سفل ولا شهادة
الاكاد واولاد الا ولاد الاباء والامهات ولا جدات
والجدات شهادة الرجل لولد الابن لا تقبل لانه لو قضى الا
بحوزة لكان لا تقبل شهادة الرجل على قضاء ابية بان يشهد

بان اياه قضى لقمان على لقمان بكذا ويجوز شهادته عشر مائة
 ابيه رواه الحسن بن ابن مالك عن ابيه يوسف بن ابي ج
 وروى ايضا عن ابي ج انه لا يجوز شهادة الابن على قضا ابيه
 وان كان الاب قاضيا يوم الشهادة وعن محمد بن مجاز
 الابن على قضا ابيه مطلقا ولا يجوز شهادة احد الزوجين
 للآخر ولا شهادة للاجير لمن استاجره والمراد به الاجير الخ
 الذي بعد خرا سداه يحضر نفسه ونفعه نفع نفسه وهو غير
 قوله على الام لا شهادة للقاض باهل البيت وفي المغرب
 قبل اراد به من ان يكون مع الصوم كالخادم والبايع والاجير
 ومخوه ولانه بمنزلة السائل يطلب معاشه انتم وفي شرح منظومة
 ابن وهبان شهادة العدو على عدوه هل تقبل او لا فالصحيح
 انها تقبل سواء كانت العداوة دينية او دنيوية فانها لا يقدح
 في العداوة وقيل العداوة الدنيوية تؤثر في العدالة وتخرج منها
 فلا تقبل شهادة العدو على عدوه اذا كانت العداوة دنيوية
 انتم ومثال العداوة الدنيوية ان يشهد المقدوف على القاذف
 والمقطوع على الطارق على القاطع والمقتول عليه على القاتل
 والمحجوج على الجارح والزوج يشهد على امرائه بالزنا فان هؤلاء
 لا تقبل شهادتهم في قول اكثر اهل العلم كربيعة والثوري واسحق
 ومالك والشافعي والحنابلة والمشهور على السنة فقهاؤنا و
 مثال العداوة الدينية المسلم يشهد على الكافر والمحبي من اهل

السنة بشهد على المنتجع فان شهادته هو لا غير مردودة ولا فائدة
 في العدالة وذكر صاحب المنع من الحائض عن الحج ان
 العداوة لا تمنع الشهادة مطلقا وذكر صاحب القنية عم اصحابنا
 في باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل ما يورد ذلك **سنة** قد
 يتوهم بعض المتفقين والشهد ان كل من خاصم شخصا في
 حق وادعى عليه حقا انه يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة
 وليس كذلك بل العداوة تثبت بنحو ما ذكرت نعم لو خاصم
 الشخص لآخر في حق لا يقبل شهادته عليه في ذلك الحق
 كما لو قيل لا يقبل شهادته فيما هو وكيل فيه والوصي لا يقبل
 شهادته فيما هو وصي والشرط لا يقبل شهادته فيما هو
 شريك فيه ونحو ذلك الا انه اذا خاصم اثنان في حق لا يقبل
 شهادتهما على الاخر لما بينهما من المحامصة **فروع** اذا قلنا
 انه لا يجوز شهادة العدو على عدوه اذا كانت العداوة دينية
 وهلك الحكم في القاصر كذلك حتى لا يجوز قضاء القاضى على من
 بينه وبينه عداوة دينية لم آقف على هذا الفرع في كتب
 اصحابنا وسنغير ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان
 قضاؤه عليه لعلة فينبغي ان لا ينفذ وان كان بشهادة العدو
 ويجوز من الناس في مجلس الحكم بطلب حضم شرعي ودعوى
 فينبغي ان يجوز ورايت في الرافعي من كتب الشافعية عن
 القاضى ان يورد من ان يجوز قضاء العدو على عدوه بخلاف
 شهادة العدو على عدوه وفرق بينهما بان قال لان اسباب الحكم

ظاهرة واسباب الشهادة خافية انهم ما نقل من شرح
 المنظومة وفي الوقاية ولا تقبل شهادة تحت بغل الرد
 ونماكة ومغنية وممن من الشرب على الله ومم يلب بالطيور
 او الطيور او يفتي للناس ان يترك ما يجده او يدخل الحمام بلا
 انار او ياكل الربوا او يفتي بالند او الشطج او تقوته الصلأ
 بها او يول على الطيق او ياكل منه او يظلم رب السلف
 وفي الذخيرة ولم ترد الناجية التي تنوح في مصبتها وانما اراد
 التي تنوح في مصبة غيرها واتخذت ذلك مسبة لها وفي البداه
 واما الذي يترتب ثبوتها من الملاءمة في نظر ان يكن متبشعا
 كالقصب والدف وكونها لا باس به ولا سقط عدالة وان
 كان متبشعا كالعود وكفه سقط عدالة لانه لا ياكل في
 من الوجوه قوله وممن من الشرب المراد به الادمان في السنة
 يعني الشرب ومم يثبته ان يشرب بعد ذلك اذا وجده واما
 اللعب بالطيور لانه ينظر الى العورات في السطح وغيره اذا
 فسق هذا اذا كان بطيرها واما اذا كان تمسك الحمام في
 بيته ولب الناس بها ولا يطيرها فهو عدل لان اقتت الحمام
 في البيوت مباح الا تتران الناس يتخذون بيروج الحمام
 ولم يمنع من ذلك احد وهذا تبين انه اذا اتخذ الحمام محل
 الكتب كحافة ديار المصرية والشامية لا يكون حراما لوقوع
 الحاجة اليها واما من ارتكب كبيرة فانه ترد شهادته وقد اختلف
 العلماء في ماهية الكبيرة والصغيرة قال بعضهم ما فيه حد في كتاب الله

فهو كبيرة وما لا فرب حد فهو صغيرة قيل وهذا ليس بسديد
 فان شرب الخمر واكل الربوا من الكبائر ولا حد بينهما كتاب
 الله تعالى وقال بعضهم ما اوجب الحد فهو كبيرة وما لا حد فيه فهو
 صغيرة وهذا ايضا يطل باكل الربوا وغيره فان لا حد فيه مع
 انها كبيرة وقال بعضهم ما كان حراما بعينه فهو كبيرة وقيل ليس
 الله ذكر ما رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف سبع
 من الكبائر الا كفارة فيهن الا شراك بالله والفرار من الزحف
 وعقوق الوالد بن وقيل النفس بغير حق وتزني المؤمن والزنا
 وشرب الخمر وهذا قول الحجازيون واهل الحديث وزاد بعضهم
 على هذا السبع اكل الربا واكل مال اليتيم بغير حق واصح ما نقل
 فرب ما هو المنقول عن شمس الأئمة الخلة انه قال ما كان
 شتما بين المسلمين وقية هنك حرمه اسم الله تعالى والدين
 فهو حرام من جملة الكبائر يوجب سقوط العدالة وفي الخطأ
 حكى العلامة ابو بكر البزار عن ابي الحسن الكرخي ان من
 مشته في السوق بسر او يلو كس عليه غيره لا تقبل شهادته لانه
 تارك المودة وكذلك لا تقبل شهادته من ياكل في السوق
 بين يدي الناس وكذا من يمد رجليه عند الناس او يكشف
 راسه في موضع لا عادة فيه ومن يجن عشا ويفيق ساعه
 وشهد في حال الصحة تقبل شهادته لان ذلك بمنزلة الاعذار
 والاعذار يمنع قبول الشهادة وقدره بعض المشايخ بيوم او
 يومين حتى لو جن يوما او يومين ثم افارق وشهادة جائرة

في حال الصحة انتم ترون الضئيلة ولا تقبل شهادة رب الدين
 لم يكونوا اذا كان مفلأ وقال شمس الائمة الطولاني ووالد
 صاحب الحيط تقبل شهادة رب الدين لم يكونوا وان كان
 مفلأ في شمس الطامع للبراز رب الدين شهيد لم يكونوا بعد
 موته بمال لا تقبل لتعلق حقه بالثبوت وكذا الموصلة بالف رسالة
 اوبشني بعينه لا تقبل لانه يزاد به محل وصيته او اسلامه عنه وقال
 شمس الائمة الا وزجد رجل شهيد قبل ان يستشهد لسمع
 شهادته بعد ذلك ولا تقبل شهادة العوا في الذر ياخذ لغير
 حق لانه يكون ظلم فيكون فسقا ولو شهد السككنا باجر
 او بغير اجر الرب الدارجار عند الحق وقال لا يجوز فان شهد
 المرئمان للمدعي على الزهن تقبل ولو شهد الزهنا لا تقبل
 حتى يفك الزهن وعن ابن عباس قال لا تقبل شهادة
 الاثقف ولا تقبل صلانة ولا يוכל زبجته ولا تقبل شهادة الزوج
 لصهره وشهادة الصديق لصديقه ولا تقبل شهادة من يبيع
 الاكفان اذا تم صدق ذلك لانه يعني الموت والطاعون
 وكذلك لا تقبل شهادة الفاسق والدلال لانهما يكذبان ولا
 يباليان بالكذب شهيد احدهما انه طلقها بالعربية والاخر
 بالفارسية لا تقبل بخلاف الاقرار في الخطا والصحة ولا تقبل
 شهادة الخطا بية لانهم يشهدون لبعضهم بعضا بالزور
 ويقولون ان علينا هو الاله الاعظم وجعفر الصادق هو الاله
 الاصغر فقال الله عما يقولون علوا كبيرا الاله الا الله وحده لا شريك له

في المحيط شهر الشهادة ولم يجل طق ثم حلفوا لا تقبل شهادتهم
 للمدة ولو باع عينا ثم شهد للمدعي بها لا تقبل في تقبل شهادة
 الاخر لا خفيه وعي لان الاملاك والمنافع بينهما متباينة كذا في
 الرشدانية ولا تقبل شهادة الاشرف والعراق لبعضهم وقال
 بعض العلماء لا يجوز شهادة القوي ويجوز شهادة اهل البصائر
 وفي العماد ولو شهد انه وقف على فقرا جيرانه وهما من
 جيرانه الفقراء جازت شهادتهما لان الجواز ليس بام لازم
 وكذا لو شهد انه وقف على فقرا مسجده وهما من فقرا مسجده
 جازت شهادتهما وكذا لو شهد اهل المدرس بوقف المدرس
 تقبل شهادتهم لكن المشايخ فضلو الجواب فيها فقالوا ان
 اهل المدرس ان كانوا يأخذون تقبل وقيل في هذه المسائل
 كلها تقبل وهو الصحيح لانه كون الفقيه في المدرس ليس بام لازم
 بل يتيقن رجل قال لا اكتب شهادة في هذا الصك فكتب
 الامور شهد بذلك لا يكون ذلك اقترانا الامر بان هذا
 ملك البائع وذكر في ادب القضاء للخصاف استباح الحج
 كثيرة متناثرة كوابك الهند لانه في اصطناف ودينه ومنه النجاة
 في قمر فارس فانهم يطعمونهم الربا وهم يعلمون قال حمزة
 القاض تقبل شهادة ابنته ولو شهد ان اباهما قصر للمدعي
 عمر المدعي عليه لا تقبل ولا تقبل شهادة الاخرين لعمدة
 الاداء وتقبل شهادة الخضر اذا كان عدلا واما ولد الزنا فتختلف
 العلماء في قبول شهادته قال بعضهم لا تقبل مطلقا وقال بعضهم تقبل

في كل شيء الا في الزنا وهو قول مالك وقال بعضهم تقبل مطلقا اذا
 كان عدلا ووجه اخذ علماءنا شهادة الرئيس والنجابة في الكفة
 الذرية اخذ الدراهم والصراف الذي يجمع عنده الدراهم ومما
 طوعا ولا تقبل شهادة اهل الذمة لبعضهم على بعض مقبولة سواء
 اتفقت ملكهم كاليهودي والمجوسي او اختلفت الا ان يكونا من اهل دارين
 مختلفين بان شهدروا على هذا او يهدروا على رومي
 وتقبل شهادة الذمة على المسلمين ولا تقبل شهادة المسلمين
 على الذمة لان الذي اعلى حاله لا يكون من اهل دارنا حتى لا
 يمكن من الرجوع الى دار الحرب بخلاف المسلمين وتقبل شهادة
 المسلمين بعضهم على بعض اذا كانوا من اهل دار واحدة
 فان كانوا من اهل دارين كالروم والترك لا تقبل لان
 الولاية فيما بينهم تختلف باختلاف التعيين وكذلك الاجرة والنوازل
 بخلاف دار الاسلام فانها دار احكام فباختلاف المنفعة
 لا تختلف الدار وهذا بخلاف اهل الذمة لانهم صاروا من
 اهل دارنا فتقبل شهادة بعضهم على بعض وان كانوا من
 منافع مختلفة كذات المنبع وفي البزازين وتكتفي بشهادة
 واحدة حرة مسلمة عاقلة بالغة فيما لا يطلع عليه الرجال
 ولا يشترط لفظ الشهادة عند مشايخ العراقي وعند مشايخنا
 يشترط وعليه عمدة القدر ورؤس الفقهاء انهم او المنفعة
 احفظ والا صح ان تقبل شهادة رجل واحد فيه اليقين ويحمل على

ووضوح النظم لا عن قصد او عن قصد ليحمل الشهادة كما في
 الزنا وعلم استلزام الصبي في حق الارث لا تقبل الشهادة
 رجلين اورجل وامرأتين وعندهما تقبل شهادة حرة مسلمة
 وعلم حكمة الولد بعد الولادة علم هذا الخلاف والشهادة
 علم العدا او الرقاء وعلم بهذا جاءت المنكحة بولد
 وقالت لبعلي الولد منك فانك ولادتها لا تقبل قولها بلا
 شهادة القابلة وبشهادتهما يثبت النسب واكتناج احوط
 وان كان يرصد فانهم قد موطنها يثبت النسب ثمرد الابناء
 علم ايها بطلاق امها ان وجدت الطلاق تقبل شهادتهما
 وان ادعت الطلاق لا تقبل شهادتهما ومن اشكال فان
 الطلاق حق الدعوى وبصور فيه وجود الدعوى وعدها
 فلو اقدمت الدعوى تقبل فكذا اذا وجدت قلنا نعم حتى
 تنق كما ذكرت لكن يسلم لهما بضعها حتى تلك الاعيان بعده
 فتعتبر الدعوى اذا وجدت ولا تعتبر الفائدة اذا عدت
 الدعوى وفي العتابة الوكيل يقضي الدين يجوز شهادة
 مالهدين انتم نوع في الاختلاف في الشهادة الشهادة
 اذا وافقت الدعوى كانت مقبولة وان خالفها لم تقبل وفي
 البديع الشرايط التي ترجع الى نفس الشهادة انواع منها
 لفظ الشهادة فلا تقبل بغير يامنه الالفاظ كلفظة الاخبار
 والاعلام وغيرهما ومنها موافقتها الدعوى فالشهادة
 للدعوى فيها يشترط فيه الدعوى غير مقبولة وبيان ذلك في مسائل

اذا ادعى ملكا بسبب ثم اتى بالبينة على الملك بسبب تقبل
 ووجه الفرق بينهما ظاهر فاما مل في المنع الموافقة كما يشترط
 بين الشراة والدعوى فكذا لا يشترط بين شهادته الشاهد
 فيما يشترط فيه العدد حتى لو وقع الاختلاف بين شهادتهما
 لم تقبل شهادتهما وهذا لان اختلافهما اختلاف بين الدعوى
 والشراة وفي الكافي لو ادعى الغريم الايقاد فشهد احد
 الشاهدين على اقرار الطالب بالاستيفاء والاخر انه ابرأه
 او حله او اجله او وهب او تصدق لم تقبل لاختلافهما لفظا
 ومعنى الا اذا قال شاهد البراءة انه اقر انه ابرأه الي لا
 للايقاد ولو ادعى الابراء فشهد احدهما انه ابرأه وآخر
 انه وهبه او تصدق به علي تقبل لانها بعلان في البراءة
 ولو ادعى هبة فشهد احدهما بالهبة والاخر بالابراء تقبل ولو
 شهد الاخر بالصدقة لا تقبل لان الصدقة اخرج المال الى
 الله سبحانه والالهبة الى العبد واذا اختلف الشاهدان في
 الزمان او المكان في البيع والشراء والطلاق والعتاق
 والوكالة والوصية والرهن والقرض والبراءة والكفالة
 والحوالة والقذف تقبل واذا اختلفا في الجناية والغصب
 والقتل والنجاح لا تقبل وفي الذخيرة لو شهد احدهما بالقتل
 والاخر بالاقرار بالقتل لا تقبل لان القتل فعل والاقرار قول
 والفعل غير القول فاما اختلف الشهود به وكذا لو شهد بالقتل
 واختلفا في الزمان او في المكان لان الفعل الثاني غير الفعل

الاول كذا اذا اختلفا في الآلة التي كان بها الفصل لا قبل ولو
 شهدا بالقول واختلفا في الزمان او في المكان لا يصدق في
 الشهادة ولو شهدا بالفعل واختلفا في الزمان والمكان لا
 تقبل ولو شهدا بالفعل والقول معا اختلفا في الزمان او في
 المكان بانه شهدا بالبرهن والقبض واختلفا في الزمان ^{المكان}
 جازت الشهادة وفي القضية انه قامت بينة ان مولانا ابراهيم
 في مرض مسونه وهو عاقل واقامت الورثة بينة انه مخلوط
 العقل فبينت الامة اولى وكذا اذا خالف امراته ثم اقام الزوج
 بينة انه كان مجنوناً وقت الخلع واقامت بينة على
 كونه عاقلًا او كان مجنوناً وقت الخصومة فاقام وليه
 بينة انه كان مجنوناً والامراء علم انه كان عاقلًا فبينت المرأة
 اولى في الفصلين ^{انتم} ^{بما} ^{صبيحة} ^{ولده} فاقام المشتري
 بينة انه باعها في صفه بثمن المثل والابن بينة انه باعها في
 حال البلوغ فبينت المشتري اولى وقال المحقق بهرمان الدين
 صاحب المحيط بينة الابن اولى ولو اقام البائع بينة الى
 بعثها في صفه واقام المشتري بينة انك بعثتها بعد البلوغ
 فبينت المشتري اولى لانه يثبت العارض ادعى الزوج
 بعد وفاتها انها كانت ابراهيم من الصادق حال صحته
 واقام بينة واقام الورثة بينة انها كانت ابراهيم في
 مرض الموت فبينت الصبي اولى وقيل بينة الورثة اولى
 وفي نسخة الصفح والمحيط لو اقر الوارث ثم مات فقال

المقر له ان في الصحيحين قول الورثة في وصفه فالقول قول الورثة
والبيضة بينة المقر له وان لم يقم بيته واراد استخلاصهم له ذلك
ادعى رجل انه اكرهني بالتخفيف بجلس الوالي والفرب علم ان
يستاجر منه هانوتا واقام المدعى بيته بانه كان طالبا في بيته
الطواعية اولى انتم وكو قضي القاضي بيته الاكره بنقد قضا
ان عرف الخلاف وقضينا، على الفتوى، اقام المشتري بيته
انه باع من هذا الشيء بعا صحي و اقام البائع بيته انه
باع ملكها في بيته الصبي اولى وذكر ابو حامد بيته الاكره اولى
ونحو المحيط ادعى احد هما البيع او الصلح عن طوع و ادعى
الآخر عن كره في بيته مدعى الكره اولى وكذا اذا ادعى الاقرار
عن طوع والآخ عن كره في بيته الكره اولى انتم **بيان**
الشهادة على الشهاداة جارية في الاقرار به والحقوق
واقضية القضاة كغيرهم وكل شيء الا في الحدود والنكاح
وذكر الناطق في واقعاته ان الشهادة على الشهادة في الوقف
لا يجوز وقيل يجوز والصحيح ان لا يجوز لما في من اجبا الحقوق
ولا يجوز على شهادة رجل اقل من شهادة رجلين او رجل و
وامرأتين واما كيفية الاستشهاد من الاصل ان يقول شاهدا
الاصل شاهدا الفاعل اشهد ان لرزيد علم عود كذا فاشهد
ان علم شاهدا في ذلك او يقول اشهد على شاهدا في اني
اشهد ان فلان بن فلان اقر عن در كذا او يقول اشهد
ان سمعت فلانا يقول فلان بكذا فاشهد ان علم شاهدا في

واما شرط الاشهاد حتى لا يصح نقل الفروع بنفس السماع
 بدون الاشهاد وتحت المحيط والنقل لا يصح الا بالامور الكذا
 لونه الاصول الفروع عن الشهادة بعد الامور على التفرقة
 التامة واذا حكم الرجل شهادة نفسه عند غيره في حادثة اجبر
 على رجل وقال له ذلك الغيرة اشهد او قال فاشهد ولم يقل
 على شهادتي لم يجز وقال ابي يوسف يجوز لان معناه فاشهد
 على شهادتي ولا تقبل شهادة شهود الفروع الا ان يثبت
 شهود الاصل او يرضوا مرضا لا يستطيعون حضور مجلس القاضي
 او يغيبوا مديدة ثلاثة ايام وليا لهما فضا عدا واما ابي يوسف
 انه لم يجعل السفر شرطا ولكنه قال ان كان غائبا عن المص
 في مئة لوعدا الى القاضي لاداء الشهادة لم يسطع ان يثبت
 باهله صحيح الاشهاد لان احياء الطوق واجبات يمكن ذكر
 العلامة القاضي الامام على السعد وشتم الائمة الحسينية
 ان عند ابي يوسف ومحمد ان يجوز الشهادة من غير عذر
 عند ابي ح لا يجوز بناء على ان التوكيل من غير رض الخضم لا يجوز
 عنده الا بعذر السفر او المرض وتعد بهما يجوز الا ان
 هذا غير ظاهر فلا يفتي به وفي آخر شهادات المنة قال محمد اقبل
 الشهادة على الشهادة والكت هو وعلم شهاده في المص غير
 مرض به ولا علمه انتم واذا شهد الرجلان عند القاضي على
 شهادة رجل وصحها الشهادة فان كان القاضي يعرف الاصول
 والفروع بالعدل الى قضيه بشهادتهم وان عرف الاصول ولم

يعرف الفروع بالعدالة ذكر الخصاف ان القاضي يسأل الفروع
 عن الاصول ولا يقضي قبل السؤال فان عدلوا اصولهم ثبتت
 عدالة الاصول بشهادتهم في ظاهرها رواية وهو الصحيح انتهى
 وعن الامام محمد لا يثبت عدالة الاصول بعد بل الفروع للثبوت
 لان في تعدلهم منفعة لهم حيث ينفذ قولهم بعدالة الاصول اذا
 انكر الاصول شهادتهم لم تقبل شهادة الفروع لان التحل شرط
 صحة شهادة الفروع وقد فات هذا الشرط للتعارض بين
 الخبرين فيقول المشروط وهو صحة الشهادة انتهى والله اعلم
 الى سبيل الرشاد نوع في الرجوع عن الشهادة لا يرجع الرجوع
 الا في مجلس القاضي لو رجع عن غير القاضي لا يصح ولو
 ادعى المشرع عليه رجوعها و اراد يميزها لا يخلها ان وكذا لا
 تقبل بينة على الرجوع لانه ادعى رجوعا باطلا وفي البينة ولو
 ادعى الرجوع عند القاضي لم يصح الرجوع ما لم يلحق حكم حاكم
 ولم يدع القضاء بالرجوع وبالصمان لا يصح لان الرجوع عند
 القاضي انما يصح اذا اتصل به القضاء اما ادعى الرجوع عند
 القاضي والقضاء بذلك يصح وتقبل البينة على ذلك ولو شهد
 عند القاضي ورجع عند قاض آخر يصح ويجب الصمان عليه
 لكن اذا قضى القاضي عليه ومن المباح من استبعد توقف صحة
 الرجوع على القضاء بالرجوع او بالصمان واذا اقر الشاهدان
 عند القاضي انهما رجعا في مجلس القاضي يصح ويجعل الاقرار بينهما
 الاثبات واذا رجع الشاهدان عن شهادتهما قبل الحكم لم يخط

شهدا ونما عن الاثرام على القاضى بالجزم لظهور الشافعى من
 كلاميهما فان رجعا بعد الحكم لم يفسخ وصحنا ما اتلفاه بشهادتهما
 وان رجعا احدهما ضمن نصفه والعبرة للباقي لا للراجع انتهى
وقيت في ايجاب النعمان على الشاهدين الشاهدان من
 ما ذكرنا اشياء هو لازم للقضاة ثم ظهر بخلافه من حيث ما ذكرنا
 اشياء لا يحتاج اليه القضاة ثم تبين بخلاف ما قال لا يضمننا
 شيئا لا يحتاج اليه القضاة حتى ان مولى الموالاته اذ مات
 فادعى رجل ميراثه بسبب الولاء فشهد شهابان ان هذا الرجل
 مولى هذا الذر اسلم وولاه وعاقده وانه وارثه لا نعلم له
 وارثا غيره فنقض له القاضى بميراثه فاستهلك وهو مع
 ثم ان رجلا اخر اقام بيته انه كان نقض ولدا الاول وواله
 بهذا الثاني ويكون الناس بالخيار ان شاء ضمن الشاهدين
 فيما للحكم من تعلق وبيان ذلك في مسئلة الولاء فتولاهما
 هو وارثه لا وارث له غيره وادعى لادعى من للقضاة له بالغير
 فانهم اذا شهدوا باصل الولاء ولم يقولوا انهم وارثه قال القضاة
 لا يقض له بالغيرا وانما اخذ الاول الميراث يقول الشاهد
 الاولين انه مولاه ووارثه اليوم وقد ظهر كذبهما فضمننا بخلاف
 مسئلة الشهادة في النكاح فانها اذا شهدا ان مات وهى
 امراته زبادة غير محتاج اليها فانها لو قال كانت امراته فان
 القاضى يقض لها بالغيرا فصار وجود هذه الزبادة والعدم
 بمنزلة واحدة ولو انقضت هذه الزبادة لكان لا يجب عليها

لانهما شهدا ببيع كان ولم يظهر كنههما في ذلك ولو شهدا
 ان فلان علم هذا الرجل الف درهم ففقد القاضيه بشهادتهما
 وادعى المدعى عليه بدفع المال وهو الالف الى المدعى ثم اقام
 المدعى عليه البينة على البراءة فان الشاهد بن بيسان والمدعى
 عليه باختيار في قضيتين المدعى او الشاهد بن لانها حقيقة علمية
 ايجاب المال في الحال فاذا اقام البينة على البراءة فقد ظهر كنههما
 فصارا حائنين فغما بخلاف الفصل الاول لان ثمة لم يحققا
 المال في الحال انا اجزا عن شئ ما ضرع فلم يظهر كنههما واضمح محمد
 هذه المسئلة بمسئلة الطلاق ان المدعى عليه اذا انكر المال
 وحلف ثم شهدا علم اقراره بذلك لم يحتج لما انكره لم يحققا
 عليه الايجاب ولو حققا في الحال حث وانقض الفارق كذا في العماد
 والله الموفق الى سبيل الرشاد **الفصل الرابع في الوكالة**
الكفالة وآثارها شرط صحة الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك
 التصرف لان الوكيل يتصرف بغيره ولاية التصرف من الموكل
 بقدر عليه من قبله ومن لا يقدر علم شئ كيف يقدر غيره عليه
 وفي الذخيرة بهذا شرط علم قول الامام ابو يوسف ومحمد واما
 على قول الامام الاعظم فلا يشترط ان يكون الموكل قاررا على
 التصرف بل الوكيل يتصرف باهلية نفسه ولهذا جاز عنده
 توكيل المسلم للذم في بيع الخمر والخنزير وتوكيل المجنون للمحال
 ببيع الصيد وقيل المراد بما ملكية الموكل للتصرف وقدرة عليه
 بالنظر الى اصل التصرف وان امتنع بعارض وبيع الخمر يجوز للمسلم

في الاصل وانا انتهى بعارض انتهى انتهى في النسخة الوكالة
 علم اربع اوجه احدها وكالة رجل لرجل آخر والثاني وكالة
 رجلين لرجل واحد والثالث وكالة رجل لرجلين والرابع
 وكالة رجلين لرجل واحد وكلاهما جائزة ويجوز ان يكون كل واحد
 الاثنان اصفاء العبد المحجور عليه والصبي المحجور عليه المقترون
 الذم لا يعقل رجل قال لاخر ان وكيل في كل شيء بصير وكيل
 في آليات بيعات والمواضعات والديارات والعقارات لان اللفظ
 عام وروى عن ابي حنيفة ان كان وكيل في المواضعات دون الديارات
 والعقارات كذا ذكر في الواقعات للناطقة وفي ادب القاضي
 للخصاف وكذا قال غلان وكيلي في كل شيء فهذا التوليد في الحفظ
 لا غير استحسانا والقياس ان لا يصير وكيل انتمز وكذا قال غلان
 وكيل في كل شيء جائزة اذ هذا وكيل في الحفظ والبيع والشراء
 والهبة والصدقة والتفاسر لكونه وحقوقه وغير ذلك لانه
 فوض الامم الشرف عاما فصار بمنزلة ما لو قال يا صنعت في شتر
 فهو جائز فملك جميع انواع الصفات وكذا اطلق اذ ان يجوز
 قال الصدر الشهيد به يفتي حتى يتبين خلافه وذكر الفقيه ابو
 السمقندر في التوازل ان من قال وملكك في جميع امور
 فقال الوكيل طلقت اذ انك او وثقت اذ انك لا يجوز لانه
 يراد بهذه اللفظة الصفات على سبيل المبادلة وهو اختيار
 الفقيه ابو الليث وما ذكرنا قيل اختيار العلامة الصدر الشهيد
 انتهى وفي المجمع لا خلاف ان التوكيل بالخصوص في اثبات

الدين والعين جابره واما الخلاف في انه هل يشترط صحة
 رضه الخصم قال ابو حنيفة لا يصح التوكيل الا برضه الخصم الا ان يكون
 الموكل رجلا او غيايبا مدة ثلاثة ايام او تكون المرأة الموكله
 مخدرة لم تحاط الرجال بكرا كانت او ثيبا قال في حق الاسلام
 البيردوسر المخدرة التي لا يرأى غير المحرم اما التي حلت ^{منه} المنقصة
 فيرأى اما الاجانب لا تكون مخدرة وقال العلامة ابو بكر الرازي
 يلزم التوكيل بغیر رضه الخصم لانها لو حضرت لا تطلق بحكم الغلبة
 الحياء فيلزم توكيدها وعلب الفتور وقال ابن يوسف
 ومحمد يصح التوكيل بغیر رضه الخصم وبه قال الشافعي والصحيح ان
 الخلاف في المدوم لانه الصحيح فعنده الوكالة من غير رضه
 الخصم صحيحة غير لازمة حتى تترد الوكالة ببرد الخصم ولا يلزمه
 الحضور ولا الجواب بخصوصية التوكيل عندهما صحيحة لازمة فلا
 تترد ببرده ويلزم الحضور والجواب بخصوصية التوكيل بقولهما
 اخذ ابو الليث السمقندري و ابو القاسم الصفار وبعض
 المتأخرين من اصحابنا اختاروا ان القاض اذا علم خصمته
 من ابا، التوكيل وان علم من الموكل القصد الى اضرار صاحبه
 بالجيل من التوكيل لا يقبل التوكيل الا برضه صاحبه واليه اشار
 الامام ابي حنيفة والاوزجندرق في البزار وكل احد الخصمين
 من وكلاء المحكمة فقال الاخر ليس مال استاجره من وكلاء المحكمة
 من يقاومه وانا عاجز عن جوابه فلا ارضى بالتوكيل بل يتعلم
 بنفسه معنى قائله في الالحاكم واصل ان التوكيل بلا رضه

خصه من الصحيح المقيم ظلالا كان أو مظلوما وصنيعا أو شرفيا
 إذا لم يكن الموكل حاضرا في مجلس الحكم لا يصح عنده الامام
 اسر لا يجبر حقن على قبول الوكالة لما روي في ادب القاض
 لا خلاف في صحة بلائز الخضم لكن لا يسقط حق الخضم في
 مطالبة بالخضور مجلس الحكم وانما التفت الا برضي الخضم
 او مرض الموكل او مخدرة او كونه مجذبا من الاعذار ويترد
 توكيله فعلى هذا لو كان الشاهد مجبوسا ان يشهد على
 شهادته قال البزاز ان كان في سجن القاض لا يكون
 عذرا لانه يخرج من السجن بعد ثم يعيده وعلى هذا يمكن ان
 يقال في الدعوى ان لا يكون بان يجيب عن الدعوى ثم يناد
 انتر وفيه ولو اوجب رجل من الاشراف وقف له خضم مع
 رجل يهودونه فآراد ان يوكل وكيل ولا يحضر بنفس هذه المسئلة
 اختلف العلماء فيها قال الفقيه ابو الليث نحن ندر ان نقبل
 الوكالة والشراف وغير الشراف فيه سواء وفي المنع قال
 ابو ج ومحمد التوكيل بالخضومة توكيل بالاقرار في مجلس الحكم
 حتى لو اقر على موكله في غير مجلس الحكم لا يصح اقراره وقال
 علي بن يوسف اجراء التوكيل بالخضومة توكيل بالاقرار مطلقا
 في مجلس الحكم وفي غير مجلس الحكم لان الموكل اقام الوكيل
 مقام نفسه مطلقا فيقتصر ان يملك ما كان من الموكل ما كان
 فلو كان مالك الاقرار بنفسه في مجلس القاض وغير مجلس
 مجلس القاض فكذا الوكيل ولا بد في وجه ان جواب الخضومة

مختص بمجلس القاضي حتى لا يتحقق علم المطلوب بالمراب
 الا في مجلس الحكم والوكيل بحساب الخصم بتقييد بالمجلس بحكم
 ضرورة وصار تقرير المسئلة وكل ذلك يعقب خصم في مجلس الحكم ولو
 قال يمكنه الا يصح اقرار الوكيل على غيره بحسب الحكم اقرار بالدين
 وانكر الوكالة وطالب زاعم الوكالة تخليف على عدم علمه بكونه
 وكيلًا فالأمام لا يحلفه وصاحبه على ذلك وذكر في العوائد
 محال على الذخيرة في فصل اثبات الوكالة ان في تخليف الوكيل
 للعلم عليه اختلاف المشايخ قال بعضهم هذا جواب الظاهر
 ان الخصم خصم لابي يوسف ومحمد بالذكر لانه لم يحفظ
 قول ابي حنيفة لان قوله بخلاف قولهما والى هذا ما لا يشك الا انه
 الخلو لا وعنه ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه
 الغريم اذ بالتسليم اليه لانه اقر على نفسه فان حضر الغائب
 وصدقه والادفع الدين اليه ثانيا ورجع به على الوكيل ان
 كان باقيا في يده لان خصمه من الدفع براءة ذمته من ولم
 يحصل وان ضاع من يده لم يرجع عليه لان قصد له اعتراف
 انه محقق بالقبض الا ان يكون ضمنه عند الدفع لان المأخوذ
 ثانيا مضمون على في زعمهما وهذه كقالة اضيفت الى الحالة
 القبض فصبح بمنزلة الكفالة بما زاد لك على فلان ولو كان
 الغريم لم يصدقه على الوكالة ودفعه اليه على ادعائه فان رجع
 صاحب المال على الغريم رجع على الوكيل وان ضاع من يده
 لانه لم يصدقه في الوكالة وانما دفع اليه على رجاء الاجازة فادرا

انقطع رجاءه رجع عليه وكذا ادفع اليه علم كذبه اياه في الوكا
وهذا الظاهر في الوجود كلها وليس ان يستدعي المودع حتى
يحضر الغائب لان المودع صار حقا للغائب وفي فتاوى
رشد الدين رجل قال المديون ادفع ما للفلان عليك الى
لا قبض لعل يجبر فذفع اليه ذكر في الزبانات ليس ان
يستدمنه لانه تعلقي به حق رب الدين لان القابل قبض
لاجله لعل يجبره فذكر في المتن ان له ان يستدمنه وكذلك
المديون اذا دفع قدر الدين الى رجل ليدفع الى رب دينه
ثم اراد ان يستداه منه له ذلك وروى ابن سماعة عن محمد
ان الوكيل قبض العين اذا صدقه صاحب اليد يجبر بالتسليم
اليه كماله دين فذكر في وكاله عزب الرواية رجل في يده متاع
فقال هذا للفلان وهذا وكيل بالقبض يجبر علم يدفع في العيز
والدين عند اليه يوسف وفي شرح الطحاوي وروى الوكا
بقبض الوديعة وصدقه لا يجبر علم التسليم ولو كذبه او سكت
لا يجبر اليه ولو سلم لا يملك من استداده فان حضر المالك
وكذبه في الوكالة ففي الوكالة وجه واحد لا يرجع المودع على
الوكيل وهو ما اذا صدقه ولم يشترط عليه الضمان وفي سائر
الوجوه يرجع على بعينه ان كان قابلا وبقيته ان كان
حائلا وتمن ادعى انه وصرف فلان الميت وطلب الدين
وصدقه الغريم لا يومر بالتسليم اليه بخلاف الوكيل فان
للقاضي ولاية نصب الوصي ولا يملك نصب الوكيل ولو كانت

رجلا يهزوها من فلان يوم اجتمع قروها يوم الخميس
 لا يجوز لان السقويين ساول زمانا خصوصا في الصفرى
 لو قال مع عبد اليوم او طلق امرائه اليوم ففعل ذلك في
 عند جاز ويكون وكيل في اليوم وما بعده ولا يكون وكيل فيما
 قبل ذلك رجل وكل رجلا يقبض دين له على رجل يقبضه فهو
 وديع عند الوكيل ان سافر به وملك لم يقبضه واذا استودع
 غيره ضمن وان خلف لم يقبض وان وصده عن امرائه او
 خادمه او بعض عياله لم يقبض والوكيل بالبيع اذا سافر
 بما اقرت به وملك يقبض انتم وتخي المخلفات العلامه
 القاضيه اليه عاصم العامر في كل ولو قبضه وديعه فقال
 الذي كانت في يده قد دفعها الى الموكل او الى وكيله قال قول
 قوله وهو مصدق في براءة نفق ولو وكله يقبض وديعه او
 عارية فمات الوكيل فقد خرج الوكيل من الوكالة فان قال
 الوكيل قد كنت قبضتها في حياته ودفعها الى الموكل لم يصدر
 في ذلك الا بيئته انتم ورجل وكل رجلا يقبض على حق له على
 الناس وعندهم ومعهم وحت ابراهيم يقبض ما يثبت له
 من القاسم بغير شريكه ويجلس منه بغير حجب وبالفحشه
 عنه اذا اراد ذلك وكتب له في ذلك كتابا وكتب في آخره
 انه عاصم ونجاصم ثم ان قوما يدعون قبل الموكل مالا والموكل
 غائب قاض الوكيل عند الوكالة انه وكيله فانكر المالك حقه
 المضمون فهو دهم على الموكل لا يكون لهم ان يجسوا الوكيل

لأنّ المحبس جزاء الظلم ولم يظهر اذ ليس في هذه الشراة
 امر بدارء المال لصحة التوكيل عن موكله فان لم يجب التوكيل
 اداء المال من مال الموكل بامر الموكل والا بالضمان عن موكله لا
 يكون التوكيل ظاهرا لا امتناع عن اداء المال فلا يجب فيه
 المسئلة نزل علم ان الامور بقضاء الدين من مال الامر
 يجبر علم قضاء اذا شهدوا على وكالة رجل في شراء مخصوص
 والتوكيل بمجد الوكالة فان توكيل الطالب والمطلوب يترك
 الوكالة والتوكيل بمجد يقبل هذه الشهادة وهما يجبر على
 الخصومة مع الطالب ان يشهد الشهود ان المطلوب وكله
 بالخصومة مع الطالب وقيل الوكالة يجبر على الخصومة مع
 الطالب وان لم يشهدوا على القبول لا يجبر وكله يطلب
 كل حق له وبالخصومة والقبض ليس له ان يطلب شفعة لانه
 الشفعة شراء والتوكيل بالخصومة لا يملك الشراء وله ان يقبض
 شفعة فخصه لموكله بها وفي البناء رجل قال لاخر وكلناك بطلب
 كل حق لي قبل فلان نقصد بما علب يوم التوكيل لا يدخل
 الحادث بعد التوكيل وفي التوكيل بطلب كل حق له علم القام
 او بكل حق له بخوارزم يدخل القام لا الحادث وذكر شيخ
 الاسلام انه اذا وكله يقبض كل حق له علم فلان يدخل
 القام والحادث فسامل عند القصور انتهى وفي المسئلة وكله
 بطلب كل عقاره بخوارزم فقدم الذرف في يده العقار بخوارزم
 الى بخار له ذلك وفي الدين اذا وكله بطلب كل دين له

علم من بخوارزم مقدم خوارزميا الى بخار و ادعاء لا يسمع ولو
 قال ولكنك في كل دين له بخار مقدم المستقرض منه في
 خوارزم الى بخار رقيق دعواه وكله بطلب كل حق له و ظهوره
 و القبض مضرب منه انك شيئا بعد الوفاة له طلبه و عن
 الامام الاعظم لو قال انت وكيل في قبض مالي على الناس
 لا يقع علم الحادث انتم ولو وكله بكل حق و بخصوصه في
 كل حق له ولم يبين المخاصم به و المخاصم به جاز اذا وقعت
 المنازعة بين الوكيل بالاستقرض و بين موكله القول قول
 الموكل لان الوكيل يبره ان يقره ما قبضه من القرض ليس
 للوكيل بالقبض ان يراه ولا يصالح لانها ليس بالخصومة
 في شئ فلم يرد خلافت الوكيل في الولو الجي لو ان رجلا
 قال لرجل اقترض فلانا الف درهم وقد وكلتها في قبضها
 من و قبضت و قال المستقرض قد دفعتها الى الوكيل و انكر
 الوكيل في القول قول الموكل و عني ابي يوسف القول قول
 الوكيل لانه اقر انه امين و القول قول الامين و لا يخلف
 الوكيل بالله ما تعلم ان رب الدين قد استوفى الدين
 لان النيابة لا تجزئ في الايمان بخلاف الوارث حيث
 يخلف علم العلم لان الحق يثبت للوارث فكان الخلف
 برطوب الاصل دون النيابة و في المنع الوكيل في البيع
 مطلقا يملك البيع بما قل من الاثمان او اكثر عند البيع و هذا
 اذا لم يكن الثمن مستمرا اما اذا كان الثمن مسمى بانه قال ب

هذا العبد يالف درهم مباع بالقب الا ذرهما لا يجوز
 وقال لا يجوز ان يبيع الابن قصاصا يتعاقب الناس في مثله
 وهو رواية الحسن بن علي بن عيسى بن مالك البيع بالعروض ايضا
 كما يملك البيع بالاثمان كالدراهم والدنانير وهذا عند
 الحنابلة لا يملك الا البيع بالاثمان الوكيل بالخيار
 الارض وكيلا بخيارها باع عرض كان سواء أجزأه بكيلا
 او وزنه بعينه او بغير عينه أو بالعروض قليلا كان او كثيرا
 عملا باطلاق الوكالة عنه كالكيل بالبيع وعندهما لا
 يجوز الا بالدراهم او بالدنانير او ببعض ما يخرج من الأرض
 يعني به المزارعة عملا باطلاق المعارف وعندهما يجوز
 وعنده لا يجوز لانه فاسده أو ككيل بالبيع المطلق يملك
 البيع بالنسيئة عندنا خلافا للشافعي وفيه البزاز عن أبي حنيفة
 ان الوكيل انما يملك البيع بالنسيئة اذا كانت الوكالات
 بالتجارة اما اذا كانت للحاجة كالمرأة تقطع غزالها للبيع لم
 يملك نسيئة وبه نصي وككيل بالبيع ان يبيع بالنسيئة ويأخذ
 رهنا وكفيلا اما الاقالة والخط والابراء والجوز بدون
 حصة يجوز عندهما ويضمن خلافا لابن يوسف والوكيل
 باثراء لا يملك الاقالة بخلاف الوكيل بالبيع والسلم
 فآذا باع ثم اقال لزمه الثمن وكذا الاب والوصي والمولى
 كالأب وفي النسيئة والحفايق ثم علم قول الحنابلة يجوز البيع
 بالنسيئة طال المدة او قصرت وعند صاحبها لا يجوز الا باجل

متعارف في تلك السعة ولو وكله بالبيع لشد فباعه
بالفقد جاز اذا قال الموكل ببيع هذا العبد في السوق فباعه
في داره لم ينفذ البيع عند زعمه لانه مخالف لما امر به وعند
الائمة تنفذ لان هذا التصديق غير مقيد فيلغو فينفذ الامر
بمطلق الامر وقد وجد فينفذ انتهى **في السؤال**
الموكل اذا غل وكيله وهو حاضر النزل وكذا الوكيل ان غلبه
فكتب اليه الكتاب فبلغه الكتاب وعلم ما فيه النزل حتى
لو غل الموكل ولم يعلم الوكيل بعزله عن عمله وكالته وتصرفه
جائزه في جميع الاحكام حتى يبلغه النزل عن الموكل الوكيل لو
غل نفق بدون علم الموكل لا يصح خلافا للشافعي وفي
الزخمية وبطلان الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقا
ارتياده وحقا بدار الحرب وقد اختلف ابو يوسف
ومحمد في حد الجنون المطبق فقال ابو يوسف حده شهر
واحد لانه يسقط به الصوم وعن اكثر من يوم وليلة
لانه يسقط به الصلاة الخ وعن محمد حده حوالا مل
هو الصحيح لان استمراره حوالا مع اختلاف فصوله اية
استحكامه لانه يسقط به جميع العبادات كالصلاة والصوم
والزكاة وانما دون النول فلا يمنع وجوب الزكاة فلا يكون
في معنى الموت ولو وكل بعض الدين ثم ان رب الدين
وهبه من الغريم والوكيل لم يعلم بذلك فقبضه منه وهلك
في يده فلا ضمان عليه وتلداف ان يافقه الموكل

وتوبات العبد المأمور ببيعته أو الموكل ولم يعلم به الوكيل فباع
 وقبض الثمن وهلك في يده ضمن وأتم بيعه به علم الآخر ولا
 في تركه أن كان هو المبيع قال العلامة صاحب الفصول الفرق
 في الإبرصاح فليظنه وفي الوكيل يعلق الوكالة بالشروط
 يجوز فانه نفس في الزيارات في باب الخلع امرأة قالت
 تزوجها إذا جاء عند طلقت بالف درهم جاز ولو نزلت الزوج
 بعد ذلك قبل مجيء الف جاز نهها حتى لو طلق الزوج بعد
 ذلك وقع الطلاق بغير جعل لانه عمل نهها في ابطال الآية
 الزام المال عليها لانه يخرج عن الطلاق فدل انه صحيح تعليق
 التوكيل بالشروط انتهى كلامنا في ذلك والله الموفق الى سبيل
 الرشاد **فروع في الكفالة** الكفالة في الشريعة ضم الذمة
 الى الذمة في المطالب دين الدين وقيل يضم الذمة
 الى الذمة في الدين فنصير الواحد في حكم دينين أو نصير
 الدين في حكم ذمة واحدة لأن الكفيل مطالب كالأصيل
 والمطالب بإيفاء الدين بلا دين محال لأنه المطالبة بفرع
 الدين فلا يتصور الفرع بدون الأصل فلم يمتد توجه المطالبة
 الى الكفيل بثبوت الدين في ذمته فلم تغذر الدين ضرورة
 والله لو ذهب الدين من الكفيل جاز فلو لم يكن الدين ثانيا
 علم ذمة الكفيل لما صح بهبه لأن بهبه الدين من غير عيب
 الدين لا يصح ولا تصح الكفالة الا عند عيب الدين
 لأن الكفالة عقد ينجز فتنجز عن يلك الدين ولا يصح من

لا يملكه فلا تنفقد كفالة المجنون والصب ولا تجوز كفالة المكاتب
 عن الاجنب لان المكاتب عبد ما يقع عليه درهم على راس
 صاحب الشرع عليه الصلاة والسلام اقول سواء اذن له
 المولى او لم ياذن له لان اذن المولى لم يصح في حقه وصح في حق
 الصقن حتى لو كفل طالب به بعد العتق ولو كفل المكاتب
 او الماذنون له عن المولى جاز لانها يلحقان البيوع عليه كذا في
 المسبغ شرح المجمع وذكر في المولى الجزر رجل قال لا ارا ضامنا
 بمعرفة فلان فليس بهذا بكفالة وروى عن ابي يوسف
 في غير رواية الاصل قال اهر هذا عامر عامله الناس ولو قال
 الكفيل قد صممت به او قال هو علي اولى فقد لزمته الكفالة
 لان هذه الالفاظ عبارة عن الكفالة ولو قال كتبها لك
 عن در او قال اشتريتها لك عن در فهذا ليس ضمان بخلاف
 ما لو قال كتبها لك عن در او اشتريتها لك على لان كلمة على
 تذكر الالتزام وذكر في المنهاج للفضيل وتجوز الكفالة بان يقول
 انا كفيل بك عليه او ضامن او زعيم او قبيل او مالك
 على فهو عن در او قبلي فهذا كله ضمان صحيح ما اخذ به
 ويجوز تعليق الكفالة بشرط بان يقول ما بعث فلانا ففعل
 او ما يدوب لك عن فلان فهو على فانه صحيح ولو قال
 انا به زعيم او قبيل او ضامن لزمته الكفالة لما قلنا لان الزعيم
 والكفيل سواء قال على السلام الزعيم غارم وكذا الضمير
 والضمان ولو قال انا ضامن لك حتى يورثك لا يكون كفالا

كما لو قال أنا ضامن بمعرفة قتل مكتوب في باب بلد
الروم الكفالة او لها ملامه واوسطا نداه واخرنا غرامة
ومن لا يصدقا فليجرب لعز يعرف البلاء السلامة حما
قبل من جرب الحزب حلت به الندامة ثم يهرج في الاعيان
المضمومة وبالنفس عندنا كفل نفس شخص الى شهر ثم سلمه
الس قبل تمام الشهر ثم يهرج منها وفي شرح الشارح
عليه عليه لمن كفل عنده بعد تمام الشهر كما لو باع ثمن
مؤجل الى شهر كذا كفل نفس رجل الى ثلاثة ايام لا يهرج بمضيه
والثلاث تكون لتأخير المطالبة كذا قال جعفر وعن ابي يوسف
لو كفل الى عشرة ايام فهو علف ابرأ حتى يهرج منها واما
محمد لو كفل بنفس الى شهر علم انه يهرج اذا مضى الشهر
فهو لا يضمن شيئا قال العلامة الفقيه ابو الليث السمقندر
علم انه لا يهرج كفيلا وذكر في واقعات الفتن على انه يهرج
كفيلا وازامات الكفيل بالدين الموجه الى الدين في ماله
ثم لو اراد الرجوع الى الاصيل الى اجله وكذلك لو مات
الاصيل والكفيل على الدين في تركه الاصيل فقط ويكون على
الكفيل امر في تركه الى اجله وان مات رب الدين بغير
الدين عليه الى اجله برجل كفل نفس رجل وهو مجهول علم
يقدر ان يأتي به الكفيل لا يطالب الكفيل للجهل لانه كفل بنفس
رجل لا يقدر علم تسليم فلا يلزمه فلو كفل به هو مطلق ثم جب
الكفيل لاطالب الكفيل به حتى يأتي به لانه حاله كفل كان قاترا

علم اتيان به ولو كف بفس او مال الطالب غايه يجوز
 عند البيع و محمد الا الميراث اذا قال لوارثه اضمن عني ديني
 فماله وهو غايه فانه يجوز وقال ابن يوسف يجوز ذلك كله
 لا الا الكفالة بفسه و علم عرفه خاصة فيتم به الا براه رجل
 كفال ان لم يسلم اليه يوم كذا فماله عليه صح هذا الشرط
 فان توارر المكفول عنه يرجع الكفيل الامر الى القاضي لينصب
 وكيله عن الطالب ويسلم اليه فيه او كذا فكذلك فيمن باع
 علم المشتري بالخيار فتوارر البائع فان المشتري برفع
 الامر الى القاضي فينصت وكيله فيسلم اليه قال الفقيه
 ابو الليث السمقندر هذا القول بخلاف قول اصحابنا
 في الروايات عن ابن يوسف ولو فعل القاضي هكذا اذا علم ان
 الخصم متعت بذلك فهو حسن ولو كف بفس رجل لم يعل
 انه ان لم يواف به الى كذا ولم يواف به فعلى المال الذم
 له على ولو قال ان لم اوافك به غذا فعليه الف درهم
 ولم يقل السنة لك عليه و الطالب يدع الف درهم وقال الكفيل
 ليس للطالب عليه الف درهم وهذا كله اقرار منه بالف
 درهم معلق بالشرط و ان يكن كفالة بالمال وقال الطالب
 لي عليه الف درهم وهو الآن علق الكفالة بذلك المال لعدم
 الموافقة لزمه المال في قول البيع و ابن يوسف وقال محمد لا يلزم
 شيء و ان ادعى رجل على رجل الا فقال له المطلوب ان لم
 اوافك غذا فهو علم لم يلزمه شيء فان لم يأت به لان تعليق

الاقرار بالشرط باطلا لو قال انك كفيل لزمه الكفيل ما ثبت
 عليه بينة او اقرار منه لان هذا تعليق الكفالة بالشرط
 وتعليق الكفالة بشرط عدم الموافاة اذا اتخذ الطالب
 والمطلوب جاز ولو قال ان لم او انك عدا فإني يدع عليه
 فهو على لم يلزم المطلوب الا بينة او اقرار المطلوب لان
 اقرار الكفيل في حق المطلوب ليس بحجة ويلزم الكفيل ادعاء
 عليه ان لم يأت به لان الكفيل على الكفالة بعد الموافاة
 كان هذا اقرارا منه وليس للكفيل ان يطالب المدين قبل
 الاداء وان كانت الكفالة بالار و مع ذلك لو اداه الكفيل
 ليس ان يسترد ما لم يوده المكفول عنه الى الدين ولو
 مهب رب الدين لاحدهما ثم اداه المال سواء وكذا لو
 مات الطالب فورته واحدهما ابراء الاصيل ترك الكفيل
 لا على لو اخرج عن الاصيل فهو ناخر عن الكفيل لا عكسه
 وان ابراء الاصيل ابراء الابراء صح رده في حق نفسه ولا
 به ويلزم صح في حق الكفيل اختلفوا فيه ذكر في البراءة وفي
 الولويا بصرح الرد من الاصيل في حق نفسه وفي الكفيل
 جميعا حتى يعود الكفالة انتهى والكفالة الى الطصاد جازمة
 ويتناول اول وقت الطصاد ولو قال ان يحظر السماء او
 يهاب الريح لا تجوزه كقول عن انكسما بال عليه ان يستحب
 علم الكفيل وجلا وان كان علم الاصيل جلا وان مات الكفيل
 بوخذ من تركه حالا ولا يرجع الكفيل علم المكفول عنه قبل

الوقت الذي هو وقتة وعن أبي يوسف فيمن قال أنا كفلت
 به علمي متى طوبت به او كلما طوبت به فلي اجل من
 وقت المطالبة الاولى فادام الشكر من المطالبة لزم
 التسليم ولا يكون للمطالبة الثانية تاجيل رجل قال الغزيرة
 اذا جئت عذرا فانت بهر من هذا المال لا يبرأ، وان كان
 اصل المال عليه كفال بهر في وكنا اذا قال ان قدم فلان
 فانت بهر منها وكنا الوشرط الكفالة علم بهر فانهم جازوا
 رجل علم الف درهم وبها كفيل عنه فصالح الكفيل العلم
 علم مائة علم ان بهر في الاصيل في الالف والكفالة بامر
 رجع الكفيل علم الاصيل بالمائة لا بالالف وتوصالح علم
 على ان يرب الكفيل الباهر رجع بالالف الطالب بها اذا
 ابرأ الكفيل فالكفيل لا يرجع على الاصيل شيء وذكر في العاديه
 من له دين علم آخر وبه كفيل واستمر الطالب من الغريم عذرا
 بها جازوا او تقاضا الثمن او وقف المقاضاة باعتبار
 المجازات بهر الكفيل او لا اجاب العلامة صاحب
 الهداية قيل له ولو تقاضاها قال لا تقود الكفالة وذكر في الولوالجي
 رجل كفل بنفس رجل ولم يقدر علمت به فقال له الطالب
 ادفع الي مالي علم المكفول عنه بهر من الكفالة فانه
 اراد ان يوديه علم وجه يكون له حتى الرجوع علم المطلوب
 فاجابه في ذلك ان يدفع الدين الى الطالب وبه رب
 الطالب ما للمطلوب على المطلوب وتوكله بقضه فيكون

حق المطالبة فاذا قبض يكون له حق الرجوع لانه لو دفع
 المال اليه بغير هذه الخيلة يكون متطوعا ولو ادبر شرط
 ان لا يرجع عليه بشئ لا يجوز دفع البعوضة رجلان سفينة
 معها متاع فقبلت السفينة فقال احدهما لصاحبه الحق منك
 علم ان يكون متاعا بينه وبينك ايضا فقال محمد بن داود
 فاسد وضمن لما لك المتاع نصف قيمة متاع انتهى رجل
 قضى دين غيره بغير امره فلو انتقض بوجه من الوجوه يعود الى
 ملك فاضر الدين لانه متطوع ولو قضى بامره يعود الى ملك
 من علب الدين وعليه للقاضي مثلهما كقالة المريض
 صحيح من الثلث وتأخير بما لا يمكن استيفاءه نحو الحدود
 والقصاص واذا كفيل من الشتر باليمن جاز وان كفيل باليمن
 عن البائع لا يصح وذكر في سفر آداب القضاء للحسام
 الشهيد وآذع الطالب علم المطلوب جذا في قذف
 او دماء فيه قصاص او جراحة في كذا قصاص فقال في بيته
 حاضرة وطلب كفيل من المطلوب فانه يجبر المطلوب على
 اعطاء الكفيل ثلثة ايام حتى يحضر شهوده عند اليه يوسف
 وهو قول محمد وقال ابو حنيفة لا يجبر لكن ان اعطى كفيل جاز
 واجمعوا ان في الحدود التي لصدقة لله تعالى كحد الزنا وشرب
 الخمر والسكر البتة اذا قدم الى الفاض فقال الذي قد
 له بيته حاضرة وطلب منه كفيل لا يجبر على اعطاء الكفيل
 وان ادعى سرقة لا يجبر على اعطاء الكفيل في حق القطع

ثلاثة خالص حتى الله تعالى لكن بحجة علم اعطاء الكفيل الى ثلاثة
 أيام بالمال المصدق اذا ادعى المصدق منه قبله المال المصدق
 سرته وكل شيء يجب فيه التعزير مثل الجور بغير العبد او الم
 بشتم الجور فيها التعزير يقول الطالب له بيته حاضرة
 فخذ له منه كفيلاً فانه بحجة علم اعطاء الكفيل الى ثلاثة ايام
 لان التعزير حتى العبد بسقط بعقوبة وبخلف فيه حتى
 انه يثبت بشهادة النساء مع الرجال فيجبر المطلوب على اعطاء
 الكفيل في كالا اموال انظر الكفالة بالعهدة باطله وبالحال
 ارضاعه رابعاً وقال لا يصح بالخاص وبالدرك
 يجوز بالاتفاق رجل قال لمن يلازم غريمه خل سبيله فانا
 او افيك اذا بذلك لم يكن كفيلاً بالنفس وكو قال خل
 علم ان او افيك ففقه القياس كذلك وفي الاحسان
 كفيل يكون بالنفس عن محمد قال للطالب صمت لك مالاً فلان
 انا اتبضه منه وادفعه اليك ليس هذا الكفالة ومعناه ان
 يتقاصاه له ويدفع اليه اذا تبضه وعلم هذا معاني كلام
 الناس ان لم يوافق به عند فعله ما عليه فحاش المكفول
 لزمه المال المضاعف وان مات الكفيل قبل الاجل ان سلم
 دينة قبل الاجل او المكفول بنفسه عن حميه الكفيل قبل مبض
 الاجل يبرؤ قال الفقيه انما يصح تسليمه الكفيل اذا كانت
 الكفالة بامر المكفول والافلا كفيل بنفسه علم انه من طائفة
 سلمه اليه فان لم سلمه فعليه ما علم وما المطلوب وطالبه

بالتسليم ويحجز لا يلزمه المال لأن المطالبة بالتسليم بعد الموت
 لا يصح فإذا لم يصح المطالبة لم يتحقق التجزؤ الموجب للزوم المال
 البينة وذكر في البينة أن كفل بنصف علم أن المكفول عنه ثم رجع
 وسلمه إلى الدارين لا يبرأ لأن المال خللوا المشروط لم يزل فلو
 يبرأ إلا بالاداء أو الابداء وكذا إذا قال الكفيل إذا غاب
 عنك ولم أوافقك به فانا ضامن المال الذي عليه آما
 إذا قال لأن غاب فكم أو أفك فانا ضامن بما عليه فإن
 هذا علم أن يوافق به بعد الغيبة وعن حماد قال إن لم يرض
 لك مدلولك مالك أو لم يقضه لك فهو علم ثم الطالب
 يقاضر المطلوب فقال المدلول لا ادفعه إلا لا يقضه وجب
 علم الكفيل الرضا وعنه أيضا إن لم يعطك المدلول دينك
 فانا ضامن أننا نتحقق الشرط إذا انقضاه ولم يعطه وكذا
 إذا مات المطلوب بلا اداء أو دفع القضا أو إن انقضت
 ولم يعطك فانا ضامن وبات قبل أن ينقضاه ويعطيه
 بطل الضمان ولو قال بعد التقاض أنا أعطيك فإن أعطاه
 مكانه أو ذهب به إلى السوق أو إلى منزله وأعطاه جاز فإن
 طالب ذلك ولم يعطه من يومه لزمه الكفيل إقراره بالكفاية
 بالنفس أو ثبت بالبينة عند الحاكم قال الخفاف لا يجزئها
 بل يأمره باحضاره وفي ظاهر الرواية كذلك في الإقرار أما في
 البينة يجزئ ولو كان أول مرة غاب المكفول أن علم مكانه
 أول مرة أخرج مفوضه في كل حين إلى مكانه من الحاكم الكفيل إلى

ان يذهب ويأتى به ان اراد الكفيل الندياب وآن اراد حبه
 الى ان يجزى به وآن لم يعلم مكانه وانقضا عليه لا يجب ويجعل ذلك
 كموتة وفي الخزانة يجبره الحاكم على تسليم المكفول الى الطالب
 ويعطى الكفيل ولا يجبره على اعطائه الكفيل فان قال لا علم له
 بمكان المكفول ان صدقه المكفول سقطت المطالبة **فان**
 حتى يظهر شيء ولا خلاف كذا علم انه بالخيار الى عشرة ايام
 او اكثر حتى كذا ذكر في البزازية وفي القضية الكفيل بامر الاصيل
 الاداء او المال الى الدين بعد ما ادر الاصيل ولم يعلم به لا
 يرجع علم الاصيل ان اغاب المكفول عنه فليدبر ان يلازم
 الكفيل حتى يجزى او كيله في دفعه ان يدعى الكفيل عليه حقه
 غاب عنه لا يدبر مكانه فبين في موضعه فان اقام بينه علم
 ذلك يندفع عن الخصومة وفي المنع لو قال انا ضامن لك
 علم ان اذلك عليه او اوقفك عليه لا يكون ذلك كفاية
 وفي المستق يكون كفيلا وعلم هذا معاملة الناس وقب اليه
 اذا مات الرجل وعليه ديون ولم ينكر شيئا فتكفل عنه رجل
 للمفرا لم يصرح الكفاية عنده في ح سواء كان ذلك الرجل النذر
 يكفل للمفرا ابن الميت او اجنبيا لم يصرح عنده ثم قال الى يوسف
 ومحمد يصرح ويلزمه جميع ما يكفل به وبه يقضى وهو مذهب الامام
 الشافعي اليه ولو تخرج به انك يصرح بالاجماع وكذلك لو كان
 له كفيل سبق ذلك بالاجماع انتم كلامنا على ذلك **فوقه في بيان**
تسليم الغريم للمكفول عنده عند الطلب او قبله سلم الى الطالب

بهيئته قبل الطالب او لا يمكن وضع الدين بين يدي ربه فانه
 بهيئته اولاه شرطاً للموافقة في السوق فوافاه في السوق
 او في المسجد او في مجلس الحكم قد دفع في السوق فانه بهيئته
 عند الائمة الشراة قال السرخسي كان هذا في ذلك الزمان
 واما في زماننا لو شرط المجلس وسلم في السوق لايبراء لعلبة
 الفادان لا يتعان على الا حضور الى باب الحاكم واليه
 ذهب الامام زعفران وعلب الضمور وفي التجريد شرط تسليمه في
 مجلس الحكم ان سلم في المهر في مكان يقدر على المحاكم بهيئته
 وآن كان في بيرة لايبراء وآن شرط ان لا يسلم في مهر
 كذا فسم في مهر كذا اخر بهيئته عند ابي ج وعنده محمد لايبراء
 ولو سلم في السواد وفي موضع لا حاضر فيه لايبراء في قولهم
 شرط تسليمه عند الامير في عند القاضي او عن ذلك الامير
 فسمه عند امير قام مكانه جاز ولو سلم اليه ركب الكفيل او
 وكيله او الكفيل نفسه عن كفاية المطلوب جازة ضمن نفس رجل
 وجب في التجين مسلم لايبراء ولو ضمن وهو غير مسلم فسمه فيه
 بهيئته ولو اطلق من السجن ثم جبن ثانياً قد دفع اليه فيه اقول
 ان كان الحب الثامن من امور التجارة ونحوها صح الدفع وان
 كان الحب من امور متعلقة باباطنة ونحوها لا حبس ربه بغير
 المطلوب ثم طالب الكفيل به قد دفع وهو في حب قال محمد
 بهيئته ولو قال المطلوب دفعت اليك نفسه عن كفاية فلان
 وهو في حب جاز وتبرر الكفيل بالنفس بان مات المكفول

وان سلم المكفول فف ولم يقل عن الكفالة فلان لا يبرأ الكفيل
وعن محمد بن الحسن الكفيل بالدين عليه ثم ان الطالب خاصم
الكفيل فطلب فاحرجه القاضي لاجل ان الجبس فصار الكفيل
دفع اليك الكفالة ورسول القاضي معه وهو منسحب عن
براء القاضي لا يبرأ ولو قال قدام الحاكم وهو يتخاصم دفعه
اليك يبرأ وهو كان المطلوب مجبوراً عند غير القاضي الذي
يتخاصم عنده يجبر الكفيل على تحليته واحضاره الجلب في النوازل
وقيل في البرازية انه في الكلام في ذلك والدالموفق للصواب
نوع في الحوالة صحيحة الحوالة يعتمد على قبول المحتال له والمحال
عليه ولا يصح الحوالة في غيبة المحتال له في قول الجرح ومحمد
كما في الكفالة الا ان يقبل الرجل الحوالة عن الغائب ولا يبرأ
حقرة المحتال عليه لصحة الحوالة حتى لو قال رجل لصاحب الدين
لك علي فلان الف درهم فاحصلت ما علي فمضى الطالب
بذلك واجاز صحة الحوالة ليس الرجوع بعد ذلك ولو قال
رجل لمدنيون ان فلان بن فلان عليك الف درهم فاحصلت ما
علي فقال المدنيون احلت ثم بلغ الطالب فاجاز لا يجوز في
قول الجرح ومحمد واختلف المشايخ في ان الحوالة هي نقل
الدين من ذمة الى ذمة او نقل المطالبة فعند البعض نقل الدين
وعند البعض نقل المطالبة والاختلاف بين ابى يوسف
ومحمد فعند ابى يوسف نقل الدين وعند محمد نقل المطالبة
ومرّة الخلاف تظهر فيها اذا ابرأ المحتال له المحيل عن دين

الحواله فعند ابي يوسف لا يصح لانه انتقل الدين عنه الى
 المحمل عليه وخذ محمد رضى الله عنه الخبر به اذا احواله وقيل
 بهيئ المحمل عند السلافة رحمهم وكل دين جازت الكفاية به
 فالحواله به جازية كذا في الخلاصة قال الطالب مات المحمل
 عليه بلا تركه وقال المحمل عن تركه فالقول للطالب مع حلفه
 المحمل والمحمل بمكان النقص بالنقص به المحمل عليه قال
 المحمل مات المحمل عليه بعد ان ادرك الدين اليك وقال
 المحمل ميت ولو رجع في الرجوع عليك به فالقول للمحمل
 لم تركه بالاصل ولو قضى المحمل بالمر المحمل رجع على المحمل
 فان قال المحمل كان له عليك لم يصدق ولم يكن قبول الحواله
 اقرارا من بشئ لان الاداء حصل بغيره وزا منبت حق
 الرجوع فلو بطل انما بطل يكون الدين عليه والحواله قد
 يكون على غيره المديون كما يكون على المديون فلا يربط حق
 الرجوع بالشك فلو قال المحمل للمحمل كتب وكيله بقض
 الدين عن المحمل عليه وقال المحمل اهلته عليه بدين عليك
 فالقول قول المحمل مع يمينه الا ان يقول المحمل ضمن هذا المال
 عنه انتر كذا في الولوالجي وفي شرح الوقاية ويكره السفحة
 وهو ان يدفع المخرج مالا بطلون الاقرض ليدفعه الى صديق
 له في بلد آخر ليقسطه الخطيب وانما يسمى الاقرض المذكور
 بهذا الاسم لشيء به بوضعه الدراهم في السفحة ارض
 الاشياء المجردة كما يجعل العصف جوفاء ويحبها فيها المال وانما

شبهه لأن كلامهما احتال سقوط خط الطريق أولان أصلها
ان الانسان اذا اراد السفر وله نقد او اراد ارساله الى صديق
فوصف مع سفيحة ثم مع ذلك خاف خط الطريق فاقترض
ما في السفيحة اسنأ آخر فاطلق السفيحة على اقراض ما في
السفيحة ثم شاع في الاقراض لسقط خط الطريق انهم كلام
صدر الشرعية وفي المنع وبكره قرض يستفاد به الطريق
سورة رجل دفع الى تاجر غيره دراهم قرضا ليده فذه الى صديقه
ليستفيد به سقوط خط الطريق وهو في معنى قوله وبكره
السفاج وهو جمع سفيحة يعني المين وفتح الماء واما بكره
ذلك لقوله عليه السلام كل قرض جرت فموربا وانما قال وبكره
قرض لأنه انما دفعه على سبيل القرض اليه جرت فموربا وهو امن
الطريق فكان حراما انهم ما يتيسر لنا الكلام فيه والله الموفق الى
سبيل الرشاد **الفصل الثاني في التقييد** الصلح على ثلاثة
اوجه صلح مع اقرار وصلح مع انكار وصلح مع سكوت وهو
ان لا يقر المدعى على صلح ولا ينكر بل يسكت وتوجه الاختصاص ان
المدعى عليه عند دعوى المدعى اما ان يجيب له عوايه او لا يجيب
فان اجاب فلا يخلو اما ان يكون الجواب بالاقرار او بالانكار
فهو الضرب الاول والثاني فان لم يجيب اصلا وهو السكوت
وكل ذلك جائز عندنا وقال الامام الشافعي لا يجوز الصلح الا بخيار
والسكوت وحق الفصول جائز بان يقول الفصول اقر المدعى
عليه سر اعذر بان لك حق في دعواك فصالحني على كذا او كذا

صح وطريق النعمان ان يقول الفضولي صالح عن دعوى ان
 على فلان بكذا على ان ضامن او على مال او صالح عن دعوى
 على فلان على كذا او اضاف العقد الى نفسه او ماله وطلب
 الفضولي بالبدل ثم يرجع المصالح على ان كان الصلح باجرة
 والا فلا كذا في البزازية وفي الوالو الجي ولا يجوز صلح الدين الا
 ان يكون من جنسه وهو ان يكون عليه عشرة دراهم الى شهر
 فصالح على خمسة دراهم الى شهرين فلا يجوز الاول فلان
 النبي عليه السلام نهر عن الكالي بالكالي واما الثاني فان
 ذلك ليس بصلح لان الصلح على عين حقه الذي كان
 قبل الصلح لكنه شرع بشئين بطل البعض وبان زيادة في الاجل
 ولو صالح من دينه على عبد يجوز ولم يبعه مائة لان مائة
 الصلح عن التجوز بدون الحق فصار بالصلح كانه ابراه عن
 بعض الدين واشترى العبد بالباقي ولو كان له على رجل
 الف درهم فصالح منها على خمسة مائة درهم جاز فان رفته
 قبل ان يطليه اياه لان هذا الصلح ابراه عن النصف وطلب
 لانها النصف الباقي لان الصلح يجوز بدون الحق ابراه البعض
 واستيفاء البعض وذلك جائز ولو صالح من دينه على بعضه
 عاجلا او آجلا كان جائزا لانه شرع باسقاط البعض وسقط
 المطالب في يده ولو صالح في جنس آخر آجلا لا يجوز لانه صار فيه
 الدرهم بالدينار آجلا فلا يجوز رجل على رجل الف درهم
 من دين فانما المطلوب ذلك فصالح الطالب على مائة درهم

تقال صاكنك علمائة درهم من الالف التي عليك
وابرأنتك عن البقية او لم يقل فذلك جابر وسيراء المطلوب
في الظاهر ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى لانه مضطرب بهذا
الصالح معنى والرضى شرط جواز الصلح وفي القضية ادعى عليه
مالا فانك وحلف ثم ادعاه المدعى عند قاض اخر فانك فصا
عن يمينه وفي الابراز انه لا يصح وهكذا ذكر في نكت الشيرازي
وقيل يصح وروى محمد بن ابي جرح انه يصح قال ورايت خطأ
الائمة الحامي رجل اعز علي آخر حق التوثير او حتى القذف
وانك الاخر وتوجرت عليه البين فاقدر يمينه بمال قال المكلوب
فب اختلاف المشايخ قيل يحل الاخذ لذلك وقيل لا يحل
ولو ادعى حق الشرب والمسئلة بحالها فالاصح انه يجوز اخذ
المال ويجوز الاخذ من رجل علم آخر الف درهم الى سنة فصا
علم ان يعطى بها كفيل او يوجزها الى سنة اخر يجوز وكذا لو كان
بها كفيل فاعطاه كفيل آخر وابرأ الكفيل الاولى واخرها سنة
يجوز ولو صاكن علم ان يحل نصف المال علم ان يوجز عن
مما بقى الى سنة اخر قيل حلوه ثم استحق لم يرجع عليه حتى
يحل الاجل وكذا لو وجده زبونا او ستوتة وان صاكن علم عبد
فوجد فيه عيبا فرده النبي بالضحى يعود الاجل وان عاذا بالاقالة
فالمال حال وكذا لو كان بالمالك كفيل او يمين في يد المدين فالتوثير
والكفيل علم حاله ولو جعل دينه حالاً فهو حال كس يصح لان
الاجل حق المطلوب وقد ابطال وكذا لو قال بطلت الاجل

او تركته او جعلت حالا اما لو قال من الاجل بالضم لم يبطل اما
 اذا قال ابرائك او برئت بالفتح يبطل الاجل قال لا حاجة لي
 في الاجل لا يبطل الاجل وفي الخلاصة رجل ادعى على اخ الف الف درهم
 فانكر ثم صام على امر ان يبيعه بها عبدا جاز وهذا اقرار من
 بالدين بخلاف قوله صام عليك علم بهذا العبد فانه لا يكون
 اقرارا وفي الوصل اذا كان لرجل علم اخ الف درهم فقال
 ابرائك عن خي او قططت عنك خمائة علم ان يعطيني
 الباقي في هذا اليوم ولم يعطه بري عن خمائة وفي الجامع
 الصغير جعل المسئلة علم ثلاثة اوجه ان قال اداني غدا خمائة
 علم انك بري من الباقي علم انك ان لم يعطيني خمائة
 فالا ف عليك علم حالها قال لا محال وكذا قال له اداني خمائة
 غدا علم انك بري من الفضل فان اعطاه بري مطلقا وان لم
 يعطه فقد ادان محمد لا يبرأ وعنده ان يوسف يبرأ ولو
 قال ابرائك عن خمائة علم ان يعطيني غدا خمائة حصل
 الا براء مطلقا اداه الخمسة غدا او لم يوده وكذا قال ان
 ادبت الي خمائة فانت بري او من ادبت او ان ادبت
 او اد الآن تعلين البراءة بالشرط باطل صريح من دعوى الدين
 علم انهم فاقترقا قبل قبض بدل الصلح يجوز لانه ان كان
 عن اقرار فاقترقا عن عينين بدلين بينهما وان كان عن
 انكار في زعم المدعي كذلك في زعم المدعي عليه بدل المال لا سقط
 الدين وقبض البدل لا سقط لا بشرط كما في الخلع والعقود

وآنا دفع من در اسم في الذمة علم زمانه او علم في شرط
 قبض البدل في الجبل لانه حرف وان دفع من زمانه في الذمة
 علم زمانه اقل لا بشرط قبضه فيه لانه اسقاط بعض الحق في
 الباقي ويجوز الاعتياض عن الاجل بين المكاتب والمولى
 حتى اريد لك في البدل او قال احطط عنه من بدل الكتابة
 حتى اترك حق في الاجل واجل لك البدل صحيح ولا يجوز
 الاعتياض عن الاصل بين الطرفين ولا يجوز بيع الدر اسم
 بالدرهمين بين المولى والمكاتب الصلح عن الشفعة بطل
 وتبطل بشفعة وتقيم الوقف ان يصلح سارق الفطن
 من ارض الوقف ان كان مقرا وان كان يعطيه لاجل
 مجامعة بين السر ونحو ذلك لم يجز وذكر في العادة ادعى
 اخر علم رجل بجمع ودان وقف علمه فانه فضا له المدعى
 علم علم مال لا يصلح الصلح لان الصلح بمنزلة البيع وليس
 المتوكل والمائة البيع والاستبدال ولو دفع المتوكل شيئا
 الى المدعى علم واخذ الدار لاجل الوقف يجوز اذا لم يكن
 بينه علم اثبات الوقف والموقوف عليه لو فعل ذلك
 لا يجوز لانه ليس بخصم والفضل لو فعل ذلك يجوز لان
 الموقوف عليه فعل ذلك لياخذ الدار اما الفضل لو
 فعل ذلك من مال نفسه لاستخلاص الوقف بدفع المال
 اليه ولا ياخذ الدار ولو اشترى دارا فاختارها بسم الله ادعى
 رجل منها دعوى فضا له الذي بينه المسجدين الفضل اذ اصالح

على مال لا يسقط الكفالة لا يبرح اخذ المال و هب سقط الكفالة
فب روايتان و لو كان كفيلًا بالنفس و المال فصالح بشرط
المبرأة من الكفالة بالنفس من رجل ادعى دارا فصالحه علم
بيت منها او على قطعة منها لم يجز لاعتد الانحار ولا اعتد
الاتقرار لان ما قبض عليه حقه و هو علم دعواه في الباق و
الوجه فب احد ادين انا ان يبرئ به درهما بدل الصلح
ففيصير ذلك عوضا عن حقه اسرع اليه او ياتي به ذكر المبرأة
عن دعواه و ان صالحه على دار اخرى او على شيء آخر جاز
و لا تقبل دعواه بعد ذلك و لو كانت دعواه في الدين
فصالحه علم بعض الدين او علم غيره جاز و بطلت دعواه
في الباق بخلاف العجز صالحه عن دين علمه عن ثم يملك
الدين قبل التسليم فانه يعود الدين كما كان و لو صالح من
الدين علم شيء ثم اقام البينة بالدين لم يكن له فسخ الصلح
و هو ادعى على رجل الفال لثيم ولا يثبت له فصالحه الوضو حسمانه
عن الالف عن انكار ثم وجد بيت عادله فله ان يبيعها
علم الالف و كذا اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ اقامها
كذا ذكر في القنية و في البرازية رجل ادعى ديننا او عينا على
آخر و برصالحه علمه بن معلوم و كتبنا وثيقة الصلح و ذكر اقرارها
تصالحا عنه بهذه الدعور على كذا و لم يبين بهذا المدعى علم
المدعى علم الدعور و لا خصوصية بوجه من الوجوه ثم جاء
المدعى بعد ذلك يدعى عليه بعد الصلح دعورا اخرى بان كان

المدعى ادعاءه مثلاً ادعت دارا وجبر المال كما ذكرنا ثم جاءت
 تطالب من المدعى عليه دين المهر لا تسمع دعواه عليه بشر لأن
 البهارة عن الدعوى ذكر مطلقا ولا مانع من أن يدعى
 بشيء واحد ويصلح عنه وعن جميع الدعاوسر واختار العلماء
 شيخ الاسلام حواهر زاده ان الصلح بعد الانكار عن دعوى
 قاسدة لا يصلح لأن المدعى في نزع يأخذ به لا عما ادعاه
 فلا بد من صحة الدعوى وفي نظم الفقيه اخذ الارقا عينا
 وار غيره فارد دفع الى صاحب المال ودفع الارقا
 مالا ايضا علم ان يكن ادعاءه عنه يبطل فيرد البدل الى السارق
 لأن الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة بهي
 من الخصومة بأخذ المال جعل اثمهم بسرقة وجس فضاحل عنها
 ثم نزع ان الصلح كان خوفا علم الف قول ان كان في جس
 الوالى تصح الدعوى لأن الغالب حبس ظلمه وان كان
 في حبس القاض لا تصح لأن الغالب علم انه حبس بحق
 الصلح الفاسد كالمبيع الفاسد يمكن كل منهما من الفسخ
 ادعى عليه الفسخ فانكر ثم اعطاه نصفها ولم يقبل شيئا ثم اراد
 المدعى بغيره الدافع استرداده له ذلك وان كان مكانه
 النقد عوضا لا يملك الاسترداد فانما حصل ان كلما كان
 للمدعى حق الاخذ لا يتمكن المدعى ما لم يذكر لفظ الصلح او بدل
 عليه القربة لأنه في نزع المدعى انه اخذ حقه فكيف يكون صلحا
 وما لا يتمكن المدعى من اخذه كالعرض يكون صلحا بالتعاطي

رجل ادعى على اخ الفاء فانك فصلح على شئ ثم تبرهن المدعى
 عليه بعد ذلك على الابطاء او الابرار لا تقبل وان ادعى
 عليه الفاء فادع القضاء او الابرار وصحح ثم تبرهن على
 احدهما تقبل يرد بدل الصلح لان الصلح قضاء البين والبر
 في الاولى كانت على المدعى عليه فضاء بالمال وفي الثانية على
 المدعى فكما يتصور ان يكون للضاء عتقا فادع تبرهن على القضاء
 او الابرار يرد بدل رجلان بينهما اخذ واعطا وبيع وشرك
 وشركة متصادمة علم ذلك ولم يعرف المقدار فصدا لما
 علم حانة الى اجل جاز لان لفظ الصلح دليل على ان الحق
 اكثر وقد نزع بان جيل فيما بقى امرضا كن له علم آخر درهم
 لا يعرفان مقدار ما صلح علم حانة رجلان لهما علم رجلان
 فادع احدهما ان ياخذ نصيب علم وجه لا يكون لشركه
 فيها نصيب فالجمله في ذلك ان يبيع من المطلوب كفي من
 زبيب بمائة درهم ويسلم اليه ثم تبرهن عن نصيب من الدين
 ومطالبة بمن الزبيب في لا يكون لشركه فيه نصيب لانه
 لا شركة له في هذا الدين وان مبني الصلح على التجوز بدو
 الحق تضار كان المصالح ابراه عن بعض نصيب واستوفى
 البعض ولا يجوز تعليق الصلح بالشرط ولا اضافة الوقت
 بان قال اذا جاء عند فقد صالحتك علمك لان تعليق التملك
 بالشرط و اضافة الوقت باطلا ولان الصلح في الايجاب
 ملحق بالبيع فكما لا يجوز تعليق البيع بالشرط الا اضافة الوقت

فكذلك الصلح ويجوز الصلح عن دعوى نجاح وهو علم جدي
احدهما ان يدعى رجل عراة نكاحا وبهر كجته فصا طه على
مال حتى يترك الدعوى به جاز وكان في معنى الطلغ لان الصلح
يجب اعتباره باقرب العود اليه احتيا لا للصحة واخذ المال
عن ترك الصنع خلع مضار بدل منها في حق المدعى في معنى الطلغ
بناء على زعمه والطلغ بلفظ البراءة صحيح وفي حقها الدفع التفت
والخصومة وتخلص النفس عن الوطء الطام وذكر في البراءة
قالوا لا يحل اخذ البدل فيما بينه وبين المدعى اذا كان
مبطلا في دعواه قال صاحب المنبع هذا ليس يخص بهذا
المقام بل هو عام في جميع انواع الصلح بدليل ما ذكر في كتاب
الانصار اتمه لغيره بما لا المقر له يعلم انه كاذب في اقتضائه
فانه لا يحل اخذ ذلك المال المقر به فيما بينه وبين المدعى
الا ان يسه بطيب نفس فيكون تملكها على طريق الهبة
والنكاح اذ اريد نكاحا على رجل فصا طها على عواها
على حال لا يجوز لانه رشوة مخضه من غير خصومة ولا يمارا بها
كذا في المنبع وفي الولو بطر الخليفة اذا جعل غيره وليه بعد
بعده موده ثم مات يجب علم الناس ان يعلموا به ويظهر الناس
خليفة كما فعل ابو بكر رضي فانه فوفى الام في حياته الى غير
ذلك الموصى ان يوصى غيره بعد موده انما يترتب لنا ابراه
والله الموفق الى سبيل الرشاد **الفصل السادس في القراء**
الانصار هو اخبار بجي لاخ عليه وحكم ظهور المقر به لاشبه

ابتداءً فيصح الاقرار بالحق للمسلم حتى يورث بالسليم اليه ولا
 يصح الاقرار بالطلاق والعناق مكرها ولو كان اربا
 يصح مع الاكراه لان طلاق المكة واعتاقه واقعان
 عندنا اسند بعض ائمتنا على كونه اخبار المسائل اخرتها
 اذا اقر بنصف داره مشاعا صح ولو كان تملكها لم يصح ومنها
 اذا اقر بالزوجية صح ولو كان تملكها الا بحضرة الشهود
 ومنها اذا اقر العبد الماذون له لرجل بعين في يده صح
 ولو كان تملكها لم يصح واسند بعض مشايخنا على كونه
 تملكها بمسائل منها اذا اقر لرجل بشيء فذكر اقراره ثم قبل
 لا يصح ولو كان اخبارا فصح منها اذا اقر المريض لوارثه بدنه
 لم يصح ولو كان اخبارا لم يصح ومنها ان الملك الشاب ليس
 الاقرار لا يظهر في حق الزوايد المستملكة حتى لا يملك المقله
 مطالبها ولو كان اخبارا كان مضمونا على وجه الذم
 والمحيط او غير عينا في يد انسان انزاله ثم ان صاحبا اليه
 اقر له يصح هذه الدعوى عند البعض وعن عامة المشايخ
 لا يصح لان نفس الاقرار لا يصلح سببا للاستحقاق فان
 الاقرار كاذبا يثبت الاستحقاق للمقوله وعن من يصح
 لو نخلنا فتصور على انه لا يختلف على الاقرار وانما يختلف
 على المال قال صاحب الفصول قلت على قول من يقول
 من المشايخ انه عليك في المال سيفران يصح دعوى المال
 بسبب الاقرار وعلى قول من يقول انه اخبار لا يصح وجمعوا

على انه لو قال هذا العبد ملكي فهكذا الواقعة صاحب الملك
يصح هذه الدعوى لانه لم يجعل الاقرار بسبب الوجوب المحل
من شئ الوفاة لانه لم يشره في المنع ولا يصح اقرار
الصبي الا اذا كان ما دوننا بالتجارة فان اقراره جائز بدون
رجل او ديرة او عارية او مضاربة او غصب لانه النقيض
بسبب الاذن بالبلغ له لانه الاذن على عقله ولا يصح
اقراره بالمال والجناية والكفالة لانه لا يملك الاذن
اذا التجارة مبادلة المال بالمال والشك مبادلة المال بمال
والكفالة تباع من وجه فلم يكن تجارة مطلقة وكذا المجنون
لا يصح اقراره وكذا العبد المجرى على اقراره بالمال
وان كان اقراره يصح في الحدود والقصاص لان ذمة
ضعفت ببرقته فانصفت اليها مالية الرقبة والكسب وهي
ملك المولى فلما يصح اقراره عليه بخلاف العبد الماذول له
فان اقراره بالديون وبما في يده صحيح لان المولى راض بها
حق بالتسلط عليه والنايم والمغر على كالمجنون واقرار
السكران جائز بالحق كطما الا بالحدود والخالصة والردة
وتنفذ سائر التصرفات من السكران كما ينفذ من الصالحين
وسيجزأ منه في فصل الطلاق انه شاء الله وكما يصح الاقرار
بالمعلوم يصح بالمجهول بخلاف الجهالة في المقر فانه يمتنع
صحة الاقرار بلا خلاف وفي الذخيرة جهالة المقر فانه يمتنع
صحة الاقرار اذا كانت متفادى بان قال العبد لو اهد

من الناس انما اذا لم يكن متفاحشة لا يمنع بان قال هذا العبد
لاحد هذين الرجلين وقال العلامة شمس الانه السرخسي
الجهالة يمنع الرفض في هذه الصورة لانه اقرار بالجهول وانه لا
يقيد لان فائدة الخبر علم البيان والاصح انه يصح لانه يقيد
وقايدته وصول الحق الى المستحق وطريق الوصول ثابت لانها
لو اتفقا علم اخذه فلهما حتى لاخذ فالحاصل ان الاقرار بالجهول
لا يصح اذا كانت الجهالة متفاحشة واذا لم تكن متفاحشة
يجوز الاقرار بالجهول ويصح مطلقا معلوما كان او مجهولا واما
الابراء عن الخطوق المجهولة يصح بعبودته وفي المنع
الابراء عن الاعيان لا يصح ثم قال في البدائع لو ابرأه عن
الضمان اعين ضمان العين وهو قايمة في يده صح الابراء
وسقط عنه الضمان عند اصحابنا الثلاثة وقال في فقه لا يصح
لان الابراء اسقاط واسقاط الاعيان لا يقبل فالتحقيق بالعدم
وبقيت العين مضمونة كما كانت واذا اهلك ضمنه رجل
في يده دار عاها اخر فقال ان شئت ربها منك القياس ان يوزر
بالدفع الى المدعى ان يبرهن علم الشراء منه وفي الاستحسان
يحمل ثلثه ايام بعد التكفيل عليه فان يبرهن والاسلم الى المدعى
وعلم القياس والاستحسان اذا ادعى المدعى ان لا يوافق وجده
المدعى فلا بد من برهانه المدعى عليه وكان الامام العلامة
ظهير الدين يفتي فيها بالقياس من اجل اقرانه اقتضى من
فلان النفاك انما كانت له عليه نقال فلان لم يكن لك عقر

شئ يضمن المقر بعد ما حلف المقر له علم انه لم يكن على شئ
 قوله عند دعور المال عليه ما قبضت منك لغير حق لا يكون
 اقرارا او لو قال دفعته اليك يا مكر اقرارا بالقبض فلا
 يبرأ بلا اثبات الا بالابطال والاتصال ولو قال يا كاتب
 دفعته اليك قالوا لا يكون اقرارا قلت فيه نظر قدمه قبل حلول
 الاجل الى الحاكم وطالب به فله ان يحلف ما على اليوم له شئ
 وهذا الخلف لا يكون اقرارا بالمال المدعى به قلت وليسه ان
 يحلف بهذا الوجه ان لم يقصد به اذ باب حقه قال الفقيه لا
 يلتفت الى قول من جعله اقرارا بوجوب المال الموعود كذا الكلام
 اذا حلف الزوج عند انكاحه في دعور زوجة الصداق فان
 المهور في زماننا مؤجلة بالعادة قلت وهذا دليل على ان
 الزوجية ليس بالامطالبة زوجها بالمهر المؤخر بعد قبض العجل
 ودخولها اترينانه بها الا بعد الاقرار بموت او طلاق
 لان المؤخر موجب لا ماحر والله الموفق ولا بد من نقل صحيح
 يعتمد عليه في ذلك فيما ارتها الطالب ونفك الله الاجرم
 يشته في هذه المسئلة الا بعد النقل الصحيح والناقل الصحيح
 رجل ادعى على شخص مال فقال قبضته لك لكنه ملك لي يوم بالردة
 اليه وينبغي ان يكون على القياس والاسم لنا الذي ذكرناه
 رجل قال لا اخاف الا انك انت على ما اؤخذ به فقلت
 نعم او قال عذا اعطيكها او اؤخذ فاقبضها او اؤخذها لا علم
 وجه السخرية او ارسل عذامن يقبضها او تبهرها او لا زها

لك اليوم او لا تاخذ يا منى اليوم او حسي يدخلني مالي او تقدم
 غلام او قال لم تقل او قال صاحبي عنها او قال لا قضيتكها او
 لا عطيتكها او قال اهل غناك عثر او بعضهم او من شئت
 منهم او محال بها عثر او قضا بافلاان عني او ابرارها او اجلها
 او و بهتها او تصدق بها علي او قال مالك علي الامانة او
 قال اشهدوا ان لا عثر الف درهم فيكون في كله اقرار
 و قوله او عثر عليه الف فقال لا اعطيتكها او قال ما افلاان عثرته
 فلا يجزيه ان لا الفاعل لا يكون اقراراً و لم يبدء بالنفي
 لكن قال تجزى فلان ان لا عثر الف درهم او لا تقلم يكون
 اقراراً من اصحابنا من قال الصحيح انه في الاخبار لا يكون
 اقراراً و لو قال لا اشهدوا ان افلاان عثر الف لا يكون
 اقراراً من و ذكر محمد ان لا يجزيه اقرار يكون مواخذ به
 و قوله لا اشهدوا لا يكون اقراراً في البرازية اشار الى
 قوله لا يجزيه لا يكون اقراراً و قوله اجزه اقرار قال
 الكرخ الصحيح هذا وما ذكر ان قوله لا يجزيه اقرار صحيح
 قال مشايخ بخار بهو الصواب و قال في الفقيه وهو الصحيح
 و به قلنا رجل قال جدت في كتابي ان افلاان عثر الف
 درهم او بخلي او كتبت بيد ان علي لزبد الف هذا كله باطل
 و اذا قال السباع وجدته يحظر ان علي افلاان كذا الزمه
 ذلك قال الضبي وكذا خطأ الهاف و السمسار فعلم هذا
 لو قال للصحاح اكتب حفظاً عثر افلاان بالف درهم او

اكتب خطا ببيع هذه الدار بالف درهم من فلان اواكتب
 لامر اني صك الطلاق كان اقرارا بالمال والبيع والطلاق وحل
 للكتاب ان يشهد بما سمع سواء كتب او لا قال لاخر في عليك
 مثلها او طلقت امرأتك فقال انت طلقت امرأتك او قال
 عقت عبدك لا يكون اقرارا في ظاهر الرواية وروايتين باقية
 عن محمد انه اقرار به بغيره ولو جعلت زوجها في حل سدا
 عن المحل كما لو ابراه عن غيرة من الدين الا اذا كان هناك
 ما يحضره رجل قال ابرأت جميع غلمانك لا يصح الا اذا لم ينص
 على قوم مخصوصين قال الفقيه عن درانه يصح الاقرار بالاب
 في غيبته الظاهر ولا يحتاج الى القبول وتبريدان بالرد وقال
 لفلان علم الف قرضا او عند الف ودية الا ان لم يقبض
 لا يصدق ولو قال اقرضتني او اعطيتني لكن لم يقبض ان وصل
 صدقا استحسنا والا لا غضبت منه هذا بعد علم منس
 ان شاء الله تعالى لا يلزم علم الف ان شاء الله لا يلزمه وكذا
 لو قال علم الف ان شاء فلان لا يلزمه شيء جميع ما في يدي
 او يعرف به او ينسب الي فلان اقرارا ولو قال جميع مالي
 او ما املكه فلان وبنه لا يملك بالتسليم وقبول اقراره كلام
 البزار في الفقه استاج منه دارا فهو اقراره بالملك
 ولو اقراره كان يدفع غلة هذه الدار الى فلان لم يكن اقرارا له
 بالدار ولو قال المدعى عليه لا اقر ولا انكر فهو صورة الانكار
 وقيل انكار القول لا انكار وعنه اني ج كس ولا يخلف لانه لم

منه الانسار وعندهما هو منكر حيث قال لا اقرار قال لا اقرار عليك
 كذا فادفعها الي فقال مستترنا انعم احنت فهو اقرار فلو اخذ
 به اذع عليه ما لا معلوما فقال مستترنا الام اذك انك
 اليوم فهو اقرار بالمدعية اذ اقامت المدعيون قبل تمام الاجل
 خطاب الدين ابنه بالمال فقال اجبر حتى يحل الاجل فهو
 اقرار فوالناس في العادة جميع ما في يد حقيق وملك
 اطلاق فهو في عرفنا محمول على وجه الكرامة وانه حسن ادعى
 علم اذاعة نكاحا فانكرت التزوج ثم طالبت بالملء فهو اقرار به
 وقال محمد الاله التراجع في الاقرار بالملء لا يكون اقرارا بالنكاح
 طالب رب الدين الكفيل بالمال فقال لم يطالب الاصيل
 فقال لا شغل مع لا يكون اقرارا بالاباء لانه محتمل وذكر
 في الولو الجبرجل اقراره لامرأة في مرضه بمهر الف درهم وقد تزوجها
 علم ذلك ثم اقامت الورثة البينة بعد الموت علم ان المرأة
 مهتت مهرها تزوجها في حياة الزوج بهبه صحيح لا تقبل هذه
 الشهادة والمهر لازم باقراره لانه لا اقرار به لها في مرضه وملكه
 الخالة حاله تدارك ما سبق فقلنا الاقرار لازم فهو اخذ به
 وهذا دليل علم ان الاقرار لازم كما ذهب اليه جمهور العلماء
 رجل مرض يوما ويصيح ويبرهن يومين ويصيح يوما فاقم لانيته
 بدين في ذلك المرض فان فعل ذلك في مرض لم يصح بعد
 ذلك وصار صاحب فرائض حتى الفصل بالموت فاقتراره
 غير جائز لان هذا اقرار المرء في مرضه موته لبعض ورثته

فيكون باطلا لمكان التهمة ونقول على السلام وصية لوارث رجل
 قال لفلان علم الف درهم في علمي بلزمتني في قول الجرح محمد
 وكذلك فيما لم يلزمه شيء عندهما ايضا وقال ابو يوسف يلزمه
 ذلك او في البزازية قال علم درهم او درهمان بالتصغير
 فقلناه لو قال درهم كثيرة فغير قول الجرح عشرة وعندهما دون
 قال مال عظيم عندهما خصاب الزكاة ما شأ درهم ولم يذكر
 ما عنده او قيل ينظر الى حال المقر ضرب رجل يستعظم المائتين
 ورب اخ لا يستعظم عشرة آلاف قال كذا دينار فقال ان
 كذا يستعمل في العدد واصل العدد اثنان وهو مذهب اللفظ
 علم مال درهم على مال لا قليل ولا كثير ما بين علم درهم اضعافا
 مضاعفة او مضاعفة اضعافا ثمانية عشر عندهما علم
 درهم مضاعفة ستة اكثر الدرهم عشرة عنده ما اثنان
 عندهما شيء من الدرهم او من الدنانير ثلثة اموال عظام
 ستمائة مائتين عشرة الى درهم او مائتين درهم عشرة لستة
 عنده او مائتين عشرة الى عشرين لستة عشر عنده وعندهما
 عشرة في الاولى وعشرون في الثانية مائتين درهم عند الجرح
 ابو يوسف رجل قال في يد من قليل وكثير من عبده وعيره
 او ما في حانوته لفلان صح لانه عام لا مجهول وان تنازعنا في
 شيء انه كان وقت الاقرار في يده او في حانوته فقال المقر
 لا بل حدث بعده فاقول المقر رجل قال هذا البيت وما اعلق
 عليه ما به لار الى فلانة وفي متاع فلان البيت والمتاع معا

بخلاف ما لو كان الاقرار سبعا فان المنع لا يدخل فيه لانه لا
 يصير كانه باع البيت بحقوقه وفي المنتقى قال عليك الف
 فقال له آخر دعواك عن شرا او اخر الذرا عيت به لا يكون
 اقرارا له بيته وكذا لو قال آخر دعواك حتى يقدم مالي فابا^{عليك}
 ولو قال مالي فاعطيك كما يكون اقرارا عند محمد قال له
 عليك مائتان فقال قضيت مائة بعد مائة فلاحق لك
 علم فلا يكون اقرارا منه ولو قال قضيت خمسين لا يكون اقرارا
 له عليك الف فقال حسبها لك او قضيتك او احلتك بها
 او وهبتها او ابرائني او حلتني قال العلامة الناطق رجلا قال
 لآخر اقرضتك الف فقال ما استقرضت منك يكون اقرارا
 وذكر الامام الحسين ان قوله ما استقرضت من احد سواك
 اقرار اذا كان نجيبا له لان معناه استقرضت منك لانه غيرك
 ولو صح بقوله استقرضت منك لا يكون اقرارا ثم قال هذا
 من اعجب المسائل فان اقراره بفعل الغير عنه قوله اقرضتني
 اقراره بفعل نفسه اعني قوله استقرضت ابتداء لا يكون
 اقرارا وفي بعض الفتاوى استقرضت منك فلم يقضني صح
 اذا وصل والا لا وذكر العلامة شيخ الاسلام ان تعليق
 الاقرار بالشروط باطل وقوله اذا جاء راس الشر او اذا
 جاء عيب الفظ او الاصلح او اذا امت ليس بتعليق بل بمنزلة
 الى هذه الاوقات لصلوه للتأجيل فان الدين بالموت
 جلي ولا يصدق في دعوى التأجيل بخلاف قوله اذا قدم فلان

من سفر الاذا اذ عني كفالته معلقة بقدرهم فلان الاشارة بعلوم
مقام العبارة وان قدر علم الكتابة كتب كتابا فب اقرار بين
بدر الشهود فلهذا علمت اسم الاول ان يكتب ولا يقول
وانه لا يكون اقرارا خلا عن الشهادة بانه اقرار قال القاضي
النسفي ان كتب مصدر امر سوما وعلم ان اهد به حل الشهادة
على اقراره كما لو اقر كذلك وان لم يقل ان شهد عليه فخطا
بهذا اذا كتب للغائب على وجه الرسالة اما بعد فقل لك
كذا يكون اقرارا لان الكتاب من الغائب كاططاب من الخ
فيكون متكلما وعامة المشايخ على خلافه لان الكيل به قد
يكون للنجبة وحق الحق الاخر من يشترط ان يكون معنويا
مصدرا او ان لم يقل لهم الشهود اعلم الثالث ان يقرأ
عليه عندهم غيره فيقول الكتاب بهذا الشهود ايه علمي
الرابع ان يكتب عندهم ويقول الشهود اعلم بما فيه ان علموا
بما فيه كان اقرارا والا فلا قال اعطى الالف التي عليك
فقال اصبر او سوف تاخذها لا يكون اقرارا قال نفيس او
كريم او خطير لا رواية فيه وكان اقرارا ان يقول ما بينان
الالف دراهم ثلاثة الالف الالف عشرة آلاف
شيء كثير اربعون ابل كثيرة خمس وعشرون قال الخطيب
مقدار كذا فقال يا رب سب اعطيت يكون اقرارا بالرضع اليه
وسأله عن السب رجل قال له عليك كذا فقال صدقت بكذا
اذ لم يقله على وجه الاستدراء ويعرف ذلك بالغة اذا اقر

انه قبض من كذا قال العلامة شيخ الاسلام لا يلزم ما لم
 يقل قبضة لغير حق قبضا يوجب الرد والاسنة انه يلزم
 الرد لان القبض المطلق سبب الرد والضمان كما لا يخد
 فانه ينفك الاصل انه اذا قال اخذت منك الفاء ودعيت وقال
 المقر له بل غصبا فالقول المقر له والمقرضان مع ان المقرض
 علم الاخذ ودعيت فلهذا اولى طلب الصلح والابراء عن
 الدعوى لا يكون اقرارا بشئ فلو طلب الصلح والابراء على المال
 يكون اقرارا اذ هي الالة الصفر والتمكده المقر له فالقول المقر له
 الى حالة موهوبة منافية للضمان اخذته منك غاربه وقال
 لا بل بغيرا فالقول لا اخذ لا تخاره البيع وكذا لو قال اخذت درهم
 منك ودعيت وقال لا بل قرضا وهذا لم يلزم فان كان
 وهلك ضمنه صب دينا لان عند الشهود فادعى ماله
 ضمانه فقال كانت بحج لوقع غاربه فيه فالقول للضمان
 لا تخاره الضمان والشهود يشهدون علم الصب لا على عدم
 النجاسة وذكر في المنيع اذا قال المقرض اقراره له على اوتيلي
 الف درهم فقد اقر بالدين ولو قال عند اذمعي او في بيته
 او في صدوتي او في كبري فهو اقرار بالامانة فيه لانه
 بهذه المواضع انما يكون محلا للدين لا للدين اذا حملت الذمة
 رجل اقر لآخر الف درهم موجهة الى شهر وقال المقر له بل في
 حالة فالقول قول المقر له عندنا وقال الشافعي احمد لزمه وجلا
 اذا اقر بمائة علم لفر لرجل واشهد شاهدين ثم اقر بثلثه

لذلك الرجل عانة او اقل او اكثر واستشهد شاهدين فغنى فيهم
 بهما ما لان اذا ادعى الطالب المالكين وعندهما مال واحد الا
 اذا اتفقا وما قيل منه الاكثر وتحمل الخلاف الاقرار بالجدوع السبب
 وعن الصك اذا بالمفيد بالسبب المتحد بان قال الكثرين
 ممن هذه الجارية المال واحد على كل حال وفي المفيد بالمختص
 بان قال ممن هذه الجارية في الكثرة الاولى ومن هذا العبد في
 الكثرة الاخرى المال مختلف على كل حال وكذا اذا كان الاقرار
 مطلقا عن السبب لكن مع الصك فان كان به صك واحد
 فالمال واحد سواء كان الاقرار والاشهاد وفي موطن واحد
 او في موطنين وان كان صحفان فالان في الوجهين وكذا لو
 اقر بما به مطلقا وكتب في صك منهما مالا اذا قال فلان
 على الف درهم يلزمه الفادريهم عند علمائنا الثلاثة وقال
 زفر يلزمه ثلاثة آلاف اقر بالف ثم رجع واقر بالعين فيصح
 الاقرار ولم يصح الرجوع كما في قوله انت طالق واحدة لابل
 شئنين رجل قال عصفنا من فلان الف درهم ثم قال وكنا عشرة
 انفس والمقر له يدعي انه هو الفاصب منه الالف وحدها لرمة
 الالف وحده كاملة وقال زفر لا يلزمه الا عين الالف فقط
 وعلى هذا الخلاف ما لو قالوا اقرضنا او ادعنا او اعارنا
 رجل ادعى على الميت ديننا لا يبريد علم تركته وله اثنتان فصدقه
 احدهما وكذبه الاخر فعندنا يؤخذ جميع المال فما في يد المصدق
 ان كان واقفا بالدين وقال الامام انما نفي على المصدق

نصف الدين لانه ابعد عن الضرر ولنا انه اقرب بالدين وهو
 مقدم على الميراث فيما لم يقض جميع الدين لا يصير التركة
 خارجة عن الدين فلا يكون له منها شيء بالارث وذكر
 في الحقايق قال الخواص في قال شيئا فيما رويناه ظاهر الزيادة
 عن اصحابنا يحتاج الى زيادة شيء لم يشر لاف الكتب هو
 ان يقض عليه القاض بما قدره ويجوز الاقرار بالحق الذي
 في نصبه ثم قال العلامة صاحب الحقايق بحفظ هذه الزيادة
 انتم العلماء علموا ذلك والله الموفق الى سبيل الرشاد
ابوح في الاستثناء وما في معناه الاستثناء في الاصل
 نوعان احدهما ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه
 والثاني ان يكون من خلا وجنسه فالاول علم ثلاثة اوجه
 استثناء القليل من الكثير واستثناء الكثير من القليل
 واستثناء الكل من الكل اما استثناء القليل من الكثير
 فانه جائز بلا خلاف لان الاستثناء تكمل بالباقي بعد
 الاستثناء فاذا قال فلان علم عشرة الاثلاثة يلزم سبعة
 كانه قال فلان علم سبعة لان للسبعة اسمين احدهما
 والاخر عشرة الاثلاثة وذكر في الذخيرة محالا الى المستثنى
 قال ابو حنيفة لو قال فلان علم ثلث مائة درهم الا قليلا
 فعليه احدى وخمسون درهما وكذا في نظائره نحو قوله الاشياء
 لان استثناء الشيء استثناء الاقل عفا وجبنا النصف
 وزيادة درهم فقد استثنى الاقل عفا الى يوسف لو قال

على عشرة الا بعضها فعليه اكثر من نصف ولو قال علم الف الف
مائة او خمسين قال ابي سليمان سحانة وخسول لانه ذكر كلمة
الشك في الاستثناء فثبت اقلها فكذا في هذا وفي رواية
ابي حفص بلزمت سحانة لان الشك في الاستثناء يوجب الشك
في الاقرار فكانه قال علم سحانة وخسول فثبت الاقل قالوا
والاول اصح لان الشك حصل في الاستثناء فظاهر واما استثناء
الكثير من القليل بان قال الفلان على عشرة الاستثناء فجاز في
ظاهر الرواية ويلزمه درهم الامام روعن ابي يوسف انه لا
يصح وعلب العشرة وهو مذهب الكل لان العرب لم يتكلموا
والصحيح فظاهر الرواية واما استثناء الكل من الكل فباطل
بان يقول الفلان على عشرة انت طالق ثلاثا الا ثلاثا فيلزمه
عشرة ويقع ثلاث لانه لا يمكن فيه معنى الاستثناء لانه
تكلم بالبيعة بعد الاستثناء فمالم يبق شي بعد الاستثناء لم يكن
جعل متكلما بما بق لم يصح فيقع كلامه الاول باقيا على حاله كما
كان في الفتاوى الظهيرية لو قال الفلان علم الف درهم استغفر
الله الامانة درهم كان الاستثناء باطلا ولو قال الفلان
علم مائة درهم بافان الا عشرة كان الاستثناء جائزا اذا
قال لم يدر على عشرة الاستثناء الاثمانية الاسبعة الاسبعة
الاخيرة الاربعة الاثلاثة الا اثنين الا واحدا يلزمه خمسة
قال الاصل فيه انه تصرف كل استثناء الى ما يليه لانه اقر بالذكور
اليه من الاستثناء الاخير فثبتت البيعة مما يليه ثم ينظر الى الثاني

هكذا الى الاستثناء الاول ثم ينظر الباقى من الاستثناء الاول
 فيستثنى ذلك من الجملة الملقطة فيما بقى منها وهو القدر المقرب
 فالحاصل ان الاستثناءات اذا اعتدلت لا يخلو من ان يكون
 متعاطفة او لا يكون متعاطفة فان استغفرت^{استغفرت} الاستثناء
 التام الاول فبعد الكل الى الجملة المذكورة في صدر الكلام ايضا
 وان لم تستغفرت يعود الاخير الى ما يليه ثم وثم وهلم جرا وفي
 طريق آخر وهو ان يوجد المبتدئ في يمين والمفعول في يسار
 ثم بعد الجمع ونمراخ الاقرار بسقط المنفيات عن المثبتات
 فيما بقى يكون مقاربه كما في مقالك لفلان عشرين سنة
 الاثمانية الى اخره فالمثبتات بعشرة وثمانية وستة واربعه
 واثنان فالجميع ثمانون والمنفيات تسعة وسبعة وخمسة
 وثلاثة وواحد فالجميع خمسة وخمسون فاذا اسقطت
 المنفيات من المثبتات بقيت وهو الجواب قاله المؤلف
 المنبع شارح الجمع ثم ان يجيزت في ضبط اعراب^{المنشأ} هذه
 بل يكون كلها واجب النصب او ما وجب نصبه هو المنفيات
 لا المثبتات فوضعت ذلك على محل النجاء متغيرا في ذلك
 وما جرح احد منهم على الرواية غير ان شيخنا العلامة^{رحمته} قد
 القضاة في الدين السبكي الشافعي رحمه الله قد روي ان الله
 كان يلقي هذه المسئلة بعضها منصوبا وبعضها غير منصوب
 انتهى ورجل قال لفلان علم الف درهم ان شاء الله بطل
 اقراره لان علقه بشرط وانما يصح التعليق في الانشاءات

لا الاخبارات والاقرار اخبار فلا يحتمل التعليق بالشرط
 ولو قال اشهدوا علمان لفلان على الف درهم ان
 فسر عليه عاش اومات لان هذا استثناء ولا حاجة
 فان مونه كايين لا محالة ثم ابي يوسف في ان التعليق بمعية
 الله تعالى ابطال او تعليق فقال ابي يوسف تعليق وقال محمد
 ابطال معله هذا قوله ان شاء الله تعالى ان كان ابطالا لا اثر
 فقد بطل ولا يجب شره وان كان تعليقاً فاقرار لا يحتمل التعليق
 لما بينا ولأنه شرط لا يوقف عليه واثر الشرط في اعدام الحكم
 قبل وجوده وهذا لا يعلم وجوده فيكون اعدامه الاصل بخلاف
 قول لفلان علم مائة درهم اذا امت او اذا جاء راس
 الشر او الفط لانه بيان لاجل المدة فيكون ناجلاً لا
 تعليقاً الاثر انه لو كذب في التاجيل بصره المال حال الانتزاع
 الكلام في ذلك والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب
فروع في الاقرار في المرض رجل اقر بدين ثم مرض فاقتر بدين
 آخر تقدم دين الصبي على دين المرض عندنا حتى لو مات
 منه ذلك المرض يقض دين غريم الصبي او لا فان فضل شيء يقضى
 دين غريم المرض ويخذ الشافعي بغيره ثم تركه علم دين الصبي
 والمرضى بالسوية وفي البدايه اقرار المرض في الاصل لو كان
 اقراره بالدين لغيره واقتراره باستيفاء الدين من غيره اما
 اقراره بالدين على وجهين لا يجنبه وقد بيناه اول وارث
 بالعين او بالدين ولا يصح الا بتصديق الباقي عندنا

قال الامام الشافعي رحمه الله في احد قوليه واما اقراره باستيفاء
دين الصبي او دين المريض فان اقر باستيفاء دين وجب له
في حال الصحة يصح ويصدق في اقراره حتى يبرأ الغريم عن
الدين اسرع من اتي دين كان مآناً اقر المريض باستيفاء دين
وجب له في حالة المرض فان وجب له بدلا عما هو مال يصح
اقراره ولا يصدق في حق غنا، الصبي ويجعل ذلك منه بالدين
لانه لما مرض فقد تعلق الغنا، بالمبدل وكذلك لو انفجر
علم المريض شيئا في مرضه فاقتر المريض بقض الفضة مسلم
يصدق علم ذلك اذا كان عليه دين الصبي لما ذكرنا وان
وجب له بدلا عما يصح اقراره لان بالمرض لا يتعلق حق غنا،
الصبي بالمبدل لانه لا يحتمل التعليق لانه ليس بحال فلا يتعلق
بالمبدل واما اقرار المريض بالابراء بان اقر انه كان ابرأ،
فلان من الدين الذي عليه في صحته لا يجوز لانه لا يملك انشاء
الابراء للحي ولا يملك الاقرار به بخلاف الاقرار باستيفاء
الدين لانه اقر بعض الدين وانه يملك انشاء القبض فملك
الاخبار عنه بالقبض انما هو صاحب البدائع في قبض اقر
بمال لا جنبته ثم تزوجها بعد الاقرار لم يبطل الاقرار عندنا وقال
زفر يبطل لانه طرأ على الاقرار ما يبطله مريض مرض الموت
اقر رجل بالف درهم بعينها انما لقطه عنه ولا مال له غيرها
فلا تخلوا اما ان تصدقه الورثة او تكذبه فان صدقته الورثة
نصب دواها اتفاقا وان كذبه فهو محل الخلاف فتقول

غفرت ذنوبه عند أبي يوسف يصدقوا بثلاثه رايهم ان
 الالف بعد مائة و الباء في يكون ميراثا لهم وعنده محمد اذا كذبوه
 الورثة في ذلك كان كلاما ميراثا لهم وذكر في جبل الخفاف امرأة
 قالت في المرض ليس علي زوجي امر او قال جلي في المرض لم
 يكن لي علي فلان شئ يبرأ عنه لنا خلافا لثا فني وذكر في الذفيرة
 ثولا في المرض لا امر له علي او لا شئ له عليه او لم يكن عليه
 شئ قيل لا يصح وقيل يصح والصحيح انه لا يصح وعليه الفتوى
 وفي الفتوى لو قال المخرج لم يخرجني فلان ثم مات ليس له
 المخرج ان يدعوا علم الجراح بهذا السب قال المحقق العلامة
 بربان الدين صاحب المحيط وهذه المسئلة علم التفصيل ان
 كان الخرج معروفا عند القاض او الناس لم يقبل اقرار المريض
 مريض قال في حال مرضه ليس له في الدنيا شئ ثم مات فليس له
 الورثة ان يخلو اربعة المتوفى وابنته علم انهما لا يعلمان شيئا
 من تركه المتوفى انتر والدته اعلم بالصواب **الكتاب الثاني**
في الوديعه اقول الوديعه امانة تركت للحفظ فلا يضمنها المتوفى
 ان يهلك بلا عمد منه ولا تقصر حفظا بنفسه او يمن في عماله
 لزوجته وولده ووالديه وعنده وامته واجبره الخيصال الذر
 استاجر مشاهدا او من انما وكسونه و طعامه على المستاجر
 ويجوز للمودع ان يسافر بالوديعه فربث المفق او بعدت
 وان كانت الوديعه قارها حمل وموتة وهذا عند أبي حنيفة لو
 يهلك لم يضمن عنه وذكر في الخلاية يجوز له السفر بالوديعه

وان كان للوديعه حمل ومونة عندده لانه موضع واحد وهو
ان يكون الوديعه طعاما كثيرا فانه يضمن اذا سافر به لجواز ان
تتفرق المونة فيكون في معنى الاتلاف وقال ذلك اذا
كان له حمل ومونة غير ان عنده نجد هذا اذا بعدت المسافة
اما اذا قرب فله ذلك وقال الامام والشافعي ليس له ان يسافر
مطلقا واختلف فيما اذا كان الطريق امنا بان لا يقصده
احد غالبا ولو قصده بكنه دفعه بنفسه وببرقة السفر ولم يراه
المودع عن المسافة اما اذا لم يكن الطريق امنا لکن نهاه عن
السفر يضمن للمخافة بلا خلاف وفي البرازية وله ان يحفظها
كما يحفظ مال نفسه في داره وحالونه وذكر في النوازل قال له
لا يضمنه في حاله لو كان موضع فصحاء ان كان الخائون اخر
زمن الدار ولم يجد مكانا اخر لا يضمن والا ضمن ولو كانت
حما ممتسكة في البيوت فقال لا تعرضها الى زوجك فرفع اليها لا
يضمن وقيل لو نهاه عن الدفع لبعض عياله قد دفعه الى لم يجد
بدلا لم يضمن ولا يضمن والا يضمن وضع كيس الوديعه في صندوق
وكيس فيه البس فا تشق واخبط لا يضمن واشتركا والكل
والبقا عذر قدر ما لهما ولو خلطوا اجنبية او بعض من عياله
لا يضمن المودع ويضمن الخاطا صغيرا كان او كبيرا ولا يضمن
ابوه لاجله ومن مال الوديعه في ارضه ان علم بعلامته لا
يضمن والا ضمن وفي المفارقة يضمن بكل حال والكرم لو كانا
حصنا باب مفتوح لا يضمن وان وضعه بلا دفن في موضع لا يخل

فيه احد بلا استبعاد لا يضمن لوجه كذا السراق قد فترها
 في الحياة خوفا وخرق منهم ثم جاء ولم يجد بان امكنه ان يجبل
 علامة للموضع ولم يعلم ضمن والافان جاء علم نور الامكان
 لا يضمن والافان لونا خرسه جمل مكانه **شخص** جمل درهم
 الوديعه في الخلف اليمين فصاعده منه ضمن وان كانت
 في الخلف اليسر فصاعده منه لا يضمن لانها اذا كانت في
 اليمين كانت على شرف السقوط عند الركوب وقيل يضمن
 فيها **ربط** درهم الوديعه بظرف الكم او العمامه فصاعده
 لا يضمن وان وضعها في داخل الكم فبما مل عند الفتور في
 العمامه لوسه درهم الوديعه في منديل ثم وضعها في كفه
 منقط لا يضمن وكذا اذا جعلها في جيبه وحضر جمل الفسق
 والدموف من لا يضمن وعن بعض الائمة لو وضع
 درهم الوديعه في كفه وهلك يضمن ولو وضعها في كسبه او
 شد بها على الدكة فصاعده يفران لا يضمن والمودع
 اذا مات فقال حرثته فردد الوديعه موثرنا في حيوة لم
 تقبل قوامهم والفقان واجب في مال الميت لانه مات مجرلا
 فان اقام الورثة البينة علم اقرار الميت انه قال في حياة
 رددت الوديعه يقبل لان الثابت بالبينة كالنائب معاينة
 الدابة الوديعه اذا اصارها شيء فامر المودع انشا ان
 تعاطيا **تطلب** من ذلك فصاحب الدابة باطن رخصتها
 شفاء فان ضمن المستودع لم يرجع هو علم الذي عاينها لانه

تبيين انه على دأبه باده وان ضمن الذر على ما بهل يرجع
على المسودع ان علم انها دأبه المسودع او لم يعلم لكن لم
يعلم انها لغيره يرجع لان الامر قد صح في الوجه الاول فانقل
الفعل اليه وفي الوجه الثاني كذلك لا اليد دليل الملك على
المستول فصح الامر ايضا القاض اذا ضمن اموال التيا مروت
ولم يبين ان وضع في بيته ولا يدرك المال امر لم يذكر صراحة
ضمن لانه هو المودع وقد مات مجبلا وان وضع الى قوم ولا
يدرك الى من دفع لا يضمن لان المودع غيره وهو لم يمت
مجبلا المودع اذا قال لب المال الوديعة فقد ردت بعض
الوديعة ومات قال قول قول ب الوديعة فيما اجتمع كيفية
لان الوديعة صارت دينيا ظاهرا لا يقدر ما رد الى رب الوديعة
والا اخذ رب الوديعة فيكون القول قوله في مقدار الماخوذ
ولو ان قاضيا اودع مالا لبيتم او تاجر فمجد ذلك المودع او
مات ولو نزل ذلك المال لم يكن على القاض في ذلك شيء لان
القاض امين فيما صنع والامان لا ضمان عليه كذا ذكر في الوثائق
رجل على آخر دين فارسل الدين الى مدلوله رجلا يقبض
من فقال المدلول دفع الدين قال قول قول الرسول
وصدقه الرسول وقال دفعه الى الدين وانكره الدين قال قول
قول الرسول كيفية رجل دفع الى دلال ثوبا للبيع فقال ضاع
منه ولا اذكر كيف ضاع لا يضمن ولو قال لا ادر في اني
حانوت وصفت يضمن انما وصحي تمام مسائل هذه الفصل

في فضل انواع الضمانات ان شاء الله تعالى والله الموفق
 للرشاد **الفصل الثامن في العارية واحكامها** العارية
 بان شديدا كانها منسوبة الى العار لان طلبها عار وحب ذلك
 وحب امانته كالوديعه الا ان العارية امانة فيها تملك المنفعة
 وليس ان تعقد بلفظ التملك بان يقول ملكتك منفعة
 وارر هذه شهرا او جعلت لك سكنى وارر هذه شهرا
 والمعبر ان يفسخ العقد في كل عتق الكونزا عقد جابز غير لازم
 وفي البدائع للعارية شرائط منها القبض من المستعير مما
 يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه ومنها العقل فلا يصح
 الاعارة من المجنون والصبي الذر لا يعقل اما البلوغ فليس
 بشرط عندنا خلافا للامام الشافعي حتى يصح اعارة الصبي
 الماذون له عندنا وكذا الحرة فليست بشرط فيملكها العبد الماذون
 لازما من توابع التجارة فيملك بملك التجارة فلا يقعن بلا عقد
 ان يملك سواء يملك باستعماله او لا وقد قال الامام مالك
 والامام الشافعي ان يملك بالاستعمال المتعاود لم يقعن وان
 يملك لانه حال الاستعمال يقعن وفي المحيط ولو شرط التمتع
 في العارية قبل لا يصح العارية وذكر العلامة ابن رستم اخفى
 في نوادره رجل قال لآخر عني ثوبك فان ضاع فانما ضاع
 له لا يقعن والشرط لغو كذا المورين لو با فقال المورين
 عنده اخذه رهنها علم انه ان ضاع لغيره شئ جاز الرهن
 والشرط باطل فان ضاع بالمال لو كان مباحا فلو كان

قيمة الرهن الكثر فالزيادة امانة وصار متوفيا بقدره ورجع
 المهرين بالفعل كما ياتي في موصف انتم هو يجوز للمستعير
 ان يعير ما استعاره عندنا اذا كان مما لا يختلف باختلاف
 المستعمل قال الشافعي ليس ان يعير وذكر في البرازية القام
 لا تخرج ولا ترهن وهل يودع العارية قال مشايخ العراق
 نعم لانها دون الاعارة وبه اخذ الفقيه ابو الليث السمرقندي
 واخضاره الصدر الشهيد ايضا وقيل لا لانه لو ارسلها عليه
 اجنبية ضمن والوديع لا يودع ولا تقار ولا تخرج ولا ترهن
 فان تغل شيئا منها ضمن والمساخر يعار ويودع ويخرج
 ويهرهن وليس للمهرين ان ينصرف بشئ يبطال الرهن به
 المستعير علم رد ما والمعيير علم اهلاكها عنده بالتعذر فقيمة المعير
 اولى استعار دابة من انك فاعار بما فقام المستعير في المعارة
 ومقود ما في يده فقطع السارق المقود وذهب بها لا يضمن
 وان جذب المقود من يده ولم يشعربه وذهب بها يضمن
 لعدم تعبيره في حفظها قال الصدر الشهيد اذا نام مضطجعا
 يضمن واقول ان نام جالسا او مضطجعا لا يضمن في الكسب
 وربط الحمار المستعار لا شجرة فوقع الجبل في عنقه وانحرق
 لا يضمن لان الشرط معقار لا التخلية بالجبل ولو استعار
 دابة غيره وسلك بها في غير طريق ما مولى وهلك يضمن
 انتم كلام البرازي وحسن ذكر تمام عقب الفصل الذي يليه
 انه في الله تعالى الفصل التاسع في انواع الضمانات

الواجب وكيفية بابه في تسمية الامم واحدهم ذلك

وذكر في الفتاوى الصغر اذا امر اننا باخذ مال الغير فالضمان على
الاخذ لان الامر لم يصح امره وفي كل موضع لا يصح الامر لا يجب
الضمان على الامر والسultan لو امر لرجل باخذ مال الغير هل
يجب الضمان على المأمور ذكر في اول عود الذخيرة رجل ادعى
على رجل انه امر فلانا بان ياخذ من كذا من المدعى فان
كان المدعى على الامر له سلطانا فالمدعى على المدعى وان
كان غير سلطان فليسع لان امر السلطان الكراه على ما يجب
في فضل الاكراه ان شاء الله تعالى رجل امر غيره بالابق او
قال اقبل نفسك ففعل يجب قيمة العبد ولو قال رجل ائلف
ما من الاك فائلف لا يضمن الامر من استعمال عبد الغير
كان بمنزلة قبضه المودع في حاجته صار غاصبا عيب بين
اثنين استخذه احدهما في غيبة صاحبه مات في خدمته لا
يضمن وفي الدار يضمن وفي نوادر هشام انه يضمن في العبد
ايضا وذكر في بعض اصول الفقه ان التصرف في الجارية آه
المشتركة لا يوجب الضمان كالاستخدام وان كان لا يكل
له وطئها اذا قال العبد الغير ارتق الشجرة وانما المشتركة تاكل
انت ففعل منسقط لا ضمان على الامر ولو قال الامر لتاكله
انت وانا آفست العلامة الفاضل الامام في الدين انه
ينبغي ان يضمن قيمة الكل لانه استعمال كل في منفعة غلام حمل
كوزما لينقل الى بيت مولاه بازنه قد دفع اليه رجل كوزة ليجعل

ما من الموضع بغير اذن المولى فهناك العبد في الطريق قال
 العلامة صاحب المحطرة بضمن نصف قيمة ثم قال في المرة الثانية
 بضمن كل قيمة العبد لان فعلة صارنا سوا الفعل المولى غلام
 جاء الى قصار وقال ان قصدي في قصصه قصدا مقادرا ثم
 من ذلك السبب قال بضمن قيمة العبد عاقلة القضاء
 وكذلك الصبي الذليل يبلغ الخلق يجب دية على عاقلة القضاء
 وآقوال الصمان على قضاء ولا اجام ولا ينزع حامل يندو المولى
 المعناد انتمز رجل كان يكسر في خطب اذن وقال له اعطني
 القدر من القدر انما قال ان يعطيه فانه علب في ذلك
 واخذ من القدر من وكسر بعض الخطب ثم قال آت باجر
 حتى اكسره فانه يجلب وكسره الغلام فضرب بعض الكسور
 من الخطب على عينه فذهبت عينه لا يكون على صاحب الخطب
 شيء لانه لم يادر الغلام بكسر الخطب ولم يستعمله في شيء وانما
 فعله العبد باختياره فلما يكون الرجل ضامنا شيء وفي
 التجديد اذا استخدم عبد رجل بغير اذنه او اذنه بغير اذنه فهو
 ضامن ان عطلت في تلك الخدمة او في غيره ما وفي الدخيرة
 رجل ركب دابة غيره فتلفت ضمن قيمتها ساقتها او لم يسفها
 كذا ذكر في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن بضمنه اذا اساقها
 وفي النوازل جل عتب عبد اثم رده وقد اعور عنه بضمنه
 الارش لمولاه ثم باعه مولاه فأنجل الى البياض في يد المشتري
 بوجه الغاصب بما دفعه ارش العبد على البائع وفيه قسوة القضا

لو غصب من صبي شيئا ثم رده غلب ان كان الصبي من اهل
 الحفظ صح والا فلا ولو غصب من عبد مجور شيئا ثم رده غلب
 برئ من ضمانه وفي فوائد الفقيه اية حفظ الكبير من وضع
 سكينه في يد صبي فقتل بالشف لا يضمن ولو غصبها حتى مات
 يضمن حتى قام على رجل او حياط وصاح فرب رجل ففرغ
 الصبي فوقع ومات يغرم الصالح دية وذلك على عاقلة ولو
 كذا لو كان على الطريق فمات به دابة فصاح فربها رجل
 فوطئته الدابة فمات يضمن الصالح دية وهو على عاقلة ولو
 بعث غلاما صغيرا بغير اذن اهله الى حاجه له فارتقى فوق
 بيت مع الصبيان فوقع ومات يضمن وذكر في النوازل قال
 ابو بكر لو رمى صبي سورا فاصاب امرأة لاضمان على والده
 وانما تجب في ماله وان لم يكن له مال فنيطر الى ميسره قال وانما
 وجب في ماله لانه لا يبر للبيع عاقلة وهو يقول العاقلة للزوج
 لانهم يتناحرون وفي العيون ولو ادخل صبيا او نائما او غف عليه
 في داره فسقط البيت قال محمد يضمن في الصبي والمغني عليه سكران
 ذهب العقل حتى يثوبه في الطريق فاخذ الثوب رجل فحفظ
 فذلك في يده لم يضمن ولو كان الثوب تحت راسه يضمن المسلم
 بحالها ولو كانت الدراهم في كفه فربها يضمن اكره وذكر في الدقة
 لو اخرج رجل خاتمه رجل من اصبعه وهو نائم ثم اعاده في الصبع
 في ذلك اليوم برئ وفي يوم آخر لا يبرء يعني اذا استيقظ
 ثم نام وفي التجنب لو اخرج الخاتم من اصبع النائم ثم اعاده

في هذا النوم ببر، لأنه وجب الرد إلى هذا النائم وقد رده
 وأن السقط ثم نام فأعاد بالابراء، وأن خصت ثمانين
 الصاغر ثم رده عليه وهو نائم فإنه لا يبرأ إذا تعلق برجل
 وخاصة فسقط من التعليق به شيء يضمن المتعلق ومن هدم
 بيت نفسه فانهدم مئذ ذلك منزل جاره لا يضمن لأنه غير
 متعدي فيه ثم رده في العيون لو ضرب رجلا فسقطت
 المفروب من ثوب عليه وسقط منه شيء ولو روق قال محمد
 يضمن الضارب المال الذي مع المفروب لأنه هو الذي
 وكذا يضمن ثيابه التي عليه لو تلفت وسبائك في الفصل
 ما يجالفت فيسقطه وفي قتال ورشيد الدين رجل قتر من يد
 ظالم فآخذه إن حتى أدركه الظالم فآخذه وفي ذلك
 أو طلب ظالم رجلا ليضيق منه بسبب جنابة فذله رجل عليه
 فآخذه منه مالا ففي قياس قول محمد يضمن الآخذ له والد ال
 عليه لأنه ما سبب لاخذ ماله ظلما والفتور على قول أبي ج
 أنه لا يضمن وكذا لو تخاصم رجلان فضرب أحدهما الآخر
 فذهب المظلوم إلى الوالي فحسبه مالا لله إلى لا يضمن المظلوم
 لأنه طلب الغوث به لا خسارته وذكر في خواص ظهير الدين
 المرغيناني رجل قال لغيره اسلك هذا الطريق فإنه آمن لك
 فآخذه اللصوص لا يضمن ولو قال إن كان خوفنا فآخذ مالك
 فآخذنا من لك لا يضمن فبأن المثل بما لا يضمن
 وحصار الأصل إن المهور إنما يرجع على الفأر إذا حصل الفور

في ضمن عقد المعاوضة او ضمن الفارصة السلامة للمعزور
 نصاً ولو قال الطمان لصاحب الخطه اجعل الخطه في الدلو
 فجلها في الدلو فذهب من ثقب كما ذهب الى الماء والطمان كانا
 عالما به يضمن لانه صار غاراً في ضمن العقد بخلاف المسئلة
 الاولى لان ما ضمن السلامة بحكم العقد وهرنا العقد يقضي
 السلامة فيصير معزوراً فيضمن وفي فتاوى العلامة ظاهر الدين
 المرعشي في سؤال هشام عن محمد بن فتح باب قصص حتى خرج
 من الطائير او فتح فقم السرقين واليمن جامد فذكر
 وخرج منه اليمن قال يضمن ولو حل قيد العبد فالقيد العبد
 لا يضمن لان العبد له عرقه فان كان العبد ذاهب العقل يضمن
 وقال ابو ج لا يضمن في هذا كله ولو شذرف دهن سائل
 حتى سال يضمن وكذا لو قطع جبل الصندل يضمن وفي مختلفات
 المشايخ زجر قال ابو ج والي يوسف اذا فتح باب قصص او
 اصطبل حتى طار الطائير او خرج الحمار من الاصطبل او حل
 قيد عبيد فهرب فانه لا يضمن وتفقوا ولم ينفوا وقال محمد
 يضمن في ذلك كله وقال الامام الشافعي ان وقع كساعة
 ثم ذهب لا يضمن وان ذهب من عشي يضمن ولو فتح باب
 دار سرق منه آخر متاعا لا يضمن الفاحج سواء سرق
 غضب الفتح او بعده وكذا اذا حل باطلا ذاهب فسر بها انك
 او فتح باب قصص فخرج الطائير انك آخر الاضمان علم الذي
 حل وفتح والمودع اذا فتح باب القفص او حل قيد العبد او فتح

باب الاصطبل حتى ذهب بضمن بالاتفاق لانه الزم الحفظ
الا تدر انه اذا دل الغاصب او اراق على الوديعة ضمن
وغيره الدال لا يضمن وكذا اعان ولو نظر طير ابن رجل لا
يضمن لعدم النعم ولو قصد تنقيده يضمن ولو دنا منه ولم
يقصد تنقيده لا يضمن وفي قتال السم قنبر ولو نصب حائط
انسان بغير اذنه ثم غاب الناقب فدخل انك من
ذلك النقب وسرق شيئا لا ضمان على الناقب لانه سب
والسارق مباشر وكان العلامة ابو نصر الدبوسي يقول
يضمن الناقب لكن الفتور بعدم الضمان اذا تحط الرجل
رجلا واقفاه في البحر وتركه حتى مات فان غرق من غشا
يضمن دية وان سيج ساعه ثم غرق لم يكن عليه شيء
وفي سنج الطيور ولو الق حية او عقرب على قارعة الطريق
فدخل رجلها لا ضمان على الذر التي الا اذا تحول من ذلك
الموضع الى موضع آخر في ترفع جنايته ولو دخل جلد ار
قوم فعضه كلهم فلا ضمان عليهم لانه لم يوجد الاغراء
والاسلاء منهم وفي النجس جلد حلب عقور كلما عليه
مار بعضه فعض انسانا بهل عجب الضمان عليه ان قدروا
الى صاحب الكلب وعرفوه بذلك قبل العض يضمن وان
لم يقدروا اليه قبل العض لا يضمن لانه بمنزلة الحائط المائل
فقال قاض خان وسينبغي ان لا يضمن اذا لم يكن من صالحه سلا
ولو اغر حليبا حتى عقر رجلا لا ضمان على المغر عند الجحيم

كما اذا ارسل طيارا فاصاب في فوره ذلك لا يضمن بالاطلاع
رجل اخذ بهرة والقاها الى حمامة رجل او دجاجة فاكلت البهرة
الحمامة قال ان اخذتها البهرة ببرية والقي به اليها يضمن وان
اخذتها بعد الرمر والاتقاء لا يضمن وقيل يضمن ولو اسلم عليه
علم ان الشاة او غزاة عليه مفضضة البض الميسرة قلت يضمن لانه
باغواء كلبه صار سببا لعصه كانه صر به بحد سيفه وفي شرح
الطحاوي ومن ارسل بهيمة فاصابت في فورها شيئا وتلف
بضمن وكذلك اذا ارسلها ولم يكن لها قائد ولا سائق
ولا زاجر فاصابت شيئا في ذلك الطريق فانه يضمن ولو عطف
عن ذلك الطريق وكان لها طريق آخر فاصابت منه شيئا
فانه لا يضمن ولو عطف ولم يكن لها طريق غيره فذلك
مضمون علم المرسول في الملقط ولا يجب الضمان على صاحب
الاشية اذا تلف شيئا ليللا او نهارا اذا لم يكن لها سائق
او قائد وفي العدة ولو اوقف الدابة في سوق الدواب
لا ضمان على صاحبها ان تلف شيئا وان اوقفها على راس
الخطا يضمن ما اصابته وكذا لو اوقفها على راس المسجد
الا عظم او مسجد آخر اما اذا جعل الامام للمسلمين موضعنا
بوقفون دوابهم فيه فلا يضمن وذكر في العيون عنهم دخلت
بستانا فاقسده وصاحبها معها يسوقها ضمن ما افسد
واذا لم يسبقها لا ضمان عليه وكذا الثوب والطارق ومنه وجد
في زرعه وكرمه دابة وقد افسد الزرع فجلسها فملك

يضمن ولو اخرجها وساقها منك يضمن وإن اخرجها ولم
يسبقها لا يضمن وكذا لو اخرج دابة من غير زرع الغير لا يضمن
لو نزلت روض الخبيث لو ساقها إلى مكان يؤمن فيها على زرع
لا يضمن كانه اخرجها عن زرع قال العلامة ابو نصر البلبوس
اكثر مشايخنا على انه يضمن وعليه الفتوى رجل بعث بقرة
إلى بقار غلبه رجل فجاء الرجل إلى البقار بها وقال ان فلانا
بعث بقرة بهذه اليك فقال البقار اذهب بها إلى مالكها
فانه لا قبلها فذهب بها فملك فالبقار ضامن لانه اذا جاء
بها إلى البقار فقد انتهى الامر فبقي البقار امينا وليس للمدعي
ان يودع ولو خشي دابة ان تخالف الراكب فمات
ان كان باذن الراكب لا يضمن الناقص وإن كان بغير اذنه
يضمن بحال الدابة وإن ضربت الناقص فمات فدمه يدر وإن
اصابت رجلا آخر بالذنب او بالرجل او كيف ما اصابته
ان غشها باذن الراكب فالكفمان عليها من الاغلبية وكذا لو
قتل كلب رجل معلم فعليه دية زهر اربعون درهمًا فلو كان كلب
البيت او الماشية خلف الغنم فدمية عشرون درهمًا وذكر
في الكتب المعبرة في خلاص الفتى وتمايز ببه الفقيه اذا
سئل عن اخذ حمار غيره بغير اذنه واستعمله ثم رده إلى الموضع
الذي اخذه منه وكان معه حشيش فأكله الذئب هل يضمن او لا
لان الاخذ انما استعمل الابان خاصة جوابه ان لم يتوض
إلى الحشيش بشره الا انه اذا رعى الام فالتساقا الحشيش مقرها

ذاهبا وجانبنا لم يضمن وآن كان حين رقا الاثنان ان رقا
 الحش معهما ايضا قبل يضمن وفي فتاوى الظهير الدين لو وضع
 ثوبان في دار رجل فبراه صاحب الدار لا يضمن ان تلف لان
 الدابة في الدار بقدرها فله ان يدفع الضرر بالاخراج منها اما
 الثوب في الدار لا يبرها فكان اخرجها اتلافه ولو وجب
 دابة في مربط فاخرجها فهلك يضمن وفي الجامع الصغير ^{عصبة}
 مربط او شدة دابة فاخرجها ماله المربط ويهلك صغار
 ضامنا لها وفي نوادر ابن ابي اسير ^{الرسفنة} عصب عجل
 من البقر فاستهلكه وملك لبن امته يضمن الغاصب ثمة
 الام ونقصان الام ^{رسفنة} اربسب الام وان لم يفعل الغاصب
 في الام فغلا غير السب كما ذكرنا وذكر في فتاوى الظهيرية ولو
 ارسل دابة في مرجع مساج فجاا آخر فارسل دابة له اليه فقصت
 الثابت الاول ان كان عصفها على الفور يضمن الثاني
 الاول ان فلا وان كان ذلك في مربط لاحدهما لا ضمان على
 صاحب المربط وذكر في العيون قال ابو ج إذا استهلك رجل
 حمار غيره او لعله يقطع يده او يذبحه ان شاء صاحبه ضمنه ثمة
 وسلم اليه وان شاء حب واحد الارشمن وقيل لا يضمن
 شيئا وعليه الفتوى ولو ضرب رجل الدابة حتى تصارح جأ فهو
 كالقطة ومن ذبح شاة غيره فمالها بالخيار ان شاء ضمنه ثمة
 وسلم اليه وان شاء اخذها وضمنه النقصان وكذا البؤور
 وكذا اذا قطع يدها وفي الهابة ولو كانت الدابة غير ماكول

الاثم فقلع الفاصب خلافا لما لك ان يضمن جميع الموجود
 الالهة هلاك من كل وجه بخلاف قطع الطوف ولو انفق
 غيره ليس ان يضمن الفقصا ولكن يضمن جميع القيمة عند
 الحج وعمل قول محمد له ان يمسه ويضمن الفقصا وان شاء يضمن
 كل القيمة ولا يمسه الذبوع فيج شاة ان لا يبرج حياتها لا
 يضمن استخلا الاجنبه والراعي في ذلك سواء وفي الفرس
 والبغل يضمن بالضممان في الاجنبه والراعي والبقر لم يبرج البقر
 او الحمار وكان لا يبرج حياتها لا يضمن واذا ذبح شاة
 يبرج حياتها يضمن قيمتها يوم الذبح رجلا لبناء الغير وقد
 اشرفت على الهلاك فتدبرها يكون ضامنا وذكر في النوازل
 انه لا يضمن استخلا لانه ما ذول فيه دالة وفي الخطا
 قال رجل ذبح شاه وعلقها الاجل السلخ فسلخها انسان
 ضمن لان الناس يتماثلون في السلخ دون الذبح ولو ان القوم
 الرمان او البطيخ علم فارتد الطريق فترقت بهما دابة انسان
 فتلفت يضمن لانه غير ما ذول له في هذا الفعل ومن فعل
 هو غير ما ذول فيه فما ذول له يكون مضمونا عليه في جلا في طريق
 المسلمين فعلق ثوبه بفعل عانوت رجل فخرق قال ابو القاسم
 الصغار ان كان الفضل في ملكه لا يضمن وان كان في غير ملكه
 اتول منها زيادة لا يبر منها امر من بيانها وهو انه تعليق ثوبه
 بذلك فخر ثوبه فخرق بجره لا يضمن صاحب الفضل لانه اذا
 ج الثوب فهو الذخر فخرق رجل جلس على ثوب انزل او هو

لا يعلم حتى قام صاحب فاشق ثوبه من جلوس ضمن النقصان
 ولو غفل رجل يد آخر فخرج يده لا يجب موجب السب لانه مضط
 في نزع اليد ويجب علم الغاص ارش اليد لانه جان وفي
 نوايد العلامة صدر الاسلام طاهر بن محمود الخفيف الحايك
 اذا عمل لاني ثوبا فاراد ما لكة اخذه من غاي الحايك ان
 يدفعه اليه حتى ياخذ منه الاجر فمد صاحب الثوب
 فتخرج من مد صاحبه لا يضمن الحايك شيئا وان خرق من
 مدها ضمن الحايك نصف قيمة النقصان ولو اخذ يد رجل
 فمد ذلك الرجل يد فثقت اقول ان اخذت يده لا تجني
 لا يجب الضمان علي وان اخذنا لا جل العن يجب دية اليه
 علم الاخذ لانه مضط في مديده رجل تشبث بثوب آخر
 فحذبه المشبث مدي صاحبه حتى خرق ثقتن جميع القيمة فان
 حذبه صاحبه منه يد المشبث ضمن المشبث نصف القيمة
 وفي المبسو غصب ثوب النسا قلبه ثم جاء صاحب الثوب
 فمد ثوبه والغاص لا يعلم انه صاحب الثوب فتخرج الثوب
 لاضمان علم الغاص لانه خرق من مده ولو قال صاحب
 الثوب رد علم ثوبه فمعه فمد مد لا يمد مثله في شدة
 فتخرج لاضمان علم الغاص ايضه ولو مده كما يمد
 الناس علامة فتخرج من ضمن الغاص نصف القيمة
 لانه منه خيانته لان امره ومنه ثوب غيره خيانته وفي
 فتأمر الشيف شل عن او قد تارأ في ملك غيره فتعدت

غصب ثوب انسان قلبه ثم جاء
 صاحب الثوب فمد ثوبه والغاص
 لا يعلم انه صاحب الثوب فتخرج الثوب
 من الغاص

الى كد سلق حنظل او شئ من الاموال فاحرقه هل يصنعه قال
 ولو احرق شئنا في المكان الذي اوقد فيه صيغنا قلت وقرنا
 اصحابنا بين الماء والنار قالوا لو اوقد النار في ارض
 فتعدت الى غيره فاحرقت ههنا لا يصنع ولو اسال الماء
 الى ارض نفه فسال الى ارض غيره واتفق شئنا يصنع
 لان من طبع النار الجود والتعذر انما يكون بفعل الريح نحو
 فلم يصف الى فعل الموقد فلم يصنع ومن طبع الماء السيلان
 فلا تلاف يضاف الى فعله وقيل ان الماء جوهر سائل
 ممكن للعطف وان من ذوات الامثال انه من مثل المحقق
 صاحب المحيط عن رجل مزارع اوقد ناراً في الارض المملوكة
 في يوم ريح فاحترق الحشيش وسقط النار الى الارض التي
 بها الاكاداس فاحترق هل يصنع الموقد او لا اجاب ان
 كانت الريح وقت الايقاد رجاً تذهب مثل تلك النار الى
 تلك الاكاداس يصنع والا فلا وذكر في فتاوى ظاهر الدين
 المرعشي ان رجلاً اوقد في شوره ناراً واتي فيه الخطب لا
 يحتمل الشور فاحرق بيته وتعدت النار الى بيت جاره فاحرقها
 برصن صاحب الشور ولو دربنار في ملك غيره او ملكه
 فوقعت شراره منها على ثوب ان كان فاحرقه قال العلامة
 ابن الفضل يصنع وهكذا ذكر في النوادر عن بعض العلماء ان
 مرتب النار في موضع له حق المورث فوقعت منه شراره
 نار في ملك اخر او اقبلها الريح لا يصنع فان لم يكن له حق

المروني ذلك الموضع فالجواب علم التفصيل أقول ان وقعت
 من شراره ليضمن وان ثبت به الرجح لا يضمن وهذا نظر
 وعلب الفتور رجل جدا ضرب حديد حديد حديد اخرى
 فحماها فطار رت شراره من ضربته فوقع على ثوب انسان
 فاحرق ثوبه فضمن الحداد قيمة الثوب لربه وذكر العلامة
 الناطق اذا حبس الحداد في مكانه وانخذ في حانوته كوزا
 يعمل به واطا نوت الى جانب الطريق العامة فاحرق حديد
 من كوزه وضربها بمطوية فطابير شرارها فقتل رجلا او
 قاتل عينا او انك او احرقت شيئا او قتلت دابة رجل
 كان ضمانا ما تلّف بذلك ثم المال على الحداد ودية القتل
 والعين يكون علم عاقلة ولو لم يرق الحداد ولكن اخطأ
 الرجح بعض النار من كوزه او الحديد الحماة فاحرقها الى
 الطريق العامة فقتل انسانا او احرقت ثوبا او
 او قتلت دابة كان بهدرو في قتله ورشيد الدين ولوشا
 الماد في الطريق فقتلت دابة او انسانا ذكر في الكتاب
 انه يضمن مطلقا قلت وهذا الجواب في الدابة يجر على
 اطلاقه اما في الادترقانه اذا رشح كل الطريق بحيث لا
 يجدر طيقا يرمي فانه يضمن الرأس والافلا وما يوبد
 ما قلنا مما ذكره العلامة ابوالحسن الرستقي في فوائده
 انه لو لم يتعد في الرش ورش كل برش الناس عادة ليعض
 الغبار لا ضمان عليه لان ذلك ليس بجناية وان تعد برش

ضمن وفي المحيط من حفرته او سد راسه ثم فتح اخر را فانه
 ينظر ان كان الاول كتب بالتراب والطين مما يكتب به مثله
 من اجزاء الارض ثم حفره المتانر فالقضاء يكون على الثاني
 وان كتب بما لا يكسر من البر كالدقيق والخطه ونحوهما فالقضاء
 يكون على الاول وفي فتاوى ظاهر الدين المرعشي من حفرته
 فغط راسها بضع الاخر النطا، فختلف بها شره صحن الاول
 ومن حفره ارض غيره بئر بغير اذن ضمن النقصان ولو هدم
 جدار غيره لا يجزى علم بانه فاما انك باختيار ان شاء الله فتمت
 الجدار والنقص يكون للمضمن وان شاء اخذ النقص وقيمة
 النقصان وفي فتاوى قاضي خان من حفرته في بناء مسجد
 او هدم حائط المسجد فانه يؤمر بالتسوية ولا يقصر بالنقصان
 وكذا من حفرته في بناء قوم يؤمر بالتسوية ايضا الفاضل
 حفرته في الدار المعصوبة ورضها المالك فاد الفاضل
 ليس ذلك عندنا وقال الشافعي ذلك سواء ينفع بها او
 لم ينفع وفي بعض الفتاوى رجل نزع ماء بئر انك حفرته
 يا بئ لا شتر عليه لان صاحب البئر غير مالك للماء ولو غصب
 ماء انك من اجب يقال له املاء بالماء لانه ملكه والماء في ذوات
 الامثال كما سبق ذكره وفي فتاوى ظاهر الدين المرعشي رجل
 قطع اشجار كرم انك بغير اذنه ليخضع القيمة لانه ا تلف غير
 المتلى وطريق موقوف ذلك ان يقوم الكرم مع الاشجار النابتة
 بالارض ويقوم وهو مقطوع الاشجار فبعد ذلك صاحب الكرم

باختيار ان شاء، وضع الاشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه
 تلك القيمة وان شاء امسك الاشجار المقطوعة وضمن الباقي
 وذكر العلامة الفقيه ابو الليث السمرقندي مسئلة قطع الاشجار
 بهذه ثم قال ان كانت قيمة الاشجار مقطوعة وغير مقطوعة
 سواء فلا شئ على وجه فناء وقاطع خان رجل انفق على رجل
 احد مصراعي دارة او اخذ زوجه خفيف او ملكه كان للمالك ان
 يسلم اليه المصراع الثامن والربع الآخر وضمنه قيمة ذلك وفي
 الايضاح المقتضوب اذا كان قايما في يد الغاصب فالمقتضوب
 منه ياخذة متليا كان المقتضوب او غير متل في الوجه كلها
 الا اذا كانت قيمة في بلدة الغصب خرج يثبت للمقتضوب منه
 خيارا ثلث ان شاء انقل وان شاء رضى به وان شاء اخذ
 قيمة المقتضوب في مكان الغصب يوم المقتضوب في المثل والجراب
 على التفصيل ان شاء القيمة في البلدتين بطل به بهر المثل وان
 كانت القيمة في بلدة الغصب اكثر فللمالك خياران ثلاثة ان شاء
 رضى بالمثل وان شاء طالبه بقيمة في بلدة الغصب اقل فالغاصب
 باختيار ان شاء اعطاه المثل وان شاء اعطاه القيمة في بلدة
 او مكان الغصب يوم المقتضوب الا اذا رضى المالك بالتأخير ولو
 له ذلك فعليه ان يشفع ان يذكر في دعوى غصب المكمل والموزون
 سور الدراهم والدنانير مكان الغصب حتى تعلم انه اهل له
 ولانية المطالبة او لا وبكذا ذكر في الذخيرة ولو ادعاه غصب
 كذا فغير حنطه وبين الشرايط لابد ان يذكر موضعه الا يدعي

رجل انفق على رجل احد مصراعي
 باب او اخذ زوجه خفيف او ملكه
 كان للمالك ان يسلم اليه المصراع
 الثامن والربع الآخر وضمنه قيمة

في أي موضع سواء كان له حمل وموت أو لم يكن وذكر في موضع
 آخر إذا لم يكن له حمل وموت لا يشترط بيان موضع الغصب
 وذكر في العدة من غصب منقولا فعليه رد مثله إن كان مثليا وإن
 كان من زوات القيمة فعليه قيمته يوم الغصب وذكر في تناو
 ظهير الدين المرغيناني رجل غصب شاة فسميت في يده ثم ذبحها
 ضمن له قيمتها يوم الغصب لا يوم الذبح غاصب الغاصب إذا رد
 على الأول ^{على الغاصب الأول} عن الصمان ولو هلك المفصوف في يد غاصب
 فادر القيمة إلى الغاصب الأول براء البه حصة لا يكون للمالك
 بعده إن ضمن الثاني لقيام القيمة مقام العين وهذا إذا كان
 قبض الأول معروفا بقضاء القاض أو بغير قضاء وإنما يصير
 معروفا بقائمة البينة أو بتصديق المالك فاما إذا أقر الغاصب
 بذلك فانه لا يصدق في حق المالك ويصدق في حق نفسه
 والمالك بالخيار في تخصيص ابراهيم شاء وذكر العلامة رشيد الدين
 في فتاواه لو باع غاصب الغاصب واخذ الثمن منه لأنه ليس
 بمالك وليس بتابع عنه ولا يكون له اجازة البيع والمفصوف
 الخيار في تخصيص الغاصب أو غاصب الغاصب رجل غصب عبدا
 فغصبت آخر فمات عبده فالمولر بالخيار أن شاء ضمن الأول
 ويبيع الأول الآخر وأن شاء ابراء الأول وأبيع الآخر بالقيمة
 ولا شيء له على الأول في النوازل جلي شتم ابراهيم فقهنا
 ثم جاء آخر فاشتم شتما زاد في نقصانه ببراء الأول من الصمان
 وضمن الثاني مثله وفي المحيط المالك إذا أجز المفصوف الغاصب

يبرأ عن الضمان بنفس العقد كما لو باع منه ولو اعاد منه
 لا يبرأ حتى لو هلك قبل الاستقبال مضمونا على الفاسد
 اذا قال المالك للفاسد أو دعته المفضوب ثم هلك في يده ضمن
 لأنه لم يوجد الابراء عن الضمان نصا من الامر بالحفظ وعقد
 الوديعة لا ينافي ضمان الفاسد كما اذا خالف المودع الضمن
 وإن كان العقد قابلا لتوكيل المالك الفاسد ببيع المفضوب
 لا يبرأ من ضمانه وإن باعه ما لم يتم وكذلك لو باع المالك
 المفضوب للرجح من ضمان الفاسد ما لم يسلمه إليه في الخمين
 اذا وضع المفضوب بين يدي المالك يبرأ وإن لم يوجد حقيقة
 القبض فكذلك المودع بخلاف ما اذا استهلك المفضوب أو الوديعة
 ثم جاء بالقيمة ووضعا بين يدي المالك فانه لا يبرأ ما لم يوجد
 حقيقة القبض وفي النوازل جارية جاءت الى الخامس ايراد
 بغير اذن مولاهما طالبا له للبيع ثم ذهبت ولا يبرأ من ذهبت
 وقال الخامس ردتها عليك قال قول مولاهما ولا ضمان عليهما لان
 الجارية هرة التي أنت اليه فكانت امانة عنده وتفسير ذلك ان
 الخامس لم يأخذ الجارية حتى يصير غاصبا ومعنى الرد ان
 يادى بالذباب الى المنزل انه قد والله تعالى هو الموفق كجبل
 الرش **دفع في بيان شأن احد الشريكين البعدين**
المشتركة ذكر العلامة الفاضل ظهير الدين المرغيناني في
 فتاويه ولو استعمل عبد مشركا بينه وبين غيره بغير اذن
 شريكه يصير غاصبا نصيبه وفي اجناس الناطق في استعمال العبد

المشترك بغير اذن شركه رد اتيان في روايه هشام عن محمد
 انه يصير غاصبا وفي روايه ابن رستم عنه لا يصير غاصبا
 وفي الدابة المشتركة يصير غاصبا علم الروايتين وفي العادة
 قال سئل جدير عن المواشي المشتركة بين اثنين وغاصب
 الشريكين فدفع الشريك الاخر نصيبه ونصيب الشريك الآخر
 الى الداعي فهلك هل يضمن نصيب صاحبه اجاب بانه يضمن لانه
 مودع يمكنه ان يحفظها بعيدا غيره فلا يصير مودعا غيره رجلا ان
 بينهما دار غاب احدهما فخلقوا ان يكن الدار كلها وكله الخ
 بخلاف الدابة وفي الذخيرة بيت او حانوت بين شركيين
 احدهما لا يجب عليه الآخر وان كان معه الاستفصال لا يمكن
 بناويل ملكه ولكن اقول للشريك ان يكن بقدر ما سكنها
 وفي السفينة رجال سفينة فاشترك في اربعة علم ان يعلو السفينة
 والآلات والاشياء يكون لصاحب السفينة والباقي بينهم بالسفينة
 بالسوية فمهر شركة فاسده فالحاصل ان يكون الجميع لصاحب
 السفينة وعليه اجر مثلام لم يوجبه العلامة عين الائمة الكبار
 رجل افترض لصاحبه مائة درهم ودفعها اليه ثم اخرج مائة
 اخر فخلق المالين وقال للمتصرف خذها وابخر بها على سبيل
 الشركة فهذا مختل لانها لم يبينوا الربح لكل منهما فليس شركة
 وفي اجناس العلامة الناطقة قال الامام محمد بن الحسن اذا
 كان دود القمح في احد دورتي التوت منه اليه والعليل يكون
 من آخر علم ان يكون القمح بينهما نصيبا او اقل او اكثر لم يجر

وكذا لو كان العمل منها وانما تجوز ان لو كان البيض منها والعمل
 عليها وان لم يعمل صاحب الأورق لا يضره زرع أرضا مشتركة
 بينه وبين غيره بل للمشرك ان يطالبه بالرجع او بالتسليم حصته
 لنفسه في الأرض كما عوف في موضعه اجرب انه لا عليك ذلك
 ولكن بعزله نقصان نصيبه من الأرض ان دخل فيها النقصان
 المكمل او الموزون اذا كان بين حاضر وغائب وبين صبي وبالغ
 فاخذ الحاضر او البالغ نصيبه فانما تنفذ قسمة من غير ختم اذا
 سلم نصيبه الغائب والصدق حتى تمكث ما بقى قبل ان يوصل الى
 الغائب او الى الصبي كان الهلاك عليهما والله اعلم بالصواب
والله الاوفى بتسليمك رجل دفع الى آخر غلاما مضيئا
 بالسلسلة فقال ادب به اليك مع هذه السلسلة فالتقى
 العبد لايضن لانه امره بشيئين وقد اتى باحدهما وتويعت
 انزل الى ماشية غيره فاخذ المبعوث دابة الباعث وركبها
 فتمكث ان كان بين الامر والمبعوث انبطاخ مثل ذلك
 فلا ضمان على ولايه من رجل اعطى قوسا عمده وانكسر
 من ذلك ان كان آخره بالمد لا يضمن لانه فعله بامرهم وان لم
 يامرهم بذلك ضمن لانه فعله بغير امره انما وقع واقعات الناطق
 رجل قال لآخر بع منك دمر يفسد او بالف ففصله الاخر فانه يجب
 على القصاص ولو قال اتكلم ففصله لا تقصاص عليه ويجب
 الدية في ماله لانه اطلاقا فاما شبهة ورور الحسن عن الحج
 انه لا شيء عليه وقال العلامة ركن الاسلام ابو الفضل الكاظمي

بحسب الدين في الصحيحين عن أبي جعفر بخلاف ما لو قال
 اقطع يد راورجلي أو اقتل جدي ففعل لا شيء عليه بالاجماع
 لأن الاطراف لا يملك بها ممتلك الاموال فصح الادخال
 العماد ومقتضى تجاوزه واقعة وهي رجل قال لا اؤثر الدم
 الي حتى اخذه فمضى السب باره فاصاحبه قد هبت قال الامام
 في الدين خان لا يضمن وهكذا افته بعض المشايخ وتساوا
 ذلك على مسئلة القطع بان قال اقطع يد راورجلي وقد رث
 المسئلة فربما وقع التجديد رجل وضع الة دلال ثوبا لبيعه
 الدلال الة رجل على رسوم الشراء باذن الدافع ثم سبه لا يضمن
 لأنه اذا اذن صاحب الثوب بالدفع للرسوم لم يكن الدافع
 الدلال بعد ما وقع فنادى بالنسب وضع رجل ثوبا الة دلال لبيعه
 فرفضه الدلال على صاحب دكان وذهب به الاضمان على الدلال
 وهو الصحيح لان هذا الامر لا بد من في المبيع وفي قضاة
 الدلال اذا دفع الثوب الة من استامنه ليظفر فيه ثم يستره
 فاحذه الرجل وذهب به ولم يظفر به الدلال قالوا الاضمان على
 الدلال لأنه ما دون في هذه الدفع ثم قال وعندنا انه انما يضمن
 اذا دفع الثوب ولم يفارقه الدلال اما اذا فارقه يضمن كما
 لو ادعه الدلال عند صاحب الدكان فهرب بالمتاع يضمن
 الدلال لأنه مودع وليس للمودع ان يودع وفي قضاة ظاهر
 الدين الوكيل في البيع اذا دفع المبيع ليؤخره عن من احب
 فمضى ذلك الرجل بالمبيع او هلك في يده اجاب المحقق بحسب الدين انه

لا يضمن الوكيل الصحيح انه يضمن وقال بعض المشايخ ان كان
 الذر وقع اليه أميناً لا يضمن الوكيل ما يبيع اذا قال اني بعت
 من رجل لا اعرفه وسلمت اليه ولم اقدر على اخذه اثنى العلماء
 ظاهر الدين انه يضمن الوكيل قال مسئله الفقهية بخلاف
 هذا الجواب وهو اذا وضع ثمنه الى آخر وقال ادفعها الي من
 يصلحها فدفعتها الي من يصلحها ولا يعلم الي من دفع اليه الاضمان
 عليه وفي القعدة رجل غاب و امر تلميذه ان يبيع السلعة
 ويسلمها الي فلان فباع التلميذ السلعة وامسك الثمن حتى
 ملك في يده لا يضمن لان الوكيل لا يلزمه اتمام ما شرع به من غير
 الكلام على ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم **فصل في بيان تسمية**
في المودع وما لا يصدق فيه اذا ادعى المودع انه دفع
 المودعة الى اجنبية لضرورة دعته كوفوع الخريق ونحوه لا يصدق
 الا ببينة عند الجح واليه يوسف وذكر في القعدة ان علم انه
 دفع الخريق في بيته قبل قوله والا فلا وذكر العلامة القاضي ابو
 اليشيرة اذا قال المودع او دفعها عند اجنبية ثم ردها على ذلك
 عند رده المدعي يكذبه في ذلك فالتقول قول المودع وفيه
 المودع لانه اقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى الابطال فلا
 يصدق الا ببينة يقيمها على المدعي وحج لا يضمن لانه اثبت
 بالبينة ارتفاعا سبب وجوب الضمان وكذلك لو قال بعثت
 اليك على يد اجنبية والمودع ينكر ذلك فالتقول قول المودع
 وكذلك اذا دفعها الى رسول المودع فانكر المودع الرسالة

ضمن المودع والقول قول المودع ولم يرجع المودع عند الرضا
صدق انه رضى المودع ولم يضمن له ضمان الدرك الا ان
يكون المودع قابلاً منبرج ولو قال ردونها اليك علمه بطلان
او علمه من في عياله وكذبه المودع فالقول قول المودع مع
بمينه لان حاصل الاختلاف في وجوب الضمان وهو بينك
فالقول قوله ولو اقر المودع انه استعملها ثم رد بها الى مكانها ملكك
لا يصدق في الرد الا بيمينه لانه اقر بوجوب الضمان ثم ادعى
البراءة فلا يصدق الا بيمينه فالحاصل ان المودع اذا اختلف
في الوديعه ثم عاد الى الوفاق اغنا براءة الضمان اذا صدق
الحاكم في العود وان كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود
الى الوفاق وذكر في المتن اذا قال المودع ضاع عن الوديعه
منه عشرة ايام وانام المودع بينة انها كانت عنده منذ يومين
فقال المودع وجدتها فضاغت بقبل يمينه ولا يضمن ولو
قال او لا نسب سلعت عندي ثم قال وجدتها فضاغت بيمينه
العقار يهل بيمينه بالبحر او لا ذكر العلامة شمس اللائمة الكشي
اذا جحد الوديعه في العقار لا يضمن عند الجح والى يوسف
ومن المشايخ من قال العقار يضمن بالبحر بلا خلاف وقال
العلامة شمس اللائمة الحلواني في ضمان العقار بالبحر عن
الجح روايتان في ضمان المبيع ذكر في الذخيرة جمل استعار
داية او استأجر بالبيع جنازة فتركها ثم نزل ودفنها الى كذا
ليصل صلاة الجنازة فمترقت لاضمان علم المستعير ولا على المتأجر

فصار الحفظ في هذا الوقت مستثنى وفي فتاوى العلامة غفر الله له
 المرغبين في لو كان يصح في الصحراء ونزل عن الدابة وامسكها فأتت
 من لا ضمان عليه قلت وهذه المسئلة دليل على ان المعبر
 ان لا يعينها عن برصه وفي فتاوى الفضا عن محمد بن اسحاق
 تخضرت الصلاة فذهبها الى غيره ليس كما مضت قال ان شرط
 في العارية ركوبه فهو ضمان والا فلا ضمان عليه وسلم الدابة
 الى رجل ليس بها مال كما مضت ضمان وقال الفقيه ابو الليث
 السمرقندي هذا اذا كان شرط ان يحمل او يركب بنفسه واما
 اذا كان اطلق ولم يبين فلا ضمان عليه لان العارية تودع
 وفي العدة لو استعار قتر ساجراً حاملاً ليس كرها الى موضع كذا
 فركبها وارتد مع آخر فاسقط جيننا فلا ضمان عليه في
 الجنتين ولكن اقول ان نقص الام بسبب ذلك فعليه نصف
 النقصان لان النقص حصل بركوبه وركوب غيره فركوبه
 ما دون فيه فلا يصح سبب للضمان فركوب غيره ليس بما ذل فيه
 فاجبنا عليه نصف الضمان لهذا وهذا اذا كان الفرس حال يمكن
 ان يركبها اثنان فاما اذا كان لا يمكن من هذا خلاف فضمي المستعير
 جميع النقصان ولو استعار دابة وفي بطنها ولد فمات من
 غير صفة واسقط الولد لا يضمن المستعير ولو ختمها بالجمام او قفا
 عينها يضمن وفي خلاصة المفتي رجال استعار دابة فقال مال كرها
 اعطيكها غدا ثم جاء المستعير في الغد واخذها بغير اذن مال كرها
 واستلمها وردها فمات لا يضمن وفي الدرر المستعير اذا

حاجة من الدابة ثم رزينا على يد بعض من في عياله فلا ضارة
 علي ان عطيت هذا هو العرف فيما بين الناس بخلاف الوديع
 ولو رزينا على يد عبد صاحب الدابة وهو عبد يقوم عليها لا يضمن
 وكذلك لو لم يجد صاحب الدابة ولا حامه فربطها على خلفها
 في دار صاحبها لا يضمن وفي الوديع اذا رزينا على يد عبد صاحب
 الوديع او ضاع من يده يضمن المودع سواء كان العبد من
 يقوم عليها ولا يقوم هو الصحيح وفي العدة اذا كانت العارية
 عقد جدير او شئنا نقبض فذبح ذلك الى عبد المعير او الى اجيره
 يضمن والمستاجر في رد المستاجر كالمستعير اليه والمربون
 اليه بمنزلة المودع وفي قناوس العلامة ظهير الدين امرأة ^{تتعلق} ^{تعلق}
 ملاءة ووصفتها داخل البيت ١٦ الباب مضمون قصصه السطح
 فملك الملاءة قبل يضمن ولا يضمن ولو استعارت من ابراهيم
 فملك ذلك فملكته وهرت فملكته فملكته رجلا فحق المهر ويل
 من ذلك لاصحان عليها لانه لا ضئع لافيه ولا نقد وفي قناوس
 الدينار اذا انقض العين المستعارة في حالة الاستعمال لا
 يجب الضمان بالنقصان اذا استعمل استعمالا معهودا رجلي
 دخل منزل ابن باذن واخذ منه انا، لينظر اليه فوقع وانكسر
 يضمن وان اخذه بغير اذنه بخلاف ما اذا دخل السوق الدبر
 يتباع فيه الانا، فاخذ انا، بغير اذن مالك فحسقط وانكسر
 رجلا ساوم رجلا على فتح لبشر به منه فقال اريد قد حك
 هذا فدفع اليه لينظر فيه فوقع منه علم الاقداح فانكسر القدر

واقتران اخلاصان عليه في القدر من بعض قيمته
 الاقتران في الموازل والاستعمال فصاعداً الخام تسقط من يده
 فانكسر او اخذ فقا عا لغيره تسقط ايضا من يده او اخذ
 قد حاق وقع في يده من غير قصد لا يضمن لانه عارية وفي جريد
 العلامة الى الفضل اذا اختلف الميعر والمستعير في الايام وفي
 المكان او فيما يحمل على العادة فالقول قول رب الدابة مع يمينه
 والله الموفق للصواب **فصل في بيان ضمان المهرتين** اقول
 المهرتين عنده اذا ركب الدابة الموهونة لغيره على المالك
 فهلك في الطريق لا يضمن ان سلمت من ركوبه ولكن لا يصدق
 الا بيمينه على سلامتها فلو رهن بعد اخا بق سقط الرهن
 لذلك فان وجهه صار رهنها وليسقط الرهن بحسب ذلك
 ان كان اول باق وان كان الباق قبل ذلك لا ينقص من
 الدين شيئا وشيئا تمامه في فصل الرهن ان شاء الله تعالى
بيان ضمان المستاجر وذكر في شرح الطحاوي ان في كل موضع
 يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ويجب الاجر وفي كل موضع
 لا يضمن في الاجارة ولا يضمن في الاعارة وفي العدة الخمار
 المستاجر اذا اعجز او عجز عن المضاربة المستاجر لذلك
 واخذه ثمنه وهلك الثمن منه في يده اقول ان كان لا يحصل
 الى المالك حصة ياديه بيبه لاضمان عليه في الخمار ولا في ثمن
 وان كان في موضع بقدر علم ذلك او لم يطمع امك او رده
 اعجز فهو ضمان بيمينه رجال ساجر حماراً تحمل عليه له حماراً

آخر حمل علي فلما رجع الطريق سقط حماره فاشتعل
 فذهب اطار الساج وهلك هلا يقين او لا قبل ان كان يحار
 لو ابيع اطار الساج يهلك حماره او متاعه لا يقين والا
 فيضمن واذكر في الذخيرة اذا كان للمسافر حمارين فاشتعل
 بحمل احدهما مضاع الآخر اقول ان غاب عنه بصره فهو ضامن
 فكل هذا ينبغي ان يقين في المسئلة التي ذكرت ان الحمار لو
 غاب عنه بصره ثم هلك رجل الساج حمار البذبة الى موضع
 معلوم فاجبر ان في الطريق خصوصاً فلم يلتفت الى ذلك واخذ
 المصوص وذهبوا بالحمار ان كان الناس يسلكون ذلك الطريق
 مع هذا الجنب يروا بهم واما المم فلا ضمان علي ولا لغيره
 واذكر في فتاوى قاضي خان رجل استاجر دابة او جدياً فان
 مؤنة الرد بعد الفراغ على صاحب العبد والدابة وكذا مؤنة
 رد المهرول يكون على الراهن ومؤنة رد الوديعه على صاحبها
 ومؤنة رد المسافر على المستقيم ومؤنة رد المقتصود على
 الغاصب وكذا مؤنة رد البيع بيعاً فاسداً بعد الفسخ على الثابت
 انتم استاجر عارياً او حقاً لا يحمل طمناً في طريق كذا في
 طريقاً آخر يسلكه الناس فذلك المتاع لا يقين قالوا هذا
 اذا كان الطريقان لاتفاوت بينهما في المنفعة اما اذا كان
 بينهما تفاوت فاختار في الطريق ارفع الطول والقصر والسرعة
 والصعوبة فيضمنه واذكر في العدة انصار لا يملق بصره ولا يملق
 راعي ومخفى ملتقى بالاشجار لا يمكنه النظر الى كل بقعة فمضاهة

لا يضمن ولو مرت بقرة على قنطرة فدخلت رجلا في ثقب القنطرة
 فأنكسر أو دخلت في ماء عتيق أو الراعي لا يعلم فلم يضمن إذا
 أمكنه سوتها أو الأفلأوخ الذخيرة أهل موضع جرت العادة
 بينهم بأن البقار إذا دخل السرج في السمك أو أرسل كل بقرة
 في سكة صاهبها ففعل الراعي كذلك فصاعت بقرة أو شاة قبل
 أن تصل إلى صاحبها لا ضمان على الالمعروف كالمشروط انتهى
 الكلام على ذلك والدم الموفى إلى سبيل الرشاد **بيان في المال**
 ولو استأجر حمالا لا يحمل وإن حمل فغش في الطريق وانكسر
 لأنه تولد من علم وهذا إذا انكسر في وسط الطريق أو في آخره
 أما إذا سقط من آخره أو زلقت رجلا بعد ما انتهى إلى المكان
 المشروط عليه ثم انكسر الدن فله الأجر فلما ضمان عليه
 لأنه حين انتهى إلى المكان المشروط لم يبق الخلل صمونا
 عليه وفي المنتهى ولو استأجر حمالا يحمل زقما من سم
 فحمله صاحبه والحمال ليضعاه على رأس الخال فوقع وتخرق
 الزق لا يضمن الخال لأنه لم يلم الله السم قال السنن في بعض
 بعد ولا ضمان على الخال بدون التسليم وذكر في نوادر ابن سنان
 ولو حمله ثم وضعه في بعض الطريق ثم أراد رفعه فاستعان
 بمرتب الزرق فترفعاه ليضعاه على رأس فوقع وتخرق الخال
 ضمان له لأنه صار في ضمانه حين حمله ولم يبرأ منه بعد
 لأنه لم يلم إلا صاحبه وفي الذخيرة وإذا سرق المتاع من
 رأس الخال ورب المتاع معه فلا يضمن بهض وإن لم يكن

معه صاحب لا يضمن البضائع راجح خلافا لما إذا انقطع
 حبس الخمار سقط الخمر ضمن الخمار لا اتفاق والله الموفق الى
 سبيل الرشاد **بيان** في ان ذكر في الذخيرة لو عثرت
 الدابة المستأجرة من سوق المكارر سقط الخمر ضمن المانع وصاحب
 راكب علم الدابة لا يضمن الا جبر بخلاف ما اذا عثرت الدابة
 المستأجرة وسقط المانع وصاحب المانع ليس معه خلف
 الدابة فان الاجبر يضمن لان الهداك حصل من حياته
 يده وحمل العمل مسلم اليه وتخي فتاوى الفقهاء اليه الليث التميمي
 مكارر حمل كرايس اذن فاس قبله للصوم فطرح الكرايس
 على الارض وذهب بالخمار قال ان كان يعلم انه لو لم يطرح
 الكرايس اخذوا الكرايس والخارجين فلا ضمان عليه
 لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه انما خلا مناه ذلك
 والله الموفق الى سبيل الرشاد **بيان** في ان المانع
 وتخي ذلك فتاوى محقق الفقيه اذا وضع الرجل شئ في غلام
 لينتججه كبريا قد فقه الرجل آخر لينتججه فصرق من بيت
 الآخر ان كان اجبر الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم
 يكن اجبر الاول وكان اجنيا ضمن بلا خلاف ولا يضمن
 الاجبر عند الراجح وعندهما يضمن وهو نظير مسألة المودع
 اذا وضع الودعة الى اجنبى بغير اذن مالكها وهلك فعندهما
 صاحب الودعة يضمن ايها شاء وعند الراجح يضمن الاول
 وليس لى ان يضمن الثاني قال صاحب الذخيرة وعلم قرياس

ما ذكره القدير ان كل صانع يشترط عليه العمل بنفسه ليس
 ان يستعمل فيه غيره وانما لا يضمن الثاني اذا كان الاجر اجرا
 الاول فيها اذا كان اطلق العمل اما اذا شرط عليه الشئ
 بنفسه خاصة يضمن بدفعه لغرضه وان كان اجره اذا قال
 صاحب الثوب للشيخ اذهب بالشوب الى منزلك حتى اذا رجعت
 من صلاة الجمعة شئت الى منزلي واوفى عليك اجر ك
 فاختلص من يد الخايك قال الفقيه ابو بكر البلخي ان كان
 وقع الثوب الا صاحبه او ملكه من الاخذ ثم دفعه صاحبه الى
 الخايك لم يوف له الاجر فيكون الثوب رهنها فان هلك ملكك
 بالاجر فقط وان كان صاحب الثوب دفع الثوب اليه علم
 وجه الوديعة لا يضمن الخايك وتكون اجرة علم صاحب الثوب
 ولو منعه الخايك اختلف العلماء فيه فان اصطلي علمه
 كان حقا كما ان قضاة رافضه فان وقع العمادية للخايك
 القضاة والصبيان وكل صانع لعلمه ان يرضى العين اخيرا
 ما استوجروا على العمل فيه حتى ياخذوا الاجرة ولو هلك
 في يده بعد اطلب لا يضمن عند الجرح ولا اجر له هلاك المعنوي
 علم قبل التسليم خايك غير ان الاجر فعلق صاحب به
 لياخذ ما حاك له والى الخايك ان يدفع ما حاك له حتى ياخذ منه
 الاجر فحقه من صاحبه لاضمان علم الخايك وان خرق
 من مدها فعلم الخايك نصف الضمان واذا خالف الخايك
 في الشئ بان امره ان يشترط له ثوبا سبعة ارجع او سبعة

المعقود

في أربع ايام ان ينجح رقيقا فتسحب ضعيفا او على العكس
 ففي الفصول كلها صاحب القرآن الخيار ان شاء ترك الثوب
 على النسيج وضمنه غلاما مثل غلامه وان شاء اخذ الثوب
 واعطاه الاجر المستحق لا يزداد في الزيادة وينقص في النقصان
 لانه متبرع في الزيادة وفي النقصان نقض العمل وذكر صاحب
 الذخيرة هذه المسئلة هكذا ثم قال اختلف المشايخ ان يعطيه
 المستأجر اجر المثل قال بعضهم يعطيه ما سمي اذا اخذ الثوب
 ورضي بالقبض وان اخذ الثوب ولم يرض بالقبض يعطيه
 اجر المثل على كل حال لا يجاوز ما سماه له انتم والله الموفق
بيان بيان الخياط رجل قال للخياط انظر الى هذا الثوب
 فان كان كذا فتممها فاقطعه بربهم وخيط فقال الخياط نعم و
 قطعه ثم قال بعد ما قطعه لا يكفيك ضمن الخياط ثمنه الثوب
 لانه انما اذن له بالقطع الا بشرط الكفاية ولو قال للخياط
 انظر ثمنه هذا كيف تممها او لا فقال الخياط نعم يكفيك فقال
 صاحب الثوب اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفيك لا ضمن الخياط
 شيئا لانه اذن له بالقطع مطلقا وان قال الخياط نعم فقال
 صاحب الثوب فاقطعه او قال اقطعه فهو اذن فقطعه كان
 ضمانا اذا كان لا يكفيك لانه على ذلك الا بالشرط وفي
 الذخيرة رجل رفع الخياط كبريا شيا يحيط له تممها فاقطعه
 له تممها فاسد او علم صاحب الثوب بالقبض او لم يسه كان ضرر
 منه قليل لانه يضمنه لان اللبس كان رضيا لا فاكرا قلنا

قلت ويعلم من هذه المسئلة كثير من المسائل قياسا عليها وفي
المنتقى اذا وقع الى خياط ثوبا وقال انقطعه حتى يصيب القدم
واجعلك حتى استبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا قال ان كان
قد راى صبع ومخوه فليس بشئ وان اكثر فله ان يضمن قيمته انما
والله الموفق **بيان ضمان القصار** اذا لبس ثوبا القصار
ثم نزع مضاع بعد لا يضمن وفي العيون ولو وقع الى قصار ثوبا
ليقصه له بدائي فيجعل بدقه القصار فاستعان بهرب الثوب
علاوة فذقه متحقق الثوب قال رحمه الله اذا لم يعلم من امره شيء
تحرق فالضمان لا يكون على القصار لانه في يده وقال يضمن القصار
نصف القيمة وروى ابن سماعه عن محمد انه يجب على القيمة على
القصار حتى يعلم انه تحرق من دق صاحبه وعلا قول الجرجاني
ينبغي ان لا يضمن القصار اصلا ما لم يعلم انه تحرق من دقه
بناء على ان يد الاجير المشتري امانة عنده يد ضمان عندهما
واذا لم يتحقق الثوب يمل يسقط مقدار ما يخصه من عمل المالك
ذكر في المحيط ان ثمن الأمانة ان الاجير اذا استعان بالساج
لم ينقل فعل الساج الى الاجير حتى يستوجب الاجر فكذلك
لو جاء صاحب الثوب وخاط بعض الثوب وهو في يد الساج
او السج بعض ثوبه وهو في يد الساج فانه يسقط من الاجر
بخصته لان الاعانة لا تجزئ الاجارة بخلاف المضاربة
فان الاعانة تجزئها وفي الذخيرة لو حلف القصار الثوب
فحرق جواره فقه لا ضمان عليه بخلاف الجح لان الهلاك لم يكن

من فعله وحله وعندهما يضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه فمما
تتميد القصار او اجيره الخاص اذا اؤذنا وقد نارا بامر الاستاذ
 للبراج فوقع من ذلك شراره علم ثوب القصاره فلما ضحان
 علم الاجير وانما الضمان يكون علم الاستاذ وان لم يكن الثوب
 من ثياب القصاره ضمن الاجير وعن محمد اذا ادخل القصار
 سراجا في حانوته فاحترق به ثوبه غيره بغير فعله ضمن لان هذا
 مما يمكن الاحتراز عنه في الجملة وانما لا يضمن في اطراف الثياب
 الذر لا يمكن اطفاءه وهذا قولهما فاما عند ابي ج فلا يضمن بهلك
 بغير صنفه استفتيت ائمة بخارج عن القصار اذا شرط عليه
 ان يفرغ اليوم من العمل فم يفرغ ويهلك في الغد يضمن
 او لا اجابوا نعم يضمن ولو اختلفا في الشرط وعدمه فينبغي ان
 يكون القول للقصار لانه منك للشرط ثم اذا شرط عليه ان يفرغ
 اليوم من او نحوه من العمل ولم يفرغ منه وقصره بعد ايام يهلك
 يجب الاجر اذ لا قال صاحب الفصول كانت واقعة القصور
 ينيب ان لا يجب الاجر لانه لم يبيع عقد الاجارة بدليل وجوب الضمان
 علم نقد بهر الهلاك والله الموفق **في بيان ضمان** رجل دفع
 الى صباغ ابرسيما ليصبغه بكذا ثم قال للصباغ لا تصبغه ابرسيما
 ورده علم كذلك فلم يرفعه ثم يهلك لم يضمن الصباغ لان الاجارة
 صحيحة وانما جاز لا يمكن من صبغ الاجارة بغير رض صاحبها
 بعذر ينيب حكم العقد بعد زهر المستاجر وانه حكم هذا العقد ان
 يكون الثابت امانة في يد الاجير فلا يضمنه بالهلاك في نية الا

ولم يوجد في فتاوى سقاخانه آخر رجلا يصيب ثوبه بالزعفران
 وبالبقم نصبة يصيبه من جنس آخر كان لرب الثوب ان يضمن
 قيمة ثوبه ابيض ويترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب اعطاه
 اجر مثل علمه لا يجاوز به ما سمي واذا اختلف الصباغ والثوب
 فقال له رب الثوب امرتك ان تصبغه بعصفر او بمانه وهو الزنج
 وقال الصباغ امرتني ان اصبغه بنزعفران قال يقول الرب الثوب
 مع يمينه والله اعلم **بيان ضمان الغلاف والاوراق** وذكر
 في الذخيرة رجل دفع الى رجل مصحفا ليعل فيه ووقع الغلاف
 السب مع اوراقه او دفع الغلاف اليه ابنة فمروا لا يضمن
 الغلاف لانه في الغلاف مودع الاجرة والمودع لا يضمن الا
 ما جئت به عليه وفي شرح القدر عن محمد انه قال يضمن المصنف
 والغلاف والسيف والفد لان السيف لا ينفك عن الفد
 والمصنف عن الغلاف فصار كشيء واحد وان اعطاه المصنف
 ليعمل غلافه او سكتنا ليعمل لها نصبا بفضاء المصنف او لغيره
 لم يضمن لانه استأجره علم القناع العمل في غيرهما لا فيهما وهما
 كشيء يبيع في ذلك العين قال العارضي صاحب الفصول وفي
 فتاوى جده الشيخ الاسلام دفع مصحفا الى وراق ليجلده له فساقت
 واخذته للصومع يمل يضمن او لا اجاب نعم يضمن وقال
 سراج الاسلام نظام الدين انه لا يضمن معناه اعلم ظاهر
 الفقه ان المودع اذا سافر بما للوديعه لا يضمن ولا يقال
 بانه مودع باجره فيضمنه لانه ليس بشيء عقد حتى يتعين مكان العقد

بالحفظ في الودعة لاجل الخلل انما يضمن لانه قد بين مكان العقد
 بالحفظ وانهما ما امره بالحفظ مقصودا وانما امره بالحفظ ضمنا
 في الاستيجار وفي الاجارة يعتبر مكان العقد فكذلك في ضمنا
 انتم كلامنا في ذلك والله الموفق الى سبيل الرشاد **بيان**
بيان الضمان وفي فتاوى العلامة القاضي ظاهر الدين الخبازي
 ليس على الفصاءد والبنزاز والحجام ضمان السرقة اذ المأمور
 بزيادة علم قدر المعهود المأذون فيه فان شرط علمه هو لا
 العمل السليم دون السارر لا يصح الشرط لانه ليس في وسعهم
 ذلك ولا شرطا علم الفصاءد العمل على ان لا يسهر يصح لانه في
 وسعهم وسئل العلامة صاحب المحيط عن رجل فصد نايما ونكره
 حتى مات من سبيل ان الدم قال يجب عليه الضمان انتم الكلام
 في ذلك والله الموفق **بيان الضمان** وذكر في الذخيرة رجل
 دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج لم
 يجد ثيابه فان اقر صاحب الحمام ان غيره رفقها وهو يراه
 ويظن انه يرفع ثيابه نفسه فهو ضامن لانه ترك الحفظ
 حيث لم يمنع الراجع القاصد وهو يراه وان قال انه رايت
 شخصا قد رفع ثيابه الا انه ظننت ان الراجع انت فلا ضمان
 عليه لانه لم يصر تاركا للحفظ لا ظن ان الراجع هو وان سرق
 وهو لا يعلم به فلا ضمان عليه ان لم يذهب عنه ذلك الموصوف
 ولم يضيع رجل دخل حماما وقال للحجام اضع ثيابي فاشترار
 الحمام الى موصوفه ودخل الحمام ثم خرج رجلا من الحمام ورفع

الثياب فلم ينف الخمار لما انظره صاحب الثياب صحن
 الخمار ثم استخفظ وقد قصر في الحفظ وهذا قول ابن سلمة
 وابي نصر الدوبوسي وكان العلامة ابو القاسم يقول لاصحابنا
 على الخماري والاول اصح وبه نأخذ رجل دخل بيته فانا
 قال للحناني اين اربطها فقال هناك فربطها وذهب فلم
 يرجع لم يجد دابة فقال لصاحب الخمار ان صاحبك قد
 اخرج الدابة ليستقيها ولم يكن له صاحب ضمن الخمار لان
 قول اين اربطها استخفاظ منه له فاذا اشار له الى موضع
 الربط فقد اجابه الى الحفظ فصار مودعا وقد قصر في الحفظ
 فيضمن الخلة منجبة من العادة انتر ما تيسر لنا جمعة
 والكلام على والله الموفق وعليه التكلان ولا حول ولا
 قوة الا بالله العلي العظيم وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى
 ونعم النصير نكوه الفصل العاشر في الوقف واحكامه والله اعلم
الفصل العاشر في الوقف واحكامه قال ابو جلابير والملك
 الواقف عن الوقف الا ان يحكم به حاكم بالطريق الشرعي
 او يعلق بموثة فيقول اذامت فقد وقف دار علي كذا
 قال ابو يوسف بن الولي الملك عنه بحد القول قال محمد لابن زور
 حتى يجعل للوقف وليا ويسلم اليه ويكون لازما باستجاء شرط
 ثلثة ان يكون مقسقا محضو جامن يده مسلما الى المولى وان
 شرط فيه التايد بان يجعل اخره طرية لا تنقطع كذا في الدرر
 وغير ما وقع جامع القادر الوقف عند الامام الاعظم عليه السلام

اوجه في وجه لا يلزم منه ظاهرا الرواية وهو ما اذا وقف في
 مرضى موته فهو كالوقوف في حالة الصحة وروى الطحاوي
 انه كالمضاف الى ما بعد الموت والثالث ان يذكر شرائط
 صحة الوقف في حياته ويجعله وصية بعد مماته بان يقول
 اوصيت بقلعة دار بهذا او ارضي بهذه او يقول جعلت ملكا
 له وقفها فقصده قوا به بعد وفاتي على كذا او يقول بان يوقف
 ملكا على كذا فيجوز في الثالث ويلزم وعندهما الوقف جائز
 لازم في صحة ورضه بدون هذه التكاليف قال العلامة
 صاحب المنيع وذكر في التتمه والعيون والمحقق الفتور
 على قولهما والناس لم يأخذوا بقول ابي جح لا تار المشرك
 عن النبي عليه السلام والصحية وتعامل الناس وكان ابي جح
 يقول او لا يقول ابي جح لكنه لا يجتمع مع يهون الرشيد فزار
 او قاف الصحية بالمدينة ونواحيها رجع واقتضى بلزوم الوقف
 وقال بلغني حديث عمر وهو ما روى ابن عمر ان كانت الارضا
 تدعى شغم فقال عمر يا رسول الله اني استفتت حالا وهو
 عند نفسي فاصدق به فقال النبي عليه السلام تصدقا
 باصلها لا بتابع ولا توهب ولا تورث وكله توقف ثمرة على
 المالكين قال ابي يوسف فلما رجعتم فلو بلغ هذا الوج
 لرجع قلت ذكر البزاز في جامعه انه لا حاجة لهم في ذلك علم
 الامام رحمه فانه يبق للزوم لا الصحية في المذهب الصحيح والوجود
 لا يدل على الزوم ولكن مسلم انه لا يصح عنده تقدم الصحيح على غيره

المكلف بالضم المراتب العلية

مستغرق لا أفراد بل يصح المضاف والمكمل بجوارحه فلم لا يجوز
ان يكون الوقف الموجود من ذلك الأفراد فكيف يصح الطعن
على سيدنا الباعين بأنه لم يثبت هذا الوقف في الحرمين
مع ان حج حرم وخمس حرم وكفى فيها الصيانة وكذلك حكمنا
بأنه من التابعين الذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوانه
فكيف سأل الطعن لعدم الوقف مع ذلك التكليف ولو
وقف في حرم من مؤنة قال الطحاوي وهو بمنزلة الوصية بعد الموت
والصحيح انه لا يلزم عند الحج وعندهما يلزم الا انه يعين من
الثالث والوقف في الصبي ينفذ من جميع المال وقف جابر عند
ابن يوسف ومالك واحمد والشافعي وقال محمد لا يجوز ولا يجوز
وقف ما ينقل ويجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف وعمر بن الخطاب
وقف ما فيه نفع للناس من الخفولات كالقاس والمرفق والمرفق
والمنشأ والبنائز وما يحمل المولى بها عادة وتبها بالهدية
والمرجل والمصاحف والاسلحة والكراع وتجو ذلك حتى ينصرف
يحيى انه وقف كتبه الخافاها بالمصنف وهذا الصحيح لان كل واحد
ممسك للذين تعلما وتعلما وقراءة فأكثرت فقرات الامصار
على قول محمد وفي البزازية وقف البناء بدون الارض لا يجوز
عند هلال وهو الصحيح وعلى قول اهواز علة خلافه وقف
الكرد بدون الارض لا يجوز كوقف البناء بلا ارض والكرد
لفظ فارسي وهو كالبناء والاستجار اذ كان اصل القرية
وقفا على جهة قربة فينبى عليها رجل بناء ووقف بناها على جهة

قرية اخرى فاختصوا فيه فاما اذا وقف البناء على وجهه
 القوي التي كانت البقعة وقفها عليها يجوز بالاجماع وتخصير
 وقفها بقية القرية هذا هو الذي استقر عليه فقهاء فوازيم
 خمس شجرة موقوفها ان غرسها في ارض مملوكة يجوز وقفها
 بقية الارض وان وقفها على نكاح لم يملكه جازي في البناء
 وان وقفها على جهة اخرى فليس الاختلاف المذكور في وقف
 البناء ولا يجوز وقف البناء في ارض عارية او اجارة انتزاع
 وفي البدايع ولو وقف اشجارا فاية فالتخصيص لا يجوز
 لانه وقف المنقول وفي الاستحسان يجوز للعامل الناس كل
 ذكر القفا وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وقال
 العلامة شرف الدين قاسم فلهذا اذا جبر العامل لوقف
 البناء ينبغي ان يجوز وليكن في ارض نفسه كما تقدم الكلام
 في ذلك مفصلا واذ اصر الوقف لم يجز بيعه ولا تملكه ومهل
 يجوز قسمته او لا فعند ابو يوسف يجوز بناء على ان الشيوع
 في الوقف غير مانع في صحة الوقف عنده فيجوز القسم لانها
 متميزة واخران ثم ان وقف نصيبه من عقار مشترك بينه وبين
 غيره قالوا الوقف هو الذي يقاسم شريكه لان للقاضي عند
 من يجوز القسم لان الولاية في الوقف الى الواقف ^{بقوله} فاق
 مات الواقف فلو صيد ان يقاسم شريكه وينجز حصته الواقف
 لانه قائم مقامه وان كانت الارض كلها له فوقف بعضها ثم
 اراد القسم فوجبه ان يبيع ما بلغ من رجل يثن معلوم ثم يقسم

ثم يشترط من ذلك ان شاء لان الفسخ انما يجز بين اثنين
فلا يصلح الواحد متعاضدا وان لم يبيع وقع الامر الى القاضي لبيان
ان نأى بالفسخ معه للجز الفسخ بين اثنين وفي المحيط والفتا
اذا قضى قاض حنفى يجوز وقف المشاع ولو لم ينفذ قضاءه
قاض آخر خالف كشافى او غير شافى تنفذ اصبحت شيئا
ابطالة الشرع صار حقا عليه كغير المختلفات واذا انقضت
قضاء القاضي لا يجوز فسخه فلو طلب بعضهم الفسخ قال
ابو حنيفة لا يقسم ويهانون وقال ابو يوسف ومحمد يفرزوا
ان الكل لو كان وقفا على الارباب فاردوا الفسخ لا يقسم
لما بين الفسخ بينهم واقرضوا لبيع وتمليك فيجوز ولا يبيع
ان الفسخ يبيع معنى لاشتمالها على الافراز والمبادلة وهو
راجحة في المثليات والواجب علم من يتولى امر الوقف ان
يبدأ من غلة الوقف بعمرانه لبقاء عينه شرط ذلك الواقف
او لم يشترط لان المقصود من الوقف التصديق بالغلة على وجه
التابيد ولا يتأبد الا بالعارة لان ذلك هو مقصود الوقف
ولانه كذا ذكر في ذرر البحار ومما توسع فيه ابو يوسف انه
لا يشترط التابيد حتى لو وقف على جهة يتوهم انقطاعها بال
وقف علم اولاده او لاداد اولاده ولم يجعل آثره للفقراء لا يصح
الوقف عند محمد وعند ابو يوسف لا يشترط ذلك واذا
انقضوا يعود الى ملكه او ملكه ورثته والصحيح ان التابيد
شرط علم قول الكل ولكن ذكر التابيد ليس بشرط عند ابو يوسف

حتى اذا ماتت اولاده وانقرضوا انصرف الغلبة الى الفقراء
 ان لم يسرهم واذا بنى مسجد لم يزل ملكه عن حتى يفره عن
 ملكه بطائفة الشرعي وما ذل للناس بالصلاة فيه فاذا اصبحت
 فيه واحد زال عن ملكه عند اليعاقبة وعن محمد انه يشترط الصلاة
 فيه بالجماعة وقال اليعاقبة يوسف بن وايلك بقوله جعلته سجدا
 لان السليم عنده ليس بشرط واذا جعل الوقف غلة الوقف
 لنفسه او جعل الولاية اليه جاز عند اليعاقبة يوسف ولا يجوز علم
 قياسه على محمد وهو قول اهل المال الرازي وروى البزارية وقف علم
 ارباب اولاده فلا شيء لمن يتزوج منهن فان طلقها زوجها
 لا يعود حقها الا قطعا الا اذا كان استثنى ذلك فان قال من
 طلق فلها ايضا شرط ان تصيب الوقف ولو وقف وجعل البعض
 او الكل لامرات اولاده ومديره ما داموا احياء فاذا ماتوا
 فهو للفقراء او المالكين فقد قيل يجوز بالاتفاق وقد قيل هو
 علم الخلاف اليه وهو الصحيح كذا في الهداية قلت وقد
 وفقت بالقاهرة مسئلة تسئل عنها جدي شيخ الاسلام علامته
 رحمه الله بن الدين بن الشحنة صورتها ما ذا نقول ان امة العلم
 ائمة الدين في رجل وقف وقفه بشرط فيه شرط طاهر جعلتها
 ان يصرف لام ولد سله باي من ربيع الوقف المذكور
 في كل سنة بمبلغ عشرة آلاف درهم ما دامت عازبه
 فهذا اذا تزوجت تسحق المبلغ المذكور ام لا واذا اقلتم كاستحق
 فهذا اذا ماتت عنها زوجها او طلقها او استمرت عازبة يعود اليها

على الدوام والحق المبلغ المذكور ام لا وما حكم الله تعالى
في ذلك انما حجة المشرى اليه بدون كتابة لا تحقق المبلغ المذكور
لان الدوام قد انقطع بالتزويج فلا يقو رقا جاعل ايضا
الشيخ محمد الدين الكافي بانها لا تحقق المبلغ محلا ونحو الدوام
كما كان الفراق بموت او طلاق وقع الكلام على ذلك بين
سيد السلطان الملك الظاهر خو شقدم بحجة قضاء الاسلام
والعلماء الاعلام والامراء الكرام واعيان الدولة الشريفين
الامينين و اظهروا حجة شيخ الاسلام محمد بن الدين المشرى اليه
عدة نقول من كتب حجة ناطقة بما افته به وخرج به ببلد الانبيا
مجمع الحاضرون الى فتوح حجة بعضهم بالكتابة والباقون بالاشهاد
له فليد الله على المؤمنين وبنو المستعان ومنها واقعات الفوتوس
عن وقف بكنتم الحاجب وشروط منه على ان مات منهم ولم
يرك ولد او لا ولد ولد انتقل نصيبه الى اخوته واخواته فأت
عبد الرحيم عن ولد عبد الرحمن فاجاب بعض المقفين بانها
عبد الرحمن نصيب ابيه عملا بمفهوم الخلفاء و اجابني
العلامة الشيخ قاسم بان هذا باطل عملا ونقلا فقد قال الامام
ابوبكر الخفاف لو قال جعلت ارض هذه صدقة موقوفة لغيري
أبد اعلم فلان بن فلان وفلان بن فلان ومن بعدهما عدلا ولا
كل منهما ومن بعدهم علمي الكين فمن مات منهما لم يررك ولدا
كان نصيبه من ذلك للباقي منهما فأت احدهما وترك ولدا
قال بوضع نصيبه الى ولده لا الى المالكين ولا يكون ذلك للباقي منهما

من قبل ان الواقف انما استعطا ان يرجع نصيب الذي يوتى
 منها الى الباقر او الميراث الميث وارثا كان ذلك للباقتر
 فليذكره العلة لم يكن للباقتر ولا لولد الميت من ذلك شرا وانما عطلنا
 فلان المفهوم ليس من المدلول اللغوي وانما يكون باعتبار ^{النظر}
 النفس اليه وهذا لا يعلم من الواقف فلا يصح العلم بها
 واقعة الضمور في وظيفة ابن العطار لقدرتها بعض الغضا
 مرسوم شريف سلطان وتبعض الطلبة بتقرير الناطق بشرط
 الواقف اجاب عن ذلك تبعض المهتمين بان لا امام الناطق
 العام و اجاب العلامة الشيخ قاسم بانه فيما لا ناطق له حقيقة
 فقد قال في فتاوى النودى لا يدخل الالة سلطانا علم والاية
 المتولى في الوقف انما هو في الممتلكات رجل له ضيقة يساوي
 عشرين الف درهم وعكس يكون ووقف الضيقة بشرط
 صرف غلتها الى نفسه قصد امنه الى الماطلة وشهدت
 الشهود علم انلاسه جاز الوقف والشرادة اما جواز الوقف
 فليخصا ائمة ملكه واما جواز الشرادة فلا يصدق لان بالوقف
 خرجت الضيقة عن ملكه فان فضل من فوته شيء من هذه
 الغلات فلفظ ان ياخذوا ذلك منه لان الغلات ملكه
 ولو وقف أرضا وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف
 سواء كان له ثمة او لم يكن لان الزرع لا يدخل تحت البيع
 الا بالشرط فكذا لا يدخل تحت الوقف الا بالشرط علم راجح في
 فصل اليسوع ان شاء الله تعالى وفي المنع شرح الجمع اذا خرب

ما حول المسجد واستغنى اهل الحلة عن الصلاة فيه بيق
 مسجد اعند ابي يوسف وهو قول الجرح وبه قال الشافعي
 ما بالك ولا يعود الى ملك بل يني ان كان حيا ولا الى ورثته
 لو كان ميتا وعن محمد يعود الى ملك الباني لو كان حيا
 و الى ملك ورثته لو كان ميتا وقال الامام احمد جاز تقصه
 وحرف البيت الى مسجد آخر وعن ابي يوسف يتحول الى اقرب
 الموضع من ذلك المسجد ولا يعود الى ملك الباني وفي الفوائد
 النظرية سئل الخلو ان عن اوقاف المسجد اذا تعطلت و
 تعدت استغلاها اهل الممولى ان يبيعها ويشترى مكانها اخرها
 قال نعم قبل ان لم يعطل ولكن اراد ان يؤخذ بمثلها ما هو خير لها
 بهل ان يبيعها او لا قال لا ومنه المشايخ من لم يجوز بيع الوقف
 تعطل الموقوف او لم يعطل وبه قال الشافعي ومالك وكذا لم
 يجزى والاستبدال بما هو خير منها وذكر في درر البحار ان بعض
 المتأخرين يجوز بيع بعض الوقف اذا خرب لعمارة الباقى كما
 هو مذهب الامام احمد والاصح انه لا يجوز لان الوقف بعد
 لزومه لا يقبل الملك كالحق انتهى وفي السير الكبير وغيره قال
 ابي يوسف يجوز الاستبدال باوقاف بلا شرط الواقف اذا
 ضعف الارض عن الربح لكن لا يفتى به في زماننا لتلا بطل
 اكثر اوقاف المسلمين بحيلة فلهذا الفضاة ريب لم يقره المسق
 قال هشام رحمه سمعت محمد يقول الوقف اذا صار بحيث
 لا ينفع المساكين فلهذا ان يبيعه ويشترى بمثلته غيره وليس

ذلك الا لخاصة ذكر في المنبع عن ابي يوسف انه يجوز
 استبدال الارض الموقوفة اذا انقطعت لان الارض تقع تحت
 فالتأني الامونة كثيرة تزيد بربوا علم قيمتها وغلتها وفي البراري
 ما هو اظهر من هذا وهو ما روي عن محمد ان ارض الوقف
 لو قتل ربها وبشتمت ربتها ارضا اخرى ريعها اكثر من الاولى
 للفقراء يجوز استبدال الارض بالارض لذلك انتم واذا شرط
 الواقف في وقفه ان يستبدل بالوقف من شاء الواقف
 بمنزلة ذلك ويكون وقفا مكانها لذلك بشرط الخط والمصلحة
 فالوقف والشرط جائزان عند ابي ج و ابي يوسف وكذا
 اذا شرط ان يبيع ويشتم ربتها ما هو انفع يكون له ذلك
 وعند محمد جاز الوقف لا الشرط واليه ذهب الرازي وفي وقف
 الحضاف قلت ارايت الرجل يقف الارض على قوم ثم يبيعهم
 على الملأين وكثيرا في الوقف ان له ان يزيد من رآه
 زيادة من اهل الوقف وله ان ينقص من رآه نقصا منهم
 وان يدخل معهم من يبر وان يخرج منهم من رآه اذاجه وان
 يفوض كيسد التكلم لمن شاء عليه وكسب لغيره ذلك انما
 من بعده قال الوقف جائز على ما شرطه قلت فان
 زاد احد منهم احد او ادخل احد اهل بعد فذلك ان ينقص
 من كان كما زاده او تزيد من كان نقصه او يخرج من كان
 ادخله في الوقف في يدخل من كان اخرجه منهم وان يخرج من
 فوض التكلم قال اذا قل ذلك مرة فليس له ان يغير بعد ذلك

لأن الرائي إنما هو على فعل يراه فإذا رآه وأتمضاه فليس له
أن يغيره قلت عرفت أن نوبه فإن اراد أن يكون له ذلك ابتداء
ما كان حيا بزيادة ونقص ويدخل ويخرج مرة بعد مرة قال بشرط
فيقول إن فلان بن فلان أن يبرز من رآه زيادة من أهل
هذه الوقف ما يبرر ونقص منهم ما يبرر نقصا مما جعل اليه ويدخل
منه من رآه ادخاله ويسمى من المخرج ما رآه اى ربع الوقف
ويخرج منهم من يبرر اخراجه ويخرج مما كان جعله من غلة
هذه الصدقة علم ما جعل فله أن ينقصه بعد ذلك ومن
نقصه شيئا مما كان عينه له قبل فله بعد ذلك زيادة من حيث
رأى ومن اخرجه فلان من هذه الصدقة فله بعد ذلك اخراجه
منها من رآه ان يفعل فلان شيئا فعلى جميع ذلك كله
بما يبرر بحضبه بمشبهه ابتداء ما كان حيا رآه بعد ذلك ومشيئه
بعد مشيئه مطلقا له ذلك غير محصور عليه فبه يكون تغير ذلك
ابتداء ما رآه فإذا فعل هذا كان ذلك مطلقا ويكون جازيا فقلت
فما تقول إذا شرط الواقف هذا ثم مات وقد احدث فيه
شيئا مما كان الشرط قال يكون جازيا على حاله اليه يكون
عليه ما يوم يحدث عليه حدث الموت وكذلك ان لم يحدث
فيه شيئا مما كان الشرط حتى مات قال هو جاز على ما
سأله عليه قلت فله فوضر اولو له هذه الصدقة شيئا
مما كان الشرط الواقف اولا قلت فما تقول ان كان الواقف
اشرط هذه الاشياء لانه ما كان حيا قال اشرط على

والشرط نافذة وان لم يشترط ذلك لم تكن رابطة
الوقف اذا اشترط في الوقف ان له ان يقضى من علمه
قال ذلك جابر بن عبد الله اذا قال ان حدثت علم حادث الموت
وعلم ديني نبي ثامن غلة هذا الوقف جارية علم سبيلها
قال ذلك جابر بن عبد الله اذا قال ان حدثت علم حادث الموت
وكتب القاضى هادى في صكك البيع وكتب في الصكك
فلان بن فلان منزل كذا او كان كتب واقفه بالسابع بالبيع
لا يكون حكما بصفحة البيع ونقص الوقف ولو كتب باع بعا
صحيحا جابزا كان حكما بصفحة البيع وبطلان الوقف واذا
اطلق الحاكم مزا جاز بيع وقف غير مستجل تسجيلا شرعيا اذا
اطلق ذلك للوارث كان حكما بصفحة بيع الوقف وان أطلق
غير الوارث لا يكون ذلك نقضا للوقف اما اذا بيع الوقف
وحكم بصفحة قاض يراه كان حكما ببطلان الوقف لصير لارنا
وتبعد رجوع الواقف في بطلان قاض اياه عند البيع
بقضاء قاض بالبلد علم قولها اذا اراد الواقف الرجوع
بعد تسليمه المتولي من ثبوتها بعدم اللزوم علم قول الجرح
فانقصا اليه لانه قضاء في محل جرحه فيه كذا ذكر في در البحار
وفي العمادية رجل ابتاع موصفا لبناء المدرست وقبل ان
يتب وقف علم هذه المدرست فترى بشرائط وجعل آخره
للفقراء وحكم قاض بصفحة آفته العلامة القاضى الامام
صدر الدين الشيرازي ان هذه الوقف غير صحيح مغلل بان

بهذا وقف قبل وجود الموقوف عليه وأخيه من أهل زمانه
 بصحة هذا الوقف وهو الصحيح فإنه ذكر في النوازل رجل وقف
 أرضاً على أولاد فلان وجعل آخره للفقراء، وكسب فلان أولاد
 قالوا وقف جائز فيكون الغلة للفقراء، فإن حدثت لفلان أولاد
 لغيره فمن حيث من الغلة في النصف إلى أولاد فلان وأما إن كان
 بهذا في الوقف على الأولاد يكون كذلك بالباطني الأولي و
 يصر في الغلة إلى الفقراء فإذا ثبتت المدة تصرف إليها المستقبل
 وفي المملكات عن محمد إذا خاف الواقف إبطاله ولم يثبت له الحكم
 بان لم يصر في حكمه يجوز أن يكتب في صك الوقف أنه قضى به فلان
 من قضاة المسلمين وإن لم يكن قاض بذلك فافض لأن التصرف
 وقع صحيحاً لكن القاض بطلان الكتاب بهذه الكتابة يمنع آثارها
 عن الإبطال فلم يكن به بأس وفي التلويح رجل وقف حصية
 على أولاده وأولاد أولاده أبا ماتوا سلوا أولاد أولاد
 ثم بينهم بالتسوية لا يفضل الذكر على الأنثى لأن
 أوجب المصلحة لهم على السواء، وأولاد البنات هل يدخلون في ذلك
 أولاً ذكر أضاف انهم يدخلون وذكر في ظاهر الرواية انهم لا
 يدخلون وكذلك لو كان مكان الوقف وصية وآلتهم على
 ظاهر الرواية لأن أولاد البنات ليسوا بأولاد أولاده
 لأنهم منسوبون إلى الأب لا إلى الأم، والآل وقاف التي وقفاً
 بخمار على العلماء، لا يعرف من الواقف غير ذلك إلى غير الوقف
 على العلماء، فلتقيم أن أفضل البعض أن لم يكن علم قوم يحفظون

وكذا الوقف علم الدين يختلفون امرين دون الى هذه المدة
او على من علم هذه المدرسة او على علمائها يجوز للقيم الفضل
البعض وحكم البعض ان لم يدين الوقف قدر ما يعطى كل واحد
الاوقاف المطلقة علم الفقهاء التبرجج فيها بالاجرة ام بالفضل
قال العلامة الوهب التبرجج فيها بالاجرة وقال البقال بالفضل
قال العلامة السنجاني وبقول البقال ناخذ قال كان ابو بكر
سورين الناس في العطاء من بيت المال وكان عرض يعطيه
علم قدر الحاجة والفقيه والفضل والاخذ بما فعله عرض في زماننا
اخر من متغير الامور الثلاثة وان كان في احدهما فضل مع
اصل حاجة وحقه برحمة علم من هو اقل من فضلا وان كان
ذلك احوج واعف وهو المعلوم من عرض الواقع في زماننا
استخلف الامام في المسجد خليفة ليوم في زمان غيبة لا يستحق
الخليفة من اوقاف الائمة شيئا ان كان الامام ام اكثر السنة
وفي فتاوى العلامة قاضيان اذا عرض للامام او للمؤذن عذر
منفق عن المباشرة مدة سنة اشهر كان للمؤذن ان يقول ولو لم
غيره وان كان للمؤذن نائب وفي القضية قال العلامة التبرجج
الامام الغني اخذ غلة الائمة وقال شرف الائمة امام اخذ
غلة السنة ثم مات قبل تمام السنة وجه في يده نفى لورثته
ام احد من جامع بالائمة ثم ام شهر واستوف غلة السنة
ثم نصب اهل المحلة اماما آخر ليس لهم ان يستردوا اما اخذة ال
وكذا الانتقال عن نائب وفي المحيط اخذ الامام الغلة وقت

الادراك ثم انقل عنها لا يستمر حصته ما بقى من السنة كالحاقه
 اذ امانت وقد اخذ رزق السنة ونحو الامام اكل حصته ما بقى من
 السنة ان كان فقيرا وهكذا الحكم في طالب العلم في المدارس يعني
 اذا كان العطاء مائة فاحذه المتعلم مائة الفية ثم تركه
 رجلا قال ارض بهذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدًا علوجه
 سماها عمران ولا ينها في حياته وبعد وفاته الى افضل ولد له
 قال ذلك جابر قلت فان كان اولاده في الفضل سواء قال يكون
 لا كبيرهم سنا قلت فان قال عمران يكون ولاية هذا الوقت
 الى الافضل لا افضل من ولد رفاة افضلهم ان يفضل ذلك قال
 يكون الولاية الى الذر بطلبه قلت وكذلك ان تولد ذلك افضلهم
 ومات قال يكون الولاية الى الذر بطلبه قلت وكذلك ان تولد
 افضلهم ثم قال يكون الولاية الى الذر بطلبه قلت فان كان افضلهم
 غير موضع لولاية مات هذه الصدقة قال تجعل القاضر رجلا
 يقوم به قلت فان صار بعد ذلك منهم من يصلح للقيام به
 قال يرد هذه الوقف اليه قلت فان قال ولاية عمران ولا ية
 بهذه الصدقة الى الافضل من ولد ولو لا يا افضلهم ثم صار في
 ولده من هو افضل من الذر لولا يا قال يكون ولا ية الى الذي
 صار افضل من الذر لولا يا اولاً انتم كذا ذكر في وقف الخفاف
 وفي البرازية اذ امانت المتول والواقف حي فالراخ الضب
 الى الواقف لانه الحاكم وبعد موت الواقف الى وصيه لا الى الحاكم
 وان لم يكن له وصير فالراي يكون الآن الى الحاكم لان العاين

بالوقف عن ملكه حقيقة فخر يافية على ملكه حكما لقوله عليه السلام
 وصدة جارية الى يوم القيمة وفي الاصل الحاكم لا يجعل الضم
 من الايجاب مادام في اهل بيت الوقف من صلح له ذلك
 وان لم يجد منهم من يصلح ونصب قبا في غيرهم ثم وجد قبا من
 يصلح صفة الى اهل بيت الوقف انتهى وقف ولم يشترط الولاية
 لنف ولا غيره قال العلامة بهلال الزائر الولاية له وقال نعم
 لا يشترط الولاية بلا شرط لنف قال مشايخنا الاشبه ان يكون
 هذا قول محمد لان التسليم لما كان شرطاً عنده وبه تنقطع ولايته
 قال ابو الليث بالتسليم تنقطع ولايته عند محمد فلا يملك عزالي
 المتولى اذا لم يشترط حال الوقف ولاية الغزل لنف وقال
 ابو يوسف يملك شرط الغزل او لم يشترط واذا كان الوقف بشرط
 مأمون وقد شرط الولاية لنف يخرج الحاكم عن الولاية وينتفع
 منه وكذا الواجب عنده من غلة الوقف ما يكفي للعمارة والوقف
 يحتاج اليها واشنع الواقف عنها بانه الحاكم بالعارة فان فعل
 ولا ينتفع منه وان كان شرط ان لا ينتفع مرأته فالشرط باطل
 لمخالفة الشرع اذ الحاكم ناظر لمصلحة الوقف فان كان في منفعته
 مصلحة يجب على الحاكم اخراجه دفعا للضرر عن الوقف انتهى وقف
 وانتهد عليه به وكنت الصك وقراء عليه وقف وفقا صحيحا شرعا
 بالطريق الشرعي ثم قال وقف بشرط ان له ولاؤه بغيره من
 شئت لكن الكاتب لم يكتب ولم اعلم ما كتبه اتول ان كان اتولا
 فضحا يعرف اللغة التي كتبت بها الصك وقدرت عليه لا يقبل قوله

وإن كان انجما لا يعرف اللغة التي كتب بها الصك يقبل قوله
 وإن شهدوا أنه قهرنا عليه بلفظه وقهرهم كما في لا يقبل قوله أيضا
 وكذا في البيع والاجارة إذا قال الباع والاجر لم اعلم المكتوب
 في صك البيع والاجارة شرط الواقف ان لا يواجره اليه فان
 اجرة من هو خارج عن الولاية او لا بد منها مسافاه فان فعل فهو
 خارج عن الولاية وفلان يكون واليه او شرط وقال من نازع
 في الصدقة من قولها او قال من نازع من قولها في البطل هذه الصدقة
 فهو خارج عن هذه الصدقة يجوز شرط وتعلق على شرط
 الواقف لان شرط الواقف كقصد الشارع فيم الوقف انفق
 من ماله على الوقف ليرجع في غايته له الرجوع ان شرط الواقف
 والا فلا وكذا الوصر في مال الميت لكن لو ادعى ذلك لا يكون القول
 قوله اشتمر على الوقف دارا ثم باعها يجوز له ذلك **تعلق قال**
 وجدت صائفة فقلت علمت ان ارضه قاربض هذه علمت السيل
 فوجدتها يجوز ان يقف ارضه علمت من يجوز له وضع الزكوة فيه
 ولا يجوز علمت من لا يجوز له زكوة ماله لان هذه نذر فيعتبر باجا للدين
 وان وقف علمت له جاز ونذره باق لو قال ان مات من مرضي
 هذا فارضه وقف فبما من مرضه فباج ارضه جاز بنية وتصرفه
 وان مات من مرضه هذا لا يكون وقفا لان تعليق الوقف لا يصح
 فلو قال اذا مات فاجعلوا الارض وقفا يجوز كما لو قال ان دخلت
 الدار فارضه وقف لا يجوز ولو قال ان دخلت الدار فاجعلوا
 ارضي وقفا يجوز **قال في السيرجي** والقدور تعليق الوقف بالشرط

وذكر في الخصاف قال ارض هذه صدقة موقوفة لله تعالى على
الناس او على بنى آدم او على اهل بغداد ابدا فادرا انقصوا
فعلهم الى كين او العيان والزمنين فالوقف باطل وذكر في
موضع آخر قال الغلة ليس كين لالهنا ولو وقف على قراءة القرآن
والفقر او على وقف باطل وذكر بهلال الرازي الوقف على الزمانين
والمنفعة طين صحيح وقال المشايخ الوقف على علم المسجد الذر
يعلم الصبيان فيه صحيح وقيل يصح لان الفقراء غالب فيهم قال
العلامة شمس المائنة فغير هذا اذا وقف على طلبه علماء بلدة
كذا يجوز لان الفقراء غالب فيهم فكان الاسم نبييا علم الاجبة
فالحاصل ان من ذكره مخالف لغير الفقراء او الحاجة فالوقف
صحيح يقتصرون ام لا وتولم يقتصرون اشارة الى التاخير ليس بشرط
وتنسى ذكره مخالف لغير فقراء الفقراء فان كانوا يقتصرون لا يصح
بطريق التملك وان كانوا لا يقتصرون فهو باطل الا ان يكون في
الغلبة ما يدل على الحاجة كالتياسر في ان كانوا يقتصرون فالأغنياء
والفقراء سواء وان كانوا لا يقتصرون فالوقف صحيح ويخبر
الى فقراءهم لا الى اغنيائهم وكذا الوقف على الزينة فهو
على فقرائهم ولو وقف على اصحاب المذهب لا يدخل فيه مشغور
المذهب اذا لم يكن في طلب المذهب ولا يدخل الخلف اذا كان في
طلبه أو لا وقال العلامة ابو بكر ان الوقف على قرناء سبينا
رسول الله عليه السلام وعلى اهل بيته يجوز وان كان لا يجوز الصدقة
وفي الفقهاء من لا يجوز ولا يصح ومما عدم جواز صرف الصدقة

عليهم

ليس بها شتم لكن في جواز الوقف وصدة النفق عليهم روايتنا
 الوقف علم الصوفية لا يجوز وقال العلامة شمس الائمة يجوز
 واخرج الامام المحقق علي السعدي روايته من وقف اخصاف
 انه لا يجوز علم الصوفية والشيخا جميع النكاح جوابه انه كلام
 البهرازي وذكر في وقف اخصاف انه يقول انظر بالجنون
 المطبق اذا دام سنة كاملة لا ان دام اقل ولو عاد اليه عقله
 وبهر من عقله عاد اليه النظر كما كان لزوال المانع وبه ناخذ
 والله الموفق الى سبيل الرشاد **فروع في اجارة الوقف**
والله عوفيه والشر مائة عليه السلام علم ذلك اقول ذكر
 في المنبع المتولى اذا اجر الموقوف منين معلومة باجرة مثلها
 ينظر ان كان الواقف اشترط ان لا يواجر اكثر من سنة لا
 يجوز لان شرط الواقف يجب مراعاته ولا يتجاوز عما شرط
 الواقف وان لم يشترط ذلك قال المقدمون من مشايخنا
 انه يجوز لان الواقف فوض الامر الى المتولى فنزل المتولى
 منزلة الواقف ولكواقف ان يوجر سنين كثيرة فكل من
 يقوم مقامه وقال المتأخرون من مشايخنا لا يجوز اكثر من سنة
 واحدة لانه لو جاز ذلك يخاف علم الوقف ان يتخذ ملكا
 لان يحضر مدة مديدة يندرس سمية الوقفية ويسم بسمة الملكية
 خصوصا في زماننا لان الظلمة المتغلبة محلة متسائلة وكان
 العلامة الشيخ الامام ابو حفص الكبير يجوز الاجارة في الضياع
 ثلاث سنين لان لا يرغب في اقل من ذلك في عدم ولا يجوز

في غير الضياع أكثر من سنة واحدة إلا إذا كان المصلحة في
 في الضياع ثلاث سنين جوازاً جارية أو في غير الضياع جوازاً
 جارية أكثر من سنة واحدة وهذا الأمر يختلف باختلاف
 المواضع والزمان وهو المختار للفقهاء وكذلك المارحة والملا
 والوجه في تصحيح الاجارة الطويلة في الوقف ان يعقدوا
 عقوداً متتابعة على عقد منها عشر سنة واحدة بأن الساجرة
 ثلاثين عقد كل عقد عشر سنة واحدة من غير أن يكون بعضها
 شرطاً في العقد فيكون العقد الاول لازماً لأنه ناجز والثاني
 غير لازم لأنه مضاف الى المتقبل ذكر العلامة شمس اللامع
 اخصي ان الاجارة المضافة لازمة في احد الروايتين
 وهو الصحيح وذكر في هذه الحيلة في الذخيرة ثم قال ولكن هذه
 الحيلة عند ضعيفة لأن من لم يجوز الاجارة الطويلة في الوقف
 وإنما لم يجوز صيانة للوقف عن البطلان فإن الوقف اذا بقى
 في يد المستاجر مدة طويلة والناس يبرؤونه يصر فيه كصرف
 الملاك فيقع في قلوبهم انه ملكه فيشربون له بالملك لو ادعاه
 يومئذ الدهر فيبطل الوقف وفي حق هذا المعنى لا فرق بين
 ان يكون الاجارة معقودة بعقد واحد وبين أن يكون
 الاجارة معقودة بعقد واحد هذا هو الكلام في الاجارة
 الطويلة في الاوقاف فاما الاجارة الطويلة في الاقطاع
 والاملاك سيأتي في فصل الاجارة ان شاء الله تعالى
 يجوز اجارة الوقف الاجارة المنفردة لا تنقص ان زادت الاجارة

لكثرة الرغبات لأن المصلحة اجرة المثل وقت العقد ووقت
العقد كان المسمى المثل لا معتبرا لما بعده لأن تلك حاله
لا تنفذ ولا ذكر في العادة استاجر رجل غنمه مؤقوت من
الموتى مدة باجرة المثل وبيع عليها ما ذل الموتى فلما مضت المدة
زاد اخر عليها تلك المدة البقية فرض صاحب الكنى بذلك الزيادة
هو اولى قال كانت واقعة الفطور اجبت نعم انه اولى من غيره
والله اعلم وذكر في شرح الطحاوي اذا كانت الارض وقف
استاجر بها من الموتى مدة طويلة فانه ينظر ان كان السهم
لم يزد ولم ينقص كما كان وقت العقد فانه يجوز ان على اجرة
امراجه مثلها فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى عقد ويجوز
ان العقد علمما ازيد او انما كذلك لو استاجر بها باجرة معلومة
الى سنة فلما مضت نصف السنة علمما سقيا وازداد اجر مثلها فانه
يفسخ ذلك فيبقى من المدة وفيما مضى من المدة يجب المسمى بقدره
وبعد ذلك يجد العقد ثانيا على اجرة معلومة به اجرة المثل ليس
للموقوف عليه اذ لم يكن متوليا عند الوقف ولا نائبا عنه
القاض ان يوجب لانه لا يملك ذلك واما يملك الغلة والربح
وان تصرف بالاجارة الى من له الولاية في ذلك اذا اراد الموتى
او نائبيه ثم مات لم تفسخ الاجارة بموته لانه كالوكيل عن
الموقوف عليه وموت الوكيل لا يوجب فسخ عقوده و
ذكر في وقف الخصاص اذا اجر الواقف الاصل سنة ولم
يحط من الاجر شيئا قال فالاجارة جارية قلت فله ان يقبض

الاجرة تصرف في شئ ذلك فيها قال نعم قلت فان قال قد
 قبضت الاجرة المتأجرة وورثته الى مولاء القدم الذين
 وقعت عليهم ووجد القدم قبض ذلك قال فالقول قوله ولا
 شئ عليه قلت وكذلك ان قال قبضه وضاع من او سرق
 قال فالقول قوله في ذلك وفي القنية هي لا علم وقف الامام
 اذا اجر الواقف او غيره او اوص الواقف او القاض او امينه
 ثم قال قد قبضت القنية مضاعف او فزها على الموقوف عليهم
 وانكروا فالقول قوله مع يمينه الواقف اذا اجر الارض الموقوفة
 من ابيه او من ابنه او من عبده او من مكاتبه قال ابو بكر الخصاص
 اما في مذهب الشيخ فان الاجارة لا يجوز من ائمه هؤلاء واما
 مذهب ابي يوسف فان الاجارة من ابيه او ابنه جائزة واما
 من عبده ومكاتبه فان الاجارة لا يجوز في العمادية
 والدعوى في دار الوقف علم متولى الوقف لا يجوز وقيل يجوز
 القاض لو امر ان نائبان يوجردار الوقف مشاهرة بكذا فليس
 بحضرم لانه وكيل من قبل القاض بالاستغلال وكيل من ذول
 في الخصومة فلا يصح خصومته الا اذا كان مأذونا فيها من جهة
 القاض والماذون بالاستغلال ليس بمؤول هو والمؤول
 من بله التصرف في الوقف وكذا لا يصح الدعوى على الوقف
 وغير الوقف وكذا على غلة دار الوقف وغير الوقف اذا
 ثبت انه اجار او غلة دار او غلة دار او غلة دار او غلة دار
 انه وقف الصحيح في الجواب ان كانت دعوى الوقفية بسبب

لو ادعى ارضا بغير قبضها انما وقف
 الوقف عليه لا يقبل الا بحلف
 انما قبضه لو لم يثبت عليه واقف
 يقبل انما يصح الدعوى ان كان الوقف
 يقبل على ما روي عن ائمة عظماء
 الا انه في الجمار

المتولية بحمل التوفيق لآل في العارية لضاف السبب باعتبار ولاية
 التصرف والخصومة كما في الوكيل اذا ادعى لنفسه ثم ادعى الغلامان
 وتحمل بالخصومة فيه لقبول ولا يكون متناقضا ولو ادعى الدار لمالك في
 ثم ادعى ابنها وقف وقفها فلان علمه كذا لا يمنع دعوى الوقف
 للمتناقض رجل باع دارا ثم قال ان كنت وقفها او قال وقف على
 لا يصح هذه الدعوى وليس ان يحلف المشتري ان لو قامت به البيعة
 قبلت كما لو شهدوا علمه على الامة لقبول غير الدعوى وذكر في
 النوازل اذا قام بينت علمه وقفها قبل البيع وبطل القاض
 البيع والى المشتري ان يحبس المارض بالثمن وان لم يكن بينه وبين
 قول المشتري ولو اقام المشتري بينه ان هذه الدار كانت وقف
 على اولاد فلان او علمه كذا او علم الفقهاء وان فلانا وقفها
 وسأله الى المتولى فدعوى الوقف لا يصح المشتري لانه ساع في
 نقص مائة ولانه ليس بينهم في دعوى الوقفية عن المتوقف عليه
 ادعى متولى علم المشتري ان هذه الدار وقف علم اولاد فلان
 وابنت الاسحق فاق علم المشتري فادى المشتري ان يرجع بالثمن
 علمه بالبيعة فقال البايع بلى كانت وقف فلان علم اولاد فلان
 لكن امامات الواقف رفع ورثته الامر الى القاضي حتى يقرر
 ببطلان الوقف وكنت وارثا لواقف من التركة ووقف
 الدار في نصيبه وبينى وقع صحيحا قال صاحب الفصول يرفع هذا
 دعوى الوقفية علمه كذا ولم يذكر الواقف قال مشايخ بلخ
 كما به جعفر وغيره نسمع وقال غيرهم لا تسمع ما لم يذكر الواقف

خطا وعوى الوقف
من غير ذكر الواقف

عند البيع ومحمد بن قنار وظاهر الدين ادعى وقفاً وشهدوا
عمر وقف ولم يذكر الواقف ذكر المصنف ان دعوى الوقف و
الشهادة على الوقف يصحان من غير بيان الواقف وذكر في
العدة ولو شهدوا ان هذا وقف على كذا ولم يبينوا الواقف
ينبغي ان تقبل اذا كان قدماً وتقبل الشهادة على الشهادة في الوقف
وكذا شهادة الرجال على النساء وكذا الشهادة بالسام وان صح
ولو شهد احدهما انه وقف نصفها شاعاً وشهد احدهما انه
وقف نصفها ميمراً فالشهادة باطله ولو شهد احدهما انه وقفها
يوم الجمعة قبلت الشهادة قبل يومه على قول الجعفي يوسف اما على
قول محمد لا تقبل هذه الشهادة ولو شهد احدهما انه وقفها ووقفها
صحيحاً ووقفها صحيحاً في صحته وشهد الاخر انه وقفها مصفاً فال
ما بعد الموت لا تقبل هذه الشهادة ولو شهد احدهما مثل ذلك
لا تقبل ولو شهد احدهما وقفها ووقفها صحيحاً في صحته وشهد الاخر
انه وقفها في المرض قبلت الشهادة فيكون جميع الارض وقفاً
كانت يخرج من الثلث ميصير ثلثها ووقفها ولو شهد احدهما انه جعلها
صدقة موقوفة على الفقراء وشهد الاخر انه جعلها صدقة موقوفة
على المساكين قبلت لانهما اتفقا على الفقراء فان من قال ارضي
هذه صدقة على الفقراء فهذا معنى قولنا لانها اتفقا على الفقراء
انتهى وان جدد الواقف الوقف في ثبوت بينة يشهدون عليه
ويحقدار حصته من الارض او من الدار وسموا ذلك ثبوت القاصر وحكم
وان على الواقف بما قراره ولم يعرفوا اماله من الارض او من الدار بآراءه

القاض بان يستمر مال من ذلك مما سمن من شئ فالقول قوله
 وبالحكم بوقفية ذلك وان كان الواقف قد مات فوارثه
 يقوم مقامه في ذلك وان شهدوا على اقرار الواقف انه وقف جميع
 حصته من هذه الارض فذلك الثلث منها فكانت حصته النصف او
 اكثر من الثلث قال تكون حصته كلها نصفاً كانت او اكثر وقف
 انتهى **نوع في عصب الوقف حكمه** وفي اخيه بيان حكم وقف
 الموهون وانما يجوز موه الوقف اذا سكن رجلاً دار الوقف لغير
 اجر ذكر بهال الرازي انه لا شئ على الكساة وعامة المتأخرين على
 ان عليه اجر المثل سواء كانت الدار موهة للاستغلال او لم تكن صيانة
 للوقف عن ابدار الظلمة وقطع الاطلاع الفاسدة وتعليق القصور
 وكذا الرجل اذا سكن دار الوقف بغير اموال الواقف وبغير المقيم
 كان عليه اجر المثل بالغاً بالغ وفي فتاوى قاض خان رجل ارض
 الوقف او ارضاً صغيرة قال بعضهم يفتن الخاص بجر المثل للوقف
 للصغير وفي ظاهر الرواية لا يضمن فلو ان هذا الغاصب اجر الارض
 المعصومة من غيره بغير المساجد الاجرامسمى في التخييس
 القصور في عصب العفار والدور الموقوفة بالصالحين كما ان القصور
 في عصب منافع الوقف بالتمار رجل يهن ضيعة من رجل على مال
 اخذه منه ثم انه وقف هذه وقفاً صحيحاً بطل بجزء هذا الوقف
 قال الخشاف ان افلها من الرهن فالوقف جائز وان لم يفكها
 فالرهن صحيح لا يبطل ولا يخرج هذه الضيعة من الرهن بايقاف مالها
 الاثر ان رجلاً لو رهن ضيعة ثم باعها ان من قال من اصحابنا

ان افعلها فالببيع صحيح لازم وان اجاز المرزبان البيع فالببيع
 جائز وكذا ان البضاعة الحكم في الرهن رجل اجبعت له سدين ثم انه
 جعل بعد ذلك صدقة موقوفة لله عز وجل على سبيل ستمائة ثم بعد
 ذلك تكون غلها لله الكين ابدا حتى حزن الارض ومن عليها
 قال الامام ابو بكر الخفاف ليس لصاحب الارض ان يبطل عقد
 من الاجارة فاذا انقضت مدة الاجارة كانت الضيقة وقفا تلك
 وقد اجرت هذه الصدقة والاشغال لا يكون وقفا قال ابن ع
 ومث وان كانت مشغولة بالاجارة الاثر انه لو قال كنت
 وقفت هذه الضيقة على كذا وكذا قبل ان او اجرها او انا اجرتها
 للوقف او اجرها ليرث سبل الوقف انما يفرغه اقراره بالوقف
 ويكون الاجازة اجرها به في السبل المذكور وقفا فيها وانما قلنا
 انها يكون وقفا بعد انقضاء الاجارة لانها لم يوقف الا ان في
 هذا الوقف ليس ان يبطل اجارة المستاجر الاثر انه لو اجرها
 ثم باعها من رجل ان يقال للمشتري ان شئت فاصبر حتى يقضى
 الاجارة فتأخذها بالثمن وان شئت فابطل شراكتي في اختيار
 ابطال الشراء قال البيهقي ان يبطل الشراء الا عند القاض او عند
 السلطان وهذا قول الحسن بن زياد **الفصل في احوال الغنم**
 حكم الغنم فوخان ائدها ما يرجع الى الآخر وهو الماش والحقها
 المواخدة والكناسه ترجع الى الدنيا وهو انواع بعضها يرجع
 الى قيام حال العين وبعضها يرجع الى حال ملكها وبعضها
 يرجع الى حال نقصانها وبعضها يرجع الى حال زيادتها اما الذر

يرجع الى حال قيام العين فهو وجوب رد العين الى مالكها في مكان
 غصبه لقوله عليه السلام علم اليده ما اخذت حتى ترضه ثم الرد هو الكوة
 الاصلية علم ما قالوا او رد القيمة فخلص خلقا عن لانها قاصرة
 والكمال في رد الصورة والمعنى وقيل الموجب الاصل القيمة ورد
 العين فخلص خلقا عن لانها قاصرة والكمال في رد الصورة والمعنى
 وان هذا يعتبر في غير ذوات الامثال قيمة المفصوب يوم غصبه ويظهر
 ذلك في بعض الاحكام **منها** اذا غصب جارية قيمتها الف وركه
 الف درهم وقد حال عليه الحول فانه لا يرب الكوة عليه **ومنها** اذا
 ابراء الغاصب عن الضمان مع قيام العين يصح حتى لو
 هلكت بعد ذلك لا يرب الضمان فلو ان الموجب الاصل ١٠٠
 القيمة والامساك بالابراء لان الابراء عن الاعيان لا يصح
ومنها صحة الرهن الكفالة بالمفصوب حال قيام العين اذ لو
 كان رد العين اصلا لا يصح الرهن والكفالة بالاعيان لا يصح في
 الجملية وعلم قول من يقول الموجب الاصل رد العين لا يصح الابراء
 والرهن والكفالة حال قيام العين وفي المحيط ولو غصب درهم
 او دنانير فالمالك ياخذ بامنه حيث وجدته وليس له ان يطلب بالقيمة
 وان اختلف السعر لانها اثنان وفي القيمة لا تختلف باختلاف المكان
 واذا هلك المفصوب يرضى بثلثه ان كان مثليا كما ملكه المورثا
 والمعدودا المتقاربة وان لم يكن مثليا كالنزدية والمعدودات
 المتقاربة والحيوان يرضى بثلثه يوم النصب لان ضمان الغصب
 ضمان اعداء وضمان الاعداء لم يشرع الا بالمثل قال الله تعالى

ممن اعتد عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتد عليكم الآية وآل مثل
 المطلق هو المشاورة ومعنى ولو كانت القيمة في مكان الخصومة
 أكثر فالغاصب بالخيار ان شاء اعطى مثله حيث خافهم وان شاء
 قيمته حيث غضب الآ ان يرضى المقصود بان لا يضر لآنا الغاصب لا يلزم
 وضع الضمان في مكان الغضب بل انما القيمة وان كانت القيمة
 في المكانين سواء فلذلك ان يطالبه بالمثل لانه لا يضر به واحد
 ان يرضى او اذا انقض المقتضوب في يد الغاصب انقض لان الواجب عليه
 ان يرضى علم الوصف الذي غصبه بخلاف المبيع فانه اذا انقضت
 من يد المبيع لا يجر في مقابلته شيء ولكن يجب ان يجزى المشتري بين ان
 يأخذه بجل الثمن او يتركه لانه ضمان عقد والعقد يرد على الاصل
 لا على الاوصاف اما ضمان الغضب فتعلق بالفعل على ما بينا اذا
 غضب جل ثوب ان لنا مقبضة الغاصب يصنع ثوب اخر او
 اصفر مقصود الثوب بالخيار ان شاء اخذ الثوب الغاصب واعطاه
 ما زاد الصنيع فيه وان شاء ضمنه قيمته وهو بياض يوم الغضب
 وقيل خيار ثلاث وهو قول ابي عصمة ان شاء ابر الثوب باع
 الثوب علم حاله ويقسم الثمن على قدر حصته كما اذا الصنيع لا
 يصح احد لان الثوب ملك المقصود منه والصنيع ملك الغاصب
 التمييز متعذر فصار اشتركيين في الثوب فيباع الثوب ويقسم الثمن
 بينهما على قدر حصتهما وهذا احسن لانه لا يترك لاصحاب كل واحد
 منهما الا صاحبه معناه وانما جازنا صاحب الثوب دون مع ان كلا
 منهما صاحب حق لان صاحب الثوب صاحب اصل والغاصب صاحب وصف

فكان اثبات الخيار لصاحب المصالح في دفع البزاز رجل غصب
هاتنا وانجرب ورجل غصب له المرح لانه حصل بالتجارة المرور
في ارض الغير اذا وجد طريقا لم لا يحمل وان لم يجد طريقا له ذلك عالم
يتمتع حرم على المرور لان الصريح يبطل الدلالة وهذا اذا كان
المرور احدا فان كان جمعا لا يباع والمرور في الطريق المأدب
ان كان مالكه جعل طريقا جديرا وان لم يعلم او علم انه غصب فهذا
بناء على ان المرور في ارض الغير بلا اذنه هل يباع اختلفوا فيه
قال الفقهاء ان علم ان المالك احده حل وان لم يحرم وعن الامام
انه اذا كان له حابط لا يحمل المرور ولا التروا فيه وان لم يكن فلما
بأسر بن وحماد الى القاسم اذا خفي عليه الطريق بحيث في الارض
المزروعة ولا يطأ الزرع وفي المسبح رجل غصب حارب فجلت في
يده فان كان الجبل من المولى او من الزوج لاشترى على الغائب
وان كان الجبل من زنا اخذها المولى وصنعه النقصا والكلام في
قدر الضمان قال ابو يوسف ينظر الى ما نقصها الجبل الى الارض
غيب الزنا فيضمن الاكثر ويدخل الاقل فيه وهذا استعمل في
القصاص ان يضمن الارمين جميعا وروى عن محمد انه اخذ به
لان الجبل والزنا حال واحد منها غيب على حدة فكان النقصان
الحال واحد منها نقصان على حدة فيقدر بضمان على حدة وممن غصب
فقد نهى بها هو او غيره فجلت عنده فمردا الى المالك فملك
بالولادة او في القاسم ضمن الغائب قيمتها يوم حلفت ولا
ضمان على الحدة انما هذا اخذ الى ج و قال لا يضمن في الآ

شيئا ايضا والصحيح ان عليه لقضاء الجبل عندهما وهما يحكي خبر
 القاضي جده الزنا ثم لم يتوض لهذا الكلام في الهداية كما في
 شرح الجامع لكن ذكر الشيخ حسام الدين في نهاية انه يجب الجدة
 لان ضمان القرض موجب الملك دون ضمان الجفانة وكرس النوراني
 بجارية ثم قتلها بعد عندهم لانه لا يملك بال ضمان حتى يملك بغيره
 بخلاف ما لو عصب جارية فزني بها فقتلها ثم ضمن قيمتها لم يحل لان ضمان
 القرض موجب الملك ولو عصب ثمة فزني بها فمات قال محمد الاصح
 انه موجب الضمن ولا يجب الجدة فعلم بهذا ان وجوب الضمان الجفانة مع
 وجوب الجدة يمتنعان وفي العمد اذا جرت رجلا حتى ضاع
 ماله لا يضمن ولو جسد المالك بغيره المالك يضمن اذا حال بين
 رجلا وملكه حتى تلف لا ضمان عليه واذا فعل ذلك في المستقبل
 ضمن رجلا ومف بحسب اية ان اوضع صاحبها عنها حتى
 يملك لا يضمن واوضح من هذا اذا قاتل صاحب المال وقتل ولم
 يافذه حتى تلف المالك لا يضمن وقد مر في فصل انواع الضمان
 ما يخالف هذه المسئلة وتسل الشيخ مولانا علاء الدين علم الشيخ
 نظام الدين عم صاحب العمد وعن رجل ختم ما ارز آخر حتى
 يملك الارض هل يضمن او لا اجاب الشيخ مولانا علاء الدين
 المومل اليه انه يضمن وفي الجفان رجل اراد ان يسرق زرع فقتل
 حتى قتل زرع لا يضمن قلت وهذه المسئلة بخلاف ما قبلها
 والله اعلم وفي القضية اذا منع الآجر او صاحب الارض المستاجر
 من حمل ساع الى ان يعطيها عليه من الحاج تمك من طر او غيره لا يضمن

واذ اختلف الغاصب والمقصوب منه في القيمة فالقول في قيمته
 قول الغاصب مع يمينه الا ان يقيم المالك البيعة بان القيمة اكثر مما
 قال الغاصب فاذا بطل البيعة لانه لو رد عواها بالحق الملزومة وفي
 الذخيرة وان لم يكن الرب الثوب بيعة وجاء الغاصب ببيعة ان
 بيعة ثوبه كذا وكذا له رب الثوب وسأل يمين الغاصب فانه
 يخلف على رد عواها ولا تقبل بيعة لان البيعة تنفي الزيادة والبيعة
 على النقص لا تقبل قال بعض المشايخ ينبغي ان يقبل بيعة الغاصب
 لا سقاط اليمين عن نفسه وقد تقبل البيعة لا سقاط اليمين
 الا انه ان المودع ان ادعى رد الودعة يقبل قوله ولو اقام
 البيعة على ذلك قبلت بيعة وحليقة ما قلناه وبعض مشايخنا
 قالوا ينبغي ان يكون في كل فصل روايتان وكان القاض ابو
 علي السفي يقول هذه المسئلة مشككة وفي المشايخ من فرق
 بين مسئلة الودعة وبين المسئلة اعلم ان ذكر الجنب الصنف
 والقيمة ليس بشرط في دعوى الغصب بخلاف ما يرد الدعا ولانه
 محمد اذ ذكر في الاصل اذا ادعى على رجل انه غصب من جارية واقام
 على ذلك بيعة يجب المدعى عليه حنيفة يجرى بها ويرد ما على مالكا و
 قال شمس الائمة ينبغي ان يحفظ هذه المسئلة لانه قال اقام
 بيعة انه غصب جارية ولم يبين جنسها وصفها وفي المشايخ من
 شرط بيان الجنس والصفة والقيمة او لم يلام محمد على هذا وقال
 ابو بكر الاعمش تأويلها ان الشهود شهدوا اعلم اقرار الغاصب
 انه غصب جارية فثبت غصب الجارية باقراره في حق الجنب

والقيمة فاما الشهادة على فعل العصب فلا تقبل مع جملة المصنوع
لان القضاء بالمجهول غير ممكن والصحيح ان هذه الدعوة لشهادة
مقبولة بدول ذكر الجنب والقيمة والصفة للضرورة قال الناصب
يكون مستفاد احضارا للمصنوع علة وحسن عصب انما ينال
من الشهادة مفعلية فعل المصنوع دول العلم باوصاف
المصنوع وسقط اعتبار علمهم بالاوصاف لاجل التقدير وثبت
شهادة فعل في محل هو مال مقدم نصا رتبوت ذلك بالبينة
كشبهة بالاتقرار بحجب كذا في المنع في البزاز رجل اشترى لثمن
المصنوع جارية او ثوبا او ثمنه في بها امرأه حل وطرا لارادة
وليس الثوب ولو اشترى بالثوب المصنوع لا يحل ولو اشترى
على الثوب المصنوع لا يحل عصب الفاء اشترى بها جارية
فباعها بالدين يصدق بالرج وقال ابو يوسف لا يصدق به
اقوله المودع اذ ارى في الوديفة بالتصرف يطيب الرج ويخذ
الامام الاعظم ومحمد لا يطيب له ولو عصب الفاء اشترى بها طلقا
يشاء والدين فاكله او وهب لا يصدق بالرج اجماعا رجلا
وجه جارية الى الخامس لبيع فبعت امرأه الخامس الجارية الى
حاجتها فتركت فاكلها على امرأه الخامس لا غير وقال لا يغير
صاحب الخامس بين نصين الخامس وزوجه لان الخامس
اجير كمن من مذهب الامام الى الاجير المشترك يضمن تلف
في يده بغير فعله جاء الناصب ثوب وقال المصنوع هذا
وقال المالك لا بل غيره فاقول الناصب تمام هذا الفصل تقدم

شرحه في فصل النواع الصغائر فينظر في انحراف ذلك **نوع** في
احكام الشفعة واربعت يجب دار الوقف لا شفعة للوقف حتى
 لا يأخذها القيم لان الشفعة يجب بغير الملك والموقوفه ليست بمملوكة
 لاحد في الحقيقة قلت وفي البرازيل ما يخالف هذه المسئلة فانه
 ثبتت الشفعة بجوار دار الوقف انحراف رجل الشتر دار لابنة الصغير
 والاب شفعها فارد ان يأخذها بالشفعة كان له ذلك لان الاب
 لو اشترى على ابنه بكونه فلهذا هذا فاذا اخذ كيف يأخذ يقول شترت
 فاخذت بالشفعة ولو كان مكان الاب وصيا يجب ان يكون الميراث
 كما جازت شتر الوصر مال القيم علم قول من يملك الشتر فهو كمالا وعلى
 قول من لا يملك الشفعة انه لکن يقول شترت وطلبت الشفعة
 ثم يرفع الامر الى القاضي حتى يثبت فيها علم الوصر فيأخذ الوصر
 بالشفعة ويسلم الثمن اليه ثم هو يسلم الثمن الى القاض كذا في الوصول
 وفي البرازيل المسلم والذمي والمكاتب ومعتق البعض سواء فترها
 ولا شفعة في الموقوفات واذا ملك العقار بلا عوض كالأبنة والصدقة
 والوصية والميراث او بعض ليس على كماله وبدل المانع والصلح
 عن دم عدا او جعله اجرا فلا شفعة فيها ولا شفعة في البناء والأشجار
 اذا بيعت دون الوصية لانه نقل ولو كان البناء بمكة جازان يؤخذ
 بالشفعة فقط كذا عن ابن يوسف وهما رواية الحسن بن علي في ذكره
 كذا العلامة بن وهبان قلت وفي البرازيل ما يخالف هذه المسئلة
 فانه قال ثبت الشفعة بجوار دار الوقف وهم ثلاثة الشريك في
 البيع وهو الذمي بقاسم والمخلط وهو الذمي في خلط في الطريق

او الشرب والجار الملاصق ولا شفقة للجار المتعابل اذا كانت المصلحة
 نافذة وتجب الشفقة اذا كانت غير نافذة والشفقة في الطريق
 الجار قال مشايخنا لم يرد به طريقا عاما لانه غير ملوك لاحد وانما
 اراد به ما يكون في سكة غير نافذة وان لم يكن نافذة حتى كان
 الطريق مشددا بين اهله فان كان في اسفل السكة ما يتعلق
 حق المتعاملة كالسجدة ونحوه فليس احد من السكة شفقة بالكثر
 في الطريق وان المسجد وسط السكة فمن بينه في وسطها او
 مدخلها فليس له شفقة وان بيعت داره الاسفل فليس له
 الاسفل في الطريق الشفقة والجار مع الشريك شفقة من ان
 سلم الشريك ياخذ الجار في ظاهرها رواه الشيخ ابو يوسف
 انه لا ياخذ الجار اذا سلم مع الشريك صح حتى اذا سلمها
 لا ياخذها الجار وبعد تسليم الشريك انما ياخذها الجار اذا كان
 الطالبين بان يقول في طلبها ان لم ياخذها الشريك احدا
 ولم يذكر في الكتب ان من لا يبرر الشفقة بالجار وطلبها قبل لا
 يقضيه له بها لانه يزعم بطلان دعواه وقيل يقضيه لان الحاكم
 يبرر وجوبها وقيل يقال بهل تعقد وجوبها ان قال نعم فكم له بها
 وان قال لا لا يقضيه انما كلامه قال الامام الخواري وهذا
 الاقاويل وتختلف في دعوى الشفقة علم من لا يبرر اياها بالمدعي
 لهذا قبلت شفقة علم هذه الدار عما قول من يبرر اياها بالجار ولا
 يخلف بالمدعي لهذا قبلت شفقة في هذه الدار لانه لو حلف على
 هذه الوجه يخلف علمنا مذهب فسر حقه وتوضيح حقه في الشفا

بالجواز هل يحل بالطلب أو قول منه وجهان ذكرهما العلماء من شأني
 في الوسط ^{كتاب} أو ب ^{كتاب} القاضي لقاض القضاة شمس الدين
 السروجي إذا بلغ الشفع الجز وليس غيره من يشهد بالطلب
 فإنه يقول أنا مطالب بالشفعة حتى لا يسقط فيما بينه وبين
 الدعي والغال إذا علم بالشفعة فهو بمنزلة الحاضر في الطلب
 وبعد ما اشهد له مقدار المقتضى لم يוכל لمن يأخذ له الشفعة بطلب
 شفعة فلو قال طلبت الشفعة لا يبطل ولو قال اطلبها أو اطلب
 لها يبطل والصحيح أنها لا تبطل في المحيط إذا طلب بأى لفظ
 كان ماضيا أو مقبلا جاز سمع اليهودي السبع يوم السبت فلم
 يشهد بطلت شفعة الشفع بالجواز إذا خاف أنه لو طلب
 الشفعة عند قاض لا يبر شفعة الجواز فلم يطلب فهو على شفعة
 لأنه ترك العذر وإن لم يكن للصبي من يأخذ شفعة توقف إلى
 بلوغه لقول الله تعالى لا يبطل الشفع إذا كان غائبا وإن لم
 والوصي على الصبي جازير خلافا لما في وزفر وجل أكره على إسقاط
 الشفعة إلا بإذن من دين لم يجز ولو لم تبطل الشفعة ولا يصح
 تسليم الشفعة مع الزل وكوسد فمكربا ولم يمكنه النطق لم تبطل
 شفعت في البرازية الحيلة بعد ثبوتها نكده بالانفاق وإن
 يقول المشتري للشفيع أئتمرت مني وإن كان قبل الثبوت
 لا بأس به إذا كان أو فاسقا في المختار لأنه ليس بالطار
 وعلم هذا حيلة الركاة وروى الربا وحيلة علم وجهه أما آية
 بيتان دارين رجل ثم يبيع بغيرها من أو يكون داران

متلاصقان يصدق صاحب الدارين الذر على جاره
 بالخيار ط على رجل و قبضة ثم باع منه ما بقي من داره أو اشترى
 عشرة بطن كثير أو سهو ما من ماله سهم والباقي بتمثيل
 فلتشيع للشفقة في الأول لا في الباقي ولو خاف البيع
 أن يفسخ المشتري بيع الباقي على خيار إلى ثلاثة أيام ولو
 خاف المشتري أنه إن اشترى القليل بالثمن الكثير لا يبيع منه
 الباقي يشترى السهم الواحد على خيار إلى ثلاثة أيام ولو
 أراد الشفيع أن يحلف بالله تعالى ما اردت البطلان للشفقة
 لم يكن له ذلك لأنه لو اقر به لا يلزمه شيء ولو حلفه البيع
 الأول لم يكن تخيجه له ذلك لأنه ادعى بینه لو اقر به لا يلزمه
 شيء ولو حلفه أن البيع الأول لم يكن تخيجه له ذلك لأنه ادعى
 بینه لو اقر به لزمه فيكون حلفاً وفي الكروم والاشجار أن
 الجملة لا سقاط للشفقة باع الاشجار والكروم أو وبيعها أصلاً
 ثم يشترى الأرض منه لأنه صار شرطاً قبل الشراء فيقدم على
 الجار أو يقول المشتري له أنا أبيعها منك بالماخوذ ولا فائدة
 لك في طلبها فإذا قال الشفيع نعم أو اشترت بطلت و كأنه
 اجماعاً قال العلامة أبو بكر قال ستمس الأئمة لا يكره لأنه
 لم يقصد به الاضرار بالشفيع وقيل إن كان الجار فاسقاً بناه
 فلا يكره اسقاط الشفقة ولا يكره له في الأحوال كلها أو يبيع البناء
 بثمان قليل ولا شفقة فيه ثم يبيع البضائع بثمان كثير فلا يكره في
 البضائع كقوله ثمها الجملة منتهية في البئرانية والله الموفق للصواب

نوع في القسمة لا يقسم جام وحايط وبيت ودكان صغير
 لأنه لو قسم لاسبق لحافئدة ولا استقاع فيها حصصه وأن في فائدة
 تقسم بينهما والخوض يقسم عشرة عشرة أو أقل وكذا الشئ الواجب
 لو كان في قطعهما ضرر لا يقسم بينهما ولا فناء إلا إذا كانت
 مع أرض فتقسم بينهما التبر والقناة والشوب على الشراكة
 الواحد لا يقسم إلا بالضرر وفيه الولو والحق دار بين اثنين
 انزهدت فقال احدهما ابنه وأبى الآخر قسم بينهما وفي الملقط
 دار بين اثنين لاحد هما القليل وللآخر الكثير وصاح القليل لا
 ينفع بنصيبه بعد الضمة وتطلب الكثير الضمة وأبى صاحب القليل
 قسمت بالاتفاق وإذا كان على العكس قال أبو الحسن الكرخي
 في حقه لا يقسم وأبى ذلك ذهب الأساجيد والفقهاء أبو
 الليث السمرقندي وأبو بكر محمد بن سهل السجزي وجعلوا
 هذا قول اصحابنا وذكر الحاكم الشهيد أنهما وأبيه ذهبوا
 وعليه الفتور لأن الطالب رضي بالقسمة وهذه القسمة لا
 تنضم الضرر على الآبى حصبة مشتركة بين الدهقان والمزارع
 فقال الدهقان أقسم بها وأفرز حصتي وقسمها المزارع في
 غيبة الدهقان وحل حصته اليه فلما رجع وجد حصته المزارع
 تلفت فالتك عليها وأن ترك حصته الدهقان مقدرا وحل
 حصته إلى منزله فلما رجع وجد حصته الدهقان قد تلفت فالتك
 على الدهقان وفيه واقعات السمرقندي أنه إذا تلف حصته
 الدهقان قبل حصته بنصفها وترجع على الأكار بنصف المقتضى

وان تلف حصته الاكار لا ينقض لانه اتلف بعد قبضه والغلط كلها
 في يده والاصل ان يهلك حصته من المكيل في يده قبل القبض فقبض
 للآخر نصيبه لا يوجب انتفاض القصة ويهلك حصته من لم يكن
 المكيل في يده قبل قبض حصته لوجوب انتفاضها وذكر شيخ الاسلام
 ان المكيل والموزون لو كانا بين اثنين فاقسماه وقبض
 احدهما حصته لا الآخر حتى تلف نصيب الآخر تنقض القصة ويكون
 التلف والباقي على الشركة وتاويله اذ لم يكن المقسم في
 يده احدهما والمقبوض بالقصة الفاسدة ثبت يده المالك فيه
 ونحو المنع شريح المجمع اذا طلب احد الشريكين القصة وابى الآخر
 فامر القاضي فاسم فقهه بينهما فالأجرة يكون على الطالب كذا
 روي الحسن بن علي ج قال ابى يوسف ومحمد الاجرة عليهما وفي
 الذخيرة سئل ابى جعفر عن سلطان غنم اهل قرية فارادوا قسم
 تلك الغنمة واختلفوا فيها بينهم قال يقسم على قدر الاملاك
 وقال بعضهم يقسم على عدد الرؤس وقال بعضهم ان كانت تخصير
 املاكهم يقسم ذلك على قدر الاملاك وان كانت الغنمة لا تخصير
 الا بدران يقسم على عدد الرؤس ولا شيء على النساء والصبيان
 في ذلك لانه لا يقدر على حملهم وآثران في يدهما عقار ومعهما غناب
 اوصيه وجرهنا على الوفاة وعدد الورثة قسم القاضي العقار
 بطلها ونصب القاضي عن الغناب وكبلا او عن الصبي وصبي
 يقبض نصيبها ولا بد من اقامة البينة في هذه الصورة ثم اعلم
 ان ههنا مسألة لا بد من معرفتها وهي ان القاضي انما يرضى وصيا

عن الصغير اذا كان الصغير حاضرا واما اذا كان غائبا فلا ينصب
وصيا والفرق ان الصغير اذا كان حاضرا يتوجه الدعو عليه فلا يجوز
نصب من يجيبه واما اذا كان الصغير غائبا لم ينصب الدعو عليه فلا
يحتاج الى نصب من يجيب عنه فلم يقع الضرورة عند نصب الوصي
فاضطرنا كثيرا ذكر في المنع منع الجمع وفي البرازية انه لا يشترط
حضور الصغير بل يشترط ان يكون في ولايته وان يكون الحاكم القريب
علما بوجوده وحاله رجل بينه وبين اخ حمام او شراورج فطلب
احدهما القسم من القاضي لا يجيبه لذلك اقول غفرت ذنوبي ان
الجزء القسم انما يكون عند اتفاق الضرر عنهما بان يقع نصب كل
منهما بعد القسم متفقا به انتفاع ذلك الجنس وفي قسم الحمام
والشراورج ضرر لهما او لاحدهما فلا يقسم الا بالتراضي منعهما
المشايخ من قال لا تقسم عند الضرر لانه لم ينصب مطلقا لكن لو اتفقا
لم يصحهما عن ذلك كثيرا ذكر في الحاخ والدالموق **الفصل الثاني عشر**
في الاكراه وهو عبارة عن تهديد القادر بغيره علم ما يهدده بأكراه
علم ان بحيث يتفقه به الرضوخ والمنع الاكراه نوعان نوع يرجع الى
المكروه ونوع يرجع الى المكروه وهو ان يكون المكروه قادرا على تحقيق
ما اوعد به الضرر القادر على الالزام الضرورة لا تتحقق الا عند القدرة
على الانتفاع وانه اذا لم يكون قادرا فيكون الاكراه منه هدرنا وفي هذا
المعنى لافرق بين السلطان وغيره لان هذا علم منه بما يظهر
لتحقق الاكراه من السلطان وغيره واما علم من ذهب اليه فقد نظر
انه لا يتحقق الاكراه الا من السلطان الا عظم وتبين انه يتحقق من غيرك

المحدود لأن القدرة لا يتحقق إلا من السلطان والصحيح ان
 الاختلاف في ذلك مختلف عصر وآوان لا جهة وبرهان
 لأن زمانا في حقيقة لم يكن لغير السلطان من القوة ما يتحقق به
 الاكراه فافقته عند حجب ما شاهدنا ما عاين في زمانها ظاهر
 الف في اصدار الامر الى كل مغلب فيتحقق الاكراه في الحال وذكر
 في البرازية نفس الأمر من السلطان بلا تهديد اكراه لأنه لو لم
 يمثل امره يعاقبه وقال ان كان الامور يعلم انه لو لم يفعل بفعل
 ما قاله السلطان ان كان امره بالفعل الا كما وقع البدائع البلوغ
 والعقل والتمييز المطلق ليس بشرط تحقق الاكراه حتى يتحقق
 من الصعب العاقل اذا كان مطاعا مسلطا ومنه البائع المختلط العقل
 اذا كان مطاعا مسلطا للقدرة على الايقاع واما النوع الذي
 يرجع الى الملكة فهو ان يكون في غالب رايه انه لو لم يجب الى
 ما عذر اليه يتحقق ما او عذبه لأنه غالب الرأى جهة خصوصا عند
 تقدير الوصول الى اليقين حتى لو كان في اكبر رايه ان الملكة لا يتحقق
 ما او عذبه لا يثبت حكم الاكراه شرعا وان وجد صورة الالقاء
 لأن الضرورة لم يتحقق ويمثله لو أمره بفعل شيء ولم يوعده عليه
 تهديده ولكن في البرازية الملكة انه لو لم يفعل ما أمره به يتحقق ما
 او عذبه فيثبت حكم الاكراه لذلك ولهذا لو كان في البرازية انه لو
 امتنع عن تناول المسية وصبر الى ان يلحقه الجوع للملك لا يزيل
 عنه الاكراه لا يباح له التناول في الحال ان كان في البرازية انه
 لو صبر الى تلك الحال لا يزيل عنه الاكراه يباح له التناول في الحال

فذل ان العبرة لغالب الزائر والكبير الظن دون ضرورة الالباع
وتحسب الرابدية واذا اكره على بيع شئ له او شئ سئلته
او علم ان يقر لرجل الف او بوجه داره فأكره على ذلك بالفضل
او بالقرابة الشديدة او بالحب المدبر فباع او اشترى او اقترأ
فأقول فهو بالخيار ان شاء امضى البيع وان شاء انسخه ورجع
بالبيع لان يشترط صحة هذه العقود التراضية قال الله تعالى
الا ان تكونوا تجارة عن تراض منكم والا تراه بهذه الاشياء
لعدم الرضف في خلافها اذا اكره بغير سوط او حبس يمين
لانه لا يبال به بالنظر الى العادة فلا يتحقق به الاكراه الا اذا
كان صاحب منصب يعلم انه يستقر به لقوت الرضا ووجه القول
اذا كان الرجل في الاشراف او في الاجلاء او من كبار العلماء
او الرؤساء بحيث يستكف عن بغير سوط او حبس ساعته لم يخر
اقراره لانه مثل هذا الرجل يوشى الف درهم على ما يخطه من اللوا
بهذا القدر من الحبس والعقد مكان مكرها وكذا الاقرار بجهة
تسبح جنبه الصدق على جنبه الكذب وعند الاكراه يحتمل انه يكره
لرفع الضرر ووجه الضرر ولو بهد بغير سوط او سوطين فهو لا
يعبر الا ان يكون لا ضرر بك على عينيك او على المد الكبير ووجه
البيد ايع الاكراه يمنع سواء كان المقرب بما يحتمل الفسخ او لا يحتمل
وسواء كان ما يسقط بالشبهات كما طردود القضا صرح لو اكره
على الاقرار بذلك ثم خط سبيله فهذا علم وجهين اما ان توارى
عن بغير المكروه حين ما خط سبيله واما ان توارى عن بغيره حين

من اخذه وردّه اليه فان كان قد توار عن بره ثم اخذه
 فاقم اقراراً متناً فجاز اقراره لانه لما خلى سبيله حتى
 توار عن بره ففقد زال الاكراه عن فاذا اقر به بالاكراه جبر
 ففقد اقراراً صحيحاً وان كان لم يتوار عن بره بعد حتى
 رده اليه فاقم به من غير تجديد الاكراه لم يصح الاقرار لانه ما لم
 يتوار عن بره فهو على الاكراه الاول ولو اكره على الاقرار
 بالقصاص فاقم به فقتله حين ما اقر به من غير بينة فان كان
 المقتول موقفاً بالدية بخلافه فغير يجب القصاص استحساناً وان لم يكن
 معروفاً بها يجب القصاص والقياس ان يجب القصاص على المالك كيف
 ما كان لان الاقرار بالاكراه مالم يصح شرعاً كان وجوده غير
 بمنزلة واحدة فصار كما قال قتلة ابتداءً وتظهيره ما اذا دخل رجل على
 آخر في منزل فحاصب المقتول انه غير ابرج دخل عليه لقتله
 ياخذ ماله فبارزته وقتله فان كان الداخل معروفاً بالدية
 لا يجب القصاص على صاحب المنزل وان لم يكن معروفاً يجب
 القصاص على صاحب المنزل كذا ائنه وان لم يجب القصاص
 الارش لانه سقوط القصاص للشبهة لقوله عليه السلام اذروا
 الحد ودبوا بالشبهات وانها لا تمنع وجوب المال وروى الحسن
 البجلي انه لا يرش ايضاً اذا كان معروفاً انه كلام صاحب
 البدائع وقد ذكر في البزارية ولو اكره على شرب الخمر بالاكراه بخلاف
 منه التلف او تلف عضو او قال لا جسدك ولا ضربتك لا يابط
 بملك شرهته لذلك ولو امتنع بامره اكره على الية فهو بطلان

لا يكون ملكا للموهب والآكراه علم الرتبة الكراه علم السليم بخلاف
البيع فان الآكراه علم البيع لا يكون الكراه علم السليم كره على
البيع موتهب جاز كره على البيع ولم يلمشتر فباعه انما
لا يجوز طلبه بما لا يطلو كره علم اذ ان فباع جارية بلاكراه
على البيع جاز البيع لانه غير متعين لادائه وهر إعادة الظلمة
اذا اصادر وارجلها يحكموا بالمال ولا يذكر موبيع شئ من ماله
والحيلة له فيه ان يقول من أين أعطى ولما لم يفسد اذا قال لم
يع جاريك فقد صار ملكا على بيع الجارية فلا يفسد بغيره كره
علم الابراء عن الحقوق او الكفالة بالنفس او تسليم الشفعة او
ترك طلبها كان باطلا رجل ضرب زوجته حتى اقرت باستيفاء
مهرها جاز عن رابع لان الآكراه لا يتحقق الا من السلطان قال
البنزاز الزوج سلطان زوجته فيحقق منه الآكراه ولم يذكر كراه
قلت ورفقا اللفظ يدل على الوفاق وفيه المنع شرح المجمع
اذا كره ان ارجلها بالاكراه التام علم ان يطلق امراته او يترك
عنه ففعل ذلك فوقع الطلاق والعقد عندنا خلافا للشافعي
فاذا كره علم التوكيل بالطلاق او العناق ففعل التوكيل بالتوكيل
جائزا استحسانا وقد يصر التوكيل القياس أن لا يصح الوكالة
مع الآكراه لان كل عقد يوثق فيه الزل يوثق فيه الآكراه وما لا
يوثق فيه الزل لا يوثق فيه الآكراه لانها ينفيان الرض والوكالة
بطلان الزل فكذلك بالاكراه وفيه جامع القضا والكره على ان يكتب
علم فطاس امراته طالق او امرها بيدك الا اذا نوى كره على

ان يقر بالطلاق فاقه لا يبيع كذا ذكره العلامة السمرجاني في آداب
 القضاء اكره على من ادعى او قطع شئ او لبس فاقه لا يدرمه
 شئ وفي المحيط من المشايخ من قال يصح الاتجار بالشر مكرهاً
 وعنه الحسن بن زياد انه يحل للبائع حتى يقر وقال عالم
 يبيع العجم ولا يظن العظم اده يقبل رجلاً ولم يقل ان لم يقبله
 لا تشك ولكن لا تعلم انه اذا لم يقبله يوقع فيه ما يدره به
 كان مكرهاً التامه اذا اكره ما علم الكفر وله امانة مكرهاً
 وقيل مطلقاً بالايان لم يبين اراءه لانه لا يحكم بكفه باجر النكحة
 علمه شافان قالت المراه قد كبرت وقد جئت منك ^{بغير عتق} فقال
 الرجوع اظهرت ذلك بعد الاكره وقيل مطلقاً بالايان فاقول
 قوله استعنا والقباس ان يكون الصول قول المراه وتحكم بالفرقة
 اكره علمه السلام فاسلم صح وكونه يجسب لا يقبل استحساناً
 وفي العاديه رجل شكى الى سلطان ظالم حتى عزم رجلاً جلته من
 المال اقول ان كانت السعاده بحق بان كان يوديه ولا يمكنه دفع
 الاداء الا بالرفع الى السلطان الظالم او خليفته او كان فاسقاً
 لا يمتنع بالامر بالمعروف في مثل هذا الموضع لا يضمن الساعي
 ما عزمه الفاسق وغيره ولو قال ان فلانا وجد كثر اولقطه وقد
 ظهر انه كاذب فين الا اذا كان السلطان عادلاً لا يوزم بمثل هذه
 السعائيا وقد يوزم وقد لا يوزم فلا يضمن الساعي روى هذا
 عن زفر ووجه قال كثير من مشايخنا لمصالحه العامة وفي شرح الصبائر
 ان كانت السعاده بحق كما لو اذاه او ادم علمه الفسق اراضه

عليه ولا يعطى بالعظة فاجبر السلطان بذلك فغرمه مالا لا يحصى
وفي فتاوى قاضي خان رجل اعلى على اخر سرقة فقدمه الى السلطان
فطلب منه ان يضربه حتى يقر ففرضه السلطان مرة او مرتين وجرعات
المحبوس من التعذيب والضرب اخر فصعد السطح لينقلب فسقط
السطح فمات وقد كانت لحقة غرامة في هذه الحادثة فظارت
السدة على يد غيره كان للورثة ان ياخذوا صاحب السرقة بدنية ابيهم
وبالغرامة التي كان ادائها الى السلطان في الذخيرة المضروب اذا
شكك السلطان واخذ مالا من الضارب امر السلطان لاضمان على
المضروب وفي القضية رجل اجبر الظلم ان الضمان حنطه فاخذوا
منه فلما نابرجع بها على الخبر وكذا اذا علموا النظام لكن السامعي
بالاخذ يضمن قال التمام للنظام لفلان فرش جيد فاخذ فالتام
ضامن والله الموفق **نوع في بيان احكام الحج** الحج في اللغة عبادة
عن المنع وفي عرفهم هو المنع عن الصرف اقول سبب الحج الصغر
والجنون والرق فلم يصح طلاق صبي ومجنون غلب على عقله وعنفها
واقرارهما وصح طلاق العبد واقرارها في حق نفسه حتى يخرجه
خلوا اخر جمال اخر الى عنقه ويجد ومود يجال ومن عقد منهم ولو عقله
اجاز وليه او رده وان اتلفوا شئنا ضمنوا كذا في الوقاية وفي
الهداية قال ابو ج لا اجر على امر العاقل البالغ السفيد وتضمنه في
ماله جانيه وان كان مبدرا او قفدا يملك ماله فيما لا عوض له
فيه ولا مصلية وقال ابو يوسف ومحمد وهو قول الشافعي على
السفيد وجميعه الشر في ماله اقول السفيد من بشر ماله الخماص

الطيارة والكباش النطاحة **٥** القاض اذا جرح على آخر ثم رفع الى
قاض آخر فابطل حجه واطلق عنه جاز لان الجرح منه قتل ولو بقي
منه الاثر رايه لم توجد المقضاه والمقتضى عليه ولو كان مقتضى
نقض القضاء مختلف فيه فلا بد من الامضاء حتى لو وقع تصرف
بعد الجرح الى القاض الخارج او الى غيره فنقض بطلان تصرفه ثم رفع
الى قاض اخر فنقض البطلان لا اتصال الامضاء به بالبينه فلا يقبل
النقض بعد ذلك والله الموفق **نوع يذكر في كون الغلام**
رشيدا قال ابو حنيفة اذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم اليه
ماله حتى يبلغ خمسة وعشرين سنة فان تصرف فيه قبل ذلك
نقض تصرفه فاذا بلغ خمسة وعشرين سنة سلم اليه ماله وان لم يوسل
منه الرشيد وقال لا بد من دفع اليه ماله ابراه حتى يوسل رشده والكره
بهو صلاح المال فقط فلا يجوز تصرف فيه لان علة المنع السفيه فيبقى
ما بقيت العلة وصار كالصبا امر من الصبا بائنه ولا يجوز على القاض
المصلحة لانه خلاف للسافه لان الجرح عليه زجر وعصوبه بخلاف السفيه
واكرهه لم يجعل ايمالا شهادة والولاية عنده ولنا انه مصلحة لانه
فيكون الرشيد ما نوسنا منه فيدفع ماله اليه لقوله تعالى فان التسم
منهم رشدا فادفعوا اموالهم الاليه وقد علق الرشيد باستيناس
رشد واحد فلا يكره في الاثبات واكرشه في المال كالمسكين
ذكره وهو مراد ابن عباس رضي فلا يكون الرشيد في الدين مرادا
لان جرح معلقا برشد في وهو المال والدين يخرج الزكوة من
مال السفيه لانه واجب عليه امر اداوه وتبقي على اولاده وزوجه

ومن يجب عليه نفقة من ذور ارحامه لان احياء اولده وزوجته
 من حوايج والاتفاق على ذر الرحم واجب عليه حتى لقمة السفة
 لا يبطل حقوق الناس لان القاضي يدفع قدر الزكاة التي
 ليس فيها الى مصرها لانه لا بد من رسته لكونها عبارة ولكن سويت
 مع كسلا ليس فيها في غيرها وفي النفقة تدفع الى امينة ليس فيها
 لانها ليست بعبادة فلا يحتاج الى رسته وان اراد حجة الاسلام
 لم يمنع منها لانه واجب عليه بايجاب الله تعالى غير صنف ولا يسلم
 النفقة اليه ويسلمها الى النفقة من الحاج لنفقها اليه في طوبى الحج
 كسلا ينفقها في غير هذا الوجه انتم كلام الهداية وفي نصيب
 الودائع ولا يحج عمل المديون عنده ولكن يحسب الدين ان كان له
 مال حتى يقضى دينه فالقاضي يقضى دينه بدراهم ودنا بغيره بغير اذنه
 لانها معدة لقضاء الدين وقال لا يحج عليه بطلب الغنا امر الحج ويبيع
 ماله لقضاء دينه ويقسم من ماله من ماله بين غنائه بالخصم
 بنسبة المال فينفق عليه من ماله كما ينفق من مال السفينة لان
 الاتفاق لا بد منه دفعا للهلاك والله الموفق **فروع في معرفة**
حد البلوغ وهو في اللغة عبارة عن الوصول في الاصطلاح
 انتهاء حد الصغر ولما كان حد الصغر احدا السجلا الحج وحبها و
 وفي العبادية البلوغ نارة يكون بالسن ونارة يكون بالعلامة
 فالعلامة في الجارية تسع سنين هو المختار للفقهاء والعلامة
 في الغلام الاحتمال والاحبال واذن المدة اثني عشر سنة
 واما السن في الغلام اذا دخل في التاسعة عشر وميل حتى يتم

ثمانية عشر سنة وفي الجارية اذا دخلت في البعض عشر
 وقال ابن يوسف ومحمد اذا تم للعظام والجارية خمسة عشر سنة
 فقد بلغا وهو رواية عن ابي ج و به يعني وعند الشافعي كذلك
 وهذا اقل ما قيل فيه لان بعضهم قال اثنان وعشرون سنة
 وبعضهم قال خمسة وعشرون سنة وهو قول عمر بن الخطاب
 الرواية عن ابي يوسف انه اعتبر بنات الشعر وهو مذهب
 مالك وفي الهداية اذا رأت حق الغلام او الجارية واشكل ارجلها
 في البلوغ فقد اقد بلغا فالقول في اياها واحكامها احكام البنات
 لانه مسمى لا يعرف الا من جهتها ظاهرا فاذا اخبر انه لم يكن
 قبل قولها كما تقبل قول المرأة في الحيض وفي فتاوى قاضي خان
 اذ ادة وهبت مدركة زوجها وقالت انا مدركة ثم قالت لم
 اكن مدركة وكذب فيما قلت قالوا ان كانت تشبه المدركة
 في ذلك الوقت او كان بها علامة المدركة لا تصدق انها
 لم يكن مدركة وان لم تكن كذلك فان القول قولها وفي فتاوى
 النسفي سنن عن قوم اصطلموا او ضلوا ما هو علم شئ او اقر
 المراهق عند الصلح انه بالغ ثم قال بعض الورثة بعد ذلك انه
 لم يكن بالغ لم يصح هذا الصلح اقول القول قول البصير بالبلوغ
 بشرط ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة لان اقل من ذلك
 نادرو الله الموفق **الفصل الثالث عشر في النكاح** اختلف
 اصحابنا فيه قال بعضهم انه مندوب موصى واليه ذهب الامام
 الكرخي وقال بعضهم فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن

السابقين كالجهاد وصلاة الجنازة وقال بعضهم انه واجب على سبيل
 الكفاية كزكاة السلام وقال بعضهم انه واجب علينا لكن عملاً لا نقاداً
 على طريق التعيين كصدقة الفطر والوتر والاصححة وفي الجمع قال
 ابن في حالة الاعتدال فيجب في حالة التوقان ويكره في حالة
 الجوز وفي الهداية وينعقد بالاجاب الصواب بلفظين يعبر به عن
 الماضي لان الصيغة وان كانت لاخبار وصفا فقد جعل الانشاء
 شرعاً نوعاً للمحاجة وينعقد بلفظين يعبر بهما عن الماضي
 وبالآخر عن المستقبل مثلاً ان يقول زوجني قبضول زوجك لان هذا
 توكيد بالنجاح والواحد يتولى طرف النجاح وينعقد بلفظ النجاح
 والشرع وجب والامته والتملك والصدقة والبيع ولا ينعقد بلفظ
 الاجارة في الصحيح ولا بلفظ الاخلال او الاباحة والاعارة والكوة
 ولا ينعقد بنجاح المسلمين الا بحضور الشاهدين الحريين القابلين
 البالغين المسلمين او رجل امرأته ولا ان كانوا اخيراً عدول
 او محرودين في قذف وينعقد النكاح بشهادة الاعيان عندنا
 خلافاً لما في بعض الشرط لا طهار النكاح عنده وعندنا به
 الشاهد ليس بشرط وفي الذخيرة ولا ينعقد النكاح بشهادة النكاح
 اللذان لا يسمعان كلام المتعاقدين والاصحاب وذكر القاضي
 هما الاسي جارية والسعد رحمهما الله ان النكاح ينعقد بشهادة
 الاصحاب ونقص القدر على ان سماع الشهود كلام المتعاقدين
 بهما مع شرط لا ينفاد النكاح او لا فقد اختلف فيه فقال بعضهم
 ليس بشرط وانما الشرط حصة تمام فينعقد النكاح بشهادة الاثنين

وتفق القدر على ان سماع الشهود كلام المتفقين
 لا يبرئ منه وتنه ماخذ في الحيط رجل تزوج امرأة بحضرة السكائر
 وهم يوفون امر النكاح بخبر انهم لا يذكرونه بعد ما صحوا العقد
 النكاح لان هذا النكاح عقد بحضرة الشهود وفي البراءة
 لقنت المرأة بالعبودية زوجت لنفسه من فلان ولا توفه وقال
 فلان بعد كلامها قبلت والشهود يعلمون ذلك او لا يعلمون صح
 النكاح قال في النصاب وعلى الفسور وفي النوادر رجل وامرأة
 اتفقا بالنكاح بين يدي شاهد من فقال الرجل بنية اراثة وقال
 المرأة هذا زوجي فانه لا يصح النكاح ما لم يصدر العقد بحضرتها
 وعلى الفسور وفي فتاوى قاضي خان رجل له بنت واحدة اسمها
 عارضة فقال الاب وقت العقد زوجت منك بنت فاطمة لا
 ينعقد النكاح بينهما ولو كانت المرأة حاضرة مجلس العقد فقال الاب
 زوجتك بنت فاطمة هذه غلطاً وأشار الى عارضة وغلطاً
 في اسمها فقال الزوج قبلت جاز وفي الخلاصة اب الصغيرة اذا
 قال زوجت بنت فلانة من ابن فلان بكذا فقال والد الزوج قبلت
 ذلك لابنه اتول غفرت ذنوبه ان كان له ابنان او اكثر لا يجوز
 وان كان له ابن واحد صح وتوذكر ابو الليث اسم الابن و
 قال زوجت بنته من ابنتك فلان فقال اب الابن قبلت صح العقد
 وان لم يقل قبلت لابن ولو قال قبلت لاجل ابنة ان سماه جاز
 ايضاً وان لم يسمه ان كان له ابن واحد جاز وان كان له
 ابنان لا يجوز كما ذكرنا وفي الحيط لو قال زوجت بنتك لم يبر

على هذا اللفظ وله بنت واحدة جازم وكما كان له بنان اسم
الكبير عارضة واسم الصغير فاطمة فقال زوجت بنتي فاطمة
منك على كذا ينقذ النكاح على الصغير وان كان يريد تزوج
الكبير وكما قال زوجت بنتي الكبير فاطمة يجب ان لا ينقذ على احدهما
آراءه اياها اسمان اسم سميت به في الصغير واسم سميت به في الكبير
وغلب اسم الصغير يعني اذا صارت مودة بهذا الاسم فانها تزوجت
بالاسم الذي في الكبير فالامام ظهير الدين قال لا يصح الجمع بين
الاسمين وذكر في البرازية رجل بنان مريضة وغيره زوجت
فقال عند الشهود زوجت بنتي منك بكذا واسم البنت الفاطمة
وقال مخاطب قبلت صح وانصرف الى الفارغة اجاب صاحب
البدانة في آراءه زوجت نفسها بالف من رجل عند الشهود فلم يقبل
الزوج شيئا لكن اعطاه المهر المسمى في المجلس فانه يكون قبولاً
قال البرازي وانكره صاحب المحيط وقال لا مالم يقبلت قبلت
لا يصح العقد بخلاف السبع لانه ينقذ بالفاطر والنكاح توقف
على الشهود وبخلاف اجازة الفضول بالفعل لوجود القول ثم
واذا تزوج مسلم ذمياً بشهادة ذميين جاز عند الجمع وعند الي
يوسف وعند محمد لا يجوز وتحرم على الرجل نكاح اصوله الى الام
والاب والافراد والتجارات وان غلب أو فروجه امر الولد
وقوله الولد قوله ولد الولد وان سفلوا أو فروج اصوله الى
الاخوة والافخوات واولادهم واولاد اولادهم وان نزلوا
والاعمام والعمات والافخالات ونكاح ام امراته دخل

نحوه که در این کتاب مذکور است
نکته که در این کتاب مذکور است

بها اولم به خلق زوجة ابيه واجداده وكنه اكرم عليه اراة ابنة
وهوام اولاده وكرم عليه نكاح امة من الرضاة واخته من
الرضاة ولا يحل له ان يجتمع بين اختين بنكاح ولا يملك بمدين
استثنائاً ولا باس بان يجتمع بين اراة وابنة زوج كان لها
من قبل لانه لا قرابة بينهما ولا رضاع وقال فم لا يجوز لان
ابنة الزوج لو قدر صورتها ذكرها جاز لك التزوج بها اراة ابيه
قلنا اراة الاب لو صورتها ذكرها جاز له التزوج بهذه بشرط
ان صور ذلك من كل جانب ومن زنى باراة حرمت عليه بها
وانتها وقال الشافعي الزنا يوجب حمة المصاهرة لانه لا حرمة له
عنده واجمعوا علم انه لا يجوز للام ان تتزوج ابنها من الزنا ومن
متة اراة بشبهة حرمت عليه اراة وانتهى عندنا وقال الشافعي
لا يحرم عليه ثم المتشبهة ان تشبه الآلة او تزداد بذلك انتشار
هو الصحيح والمعتبر النظر الى الفرج الداخلى ولا يتحقق ذلك الا عند
اركانها فلو تمس فتنزل فقد قيل يجب الطهارة والصحيح انه لا يوجبها
لانه بالنزول بين ان غير متحقق الى الوطئ وعلم بهذا ان اراة
في دبرها اليه واذا طلق الرجل اراة طلاقاً بائناً او رجعيماً لم يكن
له ان يتزوج باختها حتى تنقض عدتها ولا يتزوج المولدة امة ولا
اراة عبيد بما يجوز تزويج الكليات لا المجزئات ويجوز
تزوج الصائيات ان كانوا يوفون بنبي وبوفون بكتاب
ويجوز للحم والمحممة ان يتزوجها في حالة الاحرام وقال الشافعي
لا يجوز لقوله عليه السلام لا ينكح المحرم ولا ينكح ولنا ما روي عنه عليه السلام

تزوج بيمونة وهو حرم ومارواه محمول على الوطى ولا يتزوج
علاوة ويجوز تزويج المرأة عليها فان تزوج امه علاوة في عدة
من طلاق باين لم يجز عند ابي حنيفة وعندهما يجوز والمخالف لا يتزوج
اربعا من اطرافه والامام ما شاء في ملكه وليس ان يتزوج اكثر
من اربع لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث
ورباع الآية والتقصير على العدد يمنع الزيادة عليه وقال الشافعي
لا يتزوج الا امه واحدة لانه ضرر شرعه والحجة عليه تكون اذا
الامة المتكوجة ينظم اسم النساء في الظاهر ولا يجوز للعبد ان
يتزوج اكثر من اثنين وقال مالك يجوز له لانه في حق النكاح بمنزلة
الحرة حتى يملكه بغير اذن المولى وكذا ان الرق منصف
فتتزوج العبد اثنين والحرة اربعا اظهاها الشافعي في طلاق
الحرة احدى الاربع طلاقا باين لم يجز له ان يتزوج رابعة حتى تنقصر
عدتها وفي خلاف الشافعي وهو نظير نكاح الاحنت في عدة الاثنت
فان تزوج من زنا جاز النكاح ولا بطلان حتى يضع حملها وهذا
عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف النكاح فاسد وان كان الحمل
ثابت النسب فالنكاح باطل لا جلاء ونكاح المتعة باطل وهو
ان يقول لامرأة اتبع بك لمدة بكذا من المال وقال مالك يجوز
جائز والنكاح الموقت باطل ايضا مثل ان تزوج امرأة بشهادة
شاهدين مدة عشرة ايام وقال غيره هو صحيح هذا لازم وبطل
التوقيت انما هو والله الموفق الى سبيل الرشاد **في بيان**
تزوج الاولياء والاكفاء اقوال وتنفيد نكاح المرأة العاقلة

البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولا بكرا كان او شبا عند الحج
 واية يوسف انه لا ينعقد الا بولي وعنده محمد بن يعقوب موقوف وقال
 مالك والشافعي لا ينعقد النكاح بعبارة النساء اصلا ثم في ظاهر
 الرواية لا فرق بين الكفو وغير الكفو بل يكتفي للولي حق
 الاعراف في غير الكفو وعن ابي ج واية يوسف انه يجوز
 في غير الكفو لان كم من واقع لا يدع وذكر في الحقايق المطلقة
 ثلاثا اذا زوجت نفسها بغير كفوة وادخل بها الزوج ثم طلقها لا
 يحل للزوج الاول علم ما هو المختار وتلك وهذا مما يجب حفظه ولا
 يجوز للولي اجبار البكر البالغة على النكاح خلافا للشافعي واذا
 استأذنها الولي فسكت او صحت فتأذنها او قيل اذا صحت
 يكون كالمستزنية بما سمعت لا يكون رضوا اذ ايكث بلا صوت
 لم يكن رد العقد وقيل هذا اذا خرج الدم بلا صوت كالقول
 لانها تحزن على مفارقة بيت ابوتها واما اذا كان بكرا بلا صوت
 قولى يكون رد ال تزني فتاوى راضين ان انه يمتحن الدم فانه كان
 باردا فهو رضوان كان حارا فليس بضر ويجوز نكاح الصغيرة
 اذا تزوجها الولي بكرا كانت الصغيرة او شبا والولي هو العصبة
 فان تزوجها الاب والجد عند عدمه فلا خيار لهما بعد بلوغها كالا
 الرأى واخر الشفقة فتدزم العقد بمباشرتها وان زوجها غير الاب
 او الجد فملك واحد منها الخيار اذا بلغ آتيا شاء اقام على النكاح
 وان شاء فسخ وهذا عند ابي ج ومحمد وقال ابي يوسف لا خيار لهما
 اعتبارا بالآ والجد وذكر الناطق في تزويجه اذا عطل الآ ثم تزوج

بنسبة الصغيرة فنزولها القاضي قال في يوسف بن يعقوب ولا
 يلتفت الى الاب القاضي اذا تزوج الصغيرة من نفسه فهو نكاح
 بلا ولي لان القاصر هو راجحة في حق نفسه وكذا اذا تزوج
 الصغيرة من ابنه لا يجوز لانه بمنزلة الحكم له وحكم القاضي لابنه باطل
 بخلاف غيره من الاولياء حيث يجوز لابن العم ان يتزوج بنت
 عم من نفسه او لابنه الصغيرة وازاغا الولي الاقرب غيبة منقطعة
 جاز لمن هو بعده في الولاية ان يتزوج ويتزوج غيره حتى لو جاء
 الاقرب لا يبطل تزوج الابعد اقول اختلف مشايخنا في ولاية
 الاقرب انه تنزل بالغيبة او يتبع مقال بعضهم انها باقية الا انه
 جرت للابعد ولاية بالغيبة الاقرب فيصير كأنه وليين مستويين
 في الدرجة كالأخوين والعين وقال بعضهم تنزل الولاية وينقل الى
 الابعد وهو الأصح كما ذكر في البداية عند كتاب النكاح وبعضهم ذكر
 الغيبة المنقطعة واختلف فيها وقال في الجوهرة ان يكون في بلد لا تصل
 اليه القوافل في السنة الا مرة هذا اختيار القدور رحمه وذكر في المصنف
 والقفاور الكبير قد رتبا ثلثة ايام وعليه الفتوى وقيل اذا كان حاله
 الكفو الخاطب باستطلاع رايه وهذا أقرب الى الحق وهو اختيار
 محمد بن الفضل ومحمد بن مقاتل وعليه الفتوى من المتأخرين انهم نقلوا
 الطوطوس في كتاب الفقه الوسائل قال في المشايخ من تجاوزوا
 قال لابد من حد فاصل بينهما وقد رتبا ذلك ثلثة ايام واليهما هو
 حوال في عصمة المروءة ومحمد بن مقاتل المارزوقان كان القاضي علي
 يفتي بذلك وكان يقول اذا تزوج الولي الابعد ولا يعرف ابن الولي

الاقرب يجوز ان يظهر انه في ذلك المصاهرة والغبية المقطعة
 ان يكون في بلد لا يصل القوا قبل اليه في السنة الامة واحدة وهذا
 اختيار القدر ورسول قيل ان في مدة السفر هو اختيار بعض المتأخرين
 وقيل ان كان بحال بصوت الكفو الى طلب باستطلاع رايه وهذا
 اقرب الى الفقه لانه نظر في البقاء ولا يثبت حواله الموفق **في بيان الكفاة** وذكر في الهداية الكفاة يعبر في النسب لا في
 النفاخر فلو شئ بعضهم الكفاة لبعض والآخر الكفاة بعضهم لبعض
 حرية واسلاما وديانة وميالا وحرقة وانما الموالي من كان له الوفا
 في الاسلام فصاعدا فهو من الكفاة يعني لمن كان له اباؤهم
 ومن اسلم بغير اهل واحد في الاسلام لا يكون كفوا لمن اهل
 في الاسلام لان تمام النسب بالاب والجد ومن اسلم بغير اهل لا يكون
 كفوا لمن له اب واحد في الاسلام ويعبر فيه في الدين ام الدنيا
 ويعبر في المال هو ان يكون ماله للدين والنفقة وهذا هو المعبر
 في ظاهر الرواية حتى ان من لا يملك ما اولاه له احد هما لا يكون
 كفوا في البنوذية ^{بغير العيب} في العالم يكون كفوا للعرب الجاهل وكذا العالم
 الذي ليس بقرشي للجاهل القرشي والعلماء مجهول النسب لا يكون
 كفوا المعروف النسب انما اراه زوجت نضرها من رجل لم يعرفه
 حوا وجده فاذا هو ما زول له بالنكاح ليس له الفسخ بل لا يبارها
 طلبه ولا يفسخ بفسخ القاهر ويكون فراقه من غير طلاق لعدم
 الكفاة حتى انه لو لم يدخلها بالزمنه شئ آخر ذكر الطلوس في كتابه
 المسمى بانفع الوسايل **في التفرقة** ان يقول القاهر فمقتضى

هذا العقد بين هذه المدعىة وبين المدعى عليه بختاب البلوغ بينهما
 وكذا الوفاة حكمت بينهما أو قال فترت بينهما ولكن الا حوط ان يقول
 ضحيت العقد بينهما لأن محمد اذكره كتابه لفظ الفسخ لغير الابطال
 انتهى ونزوح الفصول موقوف بنقد بالاجارة وبطلان بارد الصدور
 الركن من الابل مضاعف المحل ولم ينفذ قبل الاجارة لعدم النسخ والولاية
 وكذا النكاح العبد والامة بغير اذن المولى وان تزوج عبده باذن مولاه
 فالمرء بين في رقبته يباع فيه لأنه دين وجب عليه لوجود سببه بامله
 فقد ظهر في حق مولاه لادنه به فيسقط به رقبته كدول التجارة و
 وانكح الكفار بعضهم من بعضهم جارية وقال مالك فاسدة وكنا قوله
 على السلام ولدت من نكاح لامن سفاح فانه كان ابواه كافرين
 ويجوز للنظر ان تزوج بالجلوس لانه كفر كله ملة واحدة وفي
 تزوج ملة يوافق بينهما في الحال او بعزان لأنه معصية وبغير المزوج
 ابيه ولو استلم الذم لم يترك على النكاح لأنه وقع فاسدا كذا ذكره
 الشافعي في اد القضاء والله سبحانه الموفق **فروع في بيان النكاح** غفر
 ذنوبي يصح عقد النكاح بغير تسمية المهر لأن النكاح عقد النكاح
 وازدواج النفس فبهم بالزوجين ثم المهر واجب شرعا ابانة
 لشرف المحل فلا يحتاج الى ذكره لصحة النكاح واول المهر عشرة دراهم
 كذا ذكره في الفنا وروا المرام في اطلاق العشرة من المصروفة فلو تم
 اقل من عشرة فلها العشرة وقال زفر لا مهر المثل لأن التسمية مالا
 يتصل به المهر كانه لامة ولو طلقها قبل الدخول بما هي حصة عندنا عند
 علمائنا الثلاثة وعند زفر حجب المنة وهو درج وخار ومصلحة كما اذا لم

بسم شيئا ومثل سمي مائة عشرة فما زاد فعليه المسمى ان يدخل بها او
 مات عنها وان طلقها قبل ان يزوجها او الخلوه فلها نصف المسمى
 لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فقد فرضتم لهن
 فريضته فنصف ما فرضتم الآية وشروط ذلك ان يكون قبل الخلوه
 لانها كالدخول عندنا وان تزوجها ولم يسم لها مهر او تزوجها
 علم ان لامهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها وقال
 الشافعي لا يجب عليه مهر في الموت واكثرهم علم ان يجب في
 الدخول ولو طلقها قبل الدخول بها فلها المنة لقوله تعالى وتزوجن
 علم الموضع قدره وعلم المنة قدره الآية ثم هذه المنة وجبة
 رجوعا الى الامر وفيه خلافا لما لك والمنعة لا تزيد عن نصف
 مهر مثلها ولا تنقص عن خمسة دراهم ولا تعتبر بحاله في الصحيح وهي
 درع وخمار وملحفة كما ذكرناه في كتابنا واذ ازوج الرجل شاة
 علم ان يزوج الاخر بنته او اخوته مثلا ليلكون احد العقدين
 عوضا عنه الآخر وقال الشافعي يطل العقدان وان تزوج حرة
 امراة علم خدمته سنة او علم فليعلم القرآن فلها مهر مثلها وقال
 محمد لها قيمة خدمته ومهر مثلها يعتبر باخواتها وعازرها وبنات
 اعلامها فان لم يوجد منهم فمن الاجانب ان يعتبر مهر مثلها من
 قبيلة يهر مثل قبيلة ابرها ولا يعتبر بابرها وخالاتها اذ لم يكونا من
 قبيلتها فان كانت الام من قبيلة ابرها بانه كانت بنت عمه
 في يهرها ولا يعتبر في مهر المثل ان يتشاور المرأتان في المثل
 والمال والعقل والدين والبلد والعصر والعفة قالوا ولا يعتبر

الت وراثة في البحارة واليتيم والعمدة ان يمنع نفسها من
 زوجها حتى تأخذ المهر المعجل ومنع من ان يزوجها ارباب قريها
 من بلد ما بغير رضاها وليس للزوج ان يمنعها من الخروج الا لام
 بشرط ولا من الخروج من منزله لزيارة اهلها ولو كان المهر كله
 موجلا ليس الا ان يمنع نفسها من زوجها لا سقاطها بالتأجيل
 كحاشي البيع وخر البيع ولو كان المهر حالا فآخرته عليه شهر آخر
 ان يمنع نفسها عندهما وعند ابي يوسف لها ذلك لان هذا
 تأجيل طر في زمان حكم الناجيل المقارن ولو قال نصف مخرج
 موجه ولم يذكر الوقت لموجلا خلف المشايخ فيه قال بعضهم لا
 يجوز الاجل ووجب حالا كما اذا قال تزوجتك على الف مثلاً
 موجه او قال بعضهم يجوز ويصح ذلك على وقت وقوع الفقة
 بينها بالموت او بالطلاق وروى عن ابي يوسف ما يوجب هذا القول
 وهو ان رجلاً اقبل امرأة عن زوجها نفقة كل شهر ولم ينفق شهر
 واحد في الاستحسان وذكر عن ابي يوسف انه يكره نفقة كل شهر
 مادام النكاح بينهما قائماً فكذا اكرهنا وذكر في عدة المقت لو كان الزوج
 محتجراً فوجب النفقة يوماً فيوماً وان كان تاجراً اشدرا فشره وان كان
 زرعاً قاسية فنهته شهرين من تزوج امرأته ثم اختلف في المهر
 فالقول قول المرأة اليه مثلها والقول قول الزوج فيما زاد على ذلك
 وان طلقها قبل الدخول بافا القول قوله في نصف المهر وهذا عند
 الشيخ وجهه وقال ابي يوسف القول قوله في الوجهين ارجح الطلاق
 بعده الا ان ياتي بشتر قليل ومغناه ما لا يتعارف من الرها هو الصحيح

ولو كان الاختلاف في أصل المسمى يجب من المتألف بالاجماع
 ومن ثم بعث الى امراته شيئا فقالت هو هدية وقال الزوج هو
 مهر فقال قول له لانه هو المملوك وكان أخوف حجة التمسك كيف
 وإن الظاهر انه يسع في استقاط الواجب قال لا فيما للاكل
 كالحموى والخبز والفاكهة مما لا يعطى في المهر عادة فإن القول فيه
 مؤلها ولا يكون مهر اجمالا وقد يكون هدية قاله الكلبان ولو لم
 يكن نهية للاكل في شاة او حنطة او كوز مما سبق مثلها بشر
 فالقول له مع يمينه وذكر في الذخيرة رجل تزوج ابنة وجرها
 بجهاز فماتت ثم زعم ان الذر دفعه اليها امانة وأنه لم يجبه لها
 وأما هو عارية عندنا فالقول قول الزوج بانه ملك زوجته وعلم
 الاب البينة انه عارية عندها لأن العارية لا يثبت بحجوه
 لها ما لم يثبت عن عليها لان الظاهر ان الهد للزوج وحكم عن الامام
 على السعد ان القول قول الاب لأنه اليد استفيدت من جهة فكلوا
 القول قوله بأسر حجة انبها ووجه اخذ بعض شائخنا وقد ذكر في الأئمة
 الشريفة في السير الكبير هكذا ان القول قول الاب وقال لان العارية
 تبع وواله تبعه والعارية أدناها تحمل على الأدنى قال الصدوق
 والمتألف للفقهاء انه ان كان العرف مترا ان الاب يدفع اليها
 جهازا لا عارية كما في ديارنا فالقول قول الزوج وان كان العرف
 مترا فالقول للاب قال خاضعان ان الجواب علم التفصيل
 ان كان الاب لا يشراف والكرام لا يصيل قوله ان الجهاز عارية
 وان كان مما لا يجزئ البنات بمثل ذلك قيل قوله وفي العمادية

جعله رجلا وخال الزوج بنته منك واجهزها بها زنا عظيما
 وماتت فمعه آية الله المعجل اربعة اليك مع ثلاثة امثاله فزوج
 الرجل ابنته ووقع النقد المعجل الى ابنة المرأة بقدر وسعته ثم ان
 ابا البنت لم يجزها ولم يدفع الى الزوج شيئا بل للزوج ان يرجع
 عليها بما زاد على نقد مثلها او لا اقوال لرواية ابا الان صدر السلام
 البزور وعقاد الدين النسفي وجمال الاسلام والصد الكبير
 الدين ومشايج بخار اقوتوا ان الزوج مطالب ابا المرأة
 بالتجيز فان جاز لا يسترد ما زاد على نقد مثلها وقد قدر الجواز
 بالنقد وبهم صدر الاسلام البزور وعقاد الدين النسفي
 وغيرهما لكل دينار من النقد ثلاثة دنانير من الجواز او اربعة دنانير
 فالزوج مطالب بهذا القدر ولا يسترد ما زاد على نقد مثلها قال وقد
 استفتيت في بعدهم من مشايخ بخار كالقاضي جلال الدين و
 الشيخ الرحلة بهرحا الدين وغيرهما فاجابوا كما كتبنا وتقالوا ان
 اختيار مشايخ بخار سهل او في قضاة ظهير الدين المرغنياني الصحيح
 انه لا يرجع على المرأة بشيء لان المأثية في باب النكاح لم يقصود
 اصلا وفي فوائيد شيخ الاسلام الشيخ طاهر بن محمد الحنفية رجل تزوج
 امرأة ووقع اليها النقد ولم يأت بالجواز الى سب زواجها بل بحجب
 على ذلك قال القاضي الامام جلال الدين للزوج ان يطلبها بالجواز
 بمقدار ما اعطى من النقد على عرف الناس وعادتهم رجلا تزوج امرأة
 على انزائها بكذا قد اعطى الله المعجل بل ان يرجع عليها بما زاد
 على نقد مثلها او لا فعلى قياس اختياره صدر الاسلام البزور وعقاد

ومن وافقه من مشايخ بخارى في مسئلة الجواز ينبغي ان يكون
 له ذلك حتى في فناء وظاهر الدين المرحومين لا رجوع له لئلا يات
 رفعة اليها لئلا يات في مقابلة البصع وانما هو الاستمتاع بها وذكر
 شمس النعمة السرخسي اذا انهر الى اداة بآلة تزوجها مات فاعتد
 عدة الوفاة وتزوجت بآخره ولو لدت ولد انما جاء الزوج الاول
 فعند اليه ح الولد للزوج الاول اذا جاءت به لاقول سنة اشهر
 او اقل من سنتين او لاكثر لانه صاحب الفراش الصحيح والثاني
 صاحب الفراش الفاسد فصار كمن تزوج امته فجاءت بولد
 يثبت النسب من الزوج دون المولى وان ادعى ذكر الفقيه الكوثري
 السرخسي في حجة اليه ح انه انقضوا علم ان الزوج الاول
 كان حاضرا او كان متعينا تخفيا فالولد للاول بمكة اذ كرايه كيف
 في الاما في هذا الفصل اتفاقا وان يقع الاول والاخير الولد او
 نفاه احدهما فهو للاول علم على حال واحد عليه ولا لثاني وروى
 عبد الكريم الجرجاني عن ابي حنيفة انه رجع عن هذا القول وقال
 يثبت النسب من الزوج الثاني وقال ابي يوسف انه جاءت به
 لاقول سنة اشهر منه تزوجها الثاني فهو للاول وان جاءت به
 سنة اشهر فصاعدا منه تزوجها فهو للثاني سواء ادعياه او غيره
 وقال محمد بن جابر انه جاءت به لاقول سنتين منه دخل بها الثاني فهو
 للاول وان جاءت به لاكثر منه دخل بها الثاني فهو للثاني قال
 الفقيه ابو الليث السرخسي وقال محمد بن ابي حنيفة وانه ما خذ ولو لم يثبت
 المرأة فزوجها رجل من اهل الطب فولدت فقل هذا الخلاف اشهر

وفي مجموعة النوازل مثل العلامة نجم الدين النسي عن تزويج امرأة
 صغيرة ايها ثم مات الاب والزوج غايب فكبرت البنت وتزوجت
 رجلا فحضر الغائب وادعيا فأنكرت ولم يكن له بينة فلم يقبل بها
 وقضى بها للشك في قوله ثم بنتا وللزوج الاول ابن من امرأة اخرى
 هل يجوز النكاح من هذا الابن وهذه البنت او لا قال ان كان في صغر
 الابن لا يجوز لان في زعم ابنته ان ام البنت زوجة والبت وكذا
 علم من اشبهه من بنته فلما اذ اكبر الابن واراد ان يتزوج البنت
 ينبغي ان يجوز لان اقرار الاب لم يفد علم غيره قال صاحب الطائفة
 وحصل عند شيخ الاسلام عن صغيرة تزوجها ابوها بالولاء او جدها
 من صغير قبله والده او جده بالولاء عليه ثمانت الابوان او
 الجد ان ثم بلغ الصغير والصغيرة ولم يعلم به ارباب النكاح فقام وادعى
 النكاح ولم يمكنه اثباته ثم اراد ان يتزوج ولدها من ولد بهيكل
 ذلك ولا اجاب لاجل العلم ولم يذكر في فتاوى قاضيان ولو تزوج
 امرأة لها زوج ووطئها لا يجب اليه عند الجح وان لم يدع الخلل
 وذكر في عدة المفتى رجل تزوج امرأة بشهادة ابنة من غيرها او
 بشهادة ابنتها من غيره يجوز وان تزوجها بشهادة ابنتها منها
 يجوز في ظاهر الرواية امرأة ادعت على رجل نكاحا فحجها فاقا
 المرأة البينة يقتصر بالنكاح وجوده لا يكون طلاقا وان يمكنه
 من نفسه بالان طلاقا وان لم يكن تزوجها عند الجح وهذا بناء
 على ان قضاء القاض فيها له ولا يثبت فيه ظاهرا وباطنا وعندها
 يثبت ظاهرا وباطنا وله وطئها انتم والد الموفق **نوع في القصة**

والنكاح ذكر في البداية وان كان لاجل ايمان حرمان فقلية
 بعد ان ينكح في القسم بغير نكاح او شيئين او كانت احداهما
 بكرا والاخر شيئا لقوله عليه السلام من كان له امرأتان ومال
 الى احدهما في القسم جاء يوم القيامة وشقه مائل ^{مضبوغ} وعجم غائبة
 ان النكح عليه السلام كان بعد ان ينكح في القسم وكان يقول
 اللهم هذا قسم فيما املك فلا تؤاخذني فيما لا املك ^{من}
 زيادة المحبة ولا فصل فيما رزقنا والقديمة والجديدة والملك والكساية
 والمراهقة والبالغة بكرا او شيئا او العاقلة والحجونة والمرصنة و
 الصبيحة سواء كذا في النكاح ولان القسم في حقوق النكاح ولا
 تفاوت بينهما في ذلك ولا اختيار في مقدار الدور الى الزوج الا
 المستحق هو النسوية دون كراهية والنسوية المستحقة في البتة لا
 في المجامعة لانها تنبئ عن النشاط وقال الشافعي يقسم الزوج عند
 البكر الجديدة سبعا ويحذف الثيب ثلثا ثم يقسم بقوله عليه السلام
 من تزوج بكرا علم اذاعة لقسمه بها سبعا وان تزوج شيئا يقسم
 عند ما ثلثه ايام يعني ما رواه الدور على السبع او الثلث ^{في} القسم
 بالنسوية بينهما جميعا بين المدينين وان كانت احداهما حرة والآخر
 امه فخلية الثلثان من القسم والامه الثلث واما المالك والامه
 والمملوك فانه بينهما لانه في الحاجة اللازمة فيستور فيه الحرة
 والامه والمملوك والمملوكه وآله بغيره وآم الولد كالامه فيصام الرق بينهما
 والامه بمملوكه بملك اليدين اسر لالبيلة لها وان كثرت وفي القصة
 رجل له زوجة وجارية يبيت عند الزوجة خمس ليال في الاسبوع

وليستين عند الجارية أو في الجارية في المطالعة فله ذلك
 إذا لم يقصد الاضرار بها ولا قسم في السفيسا فربما شاء
 منهن والفرقة الأولى يعني يسقط ان يقع بينهن ايضا عن حجب
 قمرتها نظيبا لقلوبهن وان تركت تسميتها لغيرها صح وان حجب
 عنه جاز ان يترك الكلام على ذلك والدالموافق وذكر في المنبع الرضاع
 قليلا وكثيره سواء في اتيان الرطة عندنا اذا حصل في مدة الرضاع
 فعلق به التحريم وقال الشافعي لا يثبت التحريم الا بخمس رضعات
 يكتفي بالصبي بجل واحد منها ولنا اطلاق قولنا في واما تكلم الالة
 ارضعكم الالة وقول عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
 والرضاع يفتح الرأ وكسرا وهو مص الرضيع من ثدي الادي
 في مدة الرضاع انما يتم الرضاع مدته عندنا في ثلاثون شهرا
 وعندهما سنتان وبه قال الشافعي واهمده وعنده زفر ثلاث
 سنين وقال بعضهم اربع سنين وقال بعضهم عشر سنين وقال
 بعضهم خمس عشرة سنة وقال بعضهم عشر سنة وقال بعضهم اربعون
 سنة وقال بعضهم مدة الرضاع مدة العمد ذكر في الذخيرة ومدة
 الرضاع ثلاثة اوقات اذني واوسط والاخر حولان ونصف
 حولان لو كان الولد يرضع دون الحولين ففقط امة في حوالين
 يحل لا لاجماع ولا اقم عليها ولو لم يستغن عنها بحولين يحل الا ان
 يرضع بعد ذلك عند عامة العلماء الا عند خلف بن الربيع فاحصل
 ان مدة الرضاع اذا مضت اياها وبهر الحولين لا يعلق به التحريم
 ولكن ذلك على حسب اختلافهم كما در فلا يعيده ثانيا وقال بعض

الناس ثبت الحُرمة بالرَضَاع الكبير والاعتبار الضام قبل عام
 المدة حتى لو فطم الصغير قبل عام الحولين ثم ارضع في مدة ثلاثين
 شهرا عنده اعتد الامام وعندها حولين فهو رضاع بوجوب الحُرمة
 لوجود الارضاع في المدة وذكر الحنفية انه ينظر ان كان الصبي
 يستغنى بالطعام عن اللبن لانيث الحُرمة وان كان لا يستغنى
 ثبت الحُرمة وهو رواية عن ابي جح قلت يحتمل ان يولي هذه
 الرواية لا يخالف الرواية الاولى في حيث المعنى لانه اذا لم يوجد
 الاستغناء لم يكن الضام معناه قال في الفتاوى وعليه الفتوى وروى
 الحسن عن ابي جح وابي يوسف انه اذا فطم الصغير وكان يكتفي
 بالطعام فارضعه اراءه لم يكن رضاعا وان كان لا يكتفي بالطعام
 عن اللبن روى ان الطعام يكون رضاعا وقت الاقارب والهداية فيلزم
 لا يباح الارضاع لان ابا حنيفة ضرورة لكونه جزء الاثم ويحرم
 منه الرضاع ما يحرم من النسب للحديث المشهور الام اخية من الرضاع
 فانه يجوز ان يزوجه ولا يجوز ان يتزوج ام اخية من النسب لانها
 تكون امه وهو مطلق ابي خلاف الرضاع ويجوز ان يتزوج
 ابي من الرضاع ولا يجوز ان يكون النسب لانه لا وطء اها حرم
 عليه ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع ولين العجل يتعلق به التحريم
 وهو ان يرضع المرأة صبوية فيحرم هذه الصبية على زوجها وعلى
 ابائه وابنائها ويصير الزوج الذي تزواها من اللبن ابا للصبية
 وفي احد قول الشافعي لبن العجل لا يحرم وفي المحيط وكوزني
 بامارة قوله من ولد من ولد افاضت بهذا اللبن صبوية لا تحرم

الزنا وفروعه واصول لانها ثبت الزنا رضاعاً وكما يجوز للزنا
 ان يتزوج بهذه الصبي كما يجوز له ان يتزوج بالمولودة من الزنا لانه لم
 يثبت ولم الزنا من الزنا فلم يثبت بينهما القرابة المحرمة للزوجية
اقوالهم في ذكر في الغاية وتكون امراة لها بنون واخوها
 بنات فارضعت اليهن البنات ابناً من بنين الآخر فانها بناتها بحكم
 علم ذلك الابن بعينه ولا حكم واحدة من بناتها علم سائر بنين المرأة
 لعدم اجتماعهم علم ثدي امراة واحدة فلو كانت ارضعت بنتاً حرة
 علم جميع بناتها وخبرها من بناتها محل الابن المرضعة فلو كانت ام البنات
 ارضعت احدهما البنات وآم البنين ارضعت احدهما البنات لم يكن
 للابن المرضع من ام البنات ان يتزوج واحدة منهن ولا خوته
 ان يتزوجوا بنات الاخر الا ان ثبتت المرضعة منهن وحدها لا كما
 اخبر من الرضاع وقبح المبطو اذا ارضعت بنتاً لم يكن للرضعة من مكان
 قبل الرضاع وبعده ان يتزوج تلك الرضعة وعند بعض العلماء لا يثبت
 الحرمة فيما انقطعوا قبل الرضاع وانما يثبت فيما حدث بعده ^{الرضاع} لا يثبت
 الرضاع الا بشهادة رجلين او رجل وامراةين وهل يثبت الرضاع
 بشهادة النساء مفردات فعندنا لا يثبت خلافه لما ذكره الشافعي
 وقبح الرازي ذكر يثبت الرضاع بشهادة رجلين او رجل وامراةين
 وكذا بشهادة اربع نسوة ولا يثبت بما دون اربع نسوة وقيل عند الامام
 احمد بن حنبل شهادة الرضعة وحدها يقبل من غير عين وكذا اعني النساء
 التي لا يطلع عليها الرجال كالسكارة والشيوبة والمحل وما اشبه ذلك
 فيقبل فيه امراة واحدة عدل ولا حوط اشتان وهذا هو الحق

من مذهب الامام احمد بن حنبل رحمه الله كذا ذكر في المنبع واليه الموفق
 الفصل الرابع عشر في الطلاق واحكامه اعلم ان الطلاق ينقسم
 الى احسن الطلاق والى طلاق السنة والى طلاق البدعة فاحسنه
 ان يطلق الرجل امراته طلاقاً واحدة في طهر لم يجامعها فيه وبتركتها
 حتى تنقضي عرتها فاما طلاق البدعة فهو الذي يقع ثنتين او ثلاثاً
 دفعة واحدة او في طهر واحد فاذا فعل ذلك وقع الطلاق
 وكان عاصياً عندنا خلافاً للشافعي والى طلاق السنة فهو ان
 يطلق المدخول بها ثلاثاً في ثلاثة ايام لا جماع فيه وقال الامام
 مالك رضي الله عنه ابدع وليس بطلاق السنة الا ان يطلقها واحدة
 ويصبر حتى تنقضي عرتها ثم يطلق السنة علمه عمر بن الخطاب
 حيث العدد وسنة من حيث الوقت فالاول يستوفيه المدخول بها
 والثاني من حيثين بالمدخول بها وهو ان يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها
 فيه وهذا لا يتصور الا في المدخول بها خاصة كذا ذكره فاضل خان
 وشيخ الاسلام مولانا الفاضل بدر الدين العيني في شرح
 عالم الجمع وفي الهداية ويقع طلاق كل زوج اذا كان عاقلاً بالغاً
 ولا يقع طلاق البصير والمجنون وتعلموا في الفاصل بين المجنون
 والمعتوه فقالوا المجنون هو من لا فهم يتفهم كلامه وافعاله الابداء
 والعاقلة منه والمعتوه من يخلط كلامه وافعاله فيكون ذلك
 غالباً وهذا غالباً او كان سواً وقال بعضهم المجنون من يفعل الافعال
 البسيطة لا عن قصد او انما يفعل على ظن الصلاح والمعتوه يفعل
 ما يفعله المجانين في الاجابدين لكن يفعل عن قصد مع ظهور ان اثر

المصروع اذا طلق امراته في حالة الصبح لا يقع طلاقه كذا اجاب
 المحيط رجل طلق امراته وهو صاحب بئر شام فلما صبح قال طلقت
 امراتي ثم قال اني لست اظن ان الطلاق في تلك الحالة كان قفا
 قال شيخنا حين ما اقر بالطلاق ان رده الى حالة البئر شام وقال
 قد طلقت امراتي في حالة البئر شام فالطلاق غير واقع وان لم
 يردده الى حالة البئر شام فهو موافق لذلك في القضاء وطلاق المكر
 واقع خلافا للشافعي وطلاق السكران واقع عقوبة له واختيار
 المكر والطلاق انه لا يقع ويجهل احد قول الشافعي وطلاق
 الاخرس واقع بالاشارة لانها صك مشهودة فاقبمت مقام
 العبارة دفعا للحاجة وطلاق الامة شتان حرامان زوجهما او
 عبدا او طلاق الحرة ثلاث حرامان زوجهما وعبدا وقال الشافعي عند
 الطلاق يعتبر حال الرجال والنساء وكذلك عند مالك واذا تزوج
 العبد امراة وطلق بعد ذلك وقع طلاق ولا يقع طلاق مولاه
 امراته لان ملك النكاح حق العبد فيكون الاستقاطا اليه وللول
 انه ذكر في الاختيار وطلاق الحرة ثلاثا والامة شتان ولا اعتبار
 بالرجل في عدد الطلاق لقول تعالى فطلقوهن لعدتهن امر الاظهار
 عدتهن فيكون الطلاق على عدد الاظهار واظهار الحرة في العدة
 ثلاث والامة شتان وقال عليه السلام طلاق الامة شتان و
 حضنان واما قوله عليه السلام الطلاق بالرجال والعدة بالنساء
 وجود الطلاق للرجال وان العدة بالثبوت واما قوله عليه السلام لا
 العبد اكثر من اثنين يعني زوج الامة توفيق بين الاحاديث

والدلائل والدفع الى الموفق الى سبيل الشارح المبرور
 الكفاية **وسان** اعلم ان الطلاق عارض بين صحيح
 وكنايه فالصحيح قول انت طالق ومطلقة ومطلقك فلهذا يقع
 به الطلاق الرجعي لان هذه الالفاظ مستعملة في الطلاق ولا
 يستعمل في غيره فكان صحيحا وانه تعقبه الرجعة بالنص ولا يقتصر
 الى النية لانه صحيح فيه لغلبة الاستعمال وكذا اذا نوى الابانة لانه
 مقصد ما علمه الشرع بانقضاء العدة فيرد عليه ولو نوى الطلاق عن
 وثاق لم يرد في القضاء لانه خلاف الظاهر ويدين فيما بينه وبين
 الله تعالى لانه يحمله ولو نوى به الطلاق عن العدة لم يدين في القضاء
 ولا فيما بينه وبين الله تعالى وعن الجرح يدين فيما بينه وبين الله تعالى
 ولو قال انت مطلقه بكين الطاء لا يكون طلاقا الابائية
 ولو قال انت الطلاق ارات طالق الطلاق ارات طالق
 طلاقا فان لم تكن له نية او نوى واحدة او اثنين فهو واحدة
 وان ثلثا ثلثا فلو قال يدك طالق او رجلك طالق لم يقع
 الطلاق وقال زفر والشافعي يقع وكذا الخلاف في كل واحد من
 لا يعبر به عن جميع البدن وان طلقها نصف تخلية او ثلثها كما
 تطليقة واحدة لان الطلاق لا يجزئ ولو قال انت طلاق
 ثلثة انصاف تطليقتين في طالق ثلثا لان نصف المطلقتين
 تطليقة فاذا جمع ثلثة انصاف يكون ثلثا طلاقا ضرورة
 ولو قال انت طالق ثلثة انصاف تطليقة قبل يقع تطليقتان
 لانها مطلقة ونصف مطلقة فيجاءل وقبل يقع ثلثا تطليقات

لأن كل نصف يتكامل في نصف فصيصة ثلاثا ولو قال أنت طالق
 منه واحدة إلى شئين أو ما بين واحدة إلى شئين فهو واحدة ولو
 قال حج واحدة إلى ثلاث أو ما بين واحدة إلى ثلاث فهو ثلاث
 وهذا عند الج و قال لا يقع في الأول شتان وفي الثاني ثلاث
 وقال زفر لا يقع شيء في الثانية يقع واحدة وهو الفياس
 ولو قال أنت طالق واحدة في شئين ولو ضرب الطيب
 أو لم يكن له نية فهو واحدة وقال زفر يقع شتان لو ضرب
 وهو قول الحسن بن زياد وإن فهو واحدة وشئين فهو ثلاث
 وعلم بهذا الخلاف إذا قال الفلان على عشرة دراهم في عشرة
 دراهم يذمه عشرة عند علمائنا الثلاثة وخمسة زفر يذمه ما يذمه
 وتبعه قال مالك والشافعي ولو قال أنت طالق من ههنا إلى
 الشام فهو واحدة يملك الرجعة وقال زفر ههنا يذمه ولو قال
 أنت طالق بركة في الدار لأن الطلاق لا يخص كل البلاد
 وكذا قوله أنت طالق لأن الطلاق لا يخص بزمان أو مكان
 وإن عني به إذا دخلت مكة يصدق دباؤه ولو قال أنت طالق
 إذا دخلت مكة لم يطلق حتى يدخل مكة لأنه علقه بالدخول وفي
 المنيع شرح الجمع ولو قال أنت طالق عند أوقع الطلاق عليها
 بطلوع الفجر الصادق ولا يقع في الحال إلا أن يكون القول
 قبيل طلوع الفجر انتهى رجال قال غير طلاق امرأته لا يقع وفي
 أدب القضاء للمروزي رجل قال لا دابة طلاقك غير فرض
 أو لازم أو قال طلاقك غير الصحيح أنه يقع الطلاق في الكل

بخلاف العتق لأنه مما يجب فجل خبراً أو ذكره ولو لوالج رجل
 قال لامرأته الطلاق عليك لا يقع الطلاق إلا أن يبرأ للابتن
 به لأن هذه اللفظ لا يعمد الناس للابتن رجلاً قال لامرأته ثلاثاً
 تطلقات عليك تطلق ثلاثاً لأنه أوقع الثلاث عليها ولو قال
 لا تخارجي بيتنا فإنه يقع إجماعاً قال في المنيع جود النكاح لا يكون
 طلاقاً ولو قال جميع النساء أهل الدنيا طالق تطلق امرأته لأنها
 من النساء العالم قال لامرأته إن لم أشبعك من الجماع فاطلاق
 قال بعضهم لا يعرفونها حتى يقول بلسانها أو قيل إن جاسمها لم
 يفارقتها حتى يقول أنت لست فقد أشبعها ولم يقع الطلاق وفيه
 القول لو لوالج رجل له أربع نسوة فقال أنت ثم أنت ثم أنت ثم أنت
 طلاق طلاق الرابعة لا غير لأنه لم يذكر غيرها إلا الرابعة ولو قال
 أربع نسوة لم ينيكن تطلق طلاق كل واحدة منهن تطلق لأنها
 تنفك عنهن فتصيب كل واحدة منهن ربها وأنه لا يخرج الطلاق
 فيكلم ولو قال لامرأته كوني طالقاً سمع الإمام محمد أنه قال إياه واقعاً
 وكذا لو قال لامرأته أنت طالق عد ما في الحوض من السمك وكس في
 الحوض سمك مبيع واحدة وكذا لو قال أنت طالق بعد كل شقة
 على جسد ابليس يقع واحدة لا غير رجل قال لامرأته لست
 بزوج فقال الزوج صدقت وهو ينفك بذلك طلاقاً وهذا قول
 الرجل لامرأته لست بامرأة فنور الطلاق سواء وقع بغير الطلاق
 عند أبي حنيفة كذا ابنه رجل قال لامرأته لا حاجة لي بك أنت قال ما أردت
 وهو ينفك الطلاق لم يكن طلاقاً لأن اللفظ لا يعمد في المنيع رجل

قال لمرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثم طلقها ثلاثا ثم
 ثم عادت اليه بعد زوج آخر قد خلت الدار لم يقع شيء عند علمائها
 الثلاثة وهو قول مالك كذا ذكر في المدونة وعند الشافعي في
 الجديد وكذا اخذ احمد بن حنبل وقال في رفع الثلاث عند رجل
 قال لمرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثم ارثها والعياذ بالله
 وكفى بدار الحرب ثم عاد مسلما ونزوها فدخلت الدار لم تطلق
 عند ابي ج وعندهما البايين لا يلحق البايين الا اذا تقدم سببه
 قال لمرأته ان دخلت الدار فانت باين وكفر به الطلاق ثم ابانها
 ثم دخلت الدار وبهر في العدة فخرج بوجه وقال زفر البايين لا يلحق البايين
 مطلقا الصحيح بوجه الصحيح والباين حتى ان المطلقة الرجعية لو
 طلقها نكحها او ابانها يقع بالاجماع لقيام الزوجية والوصلة و
 البايين بوجه الصحيح ولا يلحق البايين حتى ان المبسوطة المختلعة
 لو ابانها لا يقع لان خلها الوصلة والوصلة قد انقطعت بالخلع
 والابانة ولو طلقها في العدة يقع عندنا خلافا للشافعي قلت وقد
 شرطكم بيتا في هذا المعنى شيخنا المحقق قاض القضاة سعد الدين
 المحمدي رحمه الله **و** وكل طلاق بعد آخر واقع **س** موعده لم يلحق
 وفي الذميرة ولو قال المختلعة اعتد بنوي به الطلاق او قال استتر
 رحك او قال طهانت واحدة يقع عليها التلقية عند ابي ج وعنده
 وقال ابي يوسف لا يقع بها شيء لانها من جملة الكنايات والنداءات
 فيها الية النسبة كساير الكنايات ولما ان هذه الالفاظ في حكم الصحيح
 علم من ان الواقع بهارجي ولو قال طهنته جئت طالق

فزوجها في يوم واحد ثلاث مرات وادخلها في كل مرة فعندئذ تطلق
 ثلاثا وعليه اربعة فهو نصف وقال ابو يوسف وهو قيس قول الج
 تطلق شتين وعليه امر واحد ونصف وهو اذا اخلف الزوجان
 في وجود الشرط فقال الزوج علقك طلاقك به فذلك الدائم فهو
 الدخول وقالت المرأة بل دخلت ووقع الطلاق قال القول للزوج
 لانه متمسك بالاصل اذا الاصل عدم الشرط والقول لمن يتمسك بالكل
 لان الظاهر من ابدله ولانه ينكر وقوع الطلاق والمرأة مدعية
 والقول لمنكر لان اقيم المرأة البينة لانها تورث دعواها بالحق
 وفي البرازية قال غيره طلقها ان سئلت لا يكون توكيلا ما لم يشأ
 والاشية في مجلس علمها وبعد المشية يصير توكيلا فلو طلقها الآن
 يقع ولو قام التوكيل في مجلسه بطلت الوكالة فلا يقع الطلاق بعده
 قال الامام المولود وهذا يحفظ فان الزوج يكتب الى من رثق به
 انها اذا شاءت الطلاق فطلقها او الوكلاء يؤخرون الانباء
 عن مجلس المشية ولا يدرون انه لا يقع والله اعلم بالصواب **في**
في الاستثناء والفرق انما يصح لو اتصل ولو بغير بين الزوج
 والاستثناء ووجد من النفس او لا لا يمكن وصله لا يصح الاستثناء
 كذا ورعن ابو يوسف وفي الاجناس سكنت سكنت قبل النفس
 ثم استثنى لا يصح الاستثناء الا ان يكون سكنت النفس ويطلق بالربعة
 ما سكنت وبالزيادة على المستثنى منه مثل انت طالق ثلاثا الا اربعا
 وبالمساواة باستثناء بعض الطلاق مثل انت طالق الا نصفها وكل
 اراءة طالق الالهذه وكبرل هو ايا لا تطلق لان المساواة في الوجود

لا يمنع صحة ان عم وصفا لانه تصرف صنفى قال لها انت طالق
 واحدة وثنتين وثلاثا واربعا ان كلمت فلانا تعلق الكل حتى لا يقع
 في الحال شئ قال لها انت طالق فخر على لسانه بلا قصد الاستثناء
 لا يقع ولو قال انت طالق فخر على لسانه او غير طالق لا يقع قال
 انه شاء الله فان طالق لا يقع شئ قال والله لا اكلم فلانا استغفر الله
 ان شاء الله كان الاستثناء ديانة لا قضاء اراد ان يحلف جلا
 ويخاف ان يستثنى عقده سرا ياره ان يقول عقيب جلفه متصلا
 سبحان الله او كلاما اخر لان الدين حقه فله المنع عن ابطاله
 قال انت طالق والاستثناء ينصرف الى الاول لا يقع الثاني عندنا
 خلافا للفرقة انه ينصرف اليها عنده ولا يقع شئ كتب الطلاق
 واستثنى بلسنا او طلق بلسنا واستثنى بالكتابة يصح ادعى
 الاستثناء او الشرط فالقول ولو شهدوا بانه لم يستثنى يقبل
 وهذه المسئلة مما يقبل فيها البينة على النفي لانه في المعنى ام وجود
 ولانه عبارة عن ضم الشفيعين عقوب التكلم بالموجب وان قالوا
 طلق ولم يسمع منه غير كلمة الخلع والزوج يدعى الاستثناء فالقول
 قوله يجوز انه قال ولم يسمعه والشرط سماعه لاسماعهم وفي
 الفضاير الصنفى اذا ذكر البديل في الخلع لا يسمع دعوى الاستثناء
 وذكر العلامة الا في جندرا فاما يصح دعوى الاستثناء ان ثبت الطلاق
 باقراره ولو ثبت عليه بالبينة لا يقبل وان ظهر منه ما يدل على صحة
 الخلع كقبض البديل نحوه لا يصح دعوى الاستثناء قال كعبه عفتك
 امس تاريح قلت انه شاء الله قال لا راءه تنزهك امسوت

ان شاء الله وانكرت فالقول قد ذكر العلامة نفسه اذا
 ادعى الزوج الاستثناء وانكرت فالقول لها ولا يصدق الزوج
 الابنية وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط ادعت الارث
 فالقول قد خرج الهداية واذا طلق الرجل امرأته فترجع
 طلاقا باينا فمات مهر في العدة ورثته وان مات بالقبض
 العدة فلا ميراث لا وقال الشافعي لا يرث في الزوجين مطلقا
 وان ابانها بارها او اخلعت نفسها على غيره في ذمتها او اختا
 نفسها بقوم لم يرث فلو قال له طلق رجعا فطلقها ثانيا
 ورثت منه والله الموفق الى سبيل الرشاد **نوع في الرجعة**
 اذا طلق الرجل امرأته تطلقه رجعية او تطلقه بين فلان
 في عدة راضية بذلك او لم ترض القول بها فمسكون بمعروف
 من غير فصل ولا بد من قيام العدة لان الرجعة اسدانة الملك
 والرجعة ان يقول اجعتك او راجعت امرأته وهذا صحيح في الرجعة
 ولا خلاف بين الائمة او بطلانها او يقبلها او يمسها شهوة
 او ينظره الى فرجها بشهوة وهذا عندنا وقال الشافعي لا تصح الرجعة
 الا بالقول مع القدرة عليه يعني ان يشهد علم الرجعة شاهدين
 وان لم يشهد صحى الرجعة واذا انقضت العدة فقال قد كنت
 راجعتك في العدة فصدقه فترجعته وان كذبه فالقول
 قولها فاذا قال الزوج قد راجعتك فقالت جيبه قد انقضت
 عدتي لم يصح الرجعة عندنا وقال لا تصح الرجعة ولا مطلق الرجعة
 تنسوف آثر تنزيه بان تجلو وجها او يصفل فديها لانها حلال

للزوج اذا النكاح قائم بينهما وتسحب للزوج ان لا يدخل عليها حتى
 تؤذنها او تسمع حقة غلبه ^{بعضه} وتكسر له ان يسافر بها حتى يشهد على
 رجعتها والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ وقال الشافعي رحمه الله
 واذا كان الطلاق باينا دون الثلاث فله ان يزوجها في العدة
 وبعد انقضائها لان حل الحلية باق وان كان الطلاق ثلاثا في
 الحرة او شتين في الامه لم تحل حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا
 بشرط الشرعي وبغير حل بائنه بطلاقها او يموت عنها او بشرط الابلان
 دون الانزال وذكر في المشكلات من طلق امرأه الفهر المدخول بها
 ثلاثا فله ان يزوجها بلا تحليل واما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له
 حتى تنكح زوجا غيره ففي حق المدخول ما ذكر ابن الامام انه لا فرق بين
 كون المطلقة مدخولا او غير مدخول بالبيع والطلاق وقد وقع في
 بعض الكتب ان في غير المدخول لا حل بلا زوج وهو ذكره عظيمه ^{بعضه}
 للنسب والاجماع لا يحل لمسلم رآه ان ينقل فضلا ان يعيده ويعتده
 لان في نقله اشاعة وعند ذلك يفتح باب الشيطان في تحقيق الامر
 فيه ولا يخفى ان مثله مما لا يسوغ الاجتهاد فيه لقوات شرط الحلية
 الكتاب والاجماع نفوذ بالدين الزين والصلال والنساء التوفيق
 والرشاد ولا حوال الا قوة الاباءه العلي العظيم رجل تزوج لمطلقة
 الثلاث وتو شرط التحليل بقلبه ولم يذكره بلثا فالنكاح صحيح وحل
 الاول فوالهم جميعا ولو ذكره بلثا فالنكاح صحيح عند الجميع وحل الثاني
 كما في العدة والصبر المراهق في التحليل كالبالغ لوجود الدخول في
 نكاح صحيح وهو الشرط بالنسب والامام مالك يحل الفنا فيه والحجة عليه

فاقول غفرت ذنوبي اذا تزوجها بشرط التحليل في النكاح
 لقوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل له وهذا هو محل المرأة
 واذا ارادت ان تنفج بزواج التحلل الاول وخافت ان لا
 يطلقها تنفجر ان يسهل بالايضا فتقول بزوجك علم ان يكون
 اخرى بعد يوم او شهر فاذا قبل الزوج على ذلك كانت
 منكته من الطلاق نفسها في ذلك الوقت وفي فناء الظاهر
 المطلقة ثلاثا اذا زوجت نفسها من كفوء ودخل بها حلت
 للزوج الاول عند الحج وزفر وذكر ابن نمرشة في شرحه
 الوقاية لو ادعت المرأة دخول المحلل صدق وان انكر يكون
 علم العكس وان تزوجت المرأة بمحبوب ينزل حبلت منه
 تحلل للزوج الاول وان لم ينزل لا تحلل ولو كانت المرأة مفضاة
 لا تحلل الاول الا اذا حبلت من الثاني لوجود الوقاع من قبلها
 ولو وطئها في الحيض حلت للاول ولو لم يفتقنه تحرق فيها
 وبهر لا يمنع من وصول حارة فزجرها الى ذكره يحلل للاول وفي فتاوى
 الوئبر الشيخ الكبير الذر لا يقدر على الجماع ولو اجمعت عليه
 لا تحلل للزوج الاول انما هو والله الموفق الى سبيل الرشاد **نوع**
في الخلع واحكامه وفي المبيع اذا شاق الزوجان وتخالفا
 وتخافان لا يقيما حدود الله فلا بأس ان تقصد نفسها منه بما
 تخلفها به فاذا فعل ذلك وقع تطليقه بانه ولو زها المال لقوله
 فان خفتم الا يقيما حدود الله الآية امر ان خفتم ان لا
 يقيما ما يلزمهما من مواج الزوجه بالنشور فلا جناح على الزوج

فيما اخذ ولا على المرأة فيما أعطت واظلم معاوضة في حقها لان
 الظلم في جانبها عليها ملك بعوض فيصير رجوعها عن قبل قبول الزوج
 ولو شرط الخيار لها بان قال خالعتك علم انك بالخيار ثلاثة ايام
 فقبلت فان ردت الطلاق بطل وان اختارته وقع الطلاق
 ويجب الالف للزوج عند ايج وعندهما الطلاق واقع والمال لازم
 والخيار باطل لان الظلم في جانبها يكون في معنى تعليق الطلاق
 بقبول الحال هو عيبين واليمين لا يقبل الفسخ وكذا شرطها وهو
 القبول في زواجها وثبته علم المجلس اذا كان الايجاب من قبلها
 فلا بد من قبول الزوج في المجلس وان كان الايجاب من جهة
 لا يصح رجوعه قبل قبول المرأة فيصير قبولها بعده فشرط الخيار الرقة
 ولا ينفق علم المجلس ويسقط الظلم والمباراة كل حق لكل منهما على
 الآخر اذ يقول لارائه برئت من عاقل كذا او تقبلت من ولا ينفق
 لاحدهما دعوى في المهر مقبوضا كان او غير مقبوض قبل الدخول او بعده
 ولا في النفقة الاضية اما نفقة العدة فلا تسقط الا بالذكر وهذا كله
 عند ايج وعنده محمد لا يسقط شيء بهما الا باستحيا ايج يوسف واقفا
 ايج في المباراة ومحمد في الظلم ولو خلعها علم نفقة العدة صلح ظلم
 ولا يجب النفقة ولو ابرأت الزوج من النفقة حال تمام النكاح لا
 يصح الابراء ويجب النفقة لها لان النفقة في النكاح بحسب ما نشأ
 على حسب قدر الزمان يوما فيما كان الابراء عنها قبل الوجوب
 فلم يصح واما نفقة العدة فانها تجب عند الظلم وكما لا الخلع علم نفقة
 ما نفع من وجوبها ويصح الظلم علم مؤنة السكنى بلا خلاف لا يسقط

ولا يصح الخلع على الكسوة والابراء عند لان الكسوة في البيت
 حال تمام العدة حتى الله تعالى قال الله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن
 ولا تخرجن الاية فلما عليك البعد اسقاطه ولا يصح الابراء عن
 نفقة الولد والرضاع بالشرط لانها تجب لها فان شرط البراءة
 منها في الخلع وهو متسا بان قال في سنة او سنتين سقطت قائم
 مات الولد قبل تمام الوقت يرجع الاب عليها بما بقى من اجزئ
 الرضاع الى تمام المدة والحكمة في ان لا يرجع عليها ان يقول
 الزوج خالعتك علم اني بغيري منه نفقة وكذلك في سنتين
 من كذا فان مات في بعض المدة فلا رجوع في عليك ^{الولدة} ان طلع
 صبية مراثة علم ان لم يجب عليها شيء وبقي مهرها وتطلق في
 الاصح لانه علق الطلاق بقبول الاب ووجد الشرط فوقع الطلاق
 ولكن لا يجب البذل لان بدل الخلع يتبع ومال الصبي لا يقبل ^{الرجوع}
 وفي رواية لا يصح الطلاق والاصح الاول فان خلعها ارباب
 الصغيرة عدل الف في ذمته علم انه ضامن الف له صح وعلى المال
 لان لا يكون اذني حالامه الاجنبية واستناده ابرار الطلع على الاجنبية
 صحيح فعلم الاب اولى وان شرط المال عليها يطلق بلا شيء
 ان قبلت ابرار ان كانت من اهل القبول بان كانت يعقل العقد
 ولا يجب المال عليها لانها ليست من اهل الفزاة والله الموفق الى
 سبيل الرشاد **في العتق والحكمه اقوال العتق** هو
 من لا يقدر على الجماع لمض او ليسن او لمحو او يصل الى الشب
 او ان الابحار او لا يصل الى امرأة بعينها ثم ان اقترانه لم يصل

الى زوجته اجلها كمن سنة ثمينة في الصحيح وهو ظاهر المذهب
 والسنة الثمينة ثلاثمائة واربع وخمسون يوما وذكر في الذخيرة
 يوجله سنة شمسية وهو زيادة على القربة باحد عشر يوما وجزء
 من ثمانية وعشرين جزءا من اليوم فيجوز ان يوافق طبعه هذه
 وهو روي عنه في الحج ويختار المتأخرين ان شهر رمضان واما
 حضنها منها اربعة اشهر من السنة لان السنة لا تحلف عنها لامة
 رخصه وحضنها فان لم يصل في السنة فمرفق القاضيه فيها ان طلبته
 التقوى لانه حقها ولو وطئ مرة ثم عجز لا خيارها ولو سال الزوج
 من القاض ان يوجله سنة اخر او شهر او اكثر لا يفعله الا بضمان
 فانه رخصته ثم رجعت فلها ذلك وان كان الزوج عتيقا والمرأة
 رتقا لم يكن لها حق الفقة لوجود المانع من قبها وبين بطلان بيع
 يكون الفقة طلقة بآية لان فعل القاضيه يضيف الى الزوج فكانه
 طلقة بانفسه ولها كل المهر ان خلا بها لان خلوة العنين صحيحة ويجب
 العدة وان اختلفا من الروجة والمرأة في الوصول اليها وكانت
 شيئا او بكرا فنظرت النساء اليها فقلن شيئا حلف الزوج لانه ينكر
 حق الفقة فان حلف بطل حقها وان نكل او قلن بكرا اوجله سنة
 اخر لظهور كذبه ولو اجل العنين سنة ثم اختلفا ارضا جامعتهما
 في السنة وانكرت مهر فالقسم بينهما كما روي الطهري كالعين فيه ارش
 التاجيل بالسنة وفي المجرب يفرق القاضيه بينا في الحال لانه لا
 فائدة في الانتظار بطلانها بل يطلب زوجته وذكر في القصة رجل له
 أمة قصيرة لا يمكنه ادخالها فاحل الفرج ليس زوجته حق المطالبة بالتقوى

ولا يتخير احدهما بعيب الآخر اذا كان بالزوج عيب لا خيا للزوج
 لان المستحق بالعقد الوطى فقط العيوب كالجلذام والبرص وغير
 ذلك لا يفتوت المستحق بالعقد غيرها بوجوب نفقة الطبيعة
 وذا لا يوجب الرد كالقروح الفاحشة واذا كان بالزوج جنونا
 او بهرجلة غير ذلك فلا خيار لها لان عدم الرضا انما يوجب الرد
 في عقد شرط فيه الرضا وكزوم النكاح لا يعتمد تمام الرضا انما
 الكلام على ذلك الجملة من شرح الوقاية والله اعلم **نوع في العدة**
ارحام العدة العدة مصدر عند الشيعة يعني وسئل عليه السلام
 متى يكون الصبي قال اذا اكتمل العدنان اى عدة اهل الجنبه
 وعدة اهل النار اربعة ايام وبسببى الزنا الذر ستر بص فيه
 المرأة عقيب الطلاق والموت لانها تعد الايام المصروفة في
 الشرح فاقول العدة علم انواع ثلاثة باحيض وبلا شهر وبكونه
 الحمل واسبابها الطلاق والوفاة والوطى علم ما ياتى بها
 النساء الدرع الرجل اذا طلق امراته طلاقا باينا او جعيا
 او وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق وبهرجة ممن يحض فعدتها
 ثلاثة قروء لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة
 قروء الآية والفرقة اذا كانت بغير طلاق فهو في حكم الطلاق
 لان العدة وجبت للعرف في براءة الرحم في الفرقة الطارئة
 علم النكاح وهذا يتحقق فيها والافراء احيض عندنا وقال الشافعي
 الاطهار وان كانت لا تحيض من صغرها او كبر فعدتها ثلاثة اشهر
 لقوله تعالى واللاتي يسنن من الحيض من نسائكم الآية اقوال مختار

المشهور في العدة بالايام دون الالهية اجماعا وانما الخلاف
 بين الحج وصاحبه في الاجارة كذا ذكر في تنه القضاء والصغير
 على خلاف ما ذكر في الخانية وذكر في المنبع الا يا سفيان رواه
 في رواية انه غير مقدر بمدة وهو ظاهر الرواية وفي رواية مقدر
 بمدة قال محمد في الروميا خمس وخمسون سنة وفي المولود استون
 سنة لان الروميا اسرع تكسرا وعنده سبعون سنة وعن الحج
 وخمس وخمسين سنة الى ستين سنة وقال ابن المبارك وسفيان
 الثوري وابن مقار والزعفراني حد الا يا سفيان سنة لمارك
 عن عاتبة قالت انا قال اذا بلغت المرأة خمسين سنة لا ترى قرة
 عين ازلتله وهي رواية الحسن وفيه اخذ نصير بن يحيى والامام
 ابى الليث وعليه القصور وفي فتاوى الظاهرية المختار في مدة
 الاياض خمس وخمسون سنة رومية كانت او تركية انشروا ان
 كانت امه فعدتها حيضتان وان كانت لا تحيض فعدتها شهر
 ونصف وعدة الحرة في الوفاة اربعة اشهر وعشرا وعدة الآ
 شهران وخمسة ايام لان الرق منصف وان كانت حاملا
 فعدتها ان يضيح حملها وعدة ام الولد والمعتقة ثلاثة قمرها او ثلثا
 اشهر وعندها ولا عدة على الحرة في الطلاق قبل الدخول لقوله تعالى
 يا ايها الذين امنوا اذا طلقتم النساء من قبل ان تمسوهن فالحكم
 عليهن من عدة تعتدونها الآية بخلاف المتوفى عنها زوجها قبل
 الدخول بها فانه يلزمها العدة لقوله تعالى والذين يتوفون منكم
 ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا الآية

وفي البرازية طلقها ثلاثاً ثم وطئها في العدة مع العلم بالطمه لا النقص
 العدة وتنقضي العدة بثلاث حصص وهرجان اذا علم بالطمه
 ووجد شرط الاحصان ولو كان الزوج غايبا فطلق زوجته
 او مات عنها فالعدة من وقت الطلاق او الموت تنقضي وان
 لم تعلم بها كذا في الكتب المعيرة ولم يمتد ان تمسك بالاكسان
 المفتوحة لا بالطرف الآخر وفي المنبع اقل مدة الحمل ستة اشهر
 باجماع العلماء سلفا وخلفا لقوله تعالى وحمله وفضاله ثلاثون
 شهرا الا انه جعل الله ثلثين شهرا مدة الحمل والفضال جميعا ثم جعل
 الفضال هو العظام عامين كاملين بقوله وفضاله في عامين
 فيجب للحمل ستة اشهر وهذا الاستدلال منقول عن خبر الامام عبد
 الله بن عباس وقيل ان عبد الملك بن مروان ولد لستة اشهر
 واما الكثر مدة الحمل فقد اختلفوا فيها فقال علماءنا ثلاث سنين
 وقال الشافعي اربع سنين وهو المشهور من مذهب الامام مالك
 واحمد وقال عبادة بن العواد خمس سنين وقال الزهري ست سنين
 وقال بيعة بن عبد الرحمن سبع سنين وقال ابو عبيدة لاحد
 لا قضاء الا شهرين جعل قال ان تزوجت فلانة فترطالق فتزوجها
 فولدت ولد السنة اشهر من يوم تزوجها فهو ابنه وعليه المهر
 يثبت لسر ولد المطلقة الرجعية اذا جاءت به لستين او اكثر فالملك
 يقر بانقضاء عدتها فان جاءت به لاقح لستين بان تزوجها
 لا نقضاء العدة ويثبت له وجود العلق في النكاح او في
 العدة ولا يصير راجعا بالشك لانه يحتمل العلق قبل الطلاق ويحتمل

بعده فلا يصير راجعا بالشك وإن جاءت به أكثر من سنتين وإن
 جاءت به لتمام سنتين موقوف الفرق لم يثبت نسبته لأن الحمل
 حادث بعد الطلاق وإذا تزوج الرجل امرأة فجاءت بولد فقل
 من سنة أشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبته لأن العلوق سابقا
 على النكاح فلا يكون منه فإن حدثت الولادة يثبت بشهادة امرأة
 واحدة حتى لو نفاه الزوج يلاعن لأن النسب ثبت بالفراش
 القائم واللعان إنما يجب بالقذف وليس ضروري وجود
 الولد فإنه صحيح بدون فإن ولدت ثم اختلفا فقال الزوج تزوجتك
 منذ أربعة أشهر وقالت هي منذ سنة أشهر فالقول قولها
 لأن الظاهر أنها همد لها لأنها تلد ظاهرا منه نكاح لا من سفاح
 ولم يذكر الاستحلاف وهو على الخلاف المذكور في الأشياء
 السنة المفصلة في المنع وإن التصادقا علم أنه تزوجها منذ
 أربعة أشهر لم يثبت النسب وإن قامت البينة بعد التصادقا
 علم أن يزوجه أيا ما منذ سنة أشهر قبلت وهذا الجواب صحيح
 مستقيم فيما إذا أقام الولد البينة بعدما كبر أما إذا كان قدام
 البينة حال صغره الولد أقول اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يقبل
 البينة مما لم ينصب القاضي خصما عنه الصغير لأن النسب حق
 الصغير فينصب عنه خصما ليكون البينة قائمة ممن هو خصم شرعي
 وقال بعضهم لا حاجة إلى هذا التكلف والقاضي يسمع البينة من
 غيره أن ينصب عنه خصما بناء على أن الشهادة على النسب تقبل
 حصة بدون الدعوى انتهى ومن قال لا راد إذا ولدت

قالت طالق فشهدت اراءه على الولادة لم تطلق عندي
 وقال لا تطلق لان شهادتها حجة في ذلك وان كان الزوج
 قد اضر بالبل طلق من غير شهادته عندي ج وعندهما شترط
 القابلة لانه لا بد من حجة له عوايا الطنت وشهادتها حجة فيه
 علم ما بيناه ومن قال لا منه ان كان في بطنك ولد فهو مني
 فشهد على الولادة اراءه فمرام ولده ومن قال الغلام ليس
 ثم مات وجاءت ام الغلام وقالت انا امراته وهو بنه بترثا
 وفي فناء الظاهرية رجل في باع اراءه فعلق منه فلما تبين
 حملها تنزهها المرن في بها فالنجاح جابر فان جاءت بولد
 بعد النجاح لسته اشهر لا يثبت النسب الا ان يقول هذا الولد مني
 ولم يلق الزنى انشروخ المسع سحر المحج ذكر من احق الناس
 بحضانة الولد الصغير حال قيام النجاح او بعد فقرة الام الا ان
 يكون حرة او امة او ام ولد لم يعق الا ان الحضانة ضرب من الولادة
 ولا حق للام في الولادة ولو كانت الحرة فاجرة غير مأمونة
 لا حضانة لها لا رورع وبن شعيب عن ابي عن جده ان اراءه
 جاءت الى رسول الله فقالت يا رسول الله ان ابني زيد كان
 يطن له وعاء وحجر له حواء ويد له سقاء وزعم ابوه انه يرمي
 منه فقال عليه السلام انت احق به ما لم تنكح رواه ابو داود
 ورور الى بكر بن شببة في مصنفه ان عمر بن الخطاب طلق
 جميلة بنت عاصم ابن ثابت ابن الاعرج فزوجت فاخذ عمر
 ابنه عاصما فاذا كنه الشمو ابنه الى عامر الاضارية واهلهم

جميلة فاخذ به فترافعا الى بكركم فانه حكم عمر بن الخطاب
 وقضى لعاصم لأمه وقال اعطى والطف وارفق واحب
 وارحم منك وفي المبسوط قال له ابو بكر يحيا خير له من شئ
 وعسل عندك يا عمر فدمه عند هاشم يستغنى والاستغناء بقدر
 سبع سنين عندنا وعليه الفتور فذكره الحطاف واقوال الناس
 لما يخرجوا من النظر لانفسهم والقيام بحوائجهم جعل الشرع الولاية
 الى من هو مشفق عليهم فجعل حق الشرف في الاموال والعقود
 الى الاباء لقوة رايهم مع الشفقة والشرف يستدعي قوة الرأى
 وجعل حق الحضنة الى الامهات لرفقتهن في ذلك مع الشفقة
 وقد رتبهن على ذلك بلزوم البيوت والظواهر ان الام ارتقا
 واشفق على الولد الاب متخلى عن المشاق مالا يحمله الاب
 انما روي في الهداية ولا تجبر الام عليه لانها عسلان يفر عن الحضنة
 فان لم يكن ام فام الام اولي واثم بعدت لان هذه الولاية
 يستفاد من قبل الامهات فان لم يكن فام الاب اولي من الاجوا
 لانها من الامهات فان لم يكن له جدة فالافوات او اخوات
 والحالات لانها نبات الابوين وفي رواية الحالة اولي من
 الاخوات لاب وتقدم الاخوات لاب وام لانها اشفق ثم الاخوات
 من الام ثم الاخوات من الاب ثم قرابة الام ثم العتات وكل من
 تزوجت من هو لا يسقط حقها الا طيرة اذا كان زوجها الجدة
 لانه قام مقام ابية وكذا كل زوج هو زوج محرم منه لقيام الشفقة
 منظر الى القرابة القريبة ومن سقط حقها بالتزوج يعود حقها اذا

ارتفعت الزوجية لأن المانع قد زال وإن لم يكن للصبي امرأة
من أهله واخصم فيه الرجال فاولايم به اقربهم نقصيبا لأن
الولاية لا تقرب وقد عرف الترتيب في موطنه فاقول للام ثم
ام الام ثم ام الاب ثم الاخ ثم لاب وام ثم لام ثم لاب ثم
الحالات كذلك ثم العمت والصغير لا يدفع الى عصبته غير محرم
كمول العنقة وابن العم ثم زاعن الفتنة والام والجدة احق
بالغلام حتى ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ويستحي
وحده وفي الجامع الصغير حتى يستغنى واذا استغنى يحتاج الى
النادر والتخلق بآداب الرجال واخلقهم والاب اقدر على
التأديب والتفقيف والامام الحضاف قدر الاستغناء سبع
سنين اعتبار اللغاب والام والجدة احق بالجارية حتى تحضر
لأن بعد الاستغناء يحتاج الى معرفة آداب النساء والمرأة على
ذلك اقدر وبعد البلوغ يحتاج ارضه الى التحصين والحفظ والآ
فيه انهذروا وتوى وعن محمد انها تدفع الى الاب اذا بلغت حد
الشهوة تحققت الحاجة الى الصيانة ثم سورا الام والجدة احق
بالجارية حتى يبلغ حد الشهوة وفي الجامع الصغير حتى يستغنى
والامة اذا اعتقها مولانا وام الولد اذا اعتقت كاطرة في حق
الولد وليس لها قبل العتق حق في الولد والذمية احق بولدها
المسلم مالم يعقل الا ديان ونحوه عليه ان يالف الكفر للفظ قبل
ذلك واحتمال الضرر بعده ولا خيار للغلام والجارية عندنا
وقال الشافعي واحدا لما الخيار لأن البني عليه السلام خير ولنا

اية لقصور عقلها بخيار من عنده الدعة لتخليته بينه وبين اللعب
 فلا يتحقق النظر وقد صح ان الصحابة ما خيروا او اذا ارادت
 المطلقة ان تخرج لولدها من المهر فليس لها ذلك لا في مهر الاضرار
 بالاب الا ان تخرج به الى وطنها وقد كان الاب تخرجها فيه
 لانه التزم المقام فيه عرفا وشرعيا قال عليه السلام من تاهل ببلد
 فهو منهم فلهذا يصير المهر في ذمها واذا ارادت الخروج الى غيرها
 وطهرها وقد كان الزوج فيه اشار صاحب الهداية الى انه ليس
 ذلك فذكر في الجامع الصغير ان لها ذلك والاولى الصريح بهذا
 اذا كانت المشتابين البلدين بعيدة واما اذا كانت قريبة
 بحيث يقدر الاب ان يزور الولد ويعود الى منزله قبل الليل
 فلها ذلك لانه لا يلحق الاب ضرر كثير بالنقل كالنقل الى اطراف
 البلد واما اهل السواد فحكم في السواد كما حكم في المهر في جميع القصور
 الا في فصل واحد وبنيانه ان النكاح اذا وقع في الرستاق فآراد
 المرأة ان تنقل ولدا الى قريتها فان كان اصل النكاح وقع فيها
 فلها ذلك كما في المهر وان وقع في غيرها فليس لها ان تنقل ولدا
 الى قريتها ولا الى القرية التي وقع النكاح فيها اذا كانت بعيدة
 كما في المهر وان كانت على التقدير الذي ذكرناه فلها ذلك في المهر
 وان كان الاب موطنها في المهر واراقت نقل الولد الى القرية
 وان كان تزوجها فيها فهو قريتها فلها ذلك وان كانت بعيدة
 عن المهر لذكرناه في المهر وان لم تكن تلك قريتها فان كانت
 قريبة ووقع اصل النكاح فيها فلها ذلك كما في المهر فان لم يقع النكاح

قايص لخاص ذلك وان كانت قربة من المصنف لغيره لانه
 اخلاق اهل السواد الا ان يكون مثل اخلاق اهل المصنف لئلا
 اخفى فيخلق الصبي باخلاصهم فيضربه ولم يوجد الاب دليل
 الرضا بهذا الضر اذا لم يقع أصل النكاح في القرية وليس
 للزوجة ان تنقل بولها الى دار الحرب وان كان قد تزوجها
 هناك وكانت حربية بعد ان يكون زوجها مسلما او ذميا وان
 كان كلاهما حربيين فلها ذلك بان كانا مسلمين لان الصبي
 يتبع اهما وهما من اهل دار الحرب كذا ذكر في المنيع وفيه براءة اذا
 اراد أحد الابوين السفر بغير سفر عقله واقامة فالولد يكون عند
 المقيم منهما حتى يعود من سفره واذا مرض أحد الابوين لا يمنح
 الصغير من عيادته وحصونه عند موته والذكر والاشق في ذلك
 سواء وان مرض الصغير عند الاب فالام احق بتمريضه في بيته
 لانها اشفق وارحم عليه من والدته الموفى **نوع في النفقة**
اقول غفرت ونوب النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلم كانت
 او كافرة اذا سلمت نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسوتها وسكناتها
 ويعبر في ذلك حالها جميعا قال صاحب الهداية وهذا اختيار
 الحضاف وعليه الفتوى وفيه انها ان كانا موسرين في نفقة
 اليسار وان كانا مقسرين في نفقة الاعسار وان كانت معسرة
 والزوج موسر فنفقها دون نفقة المعسرات وقال الامام الكرخي
 يعتبر حال الزوج وهو قول الشافعي وان استغنى عنه تسليم نفسها
 حتى يعطى ما مهرها فلها النفقة فان تبرعت فلا نفقة لها حتى يعود

الى منزله وان كانت صغيرة لا يجمع بها فلا نفقة لها وان سلم نفسها
 اليه وان كان الزوج صغيرا لا يفد على الجماع وهو كبيرة فلها النفقة
 في ماله وفي المنيع ولو كانا صغيرين لا يطبقان الجماع او كانا
 مجنوننا تزوج صغيرة لا يجمع لا نفقة لها لان المنيع يجمع من جهتها
 فاذا احبست المرأة في دين عليها الرجل لا نفقة لها قال العلامة
 حسام الشهرستاني اذا كان الجنب قبل المرأة وان كان الجنب
 من قبل فعليه النفقة وكذا اذا غضبها رجل كرها فذهب بها فلها
 النفقة وعن ابي يوسف ان لها النفقة والقصور على الاول
 وكذا اذا جبر المرأة مع محرم لانه يفتوت الاحتماس منها وعن
 ابي يوسف ايضا ان لها النفقة ولكن يري عليها نفقة الطهر
 دون السفر ولو سافر معها الزوج تجب النفقة لها بالاجماع لان
 الاحتماس قائم لقيام عليها وتجب نفقة الطهر دون السفر ولا
 تجب الكراء عليه وان مرضت في منزله فلها النفقة والقياس
 ان لا نفقة لها اذا كان رضا يجمع من الجماع وعن ابي يوسف انها
 اذا سلمت نفسها ثم مرضت تجب النفقة لتحقيق التسليم كراهة اللفظ
 وفي البراذنية اذا كان الزوج ذا طعام ومائدة وتمكن من الاكل
 كذا يراها ليس لها المطالبة بفرض النفقة استبعد بر نفقته في القدر
 وان لم يكن يفرض لها القاض اذا طلبت النفقة والكسوة على
 الشراء والصف بقاء النفس بالاكل والملبوس في الخلف
 بالاوقات والامكنة والزوج هو الذي يلج الانفاق الا اذا
 ظهر ظلم فحينئذ يفرض القاض النفقة ويأمره ان يعطيها ما ينفق

في حفظها لها فان اوجب علم ذلك وذكر الامام الشهيد في
 شرحه علم ادر القضاء فاذا فرض لها نفقة بعلمها في كل شهر بقدر
 ما يحتاج اليه او علم قدر طاعة الرجل علم قدر لغيره وعسره فينظر
 الى ما يكفيها من الدقيق والادوم والارزاق او حوارج المرأة التي
 يكون ثمنها فيقوم ذلك بدراهم ويقرض ذلك عليه في كل شهر
 ويأده القاصر بدفع ذلك اليها ذكر عن شريح قال شاهده ابن
 ابي ليلى حين فرض علم لثابت بن ابي سليم لامرأة سنة دراهم
 ولخادها ثلاثة دراهم في الشهر قلت وهذا يدل على ان نفقة
 الخادم دون نفقة المرأة ولا يسقط النفقة بعد فرضها ولو فرض
 بالاستدانة حتى ترجع عليه الثمن وتحيل البائع على الزوج
 بلا رضاه وان طلبت نفقة كالزوج كان لها ذلك عند المساء
 وفي الجمع ويقبل قوله في اعساره عنها عن النفقة وهكذا ذكر
 المختصاف لانه العسر اصل واليسر طارر والقول قول من
 يمسك بالاصل وذكر الامام محمد في الزكاة ان القول قول
 المرأة مع يمينها لان الاقدام على الدخول بها والعقد عليها دليل
 رآه ومنهم من ينظر الى زعم المطلوب وان قامت البينة
 فلا يخلو اما ان تكون من جهتها علم اليقين بانها وان قامت البينة
 من جهته علم الاعسار فيه روايتان وفي المحيط وهل سمع البينة
 علم الاعسار قبل الجنب فيه روايتان علم ما في فضل القضاء
 فان اقام جميعا فالبينة يثبتها جميعا لانها مثبتة وبينة الزوج
 لا تثبت شيئا فالاصل ان القول قوله والبينة يثبتها ولو اخرج القاصر

عدلان انه موسر يقبل وان لم يتلفظ بالشهادة لانه شبيهه
 بالصلوة فكانت حجة من وجه وليس من حقوق العباد المحضه
 فشرطنا فيها العدد دون لفظ الشهادة كما في امور الدين المترددة
 بين حق الله تعالى وحق العباد وان قال سمعنا انه موسر لا يقبل
 لانها قد يسمعان الكذب كما يسمعان الصدق فلا يحصل لها
 العلم بالمشهود به وهذا مما يطعم عليه الشهود فلا يؤخذ فيه
 بالاستفاضه والشبهة وتقرض نفقة الخادم لكن لا تبلغ نفقة
 المخدمه انما بل يقدر ما يفرق على الزوج المعسر بقدر الكفاية
 وفي المنبع المرأة اذا كانت من بنات الاشراف وطها خدم كبير
 الزوج على نفقة خادمتين وعين اليه يوسف انها اذا كانت قليلة
 بنت خالوق وقد زوت اليه زوجها مع جوار كثيرة آصفت نفقة
 الخدم كلها وبه اخذ الطحاوي وان قال لا امرأة لا انفق على خدمك
 ولكن اعط خادما من خدمي لخدمتك فان تجبر على نفقة خادم
 من خدامها قريبا لا يترتب لها استخدام خدمه فان لم يكن لها خادم
 لا يفرض نفقة الخادم في ظاهر الرواية وهذا كله اذا كان الزوج مسكرا
 وان كان الزوج معسرا لم يفرض عليه نفقة الخادم في رواية الحسن
 عن ابي ج و ان كان لها خادم خلا فالخدمه في قضاو الظاهرية النفقة
 الواجبة للمرأة على زوجها الماكول والملبوس السكنى اما الماكول
 فالدميق والماء والمخل والخطب والدين فان قالت لا اطلب
 ولا اخبر بفضي بان تطلق وتجنس لكنها لا تجبر ان اب الطبع والظن
 وجب على الزوج ان ياترها بطعام مهيا للاكل ولو استاجرها

لا يطبخ والخبز لم يجز ولا يجوز اخذ الاجرة على ذلك لانها لو اخذتها
 على فعل ذلك كان اخذها على فعل واجب عليها في الفتوى فكان
 في معنى الرشوة والرشوة حرام وذكر الفقيه ابو الليث انما يجب على
 الزوج ان ياتىها بطعام مديها اذا كانت من بنات الاشراف
 لكن بها علة تمنعها عن الخبز والخبز اما اذا لم تكن كذلك لا يجب
 على الزوج اذا كان من المحقرة يفيض القاضى عليه لها نفقة
 كل يوم لانه لا يقدر على الزيادة وان كان من التجار شرا فشرها
 وان كان من المزارعين سنة فسنه فيقتل الى ما هو الا ان عليه
 ويفيض الا اذا لم يملك او وسط الزيت وادناه اللابن
 وقيل الا اذا لم يفيض خبز الشعير ولا يفيض الفاكهة عليه ولم يذكر
 الخف والازار في كسوة المرأة وذكرهما في كسوة الخادم وذلك
 في ديارهم بحكم العرف وفي ديارنا يفيض الازار والمكعب وما
 ينال عليه ولا يجب عليه الملاءة والخف وفي الشرع لا يجب عليه خفها
 لانها منبهة عن الخروج بخلاف خف امرها واوططها والصابون و
 الاسنان فعليه وماء الوضوء عليها ان كانت غنية وان كانت
 فقيرة لا اما اذا كان منقل الزوج او بدعها تنقل نفسها وان
 كانت الزوجة غنية لتسافر من تنقل ولا ينقل نفسها وعن ماء
 الاغتسل على الزوج غنية كانت او فقيرة وفي الخلاصة جعل
 عليها ان تطهرت بماء الحيض وياورها عشرة فان كان اقل من عشرة
 في يكون على الزوج وكذا لو كان الفسل على الجنابة واجرة الغالب
 عليها ان استاجرت ولو استاجرها الزوج فعليه ان حضرت

بلا اجارة فللقايل ان يقول علم الزوج لانه مؤنة الوطى والقائل ان
 يقول علم المرأة بمنزلة اجرة الطبيب انتمز للزوجبة النفقة من الزوج
 قبل الزفاف اذا المرأة يطالب الزوج بالزفاف وعليه الضمور
 وكذا لو تمتعت بغيرها بحق طاهل النفقة وفي شرح ادر القضاء
 للحام الشهيد يفرض القاض الكسوة علم الزوج للمرأة اذا
 كان فقيرا متمسكا ومقنعة وملحقة علم قدر ما يحتمل مثله وان كان
 موسرا فرض له اجرة ذلك مما يحتمل مثله وان كان ابنة لان الكسوة
 مثل النفقة ثم في النفقة تغيب كمالها وقيل جال الزوج وهو اختيار
 الكرخي وقد ذكره قلت وهذه المسئلة انما تناف علم قول الكرخي
 قال في هذا الزمان في الصيف واما في الشتاء فانه يفرض طاهر ذلك
 جبه وسراويل لم يذكر الخفاف في جملة كسوة الصيف السراويل في
 جملة كسوة الشتاء اليه وهذا في عرف ديارهم بالعراق فانه لا يمكن
 من لبس السراويل لسدة الحر في زمان الصيف ويمكنون منه في زمان
 الشتاء واما في عرف ديارنا فان القاض يقضي لها بالسراويل
 وشيا بآخر مما يحتاج اليه في الشتاء قال وان طلبت الحافا
 في الشتاء او قتيقة ان لم يحتمل الحافا او طلبت فراشا تمام عليه
 الزمة القاض لها من ذلك ما يلزم مثله لان النوم على الارض
 ربما يوذرها ويحضرها وهو من عنت الحاف الضرر والاذى بها و
 ذكر في المنبع ويفرض لها الكسوة علم كل سنة اشهر مرة لتجد الحاجة
 اليها في كل جرح ويبرد وفي الذخيرة ولو وفرت المرأة كسوتها الى
 شيا ب الكسوة وكانت تلبسها لوما دون يوم يفرض لها كسوة

اخرى وكذا النفقة ولو ضاعت النفقة والكسوة او سرق
 لم يجبر غيرها حتى يحيط الفصل بخلاف الحارم اذا فرض لها
 النفقة ثم سرق فلها نفقة اخرى والفوق ان نفقة الحارم
 مقدرة بالحاجة والحاجة بعد ضياع النفقة قايمة باقية بخلاف
 الزوجة وهكذا لا يفرض للمحارم مع غيابها بخلاف الزوجة
 فانها لا تجب بالحاجة بل لا حبسا سها للمزوج فيكون كالاجرة
 ولهذا يجب وان كانت موسرة فجاز ان لا يفرض وان لم
 الحاجة وفي البرازية فرض لها الكسوة فتحرقت قبل نصف
 العام ان لبست لبسا معادا او علم ان ذلك لم يكن فيجد
 لها الكسوة لانه تبين له خطأه في التقدير وان تحرق جرحا
 استحق لها لا يفرض له زوجه مدة كسوة الصبيان اربعة اشهر وقل
 دفع الى زوجه وراهم الكسوة له الذي يجبرها على شراء الكسوة لانه
 الزينة حق الرجل من الزوج وافق بعضهم بان ليس ذلك
 لان الدراهم صارت حقها فتعمل بالامانة ولا يجبر على كسوة
 وفي الهداية ومن اعسر نفقة امراته لم يفرض بينهما عندنا ويقال
 للزوجة استدعي عليه وقال الشافعي يفرض الطالم بينهما اذا طلبت
 واذا قضى القاضى بها بنفقة الاعسار ثم اليسر في صحتها ثم لها
 نفقة المومنين واذا مضت مدة لم تنفق الزوج عليها وطالبته
 بذلك فلا شيء لها الا ان يكون القاضى قد فرض لها النفقة او
 صاكت منه غير رضاه واقترار صاحب اليد مقبول في حق نفق
 سيما ههنا فانه لو انكر احد الطرفين لا يقبل بينه المرأة فيه لان الموضع

ليس يخفى في حق اثبات الزوجية عليه ولأن المرأة خضم
في اثبات حقوق الغائب وإذا ثبت في حق تعدد الغائب
وكذا إذا كان المال في يده مضاربة وكذا الجواب في الدرر بهذا
كله إذا كان المال من جنس حقها أما إذا كان من خلافه جنس لا
تفرض النفقة فيه لأنه يحتاج إلى البيع ولا يبيع مال الغائب
بالاتفاق عندنا فصارها القاض بالاستدانة علم الغائب عند
ذلك نظرهما وتأخذ القاض منها كغيرها نظر المتغيب لأنهما با
استوفت النفقة أو طلقها الزوج أو انقضت عدتها فربما يبر
هذا وبين الميراث إذا قسم بين ورثة حضور بالبينة ولم
يقولوا لم نعلم له وارثا آخر حيث لا يؤخذ منهم الكفيل عند الحج
لأن هناك المكفول مجهول وهنا معلوم وهو الزوج الغائب
ويخلفها بالدمعما أعطى النفقة نظر إلى الغائب ولا يفتقر
بنفقة في مال غائب إلا الهلاك ولو لم يعلم القاض بذلك ولم
يكن مهرابه فاقامت البينة علم الزوجية وإن لم يخلف ما كان لها
فاقامت البينة ليفرض القاض نفقتها علم الغائب ويأمرها
بالاستدانة عليه لا يقضي القاض عليه بذلك لأن في ذلك قصدا
علم الغائب وقال زفر يقضي لأن فيه نظرا لها ولا ضرر فيه على
الغائب لأنه لو حضر وصدقتها فقد أخذت حقها وإن جحد
يخلف فإن نكل فقد صدق وإن أقامت بينة فقد ثبت حقها
وإن عجزت يضمن الكفيل أو المرأة وعمل القضاة اليوم على
هذا أنه يقضي بالنفقة علم الغائب طاعة الناس وهو مجتهد فيه

وفي الوفاة والمطلقة الرجوع والباين والمفارقة بلا معصية خيار
 العين والبلوغ والتفريق بعدم الكفاءة النفقة والسكنى لا
 لمعتدة الموت والمفارقة بلا معصية كالردة وتقبيل ابن الزوج
 قال ابن فرشتة ولو خلعها ان لا سكنى لها ولا نفقة عدة لحفظ
 النفقة دون السكنى ولو كانت الفرقة بمعصية من قبل الزوج
 فلها النفقة ان كانت مدخولا بها ونفقة الابن الصغير فقرا
 علم ابيه لا يشاركه احد كنفقة ابويه وحده وليس علم امه
 ارضاع الصغير الا اذا عرفت بان لا يأخذ الطفل ثدي غيرها
 فلها ارضاعه واخذ الاب علم ذلك وليتاجر الاب منه بغير
 عنها ان اخذ ثدي غيرها ولو استاجر امدارة منكوته او معتدة
 من طلاق رجوع لم يرضع ولده لم يجز وفي المبسوطة روايتان تأمر
 احق من الاجنبية الا اذا طلبت زيادة اجر وفي المنيع اذا استاجر
 الزوج امراته او معتدة لم يرضع ولده منها لم يجز قال الشافعي
 يجوز ان يرضع الرجل ان ينفق على ابويه واجداده وجدته
 اذا كانوا فقرا وان خالفوه في دينه وفي الذخيرة ولا فرق
 بين ان يكون الاب قادرا على الكسب او لم يكن فانه يجب
 نفقة علم الولد بعد ان يكون حتما جاز ذكر شمس الائمة الكشي
 ان الاب اذا كان كسوبا والابن ايمه كسوبا يجبر الابن على
 الكسب نفقة علم الاب وذكر شمس الائمة الطحاوي انه لا
 يجبر الابن على نفقة الاب اذا كان الاب قادرا بكسبه
 واعتبره بمنزلة الرحم المحرم فانه لا يفتحق النفقة في كسبه منزلة

ولا تربية الموسر اذا كانا كسوبا ونفقة كل من ربح ثم ربح سموا
 والوالد والولد واحة علم قدر الميراث كالاخوة والاخوات
 والعمام والعمات والاخوال والخالات اذا كان صغيرا فقيرا او
 امراة بالغة فقيرة او كان ذكرا فقيرا زمتنا او اعما وهنر عندنا
 وقال مالك والسافر لا يجب نفقة له ولا غير ان ماله لا يجب الا
 نفقة الاب والام والدينه والولد الصبي فلما لا نفقة ولد الولد
 ولا نفقة الجد ولا نفقة الجدة عند مالك وفي المنع ويجب نفقة
 الابنة البالغة والابن الرمن علم الابوين اثلاثا علم الاب
 الثلثان وعلم الام الثلث لان ميراثها علم هذا القدر ولان
 العزم بالغتم قال صاحب الهداية هذا الذر ذكره رواية الخطيب
 والحن وفي ظاهر الرواية كل النفقة عليه لقوله تعالى وعلم المولود
 رزقتهن وكسوتهن الآية وصار كالمولود الصغير انما هذا اذا كان
 الاب موسرا فان كان معسرا او الام موسرة احرث بان تنفق
 منه ما لها علم الولد ويكون دينها علم الاب اذا اليسر ويجب علم
 الاب نفقة زوجته ابنة اذا كان صغيرا فقيرا او كبيرا زمتنا او كان
 لا يستر الى الكسب او كان من البيوتات او طالب علم لان
 ذلك من كفاية وفي المحيط ويحيط الابن علم نفقة زوجته ابنة اذا
 كان غنيا والاب فقير اذ ذكره هشام عن ابي يوسف وذكر في
 البهرازية قال الامام الطحاوي واذ كان الابن من ابنا الكرام
 ولا يما جره الناس فهو عاجز وكذا اطلبه العلم اذا كانوا عاجزين
 عن الكسب لا يستره وان اليه لا يسقط نفقا ثم عن ابائهم اذا كانوا

مستغلين بالعلوم الشرعية لا العقلية وبالخلافاً للركيكة وهذه تبار
 الفلاسفة ويزعمون أنها لا يجب ولا يجب نفقة مع اختلاف الدين
 لبطلان الأهلية الأرض فلا يثبت اعتبارها ولا يجب على الفقير لأنها
 صلة وهو يتحققها على غيره فكيف تحقق عليه بخلاف نفقة الزوجة
 وولده الصغير لأنه الزها بالاقدام على العقد إذا المصالح لا تنقطع
 ووزنها ولا يعمل في مثلها إلا عسار ثم اليأس مقدر بالانقضاء فيما روى
 عن الامام أبي يوسف وعن محمد أنه قد رده بما يفضل عن نفقة
 نفق وعياله شهراً كاملاً أو بما يفضل عن ذلك من كسبه الدائم
 كل يوم لأن المعتبر في حقوق العباد إنما هو القدرة دون النقص
 فإنه للتيسر والفتور على الأول وهو قول أبي يوسف لكن النقص
 المراد به نضاب جمان أخذ الصدقة وهو ما شئت درهم وإذا كان
 للابن الغريب مال فضر القاض فيه نفقة الوية أو أرباب الآ
 مناع الابن في نفقة جاز عند أبي ج وهذا استحساناً وإذا قضى
 القاض للولد والوالدين ووزن الأرحام بالنفقة فمضت مدة
 سقطت لأن نفقة هؤلاء يجب كفاية للحاجة شئت لا يجب مع
 وقد سقطت بمض المدة بخلاف نفقة الزوجة إذا قضى بها القاض
 فإنها يجب مع يسارها لما مر فلا تسقط بحصول الاستغناء وإنما مضى
 إلا أن ياذن القاض في الاستدانة عليه لأن للقاض ولا عليه
 وقصار أذنه كامر الغائب لها فتصير ديناً عليه فلا تسقط بمض
 المدة وعلم المولى أن ينفق علماً منتهى لقوله عليه السلام في الماليك
 أنهم أخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم أطعموهم مما تاكلون واليسوهم

ما تلبيسون ولا تغربوا عباد الله فان استخس وكان لها السبيل
 وانفق عليها لان فيه نظر النجابين وان لم يكن لها كسب بان كان
 عبدا زنا او جارية لا يوجب مثلها اجر المولى على سعيها لانها ماله اهل
 الاستحقاق ونحو المبيع ابقاء حقها وابقاء حق المولى باطلاق بخلها
 نفقة الزوجة لانها صغير دينا فكان تاجر اعلم ما ذكرناه ونفقة
 المملوك لانها صغير دينا فكان البطل لا يختلف بر الطوائف لانها
 ليست بماله اهل الاستحقاق فلا يحجب علم نفقتها الا انه يوم مر بها بينه
 وبين الله تعالى لانه عليه السلام نهى عن تعذيب الطوائف ومنه ذلك
 ومنه عن اصناعه المال وفيه اصناعه وعن ابي يوسف انه يحجب
 على الانفاق في البهائم وهو قول الائمة الثلاثة والاصح ما قلناه
 او لان اجبار القاض على الانفاق يكون عند الطلب والخصومة
 من صاحب الحق ولا خضم فلا يفتقر شرط القضاء ولكن يجب فيها
 بينه وبين الله تعالى ما قاله ابي يوسف وذكر في المبيع ولو كانت
 دابة بين اثنين فطلب احدهما من القاض ان يأمره بالنفقة حتى
 لا يكون متطوعا فانها ضئيفة يقول الائمة اما ان يبيع خصيبك منها او
 تنفق عليها هكذا ذكره الحنفية وذكر الشري انه لا يحجز انتهي عبد
 بين رجلين فغاب احدهما فالحاضر مرفوع الامر الى القاضي فيقدر
 له النفقة كما ذكره في عمدة المفتي ويحجب الاب على النفقة لاربعة
 الولد الصغير الفقير والبنت البالغة بركات او شبا والزوجة
 والمملوك والجدة الصحيح بمنزلة الاب والجدة الفاسدة بمنزلة الام
 كما ذكره في عمدة المفتي والكسوة يفرض على الزوج للمرأة كل سنة

ويفيض الطعام على شدة برأنا لكنه فعليه ان يسكنها في دار مفردة
بين قوم صالحين وعليه المعاشرة بالمعروف كذا ذكره في النوادر
انتهى ما يشر لنا ابراهه في هذا الفصل والله الموفق **الفصل الثاني**
عشر في الاعتناق لقوله في السير في آفة السلام آية سلمت
مما اعتنق الله بل لم يفتحه عتقوا من ما في وهذا احتسوا
ان يعق الرجل العبد والمرأة الامة ليتحقق مقابلة الاعضاء
بالاعضاء اتول العتق يصح من الرجل العاقل البايغ في ملكه بشرط
الطرية لان العتق لا يصح الا في الملك ولا ملك للمملوك والبلوغ
لان الصبي ليس في اهله لكونه ضراظا هرا وكذا لا يملك المولى عليه
والعقل لان المجنون ليس باهل للتصرف وكذا لو قال البايغ
اعتقت عبدا او امته فانا صبي فالتقول محله وكذا اذا قال المعتق
اعتقت وانا مجنون وجنونه كان ظاهرا لوجود الاسناد الى
حاله منافية وكذا اذا قال الصبي كل مملوك املاكه فهو حر اذا اهلته
لا يصح لانه ليس باهل لقول ملزمة ولا بد ان يكون العبد في ملكه حتى
لو اعتق عبده غيره لانفذ عتقه لقوله عليه السلام لا عتق فيما لا ملك
ابن آدم واذا قال الرجل لعبده او امته انت حر او عتقت او عتقت
او حر او حررتك او اعتقتك فقد عتق ونور به العتق او لم ينولاه
هذه صريح فيه ولو قال عتبت به الاخبار الباطل او انه حر في العمل
صدق ديانة لا قضاء لانه يحتمل ولا بد من قضاء لانه نور خلاف
الظاهر ولو قال لاملكت عليك ونور به الطرية عتق وان لم ينو
لم يعق كذا ذكره في الهداية وفي المنيع شرح المنيع اذا قال الرجل لعبده

انت له اوانت خالص لم يعق عند الامام الجع مطلقا في روا
 وفي رواية ان نوسر به العتق عتق وقال الجع يوسف ومحمد
 يعق مطلقا وفي رواية عنهما يوقف العتق على البينة ولو قال
 عبد لا يعق اذا قال الرجل لعبد هذا مولاي او يا مولاي
 او قال لامته هذه مولاي او يا مولاي عتق وعتقت وان
 لم يكن له نية وقالت الائمة الثلاثة ان كانا نية فلا بد من النية
 وذكر في الواقعات رجل قال لعبد يا سيد اريد ان تكوني
 العتق عتق وان لم ينو قيل يعق وقيل لا يعق وقيل يعق في
 قوله سيد قال العلامة خبير لا يعق فيها الا بالنية وقال لعبد
 يا ابنه او يا اخي او يا عمي او يا خالي او قال لامته يا امي او يا بنتي
 او يا اختي او يا خالتي او يا عمتي لا يعق في هذه الفصول كلها
 غير نية وذكر في الهداية وغيره من الجع سناذ انه يعق فيها
 في قوله يا ابنه او يا اخي وهو رواية الحسن عنه وذكر في اللؤلؤ
 رجل قال لعبد اهل بلجي احرار ولم يوعده او قال كل عبد بلجي
 حر او قال كل عبد يبعد احر او قال لعبد اهل بغداد احرار ولم يوعده
 وعده او قال كل عبد في الارض او قال لعبد اهل الدنيا او كان
 مكان العتاق طلاق او قال اخلف المقدون والمناخون اما
 المقدون قال الجع يوسف في نواده لا يعق وقال محمد يعق واما
 المناخون قال عصام الدين يوسف لا يعق انحر ولو قال ولد
 آدم كلهم احر لا يعق عبده بالاتفاق ولو قال كل عبد في هذه الدار
 احر عتق عبده والفتور على قول الجع يوسف وعصام الدين

ان شئتكم فانت حر ثم قال بارك الله فيك لا يفتق لان ليس
 بشتم بل ان عاء عليه وفتح القية اراءه فربعت الباب فقالت انتما
 من ان انت فقالت امك تفتق انتما اعنق المحجو ر عليه عبد لا يفتق
 عليه ويسير العبد في يمينه عند اب يوسف آخر لانه لو سعى انما يسير
 لمعقه قال جل ان مت من مرضي ففلا حر ففيل لا يفتق لانه مات
 بل قبل لان الايمان مبناه علم العرف انتما ولو قال ان مت من مرضي
 بهذا ففلا حر ففيل لا يفتق لانه مات في مرضه قال لعبد وعبد غيره
 احدكما حر لا يفتق ولو قال لعبد وحر احدكما حر عتق العبد عند الحج
 الاب اذا وطئ جارية ولده فجاءت بولده فادعاه لا يثبت نسبه
 كجارية مكاتبه عبده قال لمولاه بعث نفسي فباع عتق ولزمه الثمن
 والولاء يكون لمولاه قال السيد لعبد اذا سقيت اطرافات حر
 فسقاه عتق وكذا لو قال ان شربت الماء كله اضمن الكوز فانت حر
 فشربه فالعبد حر وفي الهداية ومن ملك ذارحم حر منه عتق عليه
 ولا فرق بين ما اذا كان المالك مسلما او كافرا في ذار الاسلام
 وعتق المكه والكران واعنان للصدور الركن من الابهل في المحل
 في الطلاق وقد نبهنا من قبيل فضل الطلاق وان اعنق عتق
 وعتق حلهما بيعا لهما اذا هو مقبل بهما وان اعنق اطلقا خاصة عتق
 دونها وولد الامة حر مولاي حر لانه مخلوق من ماء ففتق عليه اذا
 اعنق بعض عبده عتق ذلك القدر ويسير في يمينه لمولاه عند
 الحج وقال لا يفتق كل ما اصله ان الاعناق ينجز عنده فيقتصر على
 ما اعنق وعندهما لا ينجز وهو قول الشافعي واذا كان العبد تركي

فاعتقوا أحدهما نصيباً عما كان موسراً فشرى به بالخير ان شاء
 اعتق حصته وان شاء ضمن شركه قيمته ما خصه منه وان شاء
 استسعى العبد فأن ضمن رجع المقتضى على العبد والولاء للمعتق وإذا
 اعتق واستسعى فالولاء بينهما في الوجهين وان كان المقتضى معسراً
 فالشريك بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى والولاء
 بينهما في الوجهين وهذا عندنا في قولنا ليس الا الضمان مع
 الرثا او السعاية مع الاعسار ولا يرجع المقتضى على العبد والولاء
 للمعتق ومن اعتق عبده علم مال يقتل العبد عتقاً وذلك مثل ان
 يقول انت حر علم الف درهم او بالف درهم وانما يعتق بقبوله لانه
 معاوضة المال بغير المال اذ العبد ومنه قضيه ارضه المعاوضة بثبوت
 الحكم بقبول العوض في الحال كما في البيع فاذا قبل صار حراً ومكسراً
 ومن عليه حتى يصح الكفالة به ومن قال عبده انت حر بعد موت
 علم الف درهم فالقبول بعد الموت لا يضاف الايجاب الى ما قبل موت
 فصار كما لو قال انت حر عند علم الف درهم بخلاف ما اذا قال انت
 مدبر علم الف درهم حيث يكون القبول اليه في الحال لان ايجاب
 التدبير في الحال الا انه لا يجب عليه المال لقيام الرق قالوا لا يعتق
 في مسئلة الكتاب وان قبل بعد الموت مالم يعطه الوارث لانه
 الميت ليس باهل للاعتاق هذا صحيح اذا قال المولى للمملوك ازا
 فانت حراً وانت حر في ذم من اوان مدبر او قد مدبرك فقد
 صار مدبراً لا يباع ولا يوهب عندنا ولا يخدم المدبر ويوجد الامة
 لوطاً وتكبر اذا مات المولى عتق المدبر من الثلث امر من ثلث ماله

لان المدبر وصية فنفذ من الثلث حتى لو لم يكن له مال غيره سعى
 في ثلثه وان كان علم المولى بهن سعى في كل قيمة لتقدم علم الوصية
 ولا يمكن في نقص المقتضى فيجب قيمة وولد المدبرة مدبر وان علق
 المدبر بموته علم صفة مثل ان يقول ان مات من مرضي او سفرى
 او من مرض كذا فليس بمدبر ويجوز بيعه لان السبب لم يقع في الحال
 لمرده في تلك الصفة بخلاف المدبر المطلق لانه تعلق بصفة بمطلق
 الموت وهو كالمات المحالة وان مات المولى علم الصفة التي ذكرنا
 علق كما يعلق المدبر ومعناه في الثلث لانه ثبت حكم المدبر في آخر
 جزء من حياته لتحقق تلك الصفة فلهذا يعتبر في الثلث وفي المقيد ان
 يقول ان مات الى سنة او الى عشرة سنين ما ذكرنا بخلاف ما اذا
 قال الى مائة سنة ومثله لا يعش الزمان الغالب لانه كالكا لا يخال
 واذا اولدت الامة من مولاي فقد صارث ام ولده لا يجوز بيعها
 ولا تملكها لقوله عليه السلام اعقروا ولديا وله وطئها واستحدا امرها
 واجارتها ونزوحها لان الملك قائم فيها فاشبهت المدبرة ولا يثبت
 نسب ولديا الا ان يعرف به وقال الشافعي ثبت نسبه وان لم
 يبيع لانه لا يثبت النسب بالعقد ولنا ان وطئ الامة يقصد به
 قضاء الشهوة دون الولد لوجود المانع عنه فلا بد الدعوى بمنزلة
 ملك الميزان غير وطئ بخلاف التبع لانه مقصود امنه فلا حاجة
 الى الدعوى فان جاءت بعد ذلك لم يثبت نسبه لغير اقرار معناه
 بعد اعرافه من بالولد الا لان يدعى الاول بعين الولد مقصود
 منه فصارت امراسا كالمقصود الا ان اذ انقضاء ينبغي بقوله لان قرأها

حتى يملك ثقله بالنزوح بخلاف المتكوه حيث لا ينفق الولد
 بنفيه الا باللعان لتلك الفرائض حتى لا يملك ابطاله بالنزوح
 وهذه الذرية ذكرناه حكم القضاء فاما الديانة فان كان وطنها
 وحصنها ولم يزل عنها يلزمه ان يعتق ويتبر لان الظاهر ان
 الولد منه وان عزل عنها ولم يحصنها جازل ان ينفيه لان الظاهر بقاؤه
 ظاهرا اخر هكذا روي عن ابي جعفر وفيه روايتان اخرتا عن ابي جعفر
 وعن محمد ذكرهما صرحا في كفاية المتبر فينظر في اذ او طئ
 جارية ابنه فحدث بولد فادعاه بنت لثمة وصارت ام ولد
 له وعليه قيمتها وليس عليه عقرها ولا قيمته ولدها والمراد العقر
 هو مهر مثلها وقال بعض مشايخنا هو عشر قيمتها ان كانت بكرا
 ونصف عشر قيمتها ان كانت بكرا ثيبا وان وطئ ارباب الاب مع
 بقاء الاب لا يثبت النسب لانه لا ولاية للجد مع وجود الاب
 ولو كان ميتا يثبت النسب للجد كما يثبت في الاب لظهور ولاية
 عنه فقد رالاب وكفر الاب ورقه بمنزلة موته لانه قاطع للولاية
 وفي العمادية وقد يكون الولد حراما من زوجين رقيقين في اعتناق
 ولا وصية وصورة اذ اكان للمولود وهو عبد لا يجنبه فزوج الاب
 جارية من ولده برضا مولاه فولدت الجارية ولدا فهو حلال
 ولده ولد المولى وذكر في المحيط لا يقبل البنية على عتق العبد بدون
 الدعوى عنه اجمع خلافا لما اتفق غفرته في توليها وتقبل البنية على
 عتق الامة وطلما في الامة حسب بدون الدعوى ولا يحلف عتق
 العبد حسب بدون الدعوى بالاتفاق وهل يحلف على عتق الامة وطلما

المرأة حبة بدون الدعور أشار محمد في آخر كتاب البحر إلى
 أنه يحلف على ذلك وقال سفيان الأثمة لا يحلف فقامل عند
 الضمور وذكر رشيد الدين في فتاواه أن الشهادة على حبة
 الأصل في العبد تقبل بدون دعور الأب إذا كانت أم العبد
 لأنه شهادة على عليم الفرج وتحريم الفرج حلف له تعالى تقبل الشهادة
 في حبة بدون الدعور وإن كانت الأم ميتة لا يقبل لأنه
 في الميت لا ينصور تحريم الفرج وتقبل تقبل الشهادة على حبة الأصل
 من غير الدعور ومن غير هذا الفصل في أنواع الأدلة وقد كتبنا جنسها
 من هذا الفصل في أنواع الدعور والبنات فينبغي أن إذا كانت
 الجارية من شركيين فجاءت بولد فادعاه أحدهما ثبت نسبه
 وصارت أم ولد له وإن ادعياه معا ثبت نسبهما معناه إذا
 حلت على ملكها أو قال الشافعي يجمع في ذلك إلى قول القاضي
 لأنه أنبات النسب شخصي مع علمنا أن الولد لا يتخلق من ماء
 فعلمنا بالشبهة قلت وبالله التوفيق ويجوز أن يتخلق من ماء
 ذكرين كما يجوز أن يتخلق من ماء ذكر وانتهى الأمر أن الكلمة
 تعلق من كلام جده وإن كان الرحم يجوز أنه لم يندب دخول أحدهما
 إلا بعد مدة ثم قيل ما بالآخر اليك كما أشير إليه في إدر القضاء
 للعلامة السروجي رجل تزوج أمته من عبده فولدت ولدا فأدعى
 الولد لأبيه نسبه ويكون من الزوج ويعتق الولد باقره بالنسب
 انتهى رجل سلم خرج من دار الرب إلى دار السلام وخرج معه حبة
 يكون حرا ولو أخرجها لم يكن عبدا لرجل قال العبد انت حر

من عركنا يعنى في القضاء ولو قال ربهت لك فكيف يعنى لو قال
لم يوقبل العبد او رده وكذا لو قال تصدقت عليك بنفسك ولو قال
نصفك حر يعنى في النصف عند ابي ج بخلاف الظاهر فانه لا يخرج
ولو قال فحر جك حر يعنى ولو قال ذكر كحر لا يعنى في ظاهر الرواية

الجملة من عدة المقتضى والله الموفق الى سبيل الرشاد **الفصل السابع**

في الايمان الايمان جمع يمين وهو في اللغة القوة لقوله تعالى
لاخذنا منه باليمين امر بالقوة اقوال غفرت ذلوني اليمين باليمين
ينقسم الى ثلاثة احزاب عمو و لغو ومنقضة فالعمو هو المطلق
على اثبات شئ ونفيه في الماضي او في الحال بعد الكذب
وانما سمع عموسا لانما سمعها في الماضي ثم في النار وليس عليه الا
التوبة والاستغفار لم يجب فيها الكفارة عندنا ووجه قال مالك
واحمد وقال الشافعي فيها الكفارة واما يمين اللغو فهو المطلق علم امر
في الماضي او في الحال وهو نفي ان كذا قال او الامر بخلافه فاللغو
في الماضي انما يقول والله ما دخلت الدار او والله دخلت الدار
وهو نفي ان كذا فعل او دخلها او الامر بخلافه وذلك وفي الحال
كن رأيت شخصا بعيد فقال والله انه لم يذنب ذنبا او هو عمرو
او رأيت فلانا فقال والله انه لغراب فظنه غرابا وهو حدة فهذا
تفسير اللغو عندنا وقال الشافعي هو ما يجز بين الكتاب قوله لا
والله وبالله لا علم قصد اليمين سواء كان في الماضي او في
الحال او في المستقبل اما عندنا فلا لغو في المستقبل بل اليمين علم امر
في المستقبل يمين منعقدة وفيها الكفارة اذا حث قصد اليمين او لا

وانما اللغو في الماضي والحال فقط واما اليمين المسقطه فهو ان
يخلف الاذن اعلم ان في المستقبل بل نفيا او اثباتا وذلك اما
ان يكون علم فعل واجب واما ان يكون علم ترك فعل واجب واما
ان يكون علم فعل المنذور واما ان يكون علم فعل مباح او تركه
فان كانت اليمين على فعل واجب بان قال الله لا صلين صلاة
الظهر اليوم او لا صوم من رمضان فانه يجب عليه الوفاء به ولا يجوز
له الاستماع ولو استمع بحت وبياثم ويلزمه الكفارة وان كانت
علم ترك واجب بان قال الله لا اصلي صلاة الظهر ولا يصوم
او والله لا شرب الخمر او لا وزين او لا ظن فلانا او لا اكرم والد
وجوز ذلك فانه يجب للحج عليه الكفارة بالتوبة والاستغفار
كسائر الجنائيات ثم يجب عليه ان يحث نفسه بذلك ويكفر بالمال لان عقبة
اليمين معصية فيجب تكفيرها بالتوبة والاستغفار كسائر الجنائيات
التي ليس لها كفارة معهودة وان كان اليمين علم ترك المنذور
بان قال الله لا اصلي نافله ولا اصوم تطوعا ولا اعود حريضا
ولا استبغ جنابة ولا استمت عاطسا ونحو ذلك فلا فضل له في فعل
ويكفر عن يمينه والقسم الرابع ان يكون علم مباح فعلا او تركه
لدخول الدار ونحوه فلا فضل له البهر قال الله تعالى واحفظوا
ايما نكلم امر عن الخنث والان يحث نفسه ويكفر ويجب باطن
الكفارة ان شاء اعتق رقبة او كس عشرة مساكين خلا منهم ثوبا
شاملا للبدن فما زاد او ما يجوز فيه الصلاة او اطعمهم كالفطرة ولو
اطعمهم كينوا واحدا عشرة ايام جاز عندنا وقال الشافعي لا يجوز الا

يوم واحد اعتبارا للصورة العدد ونحن اعتبرنا المعنى لانه صفا
في كل يوم مصرفا فصرفه اليه عن كفارة كما لو صرف اليه شخص
آخر عن الكفارة لان صيرورته مصرفا باعتبار حاجته والحاجة تستغنى
بتعدد الايام والمقصود بالاجاب دفع عشرة حاجا لا دفع عشرة
اشخاص او اذ ايجز ع. اداء الكفارة باحد الاضال الثلاثة
الاطعام او الكسوة او التحميم صام ثلاثة ايام متتابعات عندنا
وقال الشافعي هو خير ان شاء وتابع وان شاء فرفق واجمع العلماء
علم ان البلوغ والعقل وفهم الخطاب في الحالف شرط لصحة
كونه حائفا فلا يصح اليمين من الصبي والمجنون والنائم وهل يشترط
اسلام الحالف قلت قولنا هو في الخطاب فعندنا يشترط ولا يصح
يمين الكافر حتى لو حلف ما كفر بالله ثم حث في حال كفره او بعد الله
لم يكن عليه كفارة عندنا وقال الشافعي الاسلام ليس بشرط حتى
يجب الكفارة عليه وعليه اذ اوباه حال الكفر لكنه بالمال لا بالصوم ويستور
العامة والناس في مكة في اليمين وفي فعل المحلوف عليه لقوله الله
ثلاث جد من جد ومنه ابن جد النجاشي والطلاق واليمين فعلم ان الرضا
والقصد ليس بشرط عندنا والشافعي في الفنا في ذلك في قوله
ويقول لا يتعد عين مكة والناس في الحاضر ولا حيث يفعل
المحلوف عليه ناسيا او مكرها كذا ذكر في المنيع وفي الهداية واليمين
بالله تعالى او باسم اسمائه كالحسن والرحيم او بصفته صفاته
التي يخلف بها عرفا كقوة الله تعالى وجلاله وكبريائه لان الخلف بها
متعارفا لا قوله وعلم انه فانه لا يكون يمينا لانه غير متعارف

ولو قال عطف الله ويحفظ لم يكن حالفاً وكذا وجه الله
 الحلف بها غير متعارف ومن حلف بغير الله لم يكن حالفاً كاليمين
 والكعبة لقوله عليه السلام من كان منكم حالفاً فليحلف بالله لا بد
 وكذا لو حلف بالقرآن لأنه غير متعارف وكذا لو قال رحمه الله تعالى
 معناه ان يقول النبي والقرآن اما قوله انا بربي منه امر القوان
 يكون يمينا علمياً يوجب عصباً ان شاء الله تعالى وذكر البزار في معجمه
 لو قال ووجه الله يكون يمينا الا اذا نوى لأنه لم يذكر اسم الله تعالى
 الا اذا اعربها بالكسر وقصد اليقين بالله بالنصب والرفع والتكثير
 سواء وكذا بدون حرف القسم ولله ان عتبه يمينا فمين ومن
 المشايخ من قال يميناً اذا جاز اما اذا سكن او رفع او نصب لا
 يكون يمينا لأنه لم يأت بحرف التمييز ولا اعرابه وفهم من اجراه علم
 الاطلاق وكذا لقوله وحق الله لا يكون يمينا في الصحيح لا الا الله
 لا افعل كذا او سبحانه الله لا يكون يمينا الا ان ينويه وكذا قوله
 بسم الله وعن الامام محمد انه يمين فبما مل عند الفسوق في قوله
 اذا استخلف الرجل وهو مظلوم فاليمين علمياً نوى وان كان ظالماً
 فاليمين علمية من استخلفه وجب اخذ ابوع ومحمد وهذا اذا كان اليمين
 بالله تعالى اما اذا كان اليمين بالله تعالى او بالطلاق او بالعاقبة فاليمين
 يكون علمية الخالف سواء كان الخالف ظالماً او مظلوماً لا طائف
 هو رجل قال ان فعلت كذا فانا بربي من الله تعالى او هذه القبلة
 او هذه الصوم رمضان او هذه الصلاة فهذا كله يمين فلو قال انا بربي من
 الصلاة التي صليتها او هذه الصوم الذي صمتته فليس يمين لان البراءة

من هذه الاشياء كفر هكذا ذكره المحقق ابو الليث في نوارده وكذا
منهيب الامام احمد بن حنبل وكو قال ان فعلت كذا فانا بغيري من الكتب
الاربعة ففعل فعليه كفارة واحدة لانها يمين واحدة وكو قال انا
ببرئ من التوريت وبرئ من الانجيل وبرئ من الزبور وبرئ من القرآن
فعليه اربع كفارات لانها اربع ايمان خلافا للامام احمد بن حنبل
لان عليه كفارة واحدة وان كانت الايمان تختلف الكفارة كظهار
ويمين فكل كفارة واحدة عندنا وكذا عند احمد وكو قال انا ببرئ من الله
ورسوله فعليه كفارة واحدة ان حنث لانها يمين واحدة وكو قال
انا ببرئ من الله وبرئ من رسوله فعليه كفارتان ان حنث لانها
يمينتان عندنا خلافا للامام احمد بن حنبل وكو قال انا ببرئ من الله
حنث فعليه كفارة واحدة لانه يمين واحدة لان ما في المصحف قرآن
وكو قال انا ببرئ من كل آية في المصحف حنث فعليه كفارة واحدة لان
يميننا حنث قال الطائفة الغالب ان فعلت كذا ففعل فعليه كفارة عشرين
لان هذا يمين وقد تعارف اهل بغداد الخلف بهذا الخلف رجل
قال ان فعلت كذا فانا ببرئ من الله وبرئ من رسوله والله ورسوله
ببرئان منه ففعل فعليه اربع كفارات لانها اربعة ايمان رجل في
كتابا من كتب الفقه او في صريح فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم
فقال انا ببرئ من ما فيه ان دخلت الدار فدخلت من الكفارة لانه يمين
بالله تعالى رجل حلف ان فعلت كذا فانا ببرئ من الحجة التي حجتها
او من الصلاة التي صليت ثم فعل لا يمينه شئ فخلف البراءة من
القرآن لانه كفر وكو قال انا ببرئ من شهر رمضان ان اراد البراءة

من فحشه يكون كالبراءة من الايمان وان اراد البراءة عن اوجه
 لا يكون يمينا وان لم يكن له نية لا يكون يمينا في الحكم وفي الاحتياط
 يكون يمينا وفي التبرازية لو قال حقه عليه السلام لا يكون يمينا لكن
 حقه عظيم ولو قال بحقه شتر الله وبحرمة آمن الرسالة وسورة
 الاخلاص ولا اله الا الله لا يكون يمينا وفي النهاية تبرؤ
 يعني بحق راسك ان اعتقد انه حلف وان الببر واجب يكفر
 الله يعلم ان ما فعلت كذا او قد فعل فالعامة علم انه يكفر هو يهود
 ان فعل كذا فان اعتقد انه يمين يمين لا غير وان اعتقد انه
 يكون كذا وكذا في قوله هو يبر من الله تعالى رجل على رجل فاد
 ان يقوم له فقال الرجل والله لا اقيم مقام لا بد من المارسة لكن على
 تعظيم اسم الله تعالى رجل قال هذا الشوب على حرام بحيث يلبس
 ولو قال ان اكلت الطعام فهو على حرام لا يثبت بالكلية وكذا لو قال
 اقوم لو اكلت عندكم طعاما فهو حرام لا يثبت بالاكل في المنفعة
 قال طعام اكل في منزلك فهو على حرام اقول في القياس لا يثبت
 وفي الاستحسانا يثبت اذاعة قالت لزوجه انا عليك حرام او منكر
 صار يمينا حتى لو جامعها طائفة او مكرهة يثبت بخلاف ما لو حلف
 لا يدخل هذه الدار فادخل في مكرها لا يثبت وعناه انه ادخل في
 اليها ولو اكره علم الدخول فادخل مكرها حث قال لها لا تخرجي من
 الدار الا باذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكره
 حلفه بطلاقها ويحمل الخلف بطلاق غيره فالقول وفي الفتنة قال
 صاير المحيط رجل دعه جماعة الشرب الخمر فقال انه حلف بالطلاق

ان لا اشرب وكان كما ذاب فيه ثم شرب طلقت قال حج يعني صاحب
 الخفة لا تطلق ديانة وفي الولوالجي اذا قال ان فعلت كذا فالف
 درهم من مال صدقة ففعل الرجل لا يملك الامانة درهم لم يرضه
 الصدوق الامام ملك وهو المانة رجل قال ان فعلت كذا فالف درهم
 من مال صدقة لكل مسكين درهم وتصدق بذلك كله على كل واحد
 جاز لان ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى وتم يجوز الصرف الى
 صنف واحد من ذلك الصنف فكذا هنا رجل قال ان تجوز من هذا
 الغم فله عتق ان تصدق بماله هذه الدراهم خيرا ثم اراد ان
 يتصدق بثمنه ولا يتصدق بالخبر جاز لان دفع القيمة في حقوق
 الله جاز رجل قال لله عتق ثلاثون حبة كان عليه بقدر عشرة آلاف
 يصير بمنزلة من قال لله عتق ان اخرج ستة وعشرين حبة فما قبل
 ذلك لا يلزمه شيء لان ايجاب الفعل بعد الموت لا يتصور ان جعل
 الله عتقه حيا او عمرة او صوما او صلاة او ما اشبه ذلك فيما
 هو طاعة الله تعالى ان فعل كذا افعل لزمه ذلك الذي جعل نفسه لم
 ربحه كفارة البين هذا جواب ظاهر الرواية لقوله عليه السلام من
 نذر ومنه فعلية الوفاء بما سمي وروى عن ابي ج انه رجع عن هذا
 وقال هو باختيار ان شاء خرج عتق بغير ما سمي وان شاء خرج
 عنه بالكفارة ومحتاج يلج يقولون بهذا وكذا في بعض مشايخ
 بخار يقولون بذلك وهو اختيار القسري واختار به يان المانة
 وهذا اذا كان معلقا بالشرط لم يرد كونه اما يجب منفعة او دفع
 مضرة بان قال ان شئت الله لم يصح او رد الله عتق عليه او ما عدوى

نغاص صوم سنة فاذا وجد بطنه الوفاء بما قال لا يخرج عنه بالكفارة
 أقول وجد هذه الرواية قوله عليه السلام النذر عيني وكفارته كفارة
 عيني فيجوز بهذا الحديث علم التعليق بشرط لا يبريد كونه والحديث
 الاول علم التعليق بشرط لا يبريد كونه جميعا بين الحديثين هكذا اورد
 الصدر الشهيد في ايمان النكاح وكذا لو قال علم المشي الى بيت
 الله تعالى او الى الكعبة او الى مكة المشرفة فليزعم احرام وهو بالخيار
 ان شاء احرام بالتحية وان شاء احرام بالعمرة لان هذه اللفظة صار
 من كتابه عن ايجاب الاحرام عرفا كما لو قال لله علم ان اضر ب
 شئ في حطيم الكعبة فانه يكون نذرا بالصدقة مجازا حيث العرف
 فكذا هذا ولو قال علم المشي الى مدينة الرسول او الى المسجد الاقصى
 لا يبرئ شئ لان العرف المنفصل في المشي الى بيت الله اطرام لا يبرل
 علم الانفقاد في المشي الى مدينة الرسول او الى المسجد الاقصى
 حرمتها دون حرمة بيت الله اطرام حتى حل فلهما من غير احرام ثم اذا
 لزم حجة او عمرة فانه شاء اعتمر او حج ماشيا وان شاء ركب وخرج
 لركوبه سنة ولو قال علم المشي الى اطراف الشريف او الى المسجد اطرام
 قال ابو ج لا يبرئ شئ وقالا لا يبرئ انما رجع حلف ان لا يتزوج
 امرأة فحين فتر وجه ابوه امرأة لا يحث رجل حلف ان لا
 يتزوج امرأة فتر وجه رجل امرأة بغيره اذنه فبلغه الخبر فاجاز العقد
 أقول ان اجاز بالفعل او بالقول سوقا الهدر وغيره اخلف
 المشايخ فيه فمنهم من قال يحث في الوجهين ومنهم من قال لا يحث
 في الوجهين والخيار ان يحث بالقول ولا يحث بالفعل وبه يفرض رجل

حلف لا يتزوج امرأة كان لها زوج ثم طلق امرأته ثم تزوجها لا
 يحسب لأن اليمين على غيرها لا تنزله لو حلف لا يطلق امرأة أو طلقها
 رجل كان له ان يطلق نسائه وجواريه رجل حلف لا يتزوج ستر
 فانه يهرسنا يهرس فهو سركيول لأنه لا يتصور بدون الشاهد
 فان اشهد ثلاثة فهو علانية رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة او
 يعق عبده او يطلق امرأته ثم حلف الموكل ان يتزوج ولا يعق
 ولا يطلق ثم فعل الوكيل ما وكل به حث الموكل في يمينه لان الوكيل
 في هذه العقود نائب عن كل وجه فحلف عيانه كعبارة الموكل بنفسه
 بخلاف البيع والشراء لان حقوق العقد يتعلقون الموكل فلا يصح
 الخالف بفعل وكيله بايعا ولا اشتريا هذا اذا كان الخالف من
 يد البيع والشراء بنفسه ولو كان من يفوض اليه غيره كالسلطان ونحوه
 يحسب في يمينه وان كان من يفوض مرة ومباشرة اخر فالحكم للنائب
 وفي الخلاصة رجل امر ان يتزوج وله امرأة اخر فابى اهل المرأة
 ان يزوجه المكان تلك المرأة فاجبها في المقة ثم قال كل امرأة
 سورت المرأة التي في المقة منى طالق فحبا انه ليس امرأة في
 الاحياء لا يحسب وهو الخيلة التي في العناق اليه وذكر في البنزانية
 رجل قال لاجنية ما دمت في نحاسي ففعل امرأة اتزوجها فطلق
 ثم تزوجها وتزوج عليها امرأة لا يصح ولو قال ان تزوجها ما دمت
 في نحاسي ففعل امرأة اتزوجها فطلق فيزوجها ثم تزوج غيرها
 فطلق لصحة التعليق بهما لان الاول نقض المسئلة في الاجنية وكلمه
 ما دام وما زال وما كان غايته ينهى اليمين بها فاذا حلف لا يفعل كذا

ما دام بخار يبتلى اليدين باطروح فلو فعل بعد العود لا يحن وكذا
 اذا حلف لا يشرب البيرة ما دام بخار سرخرج وعاد وشرب
 لا يحن والفقيه ابو الليث السمرقندي شرط الطروح باهله ومثاله
 كما في قوله والله لا اكلك ما دمت في هذه الدار ولم يشترط انما
 الفضل قلت وهذا يوجب ما افته به جدي شيخ الاسلام في المسئلة
 التي حثت في فضل الوقف فانظر حكم الله في ذلك وعليك
 بالتامل الصحيح انتهى وذكر في الولوالجر جلان حلف كل واحد منهما
 ان لا يدخل من باب هذا الدار فدخل من غير الباب لم يحن وان
 بابا آخر فدخل حث لانه دخل باب وان نوى ذلك الباب بعينه
 لم يدين في القضاء رجل حلف بطلاق امراته ان لا يخرج امراته
 بغير علمه خرجت وهو برأيا منها او لم يمنها لا يحن لانها خرجت بعلمه
 رجل قال لامراته ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق ففعلت
 السطح ونزلت في دار الجارية فذكر في كتاب الجمل انه لا يحن في الصحيح
 انه يحن رجل اخذ لقمه فوضعتها في فم فقال له رجل امراته طالق ان
 ان اكلتها وقال اخر امراته طالق ان اخرجتها من فيك فاكل البعض
 واخرج البعض لم يحن لان شرط الحن اكل الكل رجل قال لامراته
 ان لم تعشيني الليلة فغير فاكل لقمه واحدة يحن لان اللقمه
 الواحدة لا تكون عشاء ولو قال لامراته ان لم تطلع في قدر فيمنون
 من الملح ولا ملحوه في المطبوخ فانت طالق لطلخ بيضا في منون
 من الملح رجل حلف لا يسكن هذه الدار وهو كذا بها فشق على غيره
 من غيره فانه يبيع المتاع من غيره ويخرج بنفسه فلا يحن ولو حلف

بطلا في احراره ان لا يصوم شهر رمضان فاطلبه في ان ليس امر ولا
 يصوم حلف ليقدره اليوم بالف درهم فاشترى له رقيقا بالف درهم
 فغداه لا يجت لان يحق شرط البهر وكذا لو قال ان لم اعق عملوكا
 بالف درهم فاشترى عملوكا بالف درهم لساو شيئا قليلا فاقضه
 ببر لان يحق شرط البهر حلف لا يقرب امراته فاشترى عتقه
 فغدا ان المرأة فقصت حاجتها لا يجت لان شرط اطف الوطء
 وفي هذه الحالة لا يسمي اطنا بكذا قال بعض المشايخ وذكر بعضهم
 انه يجت وعليه الفتور فلو حلف لا يعلم فلانا فقلت اليه او ارسل اليك
 لم يجت لانه الكلام على المثل فانه رجل يهرب ويدخل دار رجل
 صاحب الدار انه لا يدري اين هو اراد به انه لا يدري في اي مكان
 هو في الدار لا يجت لانه بارائه كلام صاحب الدار لو اطلق رجل قال
 ان فعلت كذا فالحجر مني فقلت بوردته والصحيح انه ليس بردة
 ولو قال حق البسه لا يكون بكمنا ولكن حقه عظيم وكذا قوله بحق الكا
 وبحق القرآن ليس يمين اليه كذا ذكر في عمدة المفتي والله سبحانه
 الموفق الى سبيل الرشاد **الفصل السابع عشر في البيع واحكامه**
 هو في اللغة مطلق المبادلة وفي الشرع مبادلة المال بمال بالتر
 اقول غرت ذلوني البيع يفقد بالايجاب والقبول اذا كانا بلفظ
 الحاضر مثل ان يقول احدهما بعت ويقول الاخر اشتريت لان
 البيع انشاء تصرف والانشاء يعرف بالشرع والموضوع اختيار
 قد استعمل فيه فتعقده به ولا يفقد بلفظ احدهما لفظ المستقبل
 بخلاف النكاح وقوله رصبت واعطيت كذا او هذه بكذا في معنى قوله

بعت او اشترى لانه يود معناه والمعنى هو المعبر في هذه العقود
 وذكر في القنية رجل دفع اليها بيع الحنطة خمسة وثمانين لياخذ
 حنطة وقال يكمن سبها فقال مائة من بدنيار فسلك المشتري
 ثم طلبت الحنطة لياخذها فقال البياع غذا ادفعها اليك ولم
 يجبر بينهما بيع وذهب المشتري غذا لياخذها وقد تغير السعر
 فليس للبياع ان يمنها منه بل عليه ان يدفعها بالسعر الاول
 قال وهذا ينقد بالتعاطي والقبض والقبض هو الصحيح وذكر في
 المبيع انعقاد البيع تارة يكون بالقول وتارة يكون بالفعل في غير
 قولان يكون بالاظهار والاخذ وهذا يسمى التعاطي وذكر في
 الذخيرة اختلف المشايخ في ان الاعطاء في الجانبين شرط في بيع
 التعاطي او في احدهما كيف اشار محمد في الطامع الصغير ان تسليم
 المبيع كيف وذكر في المحبته قال جلب يا بكلم يبيع فقبر حنطة فقال
 بدرهم فقال له اخذ له فعزله فبيع وكذا لو قال مثله للقضازة فوزنه
 وهو ساك ثم اشغ عن دفع الثمن واخذ اللحم او دفع الدرهم
 واشغ القصاب من وزن اللحم اجبرهما القاضي عليه ثبت بهذا ان
 بيع بالتعاطي يثبت بتقابض البدلين يثبت بقبض احدهما اهما
 كان علم وجه الشراء واقتضى عليه صدر القضاة وغيره ان التعاطي
 بيع وان لم يوجد تسليم الثمن انما هو اوجب احد المتعاقدين
 البيع فالأخر بالخيار ان شاء قبل في المجلس وان شاء رد وليس له
 ان يقبل في بعض المبيع ولا ان يقبل المشتري بعض الثمن لعدم
 رض الآخر بفقر الصفقة الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقة معن

وانما فاما عن المجلس قبل قبول بطلان البايع لان القيام
دليل الاعراض الرجوع فلهذا ذلك علم ما ذكرنا واذا حصل الاحتياج
والقبول انتم البيع ولا خيار لاحدهما الا ان عيب او عدم روية
وقال الشافعي ثبت لكل واحد منهما خيار المجلس ويجوز البيع بثمن
حال وبمجم وموجب ان كان الاجل معلوما رجلا يبيع شيئا معينا لآخر
بثمن موجب الى سنة ولم يسلم المبيع في البايع حتى انقضت السنة
ثم سلم البايع للمشتري فله سنة سنة اخرى بعد تسليم المبيع وقال
ليس في الاثنته الماضية ومن اطلق الثمن في البيع كان علم غايب
هذا الجمل لانه المتعارف فانه كانت الفقد مختلفة فالبيع فاسد
الا ان يبين احدهما وهذا اذا كان الكل في التراجع سواء لان المال
مقتضية الى المنازعة الا ان ترتفع الجملة بالبيان او يكون احدهما
اغلب واربع في غير ذلك من الجواز وهذا اذا كانت مختلفة
في المالية فان كانت سواء فيها كالشئ او السلالة جاز البيع اذا
اطلق اسم الداهم ويصرف الى ما قدره الى نوع كان لانه لا
منازعة ولا اختلاف في المالية كذا في الهداية وذكر في المغازاة
سواء بعشرة فقال البايع بعشرين فذهب به المشتري ولم يقبل
شئنا ان كان الثوب في يد المشتري فليس يكون بعشرين وان
كان في يد البايع فدفعه اليه بعشرة وقيل باجرهما كلا ما فتحكم
ذلك رجل يشتري بقة او شاة علم انها حامل في البيع صحيح ولو
هلك العجا قبل ان يظنها لا يشتري على البايع وان لم يكن في بطنها الغنم
البايع للمشتري في اللبن والعجا قبل ان تدر ويجوز بيع الطيور المستوعمة

جزاها وكسلا وباتنا وجر مجهول المصدر وعن الجح ان البيع يفقد
 فيهما قال صاحب الهداية والاول صحيح وعن الجح يوسف ففرق
 بين الاناء القابل للزيادة وغير القابل فاجاز البيع فيما لا يشترط
 كالطشت مثلا ووافده فيما يقبلها كالزنبيل واجاز لبوزن هذا
 الجح لا لبوزن هذه البطيخة اشترارضا وذكر حدودها لا ذرعها
 طولها ورضها جاز واذ اعرف المشترا الحدود لا الجح ان يصير البيع
 وان لم يذكر الحدود ولم يوزنها المشترا جاز البيع اذ لم يقع بينهما
 تجاحد وجه البايع بالبيع لا يمنع وجه المشترا بمنع بيعك
 نصيبه من هذه الدار ولم يعلم به البايع وعلم به المشترا جاز اذا
 اشترى البايع انه كما يقول المشترا وان لم يعلم المشترا لا يجوز عند
 الامام ومحمد يقول علم البايع ام لا ومع ذلك لو باع وقبض
 صح كايبيع الفاسد قلت وصاحب المنيع اوضح المسئلة وفعل
 الخلاف فيها حيث قال رجل باع نصيبه من هذه الدار وهو لا يعلم
 مقدار نصيبه والمشترا ايضا لا يعلم ذلك فالبيع فاسد في رواية
 عن الجح وزور عند ايضا انه يجوز مطلقا سواء علم المتبايعان ذلك
 او لم يعلما وهو قول الجح يوسف وزور عند ايضا انه يشترط علم المشترا
 لا غيره وهو قول محمد وهو ظاهر فان قلت ما فائدة وضع المسئلة
 في الدار هل يكون لبيان الضمير او للاشترار عن المنقول اليكون
 الحكم فيه خلاف الحكم في الدار قلت ما رأت فيه نقلا محرجا ولكن
 الظاهر انه لا فرق بين الدار والمنقول اليها سببان وذكر
 في الفتاوى انه اذا باع نصيبا من الاشجار بغير اذن الشريك اقول

ان كانت الاشجار قد بلغت اوان قطعها فالبيع جائز وان لم يبلغ
 لم يجز البيع انتهى قال المشتر في يد سر ك ارض جراب لالتساوي
 عشرة فبها منتهى البتة فقال بعثها ولم يعرفها بالبيع وبهرت وراكت
 من ذلك فالبيع جائز رجل اشترى ثيابا في جراب او زينا في زوق
 او حطبة في جوالق فلم يره يجوز البيع ولا اطار اذا رآه وذكر في
 الذخيرة صورة المسئلة ان يقول بعث منك الثوب الذي في كمي هذا
 وصفته كذا البكذا ولم يذكر الصفة او يقول بعث منك هذه الجارية ^{التي} نصفه
 بكذا او اما اذا قال بعث ما في كمي هذا هل يجوز هذا البيع لم يذكر في المصطلح
 قال عامة المتأخرين من ائمتنا ان من اطلاق الجواب يدل على جواز
 عندنا وبعضهم قال لا يجوز طرأ على البيع وذكر في المصطلح الاشارة
 اليه او الى مكانه لا يجوز بالاجماع واذا باع شيئا لم يره ثم قال لغوي
 الى اشترى سلعة فاذهب فانظر اليها فان كانت نصيبا فافضها
 بها وخذها فذهب ورضي بها اقوال ذكر شيخ الاسلام في باب الخيار
 بغير شرط ان هذا لا يجوز ورايت في موضع آخر ان هذا لا يجوز عند
 ابي يوسف ومحمد واما عند ابي حنيفة فان قيل يجوز فله وجه وان قيل
 لا يجوز فله وجه دار بين اثنين باع احدهما نصفها ينصرف الى
 نفسه اما لو عين نصفها او قال بعث منك هذا النصف لا يجوز
 رجلايات وشركتين فباع احدهما النصفين نصيبهما من البتة
 الاخر اقوال ان كان نصيبها معلوما لها جاز والا لا يجوز وذكر في شرح
 الطحاوي ان باع نصيبها من كل شيء يجوز اما اذا بعث عينا وبها
 لا يجوز وفي المحيط رجلا لا بينهما دار فباع احدهما نصيبا من شئ

والبيت معلوم قال ابو ج لا يجوز لان شركته يتضرر بذلك عند الفسخ
ولو كان بين رجلين عشرة من الغنم وعشرة اذوا ببيع روية تقسم
بائع احدهما نصف ثوب بعينه قال ابو ج هذا جائز انما شركته
غير نافذة اجمع اهلهما فباعوا السك لا يجوز وكذا الوسمو بارجل
اشترى روية ولم يستثن المسجد منها ولا المقبرة وقد البيع هذا
اذا كان المسجد مورا فان خرب ما حوله واستغنى عنه الناس
لا يفسد العقد وفي الخلاصة نعم الوقف مع الملك فيما عدا
شمس الائمة المذاهب انه لا يجوز كالمسجد وقال ابن الاسلام
السعد يجوز في الملك ثم رجع شمس الائمة الى قول ابن الاسلام
وفي القنية رجل باع ارضا فيها مقابر صح البيع فيما وراء المقابر
وفي ادب القضاء القاض القضاء شمس الدين السروجي
بائع قرية بغير استثناء المقبرة والمسجد جائز في الملك في الاصح
لانه الوقف مضمون قلت ولانه مستثنى شرعا والله اعلم رجلا
عبد بن صفقة واحدة فاذا احدهما حرقا لبيع في العبد فاسد
سمر ثمن كل واحد منهما او لا عند البيع وعندهما ان لم يسمي
وان سمر جائز في الفن وكذا اذا باع دتتين من اهل فاذا احدهما
فخر او جمع بين ديتين فاذا احدهما ميتة او متروك التسمية
وهذا اذا قال بعتهما وان جمع بين عبد وحر وقال بع احدهما
فقبل ثم رجع صح في الفن الصحيح الصفقة بخلاف المسئلة الاولى
لانه جعل قبول العقد في امر شرط للعقد في العبد وهذا الشاء
واذا باع عبده وعبد غيره بالفل وكل واحد منهما بمائة ولم يجر

ذلك الغير جاز البيع في عبده فقط انتهى **مسألة** كساد الثمن
 مبطل للبيع صورته اذا اشترى بالدرهم المفسوث سلقه ثم كسدت
 تبطل البيع عند الجح قلت هذا كذا ان لا يزوج في جميع البلدان
 عند محمد وعندهما ان لا يزوج في بلد القاصدين كذا في العيون
 وقال لا يبطل البيع بالكن في يد بكساده لانها لو خضت لا يبطل
 البيع اتفاقا فيطالب بما وقع عليه العقد بذلك العيار المذكور
 وقت البيع وكذلك ما اقر به مواخذه كذا في فوائد الظهيرية وذكر في
 المسئلة اذا غلت الفلوس او خضت قبل القبض قال ابو يوسف
 قوله في قول الامام الاعظم في ذلك سواء وليس له غيره ثم رجع
 ابو يوسف وقال عليه قيمة ما اقر به الدرهم يوم وقع البيع ويؤم
 والنز ذكرناه في الجواب في الكفاية وهو الجواب في الانقطاع وذكر
 في القيمة صورته سئل عن باع من اخر شيئا بعشرة دنانير وقد
 استقرت العادة في ذلك البلد انهم يصرخون الاثمان فيما بينهم فيعطون
 كل دينار خمسة اسداس وكان الدينار قد اشترى بهلك العادة فيما
 بينهم هل للبايع ذلك العين ان يطالب المشتري بالوزن او يتعقد في
 النذر تعارف الناس فيما بينهم بطريق الدلالة فقال في نذر ما
 تعارفه الناس فيما بينهم في تلك العين وذكر في النيايح لو اقرض
 فلوسا فكت ليس للمقرض الا الفلوس بعينها عند الجح وقال لا
 عليه قيمة الفلوس فقط نوع في بيع الاوراق والاشجار والزرع
 والثمار رجل اشترى اوراق التوت ان اشترى ذلك علمه باخذها
 من عنده يجوز واذا اشترى ما مطلقا فاخذها اليوم جاز وان حضر اليوم

في البيع انما ما يحدث بعد البيع بمحض الساعا لا يمكن الاخر اذ
 جعل عضو ان اشترى على ان ياخذ ما شيئا فشيئا لا يجوز لانه
 يزداد ويختلط المبيع بغير المبيع واما لو اشترى ما باصو لها علم
 ياخذ ما شيئا فشيئا فانه يجوز ولو اشترى ما علم ان يتكلم على
 الشجر لا يجوز اتوال الطيلة ان يشترى الشجرة باوراقها فيأخذ
 ثم يبيع الشجرة من البائع فهذا جائز ولو ذهب وقت الاوراق
 فآراد الرجوع بالثمن ان اشترى ما من الاغصان وبين موضع
 القطع لا يرجع والا فلا وهل للعامل من الاغصان والاوراق حصص
 ياتي بيانها في فصل المزارعة وذكر في قفا وقاض فان رجل اشترى
 رطبة من البقول او قنأ او شيئا نحو عشا وعنت لا يجوز كما لا يجوز
 بيع الصوف والوبر على ظهر الغنم الا ان يجزها من عنتها والقباض
 في بيع قوائم الخراف كذلك وانما جاز لمكان التعامل فيه وفي
 البزازية قال الامام الفضل لا يجوز بيع القوائم اية بلا بيان
 موضع القطع انتهى رجل باع الخشيش الذي نبت بنفسه بان
 سقى الارض لينبت فيه خشيش يجوز ولو باع الزرع قبل ان يصير
 قبل لا يجوز وبعد ما صار بشرط القطع او علم ان يرسل منه
 وانه يجوز لا بشرط الترك لا ادراك وكذا الرطبة والبقول لو كان
 الزرع مشتركا بين اثنين باع احدهما نصيبه غير شريك الا اذن
 الاخر قبل ان يدرك الطهارة لا يجوز وبعد الادراك لا يصح ولو باع
 من شريك حصصا مطلقا وكذا الشجر ولو باع من غير شريك ولم يفسخ
 البيع حتى ادرك صح البيع لزوال المانع كما اذا باع جدعا

منه سقف ونزع وسلم ولو كان الزرع والارض مشتركا فبائع
نصفهما مع نصفه من الشريك او من اجنبه جاز وان لم يرض به
الاخر ونال المشتري عن البائع وحججه محمد لا يجوز بيعه فصيلا
وعنه في اول ما سطر ان جزء المشتري في الحال فان عثر على البائع
وان تركه باذن البائع وجز بعد ادراكه فكل المشتري وعندهما
عشرهما بقدر ما يطلع والقل على البائع والرايد على المشتري وذكر
في التجديد بيع الغرة والزرع الموجود على كونه زرعاً منتقاه
جائز بلا شرط الترك وبه يفد وان تناهى العظم فشرط
الترك لا يفد البيع عند محمد وهو الاستحسان خلافاً لما وان كان
مطلقاً وتركها الى ان تناهى فقطها او لم يتناهى لكنه باذن
البائع طاب له وان لم يتناهى وتركه بلا اذن لصدقه بما زاد
ولو اخرج الشجرة مرة اخرى قبل جذا الاول فهو للبائع ان
هو البائع له طاب له وان اخلط بالموجود حتى لم يعرفه كان
قبل التخلية فد وان كان بعدها اشترى كالقواف مرة براء
صلحها وصلح بعضها لم يتقارب وشرط الترك جاء عن محمد
وان كان يتاخر البائع كثير لا يجوز فيما لم يدرك وجاز في المدرك
والبطيخ والباذنجان يجوز بيع ما ظهر منه لا ما لم يظهر ولو باع
الاصول بما عليها من الثمار جاز في الحل **قول** بيع الثمار على الجار
قبل الادراك وبعده يجوز سواء كان منتقاه في الحال او لم يكن
وهو الاصح وعمل المشتري قطعه في الحال فترقيقاً للمالك البائع
واذا اشترى بامطلقا وشرط القطع فان شرط تركها على التخل

من البيع لأنه شرط لا يقتضيه العقد وهو اشغال الملك الغير او
 هو صفقة في صفقة وبيع اعادة او اجارة في بيع وكذا اوراق
 النوت بشرط الترك عند البيع والبيع يوسف فيما تناه عن غيرها
 وعند محمد لا يفيد بالشرط الترك لعادة الناس وذكر شمس الدين
 الشيرازي كرم وقد خرج بعضها قال الكرخ لا يجوز وهو ظاهر
 المذهب وقال العلامة ابن الفضل حدث عن محمد ان البيع للورد
 جملة يجوز ومعلوم ان الورد تلاحق وآتت الامام الحلواني في الباء
 والبطيخ والثمار وغيرها بالجواز وجعل الموجود اصلا ومال اليه
 الامام الحلي اسبق لقول الكرخي لعدم الجواز والاشجار الاشجار
 لترك عليها الثمار لا يجوز لكنه لو تركت بناء على الاجارة تطيب
 الزيادة ولا يجب الاجازة ولو اشترى قصبا ثم استاجر الارض
 وترك القصبا بها اتى تطيب الزيادة لان اجارة الارض تغاير
 ان بين المدة صحيح واشجار الاشجار لم يتعارف فلا يصح وان
 بين المدة فاعبر بحد الاذن وطالب ولم يجب اجر المثل لعدم
 الاجارة راسا **والجيلة** ان يقول المشتري للبائع جعلت لك جزءا
 من الف جزء من هذه الثمرة علما ان يعمل منها بالمساقاة وانما يحسب
 الى الابقاء قبل التناهي وخرج يجوز المساقاة وبيع نصف الثمار
 على الاشجار قبل بدء الصلاح من شركه لانه يخرجه كبيع نصف الزرع
 من شركه وآتت السعة علما انه لا يجوز من شركه وغيره ايضا
 وبيع الثمن قبل الكس لا يجوز لانه معدوم وبيع الكس قبل
 التدريه لا يجوز قبل بيع برك كرمه وهو حصرم جاز لانه ما لا يتغير

التسليم اشترى قصيلا ولم يقبضه حتى يصير حيا بطل البيع عند
 الامام وقال لا يبطل وشرا، فصيل الخطئة باطنية كيلا وجزاها
 يجوز لانه بيع الطنيس باطنية فيصير كيف ما كان باع ارضا فيها
 زرع لا يدخل الزرع بنت ام لا و ذكر في الغاية الزرع اذا لم
 يكن له قيمة يدخل في بيع الارض بنت ام لا اقول هو الصواب
 وكذا الوبايع شجرة اعلى ثم لا قيمة له يدخل في بيع الشجر تبعا لان
 بيعه منفرد لا يجوز واخترت ابو بكر الاسكاف والمحقق ابو نصر الفقيه
 ان البذر ان كان قد فسد في الارض او بنت ام لا لكنه بحال لا قيمة
 لا قيمة له يكون للمشتري لانه لا يجوز بيعه بانفاده فصار جزا من
 الارض وان لم يفسد في الارض او بنت ام لا وصار بحال له قيمة واخترت
 ابو القاسم بانه للبايع في الاحوال كلها وبه نأخذ واختر بعض
 المتأخرين ما نقل في الفتاوى الصغرى من دخول الثمر والزرع في اذا لم
 يكن لذلك قيمة في بيع الارض بلا ذكر وكذا الشجر من كان او غيره ثمر
 ولا يدخل الثمر في بيع الشجر بلا ذكر وذكر في المنتقى اذن له بزرعه ارضه
 فارد ان يخرجها بعد الزراعة ليس ذلك ولو كان فيها زرع فباع
 الزرع لا الارض ترك الارض على البايع باجر المثل الى الخصم واذا
 كان في الزرع ما لا ينفع به كالبين الذي ينبغي ان يستثنى فيجوز
 البيع وقال السيد ابو القاسم ينبغي ان يجوز البيع بشرط الترك
 الى الادراك لانه يتحقق به في المال كله وان كان لا ينفع به
 على تقدير الترك الا انه لا يجوز وقال شمس الائمة في شرا ثم استأجر
 ظهر بعضها الاصح عند عدم جواز البيع لانه لا ضرورة اليه لما كان

شراء الاصول فيكون المتولد علم ملكه وان كان لا يستحق نفس
 البائع بشراء الموجود ببعض الثمن ولو في العقد في البائع او شتر
 الموجود بكل الثمن ويحصل المقصود بهذا فلا حاجة الى بيع المعلوم
 وعن العلامة عبد الكريم بن محمد الطيفي رجل الشتر انواع الثمار
 في بستان ادرك البعض ولم يدرك البعض الاخر وكس طماقمة
 اذا كان الاكثر طماقمة كما طوخ في الريان والبن يشتر المتقدم
 بكل الثمن ويخرج له البائع وله بالاباحة وذكر في المقتضب بيع الثمار
 كما طعمم والتفاح ونحو ذلك قبل الادراك يجوز ويجوز البيع
 ويبيع الطوخ والكثير لا يجوز قبل الادراك الا اذا ادرك بعضها
 فيجوز فيما ادرك وما لم يدرك علم تلك الشجرة ويبيع ورق التوت
 قبل ان يخرج لا يجوز ولكن البائع الاغصان معها ليقطعها
 ثم اذن البائع له في الشتر حتى يخرج الورق جاز وكان الورق
 بقا الاغصان وقد حرجه واهل الام علمه ببيع دارا بعيدة قال
 سلمتها اليك وقال المشتري قبضتها لا يكون قبضا وان كانت
 قريبة فقبض لان التخلية اقيمت مقام القبض عند المتكلمين
 ووجه قال الملو اسرف قلت والناس عن هذا غافلون فانهم يشتركون
 الضيعة في السواد ويقرون بالقبض وذلك عما لا يريح فيه القبض
 وان كان بقرية يصير قبضا وذكر في المحيط انه يصير قبضا بالتخلية
 والاذن وفي النوازل اشتر عقارا فقال البائع سلمتها اليك
 وقال المشتري قبضت والعقار غائب من حضرتهما كان قابضا
 في قول الامام وقالا ان كان يقدر على اعلامه ودخوله اليه الا لا

ولو اشترى بقره في السوق فقال البايع اذهب فاقبضها كان
 بحيث يمكنه الاشارة يكون قبضا وكذا اذا باع خلا في ذلك منزل
 البايع وخلف بينه وبين شتره فحتم على المشتري قبضه فلو قبض
 علم ما هو عليه القبول لكن الشتر طوعا او قال للبايع كلها جاز انك
 وكان فيها صار فاقبضها خلا فالحمد تسليم مفتاح الدار ولم يذهب الي
 الدار اقول ان كان يمكن له الفتح بلا كلفة فقبض وان كان لا
 يتيسر الا باعانة لا يكون قبضا اشترى بقره فحتمه وخلاها
 في منزل البايع قايلا ان هلكت فحتمه وان ماتت فحتم البايع
 لعدم القبض وكذا لو قال للبايع سقرها الى منزلك فاقبض فقبضها
 فهلكت حال سوق البايع فان ادعى البايع التسليم فالقول للمشتري
 ولو قال المشتري اشترى بقره فحتمه كان او ائمه نقال او امش محما
 فخطا معه فقبض وقول البايع له اخذه بجلته اذا كان يصل
 الى اخذه وان كان لا يصل الى اخذه لا قبض لغير المشتري بعض
 الثمن ثم قال للبايع تركته عندك رهنا بالباقي الثمن او ودوية
 لا يكون قبضا قال المشتري للعبد عمل كذا او قال للبايع يعمل كذا
 فعلى العبد فذلك من المشتري لانه قبض قال المشتري للبايع لا
 اعتمدك على المبيع فسيلا علم فلان يمسكه حتى ادفع لك الثمن كله
 ففعله البايع وهلك عند فلان هلك من البايع لان الامك كان
 من اجله وهلك المبيع قبل قبضه عند البايع بلزمه رؤس الثمن
 المقبوض وبعد الاقالة يلزمه رؤس الثمن المقبوض وذكر في فتاوى
 سمرقند عن بعض المشايخ ان ما يهلك من العقار قبل قبضه محسوب

علم المشتري وعامة المشايخ علم انه على البائع اشتد دارا
 لا يجبر البائع على إعطاء الصك ولا على الطرح معه إلى المشتري
 فان كتب المشتري الصك والى بالثبوت اليه يجبر البائع على الأداء
 وان ابي يرضع الامراء القاضى وكذا لا يجبر الزوج الى صك المهر
 اقول لو تزوجها عند شاهدين فلو طلبت بغير علم ذلك رجل ببيع
 عقارا لا يجبر على دفع الصك القديم حتى يبيح المشتري شيئا
 ويكون في يده للاحتياج اليه واجرة ناقدا الثمن علم البائع ان
 نزع المشتري جودة الثمن والصحيح انه علم المشتري طلقا وعمله
 الفطور في القناور قال المشتري للبائع الثمن خياد فالقول
 اقول ان نزع البائع خلافه فالانتقاد عليه والوزن علم المشتري
 رجل اشترى حنطة مكابله فالكيل والصب في وعاء المشتري على
 البائع في المختار وجعل في المنقعة ارجاج الطعام من السفن علم المشتري
 ان **مسألة** الملع في الشحم عيب يرد به اذا وجد في البيع عيبا
 ثم عطف المشتري على البيع ليس بالرد واذا وجد المشتري في بعض
 البطح عيبا يرد المعيب فقط ويرجع في ثمنها وكذا السفر جلي في القفا
 والرياح بخلاف الجوز والبندق اللوز والفسق حيث يرد
 الكافان وجد في هذه الاشياء عيبا يتيقن به مع فدها يرجع
 بالنقصان ولا يرد به الجمل من عدة المنقعة في عيب الذي
 يوجب **الرد** وما جعل من ذلك من المردود والرد عيب للعبد لا لامة
 وجده رتقا او كافرا او مختفيا في الرد من الافعال اما الذبلة
 رعونته ولبس في صنوئه ليدن وانما يكسر في شدة اقول ان قل لارد

وان ارزرد و الزنا عيب في الجارية دون الغلام لان المقصود
منها الاستفراش و طلب الولد بخلاف الغلام لان المقصود منه
الاستخدام فقط و قيل ان وجد من العذرة او مرتين لا يردوا
تكررت رده و الشرط المعاودة عند المشتري في كل العمود الالف
الزنا و في الجنون اربعة عند ابى يوسف و الدين في العبد و الجارية
عيب الا ان يقصر البائع عنهما او يبرأ الغريم و الا باق يادون
السفر و السرقة ما دون النقص عيب و هل يشترط في الا باق
الخروج من البلد و قيل يشترط و قيل لا و سرقة النقد مطلق عيب
و سرقة الماكول لا مأكول المولى و من غنمه لا لا كل بل للبيع و نحوه مطلقا
عيب سواء كان من المولى او من غيره و البول في الفراش و البحر
هو راحة الفم و الدفر هو الرائحة الكريهة في الابط و الكفر و عدم
الحيض و الاستحاضة عيب و السعال القديم و الشعر عيب اسف
بائع بالبرأة من كل عيب او حتى صح عندنا و دخل فيه الحادث
بعد البيع قبل القبض عند ابى يوسف خلافا لمحمد و بالبرأة من كل
عيب لا يدخل الحادث اجماعا و لو بئر البائع من كل عيب صح و ان
لم يسل المحل و لا يرد بعيب اصلا و ظهر العيب بشرط المضمون و ظاهره
طرف اما بالمشاهدة كالاصبع الزائدة او بقول الاطباء الخفا في
كداء في الباطن او بقول النساء او بالخبر فاء بالمشاهدة خصصت
المشتري في العيب فان كان قبل القبض له الرجوع في العقد لم يرد
رودت بلا رضا و مفضا و في ادب القاهر الذي يرجع فيه الى
قول الاطباء لا يثبت في حق توبة المضمون امر لا يثبت ما لم يتفق

عليه وبه يفتي بخلاف ما لا يطلع عليه الرجال حيث ثبت بقول
المرأة الواحدة في حق الخصومة لانه حتى الرد في الزيادة
عدم البجارة لا يثبت الا بقول البائع لانه اما ان يقر بالوطء
وانه يبيع الرد او يقول النساء وان لا يكون حجة في حق الرد وان
كان يعلم بقول النساء فلو احدى يكفر والشان احوط فان ثبت
بعد العيب فلا خصومة لانه وجوده شرط لوجه الخصومة ويرجع
في الداء الى الاطباء وحق الطبل الى النساء في دعوى الطبل انما يثبت
في رواية اذا كان من حين شراء اربعة اشهر وعشر او ان كان
اخلا لا في رواية يسمع دعوى الطبل بعد شهرين وحقه ايام عليه
على الناس وسبيل الدعوى من عين العبد والجارية والخال
على شقة الجارية عيب اشتراها علم انها بكر فعلم بالوطء عدم البجارة
فلما علم بذلك منع من عتقا بغير لبث يردا وان لبث بعد العلم لا
وذكر في المنع كسرة الاكل في الجوار عيب خلافا للشافعي واحمد وجل
اشترط طعنا ما فاكل بعضه ثم وجد به عيبا قال ابو حنيفة لا يرد ما لم يمتد
والابرجع بالنقصان فيما اكل الى يوسف ومحمد في انقضاء الرجوع
المشتر بالانقضاء في قدر ما اكل وانما اختلفا فيما بينهما في الباق
وقال ابو يوسف رد الباق ان رضى البائع به والارجع عليه
بنقصانه ايضا وقال محمد للمشتر ان يرد الباق على البائع حتى
بذلك او لم يرض ثم قال يرد الباق وان لم يرض البائع في الكل
دون البعض فينقض علم رضاه بهذا في اكل البعض اما لو باع
البعض منه روايتان عنهما في رواية ان لا يرجع بشئ ولا يرد

كما هو قول الجرح في رواية يرد ما ينفى وفي فناء الخمار كل بعضه
يرجع بنقصان عيبه ويبرد ما ينفى وبه ينفى فلو اطلع لانه الصغير او
الكبير او امراته او محابته او صيفه لا يرجع بشئ ولو اطلع لبعده او
مدبره او ام ولد به يرجع لان ملكه باق لم ينزل رجل اشترى دقيقا
وخبر بعضه وظهر ان فرس رد المشتري ما ينفى ويرجع بنقصان ما خبزه
وهو الخمار للفتور ولو كان ستمنا دايما فالكتم اقر البائع انه كان
وقع فيه فارة يرجع بالنقصان عندهما وبه ناخذ وذكر في الكفاية
كل شرط يسقط خيار العيب اذا وجد في ملكه بعد العيب العلم لارده
ولا ارش لان كالا رضا به اذا اشترى عبد بن في صفقة واحدة
فوجد باحدهما عيبا قبل القبض لا يبرده وحده عن علمنا الشاة
بان يردهما معا او يقضيهما معا وقال زفر له ان يرد المبيع خاصة
لعيوم العيب به وصار كما اذا وجد العيب باحدهما بعد القبض اشترى
ملكلا او موزونا فوجد بعد القبض عيبا ببعضه رد كله او اخذه لان
المكيل اذا كان من جنس واحد فهو كشي واحد لا اتحاد اسم كالملكيل
ونحوه وقيل هذا اذا كان في وعاء واحد وان كان في وعائين
فهو بمنزلة عيب دين يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب لان الآخر
وفي المبيع رجل اشترى حارية ثيبا فوطئها بعد استبراءها ثم وجد
بها عيبا فديها لا يبردها بالعيب كنه له الرجوع على البائع بالنقصان
وقال الشافعي وطى الشيب لا يمنع الرد بالعيب وذكر في البرزانية
خاصم البائع في العيب ثم ترك الحظيرة زمانا وزعم ان الترك كان
لنظره بل هو عيب وجب الرادام لانه ارد وطى الشيب بمنع الرد

بالعيب والرجوع بالنقصان وكذا القليل والمسبوبة مانع
 لأنه دليل الرضا، سواء كان قبل العلم بالعيب أو بعده والاستحرام
 مرة واحدة لا يكون رضا، إلا إذا أكره على الخدمة لأنه تخلف بالملك
 ولم يجبل الإمام الشرعي دليل الرضا بطلانها والزيادة المتصلة
 لا تمنع الرد بالعيب إجماعاً انتهى وهل يمنع الاستمرار على قول
 محمد لا وعلم قولهما نعم ونفي قضاة ولو لو الجواب رجل اشترى غلاماً فوجده
 غير مختون أن كان صغيراً ليس له الرد لأنه ليس بعيب وإن كان
 بالغاً فالمسئلة علم وجهين أقول أن كان مولداً له أن يريده لأنه
 ليس بعيب اشترى عبداً علم أنه في فاق زاهو خصه كان له أن يريده
 لأنه وحده معناه ولو كان علم العكس لا يريده لأنه شرط العيب
 فوجده سليماً رجل اشترى بربراً دوناً واحضاه بعد القبض وذلك
 لا ينقص ثم وجده بجبا فله أن يريده لأن ذلك ليس بعيب رجل
 اشترى دهنًا في أناء مبرودة الرأس ففتحها بعد أيام وفيها تآ
 مية فترحم المشتري كونها فيه وقت البيع والبيع يدع حذر
 الوقوع فالقول للبايع لأنه ينكر وجوب العيب اختلاف في الطلوع
 فالقول لمن يدع الجواد ولو أقام بنية قلتم يدع الكثرة والحكمة
 ولو ادعى أحدهما صحته العقد والآخر بطلاناً بانه ادعى بالبينة فالقول
 لمدعي البطلان لأنه منكر العقد لأن العقد بالبينة باطل كذا ذكره
 البرزاز في كتاب البيع وذكر بعد ذلك في آخر كتاب ما يخالف
 ذلك فانه قال إذا اختلفا في مقدار الراج فالقول للدافع ادعى
 المستاجر أن الأرض فارغة وادعى الآخر أنه أجراها وهو مشغولة

برزعي حكم المال فقال الامام الفضل القول قول الموجب مطلقا بخلاف
 اذا ادعى احدهما فسادا والاخر جوازه فالقول قول مدعى الصحة
 وهنا القول للموجب لانه ينكر العقد انتم رجل اشترى دهنه في قارورة
 فخطا الى القارورة ولم يصب علما راحته يعني علمه او اصبعه
 من شئنا هذا ليس بروية عندنا ج وعنده محمد بن روايان
 ولو اشترى ناعمة مسك فخرج المسك منها ليس ان يبرده
 بخيار الروية ولا بخيار العيب لانه الاجاز يدرخل عليه عيبا ظاهرا
 حتى لو لم يدرخل كان له ان يبرده بخيار العيب والروية جميعا ونحن
 الامام الى اللبس لا يخل للرجل ان يشتغل بالبيع والشراء ما لم يحفظ
 كتاب البيوع وقيل لا ان يصف كتابا في الزهد قال حسبكم
 كتاب البيوع وعلم كل تاجر بخياط الدبة ان يستضي فقيه دينه
 يشاوره في معاملاته فان ملاك الامر والدين الماكل والمقابل الينة
 كلوا من الطيبات واغسلوا اصاطا الى بما تعلمون علم الينة **مسألة**
 ولو اشترى عبد اعلم انه جبار أو كاتب فكان بخلافه اخذه بكل
 الثمن او ترك لان ذلك وصف مرغوب في شخص باع المبيع ولم
 يعلم به من العيب للمشتري قال بعضهم يصير فاسقا مردودا الشراة و
 الصحيح ان لا يصير مردودا الشراة لان هذا من الصفات كذا ذكره
 قاض خان والله الموفق **نوع في الاستبراء وما يتعلق به قال**
صاحب المبيع شارح المجمع اعلم ان الاستبراء نوعان نوع هو تدرؤ
 ونوع هو واجب **اما** المندوب اليه فهو استبراء اليابج اذا وطأ
 جارية ثم اراد بها او غيرها عظمه بوجه من الوجوه الشرعية

عند عامة علمائنا وقال مالك استبراء السباع جارية واجب قبل
 رأي اداءه تنزل ثم تزوجها له ان رطأ ما من غير استبراء وقال محمد
 له ان لا يطأ ما حتى يستبرأ او يعلم فراغ زوجها واما الاستبراء
 الواجب فكل من ملك جارية يبيع او يهب او صدق او قسمه
 او وصية او ميراث او صلح عن دم عده او فلع او كتابة على جارية
 او اعتق عبده على جارية فانه يجب الاستبراء في هذه المواضع
 كلها بخلافه بذكر اكانت الجارية او شيئا ملكها من صغير او كبير وعين
 واصلح قوله عليه السلام في سبائا او طلاس الا لا لوطا الطال
 حتى يصفن حملهن ولا الطال حتى يستبرأ بخلافه فذكر عن طلق
 النساء المملوكات بالسبب الى غاية الاستبراء فتعلق الحكم به عند
 تجديد الملك بالسبب كان كالشراء او الوصية او الميراث وغير ذلك
 كما ذكرناه كذا ذكره شارح المختار وغيره وذكر في البزار انها لو كانت
 الجارية بكرا او احاط علم المشتري بانها لم لوطا لا يلزمه الاستبراء
 عند ابي يوسف وكذا لو وهب لابنه الصغير جارية ومكثت
 في ملكه مدة ثم اشترىها الاب بنفسه لنفسه بالقيمة لا يلزمه عند ابي
 استبراء وما عند ابن ج يلزمه تجديد الملك ولو حاضت قبل القبض
 عند الساج ثم قبضها المشتري لم يلزم خلافا لابن يوسف وذكر في السراج
 الوهاج رجل وطأ جارية ثم زوجها لآخر جاز النكاح لانها لم
 مناشا لولا لانها لو جازت بولده لا يثبت نسب من غير دعواه الا
 ان عليه ان يستبرأ بصوناً طائفا وازا جاز النكاح فله زوج ان
 رطأ ما قبل الاستبراء عندهما وقال محمد لا يجب له ان رطأ ما

قبل الاستبراء لانه احتل الشغل بما المولى فوجب التبرئة كحاشية الثراء
 ولما ان الحكم يجوز النكاح اشارة الفرج فلا يبرأ بالاستبراء الا
 استحبابا لا وجوبا بخلاف الثراء لعقد الملك انما وقدر الاستبراء
 بخصه في ذوات الاقراء وبشهر في الآيات والصفحة و
 بوضع الحمل في الحامل وقدر الباقى يعني ابا يوسف في مدة
 الظاهر بثلاثة اشهر ورواية عن الامام الاكظم وعن الامام
 في رواية اخرى باكثر مدة الحمل وفي رواية عن محمد قدر عدة الوفاة
 في حق الحرة وهراربعة اشهر وعشرا وفي حق الامة شهران وخمسة
 ايام والعمل اليوم على كليهما ويحكم الوطى والدواجن وعن حماد
 لا تحرم الدواجن في المسبية وذكر في فتاوى قاضى خان فبين انكر
 وجوب الاستبراء هل يكفى او لا قيل يكفى لانه انكر اجماع المسلمين
 وقال عامة المشايخ لا يكفى لان ظاهر قولهم نعم او ما طاعت
 ايمانكم يقتضى اباة الوطى مطلقا وعرف وجوب الاستبراء بخبر
 الواحد فلا يكفى جاحده وذكر في الظاهر في كتاب الطلاق اذا زوجها
 المشتري عبدا قبل ان يقبضها ثم قبضها ثم طلقها العبد قبل ان يدخل
 بها وقبل ان يخضع فلم يشتر ان يطاها منه غير استبراء قال الشيخ
 وهذا صحيح ومنه وجب اياها قبل القبض صحيح كالا عتاق انما
 وذكر في الولو الجبر رجل اشترى جارية وافتاح اسقاط الاستبراء
 ان كان البائع وطنا ثم باعها قبل ان يخضع لايجل للمشتري ان
 يحتمل للاسقاط لقوله عليه السلام لايجل لرجلين يومئذ باله و
 اليوم الاخر ان يجتمعا على امرأة واحدة في طهر واحد وانه باعها

البائع بعد ان حاصت عنده وطهرت ولم يفرجها في ذلك الطهر
 يحال ان يحال للاسقاط لعدم قربانها فاحيلة ان يزوجهها
 المشتري قبل الشراء ان لم يكن عنده ارادة حرة ثم بعد ذلك
 وان كانت عنده ارادة حرة يزوجهها البائع غيره ثم يشتريها
 فهو ويقتضها ثم يطلقها الزوج وان خاف البائع ان يزوجهها
 المشتري ولا يشتريها ولا يطلقها **فاحيلة** ان يقول البائع
 زوجهها منك علم ان امرها بيد رخي التلقين اطلاقها مني
 شئت او يقول زوجهها منك علم انك ان لم تشتريها اليوم فتر
 طالق شئين فقبل المشتري النكاح على ذلك فله فعل ذلك
 وكذلك الحيلة اذا خيف على المحلل وقد ذكره في فصل الطلاق
 رجل باع اتوا كما ذكرنا ثم مات وله عليهم ديون ولا وارث
 معروف فاخذ السلطان ديونه ثم ظهر وارثه لا يبراء الغنا عليهم
 ان يؤدوا اليه ثانيا لانه تبين انه ليس للسلطان ولاية الاخذ
اقول صاحب الدين ان ظهر بالدنا نير وحقه في الدراهم كما
 له ان يمد يده وياخذ حقه من الدنا نير لان الدراهم والدنا نير
 جعلوا كشيء واحد في حق البياعات وطهروا استبدال الذهب
 بالفضة في خلال الحول لا ينقطع حكم الحول كما لو استبدل الذهب
 بالذهب او الفضة بالفضة رجل قال ان تسربت جارية فتر
 حرة فتسر جارية كانت في ملكه عقت عليه ولو اشتراها
 وتسربت حال يفتق عليه **اقول** الفرق بينهما ان المسئلة الاولى تأولها
 اليدين لكونها في ملكه وفي المسئلة الثانية لم يكن في ملكه ولم تأول

ومثال آخر يعنى في الوجوه ان ذكر التمسر وذكر الملك لان التمسر
 لا يكون الا في الملك قلنا الملك يصير مذكورا بالصحة التمسر ضرورة
 فيقتضيه امر الملك ولا يظهر في حق الطرية لان الجراء بها جلاء لان
 الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها كما ذكر شارح المختار انتمر والمهر
 الموقوف الى سبيل الرشاد **الفصل الثاني عشر في الاجارة اقول**
 الاجارة هو بيع منفعة معلومة باجرة معلومة وما صح منها صح
 اجرة اقول ان الاجارة قد تشهد بجوازها الكتاب والسنة والاجماع
 اما الكتاب فقوله تعالى فالتواهن اجورهن وقوله تعالى لو شئت
 لفتكت عليهما اوتولنكم في قصة موسى عليه السلام على ان
 تاجر له غنائه في حجة وشريعة من قبلنا لازم علينا اذ قضى الدعوى
 من غير انكار حاله لم يدل على انتفاء او اما السنة فقوله عليه السلام
 اعطوا الاجير اجرة قبل ان يحلف عنه ومن استاجر اجيرا
 فليعنه اجره واما الاجماع فقد انفرد في كل عصر وفي كل عصر
 على صحتها الامام علي عن عبد الرحمن الاصح انه قال لا يجوز ذلك
 لانه غير يعنى بعقد علم منافع لم يخلق وهذا لان القياس يابى
 جوازها لانه العقد يبرر علم المعلوم وبهر المنفعة التي تؤخذ في مدة
 الاجارة والمعدوم ليس يحمل للعقد لانه ليس بشئ وهذا كله
 وجه القياس وان كان يابى جوازها لكن القياس في مقابلة
 النص والاجماع لا يعتبر بخوزنا بالكتاب والسنة والاجماع
 طاعة الناس اليها فالفقيه يحتاج الى مال الفقه والفقيه يحتاج
 الى عمل الفقيه **مسألة** الناس اصل في شرع العقود فشرعت

ليس يقع الحاجة انتم ثم الاجارة لها اركان وشرايط اما اركانها
 فالاجاب والقبول وذلك بالفاظ دالة عليها وهو لفظ ^{الاجارة}
 والاستيجار والاكراء ^{الاجارة} يتعقد بلفظ الماضي ولا يتعقد بلفظ
 يعبر باحدهما عن المستقبل نحو اجرت فيقول الآخر اجرت
 ولو قال اجرتك هذه الدار شهر ابكذا او قال كل شهر ابكذا من ايام
 او هذا الشهر بكذا فانه يتعقد بالاجاب والقبول وذكر في كتاب
 التمتع تنعقد الاجارة بلفظ الاعارة والاعارة بلفظ الاجارة
 حتى لو قال اجرتك هذه الدار مدينا في صفقة واحدة لو قال هبل
 رضىها فقال الرجل نعم ودفع اليها المفتاح فهو اجارة كذا ذكر
 في كتاب الفسقة ولا تنعقد الاعارة بلفظ الاجارة حتى لو قال
 اجرتك هذه الدار بغير عوض لا تكون الاجارة اعارة انتم ما ذكر في
 الكتاب المذكور والله الموفق وذكر المولى الكبير في البرازية
 الاجارة الطولية لا تنعقد بالتساطر لان الاجرة فيها غير معلومة
 لانها تكون ارا الاجرة في سنة وانما تكون اقل وتكون اكثر
انواع غنات في ارض استخراج هذه الاجارة الطولية الامام
 الهام محمد بن الفضل البخاري فقبلا البعض البعض وهو على
 نوعين الاول تواجز الارض وتواجر الكرم ومنها زرع فتبع
 الاشجار او الزرع باصولها من اراد الاجارة بثمن معلوم
 وسلم اليه بالتخلية والاذن ثم بعد ذلك تواجز الارض من مدة
 معلومة بمرثلاث سنين او اكثر بكذا غير ثلاثة ايام من كل سنة
 او نصفها بحال معلوم على ان يكون اجرة كل سنة من السنين تسو

الامام المستشفة كذا وتبقى مال الاجارة يجعل بمنزلة السنة
 الاخيرة وتلك منها ولاية الفسخ في مدة الخيار وانما شرط ان يدفع
 الاشجار والزرع القائمة على الارض معاملة الى الذي يريد
 الاجارة على ان يكون الخارج علم مائة سهم للرافع والباقي
 يكون للعامل في كل سنة في نصفه الى ما يريد ثم يواجر منه الارض
 مدة معلومة على الوجه الذي ذكرناه من غير ان يكون احد الطرفين
 شرط في الآخر وبعض ائمة بخلاف ذلك الاول وقالوا ببيع الاشجار
 والزرع ببيع ثلثه للبيع رغبة حتى لم يملك المتاجر بلا قطع الاشجار
 وعند منحنى الاجارة يفسخ البيع بلا فسخ والثلث للثمن ملك
 المبيع وانما قبض المبيع ولم يقبض علم ملكه لم يفسخ اجارة الارض
 وبعض جوزه وقالوا المبيع رغبة لانها قصد به صحة الاجارة
 ولا يلحق اليه الا بال ولا ينافي عدم جواز القطع مع كونها ملكا
 كما يكون لا يملك الا بهن قطع الاشجار وقيل انما يفسخ الزرع
 والشجر بين المثل فيبيع رغبة والا لا وهذا لا يصح فان الآراء
 قد يبيع مال عند الحاجة بين قليلين رجل قال لا خربت منك عند
 بمناقص دار هذه سنة وقيل فهو اجارة والآخرة يجب بالتكليف
 من استيفاء المفقود حتى من استاجر دار امدة معلومة وعطلها
 مع التمكن من الانتفاع بها يجب الاجارة وان لم يتمكن باء منه
 المالك او الاجينة لا يجب الاجارة وذكر في شرح مختصر القدوري
 الامام الزاهد ضرورة وعنى محمد جواز استئجار البناء بدون
 الارض وعليه الفتوى وذكر قاض خان رجل استاجر ارض وقف

من الموقوف مدة ثلاث سنين باجرة معلومة وهو اجر المثل فلما
 دخلت السنة الثالثة كثرت رغبات الناس في الما جور فتراد
 الاجر فيها قالوا ليس للموقوف ان ينقص الاجارة لنقصان الاجر
 لان اجر المثل انما يغير وقت العقد لا غير فان المسمى حاله العقد
 اجر المثل فلا يعتبر التغير بعد ذلك انتهى وكودع مصلحه الى
 اجارة الضياع اقل من ثلاث سنين وغيره اكثر من سنة يفعل
 اذا هذا امر يختلف باختلاف المواضع والازمنة حال كونه عقد
 اجارة الوقت باجر المثل لان بعضه مرفق للفقراء حال كون عقد
 اجارته باجر المثل غير منقوص آخر غير منقوص بزيادة كثرة رغبة
 من الناس في استجاره لان المعتبر اجر المثل يوم العقد وقيد
 بكثرة رغبة الناس لان الاخر لو زاد في ثمن لا رغبة راعى
 ولا التغير غير طالب به بل لعلوا السعر عند الكل ينقص الاجارة
 الاول والعقد ثانيا فلما العقد الاول تحت المسمى حين الزيادة
 وبالثاني اجر المثل بعد وان كان في الارض زرع لم يخصد
 لان ينقص الاول بل يجب اجر المثل حين الزيادة الى انها المدة
 كذا ذكر في درر البحار للخامس وفي المنيع اذا غضب الدارغ صاحب
 من يد المئاج سقط الاجر لقوت التكلين اذا هو الفعل المستلزم
 للملكية ولا يمكنه مع الغضب قال صاحب الكافي وهل يفسد العقد
 او لا ذكر الامام الفضل والقاض في الدين في القضاء وان لا
 ينقص الاجارة ولكن يسقط الاجر ما دام في يد الفاسد
 وذكر في الهداية ان العقد يفسخ وان وجد الغضب في بعض المدة

يسقط من الاجز بقدره لان السقوط بقدر المسقط انتهى ثم اعطاه
بطرفا ثلاثة اما بيان المدة كاستيجار الدور للسكنى والارضين
للزراعة فيصح العقد علمه معلومة اتمدة كانت طويلة او
قصيرة لان المنافع يجب شيئا فشيئا فصارها يصير معلوما ببيان
المدة اذا المنفعة لا تقاوت الا في الاوقاف فان المدة لا تزيد
على ثلاث سنين في الصحيح كما تقدم في فصل الوقف واما الا
قال احمد: العلماء يجوزوا اجازته ام لا قلت وقد وقف على عدة
مصنفات في ذلك البعض علمنا المتأخرين منهم شيخ الاسلام
به هـ الدين ابراهيم بن عبد الله الحنفى وسيدنا الشيخ شمس الدين
القولوني وشيخنا شيخ الاسلام سعد الدين الدبري والشيخ
العلامة الحافظ زين الدين قاسم بن قطلوبغا الطائفة الحنفية
فأستفدنا منها فوائد جمة منها القول بجواز اجارة الاقطاع
وقد اطينوا الكلام في ذلك وتسلوا فيه حسن المسالك وقد
سئل شيخ الاسلام الدبري المشار اليه فيمن اجز اقطاع سنين
ثم اخرج الامام الاعظم الاقطاع عنه لغيره قبل مضي المدة فقال
نعم يجوز للمجذر ان يوجز اقطاعه حيث كان يتضمن اقطاعه له ملك
المنفعة والشرف في العرف العام بما يراه وليس هذا منظر
المستغبر ويكون الاجارة من المقتطع صحيحا لازمة حيث كانت
مستحقة على شرطه وطرأ شرعا ولا يفسخ بالموت ولا باقطاع غيره
فان الامام جعله كالوكيل عنه في ذلك ونفى ما يسمى بالزجر وجد
فيه شرط اللزوم ويشهد لذلك ما وجد علمنا والحالة هذه والله اعلم

ذكرنا في كتاب الحدود لو استاجر رجل لغيره بها فمضى لا
 يجد ما وجه وضع الطعنة أقول لكونه لم يظفر عليه احد الموقوفات
 البينة او اقرب بهل وضع الطعنة يستلزم وضع الاثم والعقارب في
 الاخرة ثم ذكر ارضه ولو استاجر بالخدمة مدة ثم وطئها حد فها
 الفرق بين هذه وبين الاولى قلنا اصل هذه المسئلة على ما وضع
 في الكتاب بهذه العبارة لو استاجر امرأه بغيره بها لا يجد عند
 الحج واستدل عليه بما روي انه في خلافة الامام عمر بن الخطاب
 ان رجلا طلب منه امرأة ما لاسب القرض او غيره فآله الا
 ان لا يمكنه من نفسه ما فعلت فلم يجدها الامام عمر وقال اجريها
 لكن انما يدرا الهة اذ لم يكن المرأة في عصمة غيره او غيره ولم
 يكن محرمه علم الرجل حمة موبدة واما وجه الخلع عندنا فينفذ
 بما يقيد الملك الغير الحال اما في لفظ المنفعة فكذا لو استاجر
 للخدمة ثم وطئها يحد وهذه هو الفرق وقول الامام عمر اجريها
 مجازا عما اخذ به لانه لم ينفذ بالاجارة فيجب ان يحل علمه في
 نصحي القول الامام عمر فيحل حينئذ لا مانع ولا اثم ولا عقاب في
 الآخرة عليه ما يذكرون والله الموفق وصورة السؤال الذي سئل عنه
 شيخ الاسلام بهر هان الدين ابراهيم بن عبد الله سألته فقوم
 عن اجارة الجند ما اقطع الامام له من المزارع والعقار
 هل يصح اجارة ذلك ويكفر عقده الا يجاز فيه صحيح لا اذا سمر
 فيه ما يتوقف فيه صحة الاجارة علمه تسمية ام غير صحيح ولا لازم
 وكذلك عقد المساقاة الصادر فيه وطلبوا بيان الحكم في ذلك

عند قول الحق وتهل الحكم في هذه المسئلة منصوص عندهم اولا و
 ذكره ان الضرورة داعية الى معرفة الجواب في ذلك تنصيصا او
 قياسا عن نظاما من اصول المسائل فقال اما تنصيص الاصحاب
 على الحكم في ذلك فلم اتف عليه بعد ما طلبته مدة ولا اعلم لهم في
 عينها نصا بالجواز ولا يصدده لكة قياسا من قولهم في نظير ما يفتق
 القول بجوازها ولو زودها اما النظم الاول فقد نزل اصحابنا على ان
 من صرح على خدمة عبده سنة كان للمصالح ان يواجره ومعلوم
 ان المصالح انما عليك المنفعة دون الرقبة في مقابلة ما صرح عليه
 من حق الذي يرد عليه وان كان المصالح ينكر ذلك ويرى ان
 لاحق له بالمنفعة المملوكة بالصالح ملكك بمقابلة عوض على زعم
 المدعى وبغير مقابلة عوض في زعم المدعى عليه فكان شأبه الوضوء
 ونصارت المنفعة المصالح عليها مالا ينظر الى زعم احد هما وهو
 المدعى وغيره ما ينظر الى زعم المدعى عليه بعقد الاجارة فهو جواز
 مثله في الاقطاع وذلك لانه منافع الاقطاع ملكها الجدة لا حبا
 انفسهم واستعدادهم لما يرضون للمسلمين من المصالح بتدبيرهم
 الامام للقيام بها من قتال اعداء الاسلام وزرع المفسدين
 وتجمع الخارجين وصون الاموال والافاضة^{الصلوات} الترضى اليها بغير
 حق فربقة الاقطاع باقية على ملكيت المال ومنافعة مملوكة لهم
 عوضا عما حبسوا انفسهم فملكوا ملكيا بعقد الاجارة بلاولى
 فان المجوز لتملك المنافع المملوكة بعقد الاجارة من حيث كونها
 ملكك بعوض او ملك المنفعة في مسئلة الصلح بعوض انما هو في زعم

المملوك لا في زعم المملوك اما في مسئلة الاقطاع فالمنازع ملك
 بعض في زعم المملوك وهو الامام وفي زعم المتك وهو الاجناد
 فيكون معنى العوض في ملكها اكد فحان عليها بعقد الاجارة او
 في الجواز واما النظر الثاني وهو ان المستاجر يملك اجارة ما استأجره
 وان كان لا يملك الا المنفعة فقط دون الرقبة لكن لا ملكا بوجوه
 فملك عليها بعض وهو عقد الاجارة اربعة واما النظر الثالث
 وهو ما ذكر صاحب المحيط فيما اذا وقف وقفنا علم ان عليه الفلانة
 كان علم الصحيح لفلان تواجده وذلك لان المستحق له غلة الوقف
 والغلة مال فيصح اجارة الاقطاع قياسا عليه واما النظر الرابع
 العبد المادون له في التجارة يملك ان يواجر من مال التجارة ما
 يجوز فيه عقد الاجارة فوجب ان يجوز من ذلك في الاقطاع
 من الجند واما النظر الخامس ام الولد يجوز للسيد ان
 يواجر ما مع انه لا يملك منها سوى منفعتها عند ابي ح قال القدر
 في باب ما يحرم بيعه في عصب ام الولد واما ام الولد فلا يضمن
 ابي ح بالعصب لان المولى لا يملك منها الا المنفعة الاثر ازاها
 لا يبقى بعد الموت للورثة ولا للفرع وعصب المنفعة لا يتعلق به
 ضمان فاذا كان المولى يملك ايجارها وهو لا يملك الرقبة وانما يملك
 المنفعة فقط واما النظر السادس فهو انما اقطع الجند من القوي
 والمرجع في الممالك الاسلامية الا لشيعة بها ولا يمكن ذلك الا
 بالكراب والغلب وازالة الغلب والزراعة وغير ذلك من الحلف
 ومباشرة اعمال الفلاحة من سقي ما تسقى وحصاده وديارها وما

ذلك من الامور التي يتوقف استغلال تلك الاراضى عليها
 ذلك بالمرأعة او بالاجارة لمن يقوم بهذه الاعمال فانه الجند
 لو امروا بذلك لصاروا افلاحين وبطل المعنى المطلوب منهم
 من الاستعداد والقيام بما اعدوا له من مصالح المسلمين وروى
 الاعداء عنهم والاصل في الاقطاع من الامام ان ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه اقطع وحيى الصفاة انهم اقطعوا قال مالك بن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الاخصار ليقطع الجرحى الحديث وعنه علقمة بن وابل الحنظلي
 عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اقطع ارضه لا اعلم انه قال الا
 يحضر موت وعنه ابن عمر انه ان النبي صلى الله عليه وسلم اقطع الزبير بن العوج
 فترسه حتى قام ثم رمى سوط فقال عليه السلام اعطوه حيث بلغ
 السوط وغير ذلك من الاحاديث والاثار التي يطلو ذكرها هنا
 يدر ما دلت عليه مسائلنا فذكر ابن الجوزي الطحاظمي في رؤس
 المسائل ما يدل على ان قول الخليفة كقولنا فقال يجوز اجارة المغانم
 المستحقة بالوصية فيقول من جاز ذلك جاز اجارة الاقطاع في مسائلنا
 عليه نزهة واما الصحيح عن الشافعية فتاوى الشيخ حمى الدين
 النووي قال مسئلة اذا اقطع السلطان جنديا ارضه فهل يجوز له
 اجارتها الجواب نعم يجوز له لانه مستحق لمنفعة اقطاعه من ذلك
 كونها موصوفة لان يسترد ما منه بموته او غيره كما يجوز للمؤجرة ان
 يواجر الارض التي في صداقتها قبل الدخول بها وان كانت موصوفة
 اى علم الزوال بالطلاق لانه يسترد منها لا يفسد النكاح وقد
 اقتصر علم هذا التقدير في هذا الباب ان لو كتبت جميع ما في مصنفاتي

المثل را بهم لضاف عند الكتاب ثم جئنا الى ما كنا فيه من اعلال
 المنفعة بمطابق ثلاثة وقد ذكرنا الطريق الاول وهو بيان المدة
 علم ما فصلناه قبيله فخلا فائدة الى تكراره واما بيان العمل بان
 تبين محل العمل كمن استاجر رجلا علم صنع ثوبه او خياطه او
 استاجر دابة ليجل عليها مقدار معلوما ويذكر بها فتم اسماها
 لانه اذا بين الثوب ولون الصبغ وقد راى المحو او جنبه والمقنا
 فصارت المنفعة معلومة بتسمية ذلك فيصح العقد واما بالاشارة
 كمن استاجر رجلا لينقل هذا الطعام الى موضع معلوم لانه
 اذا اراده امر الذي ينقله الى الموضع الذي يعمل اليه تسليم المنفعة
 معلومة فيصح ثم ما صح ان يكون ثمنه في البيع كالنقد والمكبل
 والموزون صح ان يكون في الاجارة لان الاجارة بيع المنفعة
 فيعتبر ثمن البيع وما لا يصلح ثمنه لا يصلح اجرة اليه كالايمان
 مثل العبيد والثياب كذا في المنع وفيه ايضا اذا استاجر ارضا
 للزراعة يشترط احد الشئيين اما تعيين المزرع او تعميم
 المزرع بان يقول يزرع ما شاء لان الارض تارة يستاجر
 للزراعة وتارة للبناء والغرس وغيرهما وما يزرع فيها متفاوت
 فقد استاجر للزراعة البذر والشجر او الدرة والارز وغيرها وبعضها
 يزرع بالارض فيما لم يبين شيئا من ذلك لا يضر العقود عليه معلوما
 واعلام العقود على شرط جواز العقد الا ان يقول علم ان
 يزرع فيها ما شاء لانه الجاهل ارتفعت بفوض الحقرة اليه بطل
 الشرب والطريق في الاجارة بيع الارض وان لم يشترطها

بخلاف اذا اشترى فان الشرب في الطريق لم يدخلها بل اذكر
 لانه المقصود من الاجارة الانتفاع بالاجرة وحسب لا يخرج اجارة مالا
 يمكن الانتفاع به في الحال كاجارة المهر للركوب وغير ذلك في ذكر
 في الذخيرة استاجر رجل ارضا انه يزرعها او ذكر انه لا يزرعها او
 لم يذكر ارشئ يزرعها فالاجارة فاسدة لجهالة المعقود عليه لان
 الارض يصلح للزراعة والفسوس والبناء ولا رجحان للبعض على البعض
 فما لم يبين لا يصير المعقود عليه معلوما وكذلك اذا ذكر انه يزرعها
 الا انه لم يذكر ارشئ يزرعها فالاجارة فاسدة لجهالة المعقود
 عليه ثم روي في البرازية رجل استاجر دوابا الى سمرقند في خوارزم
 لوجود الاجرة تسليم الدواب ولا يوجرب الدواب انك الفخام
 معها وذكر شيخ الاسلام انه يجبر ولا يجبر رجل استاجر رجلا ليحمل
 غلته من طمودة عينها فذهب فلم يجده ورجع فسمي الاجر المسمى
 على ذهابه وحمله ورجوعه ولكن امر الزناب لان الله تعالى كان له
 وان كان لم يلب المطلوبة لا يتجاوز عن قسط المسمى لذهاب
 المثل قال خطاط استاجر منك ~~خطا~~ ليخط هذا التوبة
 فخطه غلامه استحق الاجر وان قال له بيدك فخط لا يتجاوز
 الاجر لما لفتة استاجره ليحفر له مكانا عشرة اذرع في عشرة
 اذرع فحفره في خمس اذرع الاجر فقط لان المعقود عليه ما نه
 زراع والمحفور في عشرة اذرع لا يتجاوز ربح الدار المستع
 عنه فيسبغ بيت الخلا لا يجبر لكن للمتاخر ان يفتح العقد لطلب
 في الانتفاع بها وكذا لا يجبر المور على اصلاح الميزاب وتطهير

السطح لكن له ما قلنا اذا خفت الانتفاع به الساج دارا
فيها بغير ما له ان يسقى منها لان له الاسقاء قبلها فكذا بعدها
وان اخلف ما البئر فليست على احد هما اصلاحها وعن محمد بن
داود ليس كيهامدة كذا وانقصت المدة واسكرها في منزله ولم يجر
ما لكرها لياخذها حتى تلفت الدابة عنده لاصحان على المناجر
لانه لا يجب على المناجر الردع ذلك لو ساقها للدار او مالها
فضاعت منه لا يضمن وان الساجه ليس كيهام في المرفق المالك
المصر آخر ثم اخرجها المناجر اليه وهلك في الطريق ضمن
لصيرورته غاصبا بالاخراج وذكر في المتن رجل اكر دارا سنة
بالف درهم فلما مضت قال ربها للمناجر ان لم يفرغها اليوم
والا عليها الف في كل يوم والى المناجر مقر بان الدار له ولم يفرغها
بلزته قال بن شام قلت لمحمد بن لا يجعل عليه اجر مثلها الا ان يتمكن
منه التفريق وبعد التمكن عليه ما قاله المواجر لها قال هذا حسن انتهى وذكر
في الولو باطى ولو اجر داره اجارة مضافة بان يقول اجر تلك دار
هذه في سوال وهما في شهر رمضان ثم باعها من آخر قبل تمام المدة
فالباع موقوف على اجارة المناجر ولو دخل سواله ان يكون
الدار لان العقد منقذ وان كان لا يجب عليه تسليم الدار ما لم يجز
ذلك الوقت المسمى وذكر في بعض المواضع انه اذا اجر داره لرجل
اجارة مضافة في صفر وهو بعد في شهر الحرم فباعها قبل مجئ
ذلك الوقت وهو صفر المذكور فعن محمد في ذلك رواية الفخوري
على انه ينقذ الباع ويبتل الاجارة المضافة بهذا هو الظاهر لان

ولاية الفسخ والبيع دلالة الفسخ وفي البنازية رجل اجر داره
 مضافه بان قال في شهر ربيع الاول سنة كذا اجرتها شهر
 رجب فباعها في جمادى الاولى اقول ذكر شمس الأئمة الطحاوي ان
 البيع لا ينفذ في رواية عن محمد لان حق المتاجر ان لم يثبت
 ان يثبت ويبيع بل هو كلام الحنفي قال الاصح ان الاجارة المضافه
 لازمة وفي رواية ينفذ البيع لانه لا حق للمتاجر حالاً وبطلان
 الاجارة بذلك قلت وفيه والله المرشد للصواب **قاعدة** اعلم ان
 جملة ما يبيع مضافا اربعة عشر مسألة الاجارة وفسخها والمراد
 والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والابهاد والوصية
 والقضاء والامارة والطلاق والعناق والوقف وما لا يصح
 مضافا عشرة البيع واجارة البيع وفسخ القيمة والتركه و
 الهبة والنكاح والرجعة والصالح عن مال المأجر عن الدين
 وفي العمادية ولو اقر بالدار المتاجرة لغيره فان اقراره يبيع في
 حق نفسه ولا يبيع في حق المتاجر فاذا مضت المدة يقضى بها
 للمقر له وفي القنية اجرة الادب والحنان في مال الصبي ان كان
 له مال كذا في نفقة وكسوته في ماله والافعال ابيه واجر القابلة
 تنضم من دعائها الزوجين ولا يجر الزوج على استجار القابلة
 لانها كالطبيب ولا يجر اجرة الطبيب على الزوج كما سبق ذكره
 واجر سجان القاهر لا يجيب على المجسوس وقيل في زماننا اجرة
 السجان على رب الدين لانه يعمل له فذكر القاهر ببيع الدين
 ان اجرة السجين على المدعي وقال به هان الدين صاحب المحط

المدعى عليه لأن الحبس عقوبة استحقت بالمنفعة حتى غيره عن منفعة الله
 قلت العقوبة لا يستحقها إلا الجاني المتمرد وذكر الامام ببرج الدين
 ان اجرة كتابة السجل على المدعى وقال صاحب المحيط على المدعى عليه
 وقال قاضي خان علم من استاجره والا فاعلم من اخذ السجل قلت
 ويجوز للفقهاء اخذ الاجرة على كتابة الجواب بقدره وقد تقدم الكلام
 على ذلك في الفصل الاول من هذا الكتاب فانظر في دفع الوفاية
 ولم يصح الاجارة على الاذان والاقامة والخط وتعليم القرآن والفقه
 والغناء والنوح والملاهي وعشيقس وفيه اليوم يصح تعليم
 القرآن والفقه لأن الاصل عندنا الاصلح الاجارة على الطاعة
 كما لا يجوز على المعاصي لكن لما وقع الفتن في الامور الدينية فقتل
 بصحتها لتعليم القرآن والفقه تحزنا عن الاندرا من كما نقله البرجاني
 قال في زماننا جواز للامام والمؤذن والمعلم اخذ الاجرة وبه أخذ
 كذا ذكر في الروضة وصدر الترتيبة والملاصقة وتكبير المستاجر على دفع
 ما قبله ويحبس عليه وعلى الخليفة المرسومة قلت وبه يفتح الطاء
 غير المعجمة يهدى تدر إلى المعلمين على رءوس بعض السور من القرآن
 سميت بها لأن العادة اهداء الخمر وهي لغة يستعملها اهل ما
 وراء النهر وفي البرازية رجل اجرت نصف داره لرجل والدار تجمل
 القصة او لا او قال اجرتك نصيب منها ولم يعلم نصيب لا يصح ولو كانت
 من شركه جازت اجماعا واجارة البناء بدون الارض لا يجوز خلاف
 لمحمد لأنه في معنى اجارة المشاع وبه قال ابو نصر فاورد عليه جواز
 اجارة الفسطاط فلم يكن له الفرق وأخبار الامام البخاري في الجواز من

انه اذا كان البناء مرتقفا كالجدران مع السقف يفتي بجواز اجارة
 البناء والا لا ونحن محمد جواز كما تقدم فانه قال من استاجر ارضا
 فبني فيها بنا، ثم اجرها من صاجرها المستوجب من الآخر حصه البناء
 فلو لا جواز اجارة البناء لما استحق الاجر وقاسه محمد على الفسطاط
 قال الامام ابو علي وبه كان حقت مشايخنا ولو كان البناء ملحقا بالارض
 وقفا واجر المتولي باذن مالك البناء فالاجر ينقسم على البناء والوصة
 له بينه في ارض الغير فاجر البناء لانه صاحب الارض الفوق على انه
 يجوز ذكره الطلوع ان ولو البناء من مالك الارض جاز في فاقا ولو اجر
 الوصية لا البناء جازت وذكر ابن وهبان في شرحه على المخطوطة
 لو اجر بناء ملكه زادها الله ثمرتها وتقيها ينبغي ان يجوز وبديل على
 ذلك ما قاله صاحب الذخيرة عم الملبطو قال روي ابو يوسف عن
 ابي ج انه قال كره اجارة بيوت مكة في ايام الموسم قال وهكذا روي
 عنه هشام عن محمد عن ابي ج وكان يقول منزل عليهم في دورهم لقوله
 سواء العاكف فيه والباد الاية قال وفي الذخيرة ثم هذه المسئلة
 دليل على جواز اجارة البناء بدون الارض لان الاجارة هنا لا
 يراد على الارض عند ابي ج كالبيع وانما يراد على البناء وانما حرض
 فيها في ايام الموسم فقط وتمايدل على ذلك ايضا قول صاحب الهداية
 في الاستبدال علم مذهب الامام في عدم جواز بيع ارض مكة قال
 ما نصه استدل ابو ج بقوله عليه السلام ارض مكة حرام او محارم
 للاتباع ربا عراها ولا نورث ولا نأخذ حرة حرمته لانها فناء الكعبة
 وقد ظهر التعظيم فيها حتى لا يفر صيدها ولا يحنث خلاها ولا يعقل

فكذا في حق البيع بخلاف البناء لانه خالص ملك الباني و
 استدلوا بانها مملوكة لهم بظهور الاختصاص الشرعي بها فصار
 كالبناء وفيه قرينة الاكل لو اجاز ارض ملكه لا يجوز لشركها ان يفتيه
 الارض غير مملوكة انتهى قلت يدل علم جواز اجارة البناء والله اعلم
 اتول معونة طريق جواز اجارة المشاع ان يلحق القضاة او لغيرهم
 الكل ثم يفتح في البعض ولو قضى القاضي بجواز رهن المشاع
 نفذ قضاؤه كذا روي في شروط العلامة ابن نصر الدلبوسي فانه
 قال واذ وقع الرهن مشاعا ينبغي ان يلحق باجره حكم الحاكم
 حتى يصح كذا ذكر في الفصول العاشر قلت مسائل الشروع سبع
 الاجارة والاعارة فانها جائزة موهبة فيما لا يحتمل القسمة جائزة
 وفيما يحتمل لا يجوز لو كان من شركاء او اجنبى والصدقة كالهبة في
 رواية الاصل في الجامع جواز الصدقة وهو الشايع لا يجوز عند
 محمد وذكر بعض مشايخنا ان رهن المشاع لا يجوز مطلقا وفي
 الطائفة رويان وذكر في اللؤلؤا رجل استاجر ارضا ليزرعها
 فزرعها فخاصب الزرع افة سماوية فهلك او غرق من الماء
 فلم يثبت فعليه الاجر لب الارض تاما لانه قد زرع ولو غرق
 قبل ان يزرعها فلا اجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها قال العلامة
 صاحب المحیط البههائي والقصور على انه اذا بقى بعد هلاك
 الزرع فلا يتمكن من اعادة الزرع لا يجب الاجر علم المتاجر والا
 يجب اذا تمكن من الزراعة مثل الاولى او دونه في الضرر وكذا
 لو منعه غاصب عنها لما مر رجل استاجر ارضا للزراعة فزرعها

وكانت يسهل بالمطر فكم يحظر ان لم يجد الماء للسهل فينبس الزرع فقط
 الاجر استاجر ما ينسبها او لا كما لو استاجر الرعي فانقطع الماء
 وكذا لو خرب النهر الاعظم ولم يقدر على سقيها كذا اختاره الفقهاء الى
 البيت السمرقندي وذكر في المنيع شرح الجمع ولو انقطع ماء الرعي والبيت
 مما ينشفع اذ الطحن فلعليه في الاجر بحصة ولو نقص الماء عن الرعي
 فانه كان نقصان فاحشا فليست استاجر حتى الفسخ وان كان غير فاش
 فليست الفسخ قال الامام القدوري في شرحه اذا صار بطحن نصف
 طحينة الاول فهو فاش استاجرها للزراعة الشبوية او الصيفية
 فقل ما ويا او انقطع فله ان يخاصمه حتى يفسخ القاصر العقد وبعد
 ما فسخ يترك القاصد الارض في يده باجر المثل الى ان يدرك الزرع
 فانه سقى زرع كان ذلك رضوا ولم ينقص الاجرة قلت وكانت وقفة
 القصور للقاهرة **وتصور** رجل استاجر حماما بجور الماء البرهان
 عين كذا فانقطع الماء عن الحمام لسقط الماء العين فهل يستحق على
 المستاجر للمواجر اجرة مدة انقطاع الماء ولو عطل العين ام لا
 فاجاب جدي شيخ الاسلام محبت الدين امتنع النكاحات انقطاع
 ماء الحمام تنسخ به الاجارة وقيل لا تنسخ فان ازالة الموجد خيار
 المستاجر والا فلا ولا يلزم الاجرة في مدة الا ان يستوفى المنفعة
 مع العين والله اعلم وعزها واقعة القصور في رجل استاجر حمامات
 وقف من ناطق شرعي وعمرها ولم يكن الناظر اذن له في شيء من
 ذلك فهل يلزم العارة جهته الوقف حيث لم ياذن الناظر في ذلك
 ام لا وهل للناظر الرجوع بذلك على المستاجر المذكور ان الاجرة او لا

واما الحكم الشرعي في ذلك فافتن شيخ الاسلام بحب الدين المشارة
 بان العمارة المذكورة لا تنضم جهة الوقف وانما شرطه بين ان
 يتملكها جهة الوقف ببيعها مقلوعا او تخلف المستاجر قلعها و
 ليسويها ارض الوقف فيفضل الانفع للوقف والله اعلم رجل استاجر
 حماما في قرية فوقع الحلاء ولفد الناس ذلك سقط الاجر عنه وان
 نفر بعض الناس لا يسقط الاجر عنه انما اجر داره مدة طوليلة
 وهو مملوك وطلب الدين من القاضى ان يحريه ببيع الدار وقيمة
 الدار مستغرقة لئلا الاجارة ليس للقاضى ان يحريه على ذلك به
 افتن القاضى ببيع الدين وصاحب المحيط والديهم دين قادم فيخرج
 به الاجارة واقل منه وفيه الولو الجبر رجل اجر داره من رجل ثم اراد
 ان ينقص الاجارة وبيع الدار لنفقة وثققة اهلها وعياله لكونه
 معسر ذلك كما اذا كان عليه قادم له ان ينقص الاجارة قال
 وان كذب المستاجر في اقراره بالدين يجوز اقراره عند الامام
 خلافا لما ذهب صاحب المحيط الطبري في منعه الاجارة للاجل
 ان يبيع الدار المستاجرة او لا الرب الدين ثم المستر يطالب
 الدار فيقول الآخر التسليم غير واجب على لانها في اجارة فلان
 فلا مدة كذا فيحكم القاضى بوجه البيع وتفضي الاجارة ضمنها وذكروا
 القسبة ما طل المستاجر في اداء القلة فاخذ المواجه منه المقتح في
 باب الدار مغلقا ثم ازال يسقط الاجر عنه لانه كان مملوكا ثم اطلق
 بها بواسطة اداء القلة رجل استاجر حماما فوقع الحلاء في السوق
 حتى لا يمكن التجارة فله منحه الاجارة لا عذر وجعل لا وفي

وفي المنع رجل استاجر حائنا يتجر فيه فاقصر فمزا عذر شرعي
وله ان يقضى الاجارة وكذا لو استاجر دابة ليس عليه ان يتم
بداء للمستاجر ان لا يسافر فانه عذروا اما اذا بداء للمكاتبين
بعذر لانه يمكنه ان يبعث روايه علم يدعيه او اجاره وان عرض
الموخر فعقد فليس بعذر علم روايه الاصل لانه يمكنه ان يبعث
رسولا روايه وروى الامام الكرخي انه عذروا في البزازية قال
المستاجر اريد السفر ذكره الكرخي والقدرور والانتقال من البلد
عذر الا ان اظهر محتمل ان يكون حيلة التوصل الى الفسخ فحلف
وان وجدته لا ارضى منه اجر او اشترى منه لا فارقا ولا تحول
اليه لا يكون عذرا بخلاف ما اذا تكارر ابلا امكنه ثم استمر ابلا
له الفسخ والفرق ان الكراء الدار يمكن ان يستاجر غيره بالاكراء
الدابة لا تها بخلاف باختلاف الكنا والركوب بخلاف باختلاف
الراكبين بخلاف ما اذا تكارر ابلا امكنه ثم بداه ان ارضى على
البطل لا يكون عذرا وفي الذخيرة اذا غضب ارضا فخرجها ونبت
فله صاحب الارض ان يافد الارض ويأخذ الغاصب بقطع الزرع
ويخرجها لملكها فان ابله فله الغصب منه ان يقلعه بنفسه فان لم
يجز حتى ادرك الزرع فالزرع للغاصب وللمالك ان يرجع
بنقصان الارض ان نقصت بالزرع كذا نقله الطهادر وفي الذخيرة
لو اظهر المستاجر في الدار المستاجرة الشر كسر الحجر او اكل الزوا
او الزنا او اللواط او ابنا الطم ان يور بالموثوق ليس للموخر
ولا بجحيلة ان يافد زوجه الدار فذلك لا يصح عذرا في الاجارة

والاختلف في ذلك لاثنتي عشرة فأن تضرروا اهل المحلة بمئة
من ذلك يرفعوا الامر الى القاضي وذكر في الجواهر ان راسلطان
اونابيه ان يخرج منها فعل وقال ابن حبيب المالكي ان الرجل لو
اظهر الفسق في دار نفسه ولم يمنع عنه بالامر بالمعروف وبالنهي
ايادار سرانا الى فيها ما شئت سابع عليه داره وها او جبر او في الواجب
رجل ساجر حانوت وقف من المتولي باجرة معلومة مدة كذا
ثم مات المتولي قبل القضاء المدة لا تنسخ الاجارة لان المتولي
نايب عن المصحف فيموت المتولي لا يفسد العقد كالتفويض لا يقول
بموت السلطان لانه نايب عن العامة وقد ذكره في فصل القضاء
وبموت المتولي تنسخ الاجارة لان الاجارة تنقضي عننا
قال البزاز وبموت الوكيل لا تنسخ الاجارة وقال العماد ينبغي
ان يفسخ لان من عقد له الاجارة وهو المتولي متولي الاوقاف
اذا اجر جهة من الوقف بدون اجر المثل تلزم تمام ذلك عند بعض
علمائنا وكذلك الاب اذا اجر منزل ابنه الصغير بدون اجر المثل تلزم
المستاجر تمام اجر المثل والله الموفق وذكر في شرح منظومة ابن ميان
لو اجر دار الطفل وارضه او حانوته ابوه او وصيه او جده او وصيه
ثم بلغ الطفل فانه لا يملك فسخ الاجارة ولو كان ابو الطفل او
وصيه او جده او وصيه اجر الطفل مدة كذا باجرة معلومة فبلغ الطفل
فانه يتخير ان شاء فسخ الاجارة وان شاء استمر عليها متولي الوقف
اذا اجر ارضه الوقف باجرة مثله يجوز فان اراد ان يجر مثله
بتغير سعرها او كثرة الرغبات فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى تجديد

العقد ثانياً وفيما مضى من المدة يجب المسم بقدره فقط وبعد ذلك
 بحمد العقد علم اجرة معلومة كما زادت كذا ذكر في الولو الجي قلت
 وفي اد القضاء للسروجي ما يخالف ذلك فانه قال ليس من اجرة
 لان اجرة المثل انما يعتبر حاله العقد وفي النوار ليس من اجرة
 اذا كانت الاجرة من اجرة المثل حاله العقد وان ازادت بدت
 والمراد من البدرة وهو عشرة آلاف درهم وذكر في الولو الجي انما
 بعير الى ملكه فخر هذا يقع علم الذباب دون الجي ولو استغنيا
 فهو علم الذباب والجي جميعا لان اجرة الاجارة مؤنة الرد علم الاجر
 دون المستاجر وفي العارية مؤنة الرد علم البعير قال وحمل البعير
 مائتان واربعون مثالا العلماء تعلموا في معرفة الصانع قالوا
 ثمانية ابطالوا له ليل عليه ان الوسخ حمل بعير في كلام العرب وحمل
 البعير مائتان واربعون مثالا الوسخ حمل بعير في كلام العرب وحمل
 ثمانية ابطالوا له ليل عليه ان الوسخ حمل بعير في كلام العرب وحمل
 في يكون حمل البعير تقريباً ثمانون رطلا باطله انتر جماعة الساجرة
 رجلا باجر معلوم ليس دفع اهرهم الى السلطان يجوز ذلك المسمى
 الموفق الى سبيل الرشاد **الفصل التاسع عشر في الزينة وما**
يتعلق بها احوال وينقذ بالاياب والقبول لانها عقد فيضيق
 الى الاياب والقبول كسائر العقود اظهر عليك العين بلا
 عوض وتصح بالاياب وقبول قبض في المجلس بلا اذن وذكر في
 البديع ركن الزينة الاياب من الواهب فاما القبول فهو الموهوب
 ليس بركن استحسانا والقبول ان يكون ركناً وبه قال في فخر وتم

الهبة بالقبض الكامل في القبض الكامل في المقول ما يناسبه في
 العقار ما يناسبه فقبض المفتاح قبض للدار والقبض الكامل في
 القسمة بالقسمة حتى ينفذ القبض على الموهوب بطريق الاصل
 من غير ان يكون القبض بتبعية قبض الكل وفيما لا يحتمل القسمة بتبعية
 الكل في المنع اذا قبض الموهوب له الهبة في مجلس عقد الهبة
 بغير اذن الواهب جاز استثنائا وان قبض بعد الاقرار لم يحجز
 الا ان ياذن له الواهب في القبض وهو القياس في الاول لان
 القبض تصرف في ملك الواهب والتصرف في ملك الغير لا يجوز
 الا باذنه ومن شرط ابطال الهبة الاقرار فلم يصح في مشاع يحتمل القسمة
 وصحت فيما لا يحتملها وهب واراد رجلين لم يحجز عندهما خلافا لحد
 ولو قال هبت من الدار ثلثا بالهبة او ثلثها بالهبة لا يجوز عند ابي حنيفة
 وابي يوسف وعند محمد يجوز والصدقة على فقيرين على هذا
 القياس رجل قال لآخر هبت حصتي من هذا العبد لك والموهوب
 لا يعلم كم حصته يصح وهبت البناء الا الارض يجوز والشيوع الطار
 فيها لا يبطل بخلاف الرهن الا في رواية عن ابي يوسف يجوز
 وهبت خضبة مما يقسم كالدار والارض والمكيل والموزون من غير
 شريكه لا يجوز عند الكل وان كان من شريكه يجوز عندنا خلافا لابي حنيفة
 وهبت نصف عبده من رجل او ثلثه وسماه يجوز لانه مما لا يحتمل القسمة
 وكذا الوهب عبده من رجلين او رجلان عبدا هما ومن اراد
 ان يهب نصف عبده مشاعا يصح منه نصف الدار شتم معلوم
 ثم تبراه عن الثمن وهب ارضا فيها زرع او خيل او غنم لا عليه ثم

او هو ب المزرع بدون الارض او الخيل بلا ارض او خلابدون
 الثمر لا يجوز لان الموهوب متصل بغير اتصال حلقه مع امكان القلع
 نقض احداهما غير ممكن في ماله الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي
 يحتمل القسمة والايه الفاسدة مضمونة بالقبض كذا في البزازية ثم علم
 ان جميع مسائل الشيوخ سبعة اقسام سبع الشايخ واجازة الشايخ
 واعارة الشايخ ورهن الشايخ وهبة الشايخ وصدقة الشايخ
 ووقف الشايخ فقد جفت لك اربا الطالب هذه الاقسام هنا
 اعانة لك على الاختصار فتحكم احكامها في ابوابها بالتأمل ان شاء
 الله تعالى وقد تقدم الكلام على غالب هذه الاقسام في فصل الاجازة
 من مجموعتنا بهذا النظم وذكرك في الملتقط رجله دار فيها اتمنة
 فذهب الدار لرجل لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بموهوب
 فلا يصح التسليم ولو وهبت المرأة دارا من زوجها وهبت كنة
 فيها بامتعتها صح لان المرأة وما في يد زوجها فكانت الدار مشغولة
 بالزوج وحياله فلا يمنع من صحة قبضه رجل قال الامراء قوله وهبت
 المهر منك فقالت وهبت ومهر لا تعلم العربية لا تصح بجملة الطلاق
 والعاق لان الرض شرط جواز الية لا شرط وقوع الطلاق والعق
 ولهذا الواكراه علم الية فذهب لا تصح وقال الفقيه ابو الليث السمرقاني
 لا يصح ان يسه اذا عوف بالرجل رجل قال لا ذهب له هذا الشيخ علم
 وجه المراح فقال وهبت فقبل وسلم جاز وذكرك في الولو الخ رجل قال
 جميع ما احكمه لفلان فهذا الية لا يجوز بدون القبض فراق بين هذا
 وبين ما اذا قال جميع ما يوف به او ينسب الى لفلان حيث يكون

واتفق ان في هذه المسئلة الاولى لما قال املاك فهذا الملك
 القائم حقيقة والملك لا نصير لغيره الا بالتمليك فيكون هبة
 وفي المسئلة الثانية قال جميع ما يعرف به او ينسب او يعرف
 اليه او ما يعرف به او ينسب اليه يجوز ان يكون ملك غيره فيكون
 اقترارا وذكر في البزازية رجل قال لآخر وهبت منك هذا العين
 فقبضه الموهوب له بحضرة الوهاب ولم يقل قبضت صح ولم يقبض
 لكنه قال قبضت بصيرتها بضاعة عند محمد خلافا لابي يوسف وذكر في
 العبادية هبة الدين من غير من عليه الدين لا يصح الا اذا اوجبته
 له بالقبض وقبضه جاز وذكر في العدة وان لم يدره بالقبض لا يجوز
 والبنت لو وهبت مهرها من اهلها او المرأة وهبت مهرها للزهر
 علم زوجها لا بنها الصغير من هذا الزوج ان امرأته بالقبض صححت
 والا لانه هبة الدين من غير من عليه الدين وبيع الدين لا يجوز
 ولو باعه من المدلول او وهب جاز وهب دارا فيها متاع الوهاب
 ثم وهب المتاع بعد ذلك اقول غفرت ذنوبه ان وهب الدار
 ولم يسلمها حتى وهب المتاع وسلمها اليه حمله جاز وان وهبها لغيرها
 ثم وهب المتاع لم يجز وهب لرجل ثيابا في صندوق وسلمه للصديق
 فليس بقبض رجل الصدق علم ابن صغير له بداره ولا فيها متاع او
 ساكنها لغيره او فيها ساكن باجر لم يجز الصدقة وهب لابنة الصغير
 وفيها متاع الاب او الاب ساكنها يجوز وعليه الفتوى رجل عرس
 لابنة الصغير كذا اقول ان قال جعلته له يكون هبة وان قال جعلته
 باسمه لا اقول قال عرسه باسم ابنته امرأته متبردا الى الصديق

هبة من ابنه الصغير يتم بلفظ واحد ويكون الابن قابضاً لكونه في
يده او في يد مودعه او مستعيره لا يكون في يد غاصبه او من يده المودع
منه شيئاً فاسداً وهذا اذا اخله واشهد عليه به والا شهد باللعن
عن الطحوي بعد موته والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض وان كان الولد
بالغاية شرط قبضه ولو كان في عياله والوصي كالاب والام كذا
لو كان الصغير في عياله ان وهب له او وهب له علك الام القبض
وهذا اذا لم يكن للوصي اب ولا جد ولا وصيهما ولا وصي من قبل القاتل
وذكر الصدوق انه ان عديم الاب قبض الام ليس بشرط وذكر
في الاصل الرجل اذا تزوج ابنة الصغيرة من رجل فمروها على قبض
الطهية لها ولا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي الخبر
قبض الزوج يجوز اذا لم يكن الاب حياً فلو ان الاب او وصيه
الجد او وصيه غائبة منقطعة جاز قبض الذي يتولاه ولا يجوز
قبض هؤلاء الاربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في
عياله او لا او سواء كان ذارحاً محرم او اجنبياً وان لم يكن واحد
من هؤلاء الاربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره ولم يخرج من لم
يكن في عياله فانه ذكر في الاصل من عال شيئاً وهو ليس بوصي
عليه ولا بينهما قرابة وليس لهذا الصبي احد سواء جاز قبض او لم
استحسنا ولو اراد اجنبى الصبي منه عليه ليل ذلك ويلم في
تعليم اعمال ولا فرق بين ان يعقل الصبي او لا وكذا لو كان في
عياله لاجل والعم وان قبض الصبي وهو يعقل جاز وان كان البوه
حيماً انتهى ذكر في الاختيار هبة الاب لابنة الصغير يتم بمجرد العقد

لأننا في يد الأب وهو الذي يقبض له وكان قبضه كقبضه وكل من
 يقول في هذا كالأب ولو ذهب لابنه الكبير وهو في عيال فلما بد
 من قبضه لأنه لا ولاية له عليه انتهى **فوق الفصل في جهة الابن**
والبيت الثلث كالميزان وعنده أبي يوسف التضييق أو لا
 المختار ولو ذهب جميع ماله من ابنه جاز وهو أتم نفس عليه ولو
 خضع بعض أو لاده الزيادة رثته لأبائين وإن كانوا سواء
 لا يفعل وإن أراد أن يهرق في الخمر وابنه فاسق فالهرف
 إلى الخمر أفضل من تركه لأنه يكون قد أعانه على المعصية وكذا
 لو كان ابنه فاسقا لا يعطيه أكثر من قوته وذكر في الولو إلى رجل
 اتخذ ولية للخمان فاهدر الناس هذا يا موصوفا بين يدي
 الولد فهذا علر وجهين إن قالوا هذا الولد أو لم يقولوا أقول
 غفرت ذنوبه إن كانت الدينية يصلح للصب لأن هذا تملك
 للصب وإن كان شيئا لا يصلح للصب كالدرهم والدرناير ومحتاج
 البيت والحيوان قلت ينظر إلى المهدر إن كان من اقرباء الأب
 أو من معارفه فهو لأب لأن التملك منه عرفا وإن كان من اقرباء
 الام أو من معارفها فهو للام لأن التملك من عرفا فكان التعويل
 على العرف حتى لو وجد سبب أو جهة يستدل بها على غير ما قلنا
 ولا ح لنا نعمد على ذلك وكذلك لو أخذ الولية لزفاف ابنة إلى
 بيت زوجها فاهدر اقرباء الزوج واقرباء المرأة هذا كله إذا
 لم يقل المهدر اهديت لأب أو لام في المسئلة الأولى وللزوج
 أم للمرأة في المسئلة الثانية بانه بقدر الرجوع إلى قول المهدر

اما اذا عين المهدى فالقول قوله لانه هو المملك انتزج رجل قدم
 السفر وجاء بالتحف الامن نزل عنده وقال اسم هذا بين
 الاولاد اربعين اولادك وامر انك ونفسك ان امكن اليك
 المهدى فالقول وان تغز فاقول ما يصلح للرجال فله وما يصلح
 لهن فله وما لهما ينظر الى معارف الاب والام وذكر في المتن
 اذا ذهب للصغير شيء من المأكولات هل يباح لو اذنيه ان ياكلها
 منه رور محمد انه يباح لهما وشبهه بدعوة العبد للمذول واكثر
 مشايخ بخار عطا انه لا يباح وفي البرازية اذا عمل الصبي حستا
 قبل البلوغ فتوا به له ولا يوبى ولها ثواب التعليم ان علمها
 وقبل ثواب الطاعة له مع ابويه رجل تصدق على الميت ودعى له
 يصل الثواب الى الميت لانه رور وفي بعض الاخبار ان الخي
 اذا تصدق من الميت ودعى له بعث ذلك الى الميت وذكر البخار
 الميت في قبره كالغريق ينظر دعوة من اخ او ولد او صديق فاذا
 جاءت اليه الدعوة كانت احب اليه من الدنيا وما فيها وذكر
 بعض العلماء وينفع الميت صدقة ودعاء من وارث واجبت
 انتزج رور عن عطاء عن النبي عليه السلام انه قال مكتوب
 حول العرش قبل ان خلق آدم باربعة آلاف عام وانه لغفار
 لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدر رجل قال لا اخ اضم القرآن
 لابي الا لاني اواجهني او امالي ولم يسم له شيئا من الاجر فحتم
 القرآن فليس للقار ان ياخذ اقل من اربعين درهما اما الدرهم
 هو الدرهم الشرعي كما ذكر في الفتاوى وكره ابو جعفر القرآن

عند القبور وقال محمد لا يكره وينفع بالميت وهذا هو المختار ويجب
منع الصوفية الذين يدعون الوجود المحضة عن رفع الصوت
وتزريق الثياب عند سماع الغناء لأن ذلك حرام عند سماع
القرآن فكيف يكون مباحا عند الغناء الذي هو حرام خصوصا في
هذه الزمان ونقل عن لف الوجيز بان رفع الصوت بالذكر جائز
كما في الاذان والاقامة والخطبة وتكبير الطلوع وذكر في القضاء وان
الذكر بالجر في المسجد اذا كان على الطريقة المحمودة لا يمنع ذلك
احترار عن الدخول تحت قوله تعالى ومن اظلم ممن منع حبرا
الله ان يذكر فيها اسمه وسعى في خابها الا يكفر في الوجيز والمفتي
رفع في احكام به المرفوع وغيره رجلا وهب في مرضه ولم يسلم
حتى مات بطلت الهبة لانه وان كانت وصية حتى اعتبر فيه الثلث
فهو هبة حقيقة يحتاج الى القبض وهب المريض عبد الامال
غيره ثم مات وقد باع الموهوب لا ينقض البيع ويضمن ثلثاه
وان اعطى الموهوب له لا ينقض البيع والواهب مذكور ولا
مال غيره قبل موته جاز وبعد موت الواهب لا يجوز لان الاعتاق
في المرض وصية وهم لا يعمل امر الوصية حال قيام الدين وان اعطى
الواهب قبل موته ومات لاسعائة على العبد يجوز الاعتاق
ولعدم الملك لعدم الموت وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث
بيد الموهوب له ما زاد على الثلث بلا خيار وفي البيع كالمشترى
قالت امرأة لزوجها المريض ان من جملة مرضك هذا فان في
حل من مدر ان قالت له فمهر عليك صدقة بطل لانه فطرة وتعلقا

وذكر في الولول الجلي امرأة حبلى ارادت ان تنجب مهرها من زوجها
 علموا ان ماتت ببراء الزوج منه وان لم يمت يكون المهر لها
 عليه فاطيلة ان يشترى مهرها من الزوج ثوبا من مذهب يقيضه
 منه فان مات لم يبق لها عليه شيء وان سلمت ثوبا من ثوبها المهر
 يضيء المهر كما كان انما وذكر في خزانة الاكل قال ابو العباس الناطق
 رايته بخط بعض مشايخنا رجل جعل لاهد سبعة دارا بنصيبه علم ان
 لا يكون له بعد موته ميراث جازوا فشيء به العلامة الفقيه ابو جعفر
 محمد بن ابينا احد اصحاب محمد بن سنان البلخي حكى ذلك اصحاب
 الامام احمد بن ابي الحارث وابي عمرو الطبرستاني اذا قال الله
 لم يوفيه اذا مات فانت ببر من الدين الذي عليك جاز ويكون
 وصية من الطالب للمطلوب ولو قال ان مات فانا ببر من ذلك
 الدين لا ببراء هو وخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت ببري مما
 لي عليك لا ببراء منه قال طائفة هذه الاراض لك فذهبوا زرعها فقبل
 اثنان فزرعها فالارض للثنتين وان لم يقل قبلت لا يكون له قال
 رجل لا زرع وبيت عبد منك وهو حاضر بحيث لو مديده ناله فقال فنيضة
 جازت من غير قوله قبلت ويصير قايضا عند محمد وقال ابن يوسف لا
 يصير قايضا ما لم يقبضه وان كان العبد غائبا فقال مبيت منك
 عبد فلانا فذهبوا قبضه فقبضه جاز وان لم يقل قبلت
 وبه ماخذ ولو قال هو لك الناشئ ودفع اليه فقال شئت عن
 ابن يوسف انه يجوز دفع اليه درهم فقال الفقهاء ففضل فهو من
 كما لو قال ارضها الى حوايجك ولو دفع اليه ثوبا وقال اكتب لي ففعل

يكون بينه لان فرض الثوب باطل في ذكره الملقطات رجل قال
 تأخر حملني من كل حق لك عتق ففعل اقول غفرت ذنوبك ان كان
 صاحب الحق عالما بما عليه بهر ديانة وحكما وان لم يكن عالما
 حكما لا ديانة وبها سيعاد ديانة عند محمد لا يبرأ اقول ان في يوسف
 ديانة وحكما وعليه القصور انتهى وذكر في القضية غضب عينا من حجر
 ثم خالته ما لكها من كل حق هو له قبله قال انه بلغ التحليل بعينه
 ما هو واجب في الذمة لا على عين قائمة والآية بالعين بالكل
 مثل ان يقول المرأة لزوجها وهر حصة ان مت من مرضي هذا فمهر
 عليك صدقة فهذا باطل وكذا الغريم ان قال للدين ان مت
 انا في مرض هذا فالدين الذي عليك صدقة ولو قال انت في مرضي
 فهو جائز كذا ذكر في عدة المقتضى انه كلامنا في ذلك والله الموفق
 في **احكام الرجوع** عا طه اقول ويكره الرجوع فيها وان كان
 جائزا في الحكم اذ لم يكن عليه واجب لقوله عليه السلام العايد في هبة
 كالعايد في قبته ولان من باب الهبة او الدانة وسوء الخلق
 في الرجوع له وكذا الشبهة باض احوال الطلج وهذا لان الشبهة
 في معنى الاستصحاب والاستقذار لا في حرم الرجوع كما ذهب
 الشافعي الاثر انه قال في رواية اخر كالطبع يقر ثم يعود في
 قبته وفعل الطبع بوصف بالقبض لا بالطرفة وجه نقول انه يستحق
 ويجوز الرجوع فيها عندنا وان ملكها ذلك فليس بملكه اذ كان
 ذلك بغير اذنه او بحكم الحاكم لقوله عليه السلام الواهب احمى بهبته
 ما لم يثبت اسما لم يعود في عنه وقال الشافعي لا يجوز الرجوع في الهبة

الا ان الاب ينما يربيه لولده ثم يرجع فيه قال مولانا صدر الشريعة
 ونحن نقول ان امر لا ينبغي ان يرجع الا الوالد فيها بحسب لولده فقط
 فانه يتملك للحاجة ويمكنه ان يمنع الرجوع عنها الزيادة المتصلة كينياً
 ونفساً وسمناً لا منفصلة وبه مثل الولد وموت احد العاقدين
 وعوض الضيف اليها ولو من اجنبية بخلافه وعوض منك
 نقبض فلو وهب ولم يصف رجوعاً بحسب وخروجها عن ملكك
 الموهوب له والزوجية وقت الية فلو وهب لها فملكها يرجع
 ولو وهب فابان لا اقرابة الحصرية وبهلاك الموهوب وضابطها
 ارضنا بطل موانع الرجوع في الية **حرف** فالدال
 الزيادة والميم الموت والعين العوض وانما الخروج والراي
 الزوجية والفاء القرابة والهاء الملاك كذا ذكره شرحها وفي
 البنائية ولو زعم الموهوب له بهلاكها صدق بلا عين ولو قال
 الواهب العين هذا وانكره الموهوب له حلف المنكر انه من الموهوب
 وهب لآخر ثم يرجع الواهب الاول امض له ان يرجع رجل قال
 دار للبرقي حتى او كان اعني حتى انظر فابصر بطل الرجوع وذكر
 في اللواحي رجل وهب لرجل ثم ابصر ادخله الموهوب له الى بلخ
 ليس للواهب ان يرجع فيه رجل وهب لرجل جارية فعلى القرآن
 او الكتابة او الفقه او المشط او الصفر ليس له ان يرجع فيها نحو
 لان هذه زيادة متصلة رجل وهب لرجل سويقاً قلته بالاء يرجع
 الواهب لانه بقى الاثم وهذا نقصان لكن وهب لرجل حنطة قلته بالاء
 بخلاف ما اذا وهب ثياباً قلته بالاء حيث لا يرجع والفرق ان ههنا

اسم التراب لم يبق فلم يبق الموهوب ولو وهب دارا او ارضا
 فبقيت طائفة منها بناء او غرس شجرة بالارض او كانت جارية صغيرة
 فكبرت وازدادت ثمرا او كان غلاما فصار رجلا فلما رجوع له
 شيء من ذلك والله الموفق **الفصل العشرون في احكام الرهن** اقول
 الرهن ينقذ بالاجاب والقبول ويتم بالقبض ويكفي فيه التخلية في
 الاصح فاذا قبض المرتهن حرزا مفرقا غير افقدهم العقد فيه وما لم يقبض
 يتخير الراهن فيه بين التسليم والرجوع ولا يصح الرجوع الا بالاجاب
 اما بالدلون او بالاعيان المضمونة بانفسها اما الدين فلان حكم الرهن
 بثبوت يد الاستيفاء والاستيفاء يتلو الوجوب في الذمة وذكر في
 البيع يجوز الرهن بالدلون بالترتيب وجبت في الاطلاق والقبض
 والغصب والبيع ونحوها لان الدلون كلها واجبة على اختلاف السبب
 وجوبها فكان الرهن بها رهنا بمضمون فيصح ويحل يجوز الرهن ببدل
 الكسابة والدية فعلم اطلاق هذا الكلام يجوز وسواء كان مما يكتمل
 الاستبدال قبل القبض او لا يكتمل كراس مال السلم وبدل الصرف والمسلم
 فيه وفيه خلاف الامام زعفران على ما يجي بيانه ان شاء الله تعالى واما
 الاعيان فعلم اعيان منها ما لم يكن مضمونة كالودعة والعارية ومال
 المضاربة والبضاعة والشركة والمستاجر ونحوها فلا يجوز الرهن بها
 لانها ليست بمضمونة اصلا ومنها ما هو مضمون وهو على نوعين مضمونة
 بغير ما كالبيع فانه لا يصح الرهن به ومضمونة بنفسها وهو ما يجب في المثل
 او القيمة بهلاكها كالمنقوض في يد الناصب والمهر في يد الزوج وبدل
 الخلع في يد المرأة وبدل الصلح عن دم العمد في يد العاقلة فان الرهن بها

جازية بالاجماع والكرهين ان يحبس الرهن حتى يسترد العين فان
 هلك الرهن في يده قبل استرداده العين والعين قايمة يقال
 للرهن سلم العين الى المرتهن وخذ منه الاقل قيمة الرهن ومن
 العين لان المرهون عندنا مصفونة بذلك واذا وصل اليه العين
 بحجب عليه وقد المضمون الى الراهن وان هلك العين والرهن
 قائم بصدور الرهن بجا رهننا بقيتها حتى لو هلك الرهن بعد ذلك هلك
 مضمونا بالاقلام قيمة ومن قيمة الدين لان العين بدلا وبديل الشيء
 قائم مقامه كانه هو ويجوز الرهن بالمقبوض على رسوم الشر المضمون
 في البيع الفاسد لانها من الاعيان المضمون بالفسخ كالذئبة المنبع
 شرح المجمع وذكر في البنائرية القبض شرط جوازه وقال العلامة ابو بكر
 بلزومه قلت والاول اصح وشرطه ان يكون مقبوضا فكم يصح رهن المشاع
 فيما يحتمل القسمة او لا من شريك او من اجنب طاريا او متعارفا في الصحيح
 وذكر المحقق الصدوق انه ان فيه روايات بخلافها اذ رهن انسانا
 من واحد او بعك حيث يجوز ما لم ينص على الابواب بان يقول
 رهنتم من هذا النصف ومن هذا النصف لنفسه على الابواب وذكر في المجمع
 لا يجوز رهن ثمة بدون ثلها وبالعكس ولا يخل بدون الاضمان والضم
 لان المرهون اذا كان متصلا بما ليس به من مال مجزئ الرهن كرهين
 المشاع اذ لا يمكن قبض المرهون وقده وروايت عن الامام
 ابي جعفر ان رهن الارض بدون الاشجار صح لان اسم الشجر يقع على الارض
 علوجه الارض وكذا يسمى بعد القطع جدا لاشجار او كان استثنى
 الاشجار بمواضعها من الارض فكان عقد الرهن استثنى ولا ماسور

ذلك الموضوع من الارض وهو معين معلوم غير متنازع لان الشئ
 اسم للشيء وان مكانه من الارض فصار رهنها جميع الارض في
 مشغولة بملك الرهن انتمر العدل اذا سلط على بيع الرهن كيف
 شاء فباع النصف بطل الرهن في النصف الباقى منه للشيوع
 وذكر القاضى ان استحق بعض الرهن شايها بطل الرهن وان
 كان مقررا ببيع الرهن في الباقى للشيوع وقترض المشاع جايته
 بانه اعطاه القاضى فقال نصفها عندك مضاربة بالنصف ونصفها
 قرض والمضاربة مع الشيوع جايته انتمروا خالفوا اثنتان ان
 رهن المشاع يهلك بوجوب سقوط الدين عند هلاكه او لا قال اكثر
 لا يسقط وذكر في الجامع الصغير رهن ام ولده او ما لا يجوز بيعه
 ان يسترده قبل قضاء الدين لبطلان الرهن لانه عقد ايقاع
 وقفيه معنى البيع وكان محله مما يقبل البيع وكان الرهن منعقدا
 بصفة الفان فيلحق بالجابيز وهذا علم خلافا لما قاله اكثر زايديا
 على الرهن لانه رهن عندنا كالولد والتمه اذا بقيت الزوف
 الفكاك وهلك الزايد قبل الفكاك لا يسقط شيئا وغلة الارض
 والدار والعبد لا يصير رهننا ولا يبطل الرهن بموت الرهن وان
 او بموتهما وبيع رهننا عند الورثة وذكر في اللؤلؤ الى الرهن اذا
 كان حيوانا فنصفه علم الرهن وكذلك كسوة لان عظم المنفعة
 في اكل الرهن للرهن فكانت النصف عليه وكذلك شربة
 كذلك كسوة الرقيق واجر طير ولد الرهن وسنة البستان ونحو
 تخيله وجداده والقيام بمصالحه واجر الراعي وسواها كان

بالرهين افضل او لم يكن لان يده علم الصورة امانة فيكون بمنزلة
 المورد وجعل الابن علم المزين اذا كان قيمة الرهن والدين
 سواء لان المحل مضمون فيحتاج الى الاعانة ليدرك علم المال
 وان كان قيمة الرهن اكثر من الدين كان علم الراهن مقدار الزيادة
 لان يده علم الزيادة به المورد فلا يلحقه الضمان بخلاف الاجرة
 لان حتى الجس في الكاشف حقا للمزين وكذلك مداواة الجراحات
 والقروح والامراض تنقسم علم قدر الامانة والضمان كعلم الطبيب
 وذكر في البزازية عن الدواء واجرة الطبيب علم المزين وذكر
 القدور ان كل ما كان من حصة الامانة فعلم الراهن ومن المشايخ
 من قال عن الدواء علم المزين لما يلزم ان لو حدثت الجراحة
 في يده فلو حدث عجز الراهن فعليه وقال بعضهم علم المزين بكل حال
 وقال الفقيه ابو الليث السمرقندي الحارث عند المزين يحس عليه ثمن
 دوائه واجرة طبيبها ما كان عند الراهن ان لم يزد عند المزين
 احتياج الزيادة المداواة وان اجبر علم الثقة فالمرزبان اولى
 ولكن يقال هذا قد حدث فان كنت تريد اصلاح ما لك فدأوه
 واما نفقة المزين علم الراهن حاله بحسب الرهن فيقطع فيه وان
 كان انفق بامر الحاكم يكون ديناً علم الراهن فهو دين عليه كذا قال
 محمد وهذا الكلام فيه إشارة الى انه يجزأ من الحاكم هذا الام ليس
 للازام حتما بل للنظر وهو متروك بين الامر بين الامر حسب
 وبين الامر ليكون ديناً والادنى اولى ما لم ينص علم الاعانة
 الامام الجرح انه اذا انفق عليه حال عيوبة الراهن بامر الحاكم يرفع

عليه وآن كان بحضرة بالامر لا يرجع اليه وعن ابن يوسف ان
يرجع بينهما وبه ناخذ وذكرنا طفر وما يجب على الراهن اذا فعله
المرتهن او على المرتهن اذا فعله الراهن فهو متطوع انما اخذ
السلطان الخارج او العشرة المرتهن لا يرجع على الراهن به لانه
ان يطلع فهو متطوع وان كان ملكا فقد ظلم السلطان المظلم
لا يرجع الا على الظالم انما يرجع ما يخاف الفضيحة عليه باذن القاضي
ويكون رهنه بده والخارج على الراهن فاحصه لانه مونة الملك
فيكون على الملك وذكر في المقتطعات الابا اراهن من مال
الصغير شيئا بدني علم نفسه ذكر انه يجوز وان كان الراهن اكثر
قيمة من الدين فهناك الرهن ضمنه الاب قدر الدين دون الزيادة
بخلاف الوصية فانه يضم قيمة والفريق ان الاب ان يتفق بمال
الصغير عند الحاجة ولا كذلك وذكر في البنزارة ادرك الابن وما
الاب ليس للابن اخذ قبل قضاء الدين لانه تصرف الاب بالارم
كتصرف الابن بنفسه ويرجع الابن في مال الاب بخلافه ان
كان رهنه لنفسه لانه مضر طرفه فكيف الرهن رهن الوصية حال اليتيم
والورثة كبار لا يجوز اذا كان الدين على الورثة الكبار لتصرف فيما
هو ممنوع عنه التصرف ولو كان الدين على الميت جاز وقيل لا يجوز
ولو كان على الميت ايرته لان فيه اتلاف حال التركة وانما يخرج جاز
واذا هلك الرهن سقط الدين اذا كان قيمة الرهن والدين
وان كان قيمة اكثر فالزيادة فهناك امانة وان كان قيمة اقل من
الدين فهناك سقط بقدره من الدين ويرجع المرتهن بالفاسد

من الدين وعند الشافعي الرهن امانة فاذا اهلك لا يسقط منه الدين
شيئاً وذكر في القنية رجال جوارحه وسلم بالامتناع ثم رهنها لئلا
النفس الاجارة وصارت رهنها ويجوز ان يرضى بالرهن وان
كان له حمل وموتة اذا كان الطريق امناً عند الرجوع كالوديعه وعند
محمد ليس له ان يسافر بالرهن ولا بالوديعه ايضاً اذا كان له حمل
وموتة انتهى قال محمد ولو اراد ذلك سرقه الى القاضي حتى يكون
هو الذي يامره بذلك رجل استعار ثياباً من غيره فمعه جاز ولا ان
يامره بقضاء الدين ورده الى المعير له ولو رهن دار غيره فاجاز
صاحبها جاز كما لو اعارة ثوباً سليماً ابتداء ثم رده معيباً قيمته خمسة
وقال كذا قبضته وقال الراهن بل قبضته سليماً وقيمة عشرة واقام
البينة فبينة الراهن اولى قال العلامة بهنهما الدين صاحب الدين
اولى ولو قال شاهد الرهن الرهن لا ادرى بكم رهنة لا يقبل شهادة
وقال العلامة ظهير الدين المرغيناني يقبل اختلاف الرهن فقال
الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا الذي رهنه عندي
فالقول للمرتهن انتهى كلام صاحب القنية وذكر في البزازية الى الخاتم
الموهون المرتهن في كتب الخزف فضاغ بالسقوط يضم كل الفاضل
من الدين ايضاً رجل قال للمرتهن اعطه للدلال يسبع ذلك وخذ
حقاً منه آمن ثم دفعه الى الدلال ثم هلك بيده لا يقبل المرتهن
ولو باع المرتهن ما يخاف عليه الف درهم المتولد من الرهن كاللبن
والتمر وكذا نفس الرهن اذا خاف مما يخاف عليه الف درهم
بأذن القاضي ويكون ثمنه رهنه على دينه وان باعه بلا اذن القاضي

ويكون صفة وليس للقاتل بيع الرهن اذا كان الرهن مطلقا
 عند الامام لانه لا يبرح على الخاطيء المدون وذكر في المسئلة للمرتبة
 بيع الرهن باجازه الحاكم واخذ دينه منه اذا كان الرهن غايبا
 والابوف مونة ولا حياته انتهى قال في الدرر والغرر وغيره بيع
 الوفاء قيل انه رهن قال العلامة بجم الدين الشافعي في فتاواه
 البيع اذا انفارقه الناس احيا لا عين الربا ويسمى بالوفاء هو
 الحقيقة رهن وهذا البيع في يد المشتري حال الرهن في يد المرتبة
 لا يملكه الا باذن المالك وهو ضامن لا اخل من كره او استهلك
 من شجرة والدين يسقط بلاك اذا كان به وقايح بالدين لضمان
 عليه في الزيادة اذا هلك من غير صفة ولبيع استرداده اذا
 قضى دينه فانه لا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكمه الاحكام
 انتهى والله الموفق الى سبيل الرشاد **الفصل الحادي والعشرون**
في الحكم بنبأ المكروه عند محمد حرام ولم يتلفظ به لعدم القاطع فيه
 المكروه الى اطلاق كسبه الواجب الى الفرض وعندنا الى حواشي
 ليس بحرام لكنه الى اطلاق اقرب لانه اذا انفرض دليل الخلل
 به دليل الطمأنينة يغلب جانب الحرمة على جانب الخلل كقوله عليه السلام
 اذا اجمع الخلال احوال يغلب احوال على الخلال وهذا هو المكروه
 كراهية تحريم واما المكروه كراهية تنزيه قال الخلال اقرب كذا ذكر في
 الوقاية وشرها وفي الطامع الصغير قال علي بن ابي طالب الخلل طوم
 الاثن والبانها لا روي عن جابر ان النبي عليه السلام حرم طوم الخلل
 الا لهية يوم خيبر واذ ائمت حكم اللحم ثبت حكم اللبن لانه متولاه

والمراد بالكرامية لا باس بها التحريم فكذلك ابوال ابل وطم الفرس
 وقال لا باس بابوال ابل وطم الفرس وما وبقول الجيوسف في
 ابوال ابل انه لا باس بهما للنداء ولهما طم الفرس حديث جابر
 انه قال نهى رسول الله عليه السلام عن طوم اطم الابهلية واذن في
 طوم الخيل ولا يجزى قوله تعالى والخيول والبغال والحمير لغيركم بها الاية
 ولانه انما لغز باب العدو فيكره الاكل للاعتقاد كره بيع العذرة لا
 السرقةين وقال الشافعي لا يجوز بيع السرقةين ارضه لانه في العين
 فلا يجوز بيعه كالعذرة وجلد الميتة قبل الذبح ولنا ان المسلم لم يملكوا
 امرأه و السرقةين واستغوا به في سائر البلدان والانتفاع به غير
 كراهتهم بلقونه في الاراضي لا سلكنا الربيع بخلاف العذرة لان
 العادة لم يحرم بالانتفاع بها مخلوطه بهر ما داو نرا غالب عليها
 الانتفاع امر انتفاع الاراضي بها وعند الجرح يجوز بيع العذرة
 الانتفاع بها كذا ذكر في شرح الكفر للنيل في ذكر في الوقاية الاكل
 فرضن ان وقع بهلاك وما يجوز عليه ان يمكنه من صلواته قايما
 ومن صومه ومباح الى الشبع ليزيد قوته وحرام قوته اسرف الشبع
 الا لقصد قوة صوم الغداء والتلا بيمين ضيف والاكل والشرب
 والادهان والطيب انا ذهب او قضة حرام للرجال والنساء
 وحل انا مفضض وجلسه علم مفضض مستقباه موضع الفضة ولا
 يلبس رجل حبر الا بقدر اربع اصابع بمسحوق وقيل مضمومة وبني
 ويقتصر منه قال صدر الشريعة هذا عند الجرح لما روي عن علي السلام
 جلس علم مرفقه حبر وقال لا يكره قلت المرفقة بك الميم وسنن الاتكاء

والله اعلم وليس ما سواه ابراهيم والحمة غيره وعكس في حرب لانياب
العدو فقط وذكر في القصة عن برهما الدين صاحب المحيط قال ليس
الطير فوق الثياب انما يكره عند الجح لانه اجتمع حرمة استعمال
الطير اذا كان متصل به من صورة والى يوسف اعبر المعنى بعن الكيس
وهذا انصبحت قلت يعنى به الشيخ برهما الدين صاحب المحيط على
ان حش الجح لا يكره لبس الطير اذا لم يتصل بجلده حتى لو لبس
فوق قميص غزل او نحوه لا يكره عندنا فكيف اذا لبس فوق ثياب او شتر
اخر محسوا او كانت حبة من حرير وطايرها ليست بركب وقدر لبسها
فوق قميص غزل وفي هذا رخصة عظيمة في موضع عم فيه البلور ولكن
الطلب هذا القول عن الجح في كثير من الكتب فلم اجد سور هذا وقال
شمس اللثة الطلواني رحمه الناس من يقول انما يكره اذا كان الطير
لمس الجلد والا فلا وعن ابن عباس انه كان عليه حبة وكان
تحت ثوب قطن ثم قال العلامة يبيع الدين الا ان الصبيح ما ذكرنا
ان السراج ام وذكر في الجامع الصغير للميزور رحمه الناس من ارجح
لبس الطير والديباغ للرجال ومنهم من قال هو حرام على النساء
والرجال ايضاً وعامة الفقهاء علموا انه يحل للنساء دون الرجال لقوله
عليه السلام احل الطير والذهب لاناث امته وحرام على ذكورها وعن
عكرمة قال اخذ رسول الله حريرا بشما وذهبا بيمنه وقال ان هذا
حرام على ذكور امته حل لاناثهم وقد قال ابو جلاباس بالعلم في
الثوب اذا كان قد رثله اصابع اواربع لانه العلم مانع للثوب
نضار كالسدر وقد روى عنه عليه السلام انه لبس حبة مكفوفة باطير

وروى انه لبس فرة اطرافها من البساج وكان الخشن في ذلك
 مع وذكروا في السيرة العلم حلالا مطلقا صغيرا كان او كبيرا وذكروا في
 الذخيرة لا بأس بلبس الطير للرجال عنده خلافا لما فانه بكرة عندهما
 وكو جعل الغزو حشوا للقباء فلا بأس به وكو جعل ظاهره او بطنه
 فكذلك مكره واما اذا جعله وسادة او فراشا او بساطا فلا بأس
 وباطلوس النوم عند البج وقال محمد بكرة ذلك في البدن القليل
 من الطير وهو قدر ثلاث اصابع او اربع اصابع يعني يكون
 الاصابع مضمومة وذلك كالاعلام ولان الناس يلبسون الشباب
 وعليها الاعلام والطرز في سائر الاكهار وقال عمر وسات
 عن محمد بن لبس الطير فقال كان ابو جلابير باسا باربع اصابع
 قال العلامة الجندري اذا نيم الرجل بعامة لها علم من طير كان
 عوض العلم قدر اربع اصابع او دونها فلا بأس به وان كان
 اكثر من ذلك فهو مكروه وكذلك اذا كان لارف الفلسفة لا بأس
 اذا كان قدر اربع اصابع او دونها وروى عن محمد انه لا ينبغي
 ذلك في الفلسفة وان كان اقل من ذلك اربعة اصابع كذا
 ذكره المدار وذكروا في التحفة الجع بين انواع الاطعمة حرام
 وكذلك صنع الخبز على المائدة اكثر مما يحتاج اليه لاكلوا وفسخ
 الاصابع والسكين بالخبز حرام وان اكله جاز والمريض لو ترك
 المعالجة غير متوكل على الله ثم مات كان عاصيا ولو ترك ذلك
 توكل على الله فمات لم يمت عاصيا وذكروا ايضا ان غسل اليد بين
 قبل الاكل وبعده والتسمية قبله وان كرر عدة وذكروا في القنية غسل

اليد الواحدة او اصابع اليدين لا يكفي السنة لان المذكور غسل
 اليدين وذلك الى الرسغين يكون وذكر في الواضحات اذا غسل
 او لا لا يمسح بالبناء بل كن ترك ليكون اثر الفسل باقيا وقت الاكل
 ويجب بعد الاكل يكون اثر الطعام زائلا بالكلية انما السابغ في
 المسجد قبل حرم اعطاه وانه اذا كان يتخطى رقاب الناس
 ولا يمر بين يدي المصلين ولا يسال الناس الخاف يباع وان كان
 يفعل واحد من هذه الثلاثة يحرم اعطاه وانه يحرم ارضاء السور
 في البيوت وسفر خطا زنا بالبلود وخوضها للزينة والتكبر وحمل الذنوب
 البعد وليس الثياب الخلاء وليس ثوب الاحمر والمصفر حرام
 وافضل الثياب البيضاء ولو طلب كافر من مسلم ان يعلم القرآن الفقه
 فلا بأس به رجاء علم ان يعلم او يطلع على حاشيته فيسلم كذا ذكره
 في التحفة والله الموفق الى سبيل الرشاد **الفصل الثاني في**
من اشتمل الثلاثين في الصيد والجمعة والاحمية كذا
رقم مسلم سهمها فاصاب سهمه سهم مسلم آخر ماه فاصاب الصيد فقتله
 ان كان يعلم ان سهم الرامح الاول لا يبلغ الصيد لولا اصابة السهم
 الثاني فالصيد للثاني وهو حلال وان كان يعلم انه يصيبه كان الاول
 وكذا اذا رمح المجوسي بعد رمي المسلم فان زادت قوة ولم يقطع عن
 فالصيد للمسلم وهو مكروه ولا يحل صيد البندقية والمواضع والحج والعشا
 في الاصل **في آخر** رجل رمى صيدا فوقع عنده مجوسي فاخذه صاحبه
 ولم يكن من الوقت ما يقدر على رمي بولكل هو المختار وفي الاصل هذا
 رواية عن ابي جابر يوسف واما في ظاهر الرواية لا يحل له لانه

بمنزلة وتوت عندنا **فوق** اخ رجل مر صيدا ففتى عليه عظامه بغير
 جراحة ثم ذهب عنه تلك الآفة فاخذه الاخر فهو لا اخذ بخلاف ما اذا
 جرحه جراحة لا يستطيع منها التوصل فلبثت كذلك اشياء الله سبحانه
 ثم ببرئ وروى آخر حيث كان الصيد للاول والفرق ان في المسئلة
 الاول لم ياخذه الاول فصار بمنزلة من نظم شبكة فوقع فيها الصيد
 والملك غلب ثم تخلص عن الشبكة فمراه رجل فاخذه فهو له وفي
 المسئلة الثانية اخذه الاول سبق اثر فعله فملكه رجل مر اسدا
 او ذئبا او خنزيرا او ما شئت ذلك مما لا يقصد به الاصطلاح وتسمى
 فاصاب صيدا ما كولا اللحم وقيل اكله وقال زفر لاجل وان رجلا را
 او سمكا وترك التسمية فاصاب صيدا وعجابه يوسف روايتا روى
 ابن رستم عنه انه لا ياكل ما اصابه بدون التسمية والمختار انه يוכל
 ولو روى الى آدمي او بقرا او ابل او غنم اهلبي وسمى فاصاب
 صيدا ما كولا لا روية لهذا في الاصل ولو ارسله الى صيد وهو غنم
 انه شجر او انسان فاذا هو صيد يוכל وفي الاصل سمع جيسا فظنة
 حسن صيد فمراه او ارسل عليه فاصاب صيدا ان كان ذلك الحسن
 حسن صيد لا بأس به وان كان حسن انك او غيره من الاطيار لا يكل
 وفي القضاة مردجاجة لرجل تغلف بشجرة لا يصل اليها صابها فمراه
 ان خاف عليها الموت يוכל وان لم تكن بهذه المثابة لا يוכל ولا يصل
 بهذا في صيد الاصل لو حش عز الاهليات تحل بما ياكل الصيد
 حتى لو تروى البعير او البقرة فمراه بآله جازحه واصابت اطارحه
 شئنا منها فمات منها حل في الشاة فابرح المهرجل وفي المهر لا يكل

وثان به يرضى انه قول لا في قول رجل
 وفي قول لا يكل الى الشاة

وفي القصور في باب النون رجل حمامة فمر بها او مرض غيره فمهدا
 على وجهين ان كانت لا تندر الى منزله او كانت تندر في الوجه
 الاول يحل لكلها اصاب المذبح واصاب موضعها اخر لانه يخرج عن
 الزكاة الاختيارية وفي الوجه الثاني ان اصاب المذبح حل وفي موضع
 آخر قال يحل مطلقا والشاة لو سقطت في بئر فطعت قال الحسن
 ابن زياد لا يحل ذكر في القصور القاض مطلقا من غير ذكر الخلاف
 وقال المبرور في البشر اذا رماه فارماه حل كله وان اصاب ظلمها
 او قترها فاحد حلت ولو اصاب موضع اللحم ولم يخرج الدم ان
 كانت الجراحة كبيرة حلت وان كانت صغيرة قيل حل وقيل لا يحل
فصل في السمك وفي الاصل السمكات في الماء بغير آفة وهو الطافي
 لا يوكل ان ماتت بآفة وهو ان يتجرعه الماء او طفي على وجه
 الارض او وجد في بطن طير او سمك او ربطه في الماء او اضطر
 الصيادون لجماعه منها الى مضيق فتركه او لدخلة حية او افسا
 جريدة او القى في الاشياء فاكله ومات يوكل ولا يحل كل ما في الماء الا
 السمك وفي القصور اذا قتل ج الماء او بئر له لا يوكل عند الحج
 كالطافي وعند محمد يوكل وهذا رفق بالناس وفي الخبر لم يذكر الخلاء
 ولكنه قال فيه روايتان سمكة بعضها في الماء وبعضها في الارض ميتة
 ان كان الراس خارج الماء اكلت وان كان في الماء ان كان ماء
 على الارض قدر النصف او اقل لم يوكل وان كان ما على الارض قدر
 النصف او اقل لم يوكل وان كان ما على الارض اكثر من النصف
 اكلت السبب اذا مر به الرجل في الماء فعلق به سمكة ان مر به خارج

في موضع يقدر على اخذها فاضطرت فوقع في الماء ملكه وان انقطع
 الجبل قبل ان يخرج منه الماء بملكه وعلم بهذا اذا ارسل الملك او رعى من
 من هذا الفصل **فصل في ما ياكل ولا ياكل وفي شجر الطي و لا ياكل**
 ذوناب من السباع وذو خلب من الطيور **جاء** الاسد والذئب
 والتمر والفهد والغلب والضبع والحلب والنور الابهلي والبرقي
 والفيل وسباع الهوام ايضا **جاء** الضب واليربوع وابن سنان
 والسحاب والفك السمور والذلف والهوام التي سكنوها في
 الارض **جاء** الفارة والوزغ والقنفذ والحيات وجميع هوام
 الارض الا الارب فانه ياكل الكلب وذو خلب من الطيور **جاء** الصقور
 والعقاب والباز وان اهدى وما شبه ذلك في الفناء والصقور
 ما لا دم له كالزنبور ونحوه لا ياكل الا السمك والجراد والعقرب ونحوه
 ياكل ويكره الغراب وهو الذئب ياكل الخفيف والنجاش في قناري
 الولى والحي اكل الهدى لا ياكل لان ليس بذو خلب من الطيور وفي
 قناري القاضى امام ولا ياكل الخفاش لانه ذوناب ولا ياكل
 باخطاف القمر والسودان والزرزور والعصافير والفاخنة
 والجراد وكل ما ليس بخلب يخطف بخلبه حمار الوحش ياكل بخلاف
 الابهلي والبغل لا ياكل ويكره ثم الخيل عند الجح وفي الكراهة وابتنا
 والاصح كراهة النجوم ولبنه كليمه وما يتصل بهذا الحلال ويكره اكل الحوم
 الالبدة الجلالة وفي النوازل لو ان هداى بلبن اظن به لا ياكل
 باكله فعلم بهذا قالوا لا ياكل الدجاج لا يخلط ولا يتغير طعمه و
 الذر روى عن رسول الله عليه السلام انه يحبس الدجاجة ثلثة ايام

كان للتفريق انما يشترط ذلك في الحلال التي لا باكل الا الجيف
 واما ما تخط كما اذا تناول النجاسة والجيف وتناول غير ما علم
 لا يظلم انه ذلك في ثوبها لا باس باكله وفي شرح الشافعي في الاصل
 بحسب شهر او في البقر عشرين يوما وفي الشاة عشرة وفي الشاة
 ثلثة ايام وقال الامام الحنفى الاصح انها تحبس الى ان تنزل
 الراية المنيئة المكروه الحلال التي تقب وتوجهها في
 منته فلا يوكل طها او لا يشرب لبنها او العمل عليها وتلك حالتها في حكم
 وتكره بيعها ومهرها وتلك حالتها في الفقا والقفا والبقا عورتها تحبس
 والله اعلم واحكم **كتاب الزناج وهو مثل علم فصولين**
الاول في مسائل الذبح والثاني في مسائل التسمية **الفصل الاول**
 وفي تحقير القدر في ذبيحة المسلم الكتاب حلال ولا توكل ذبيحة
 المجوس والمرند والمرندة والوشنة والجحوم من الصيد وفي الاكل
 يهود المجوس او تنقر حل ذبيحة المولود بين الكتاب والمجوس
 ذبيحة حلال في قفا والقفاض الامام ذبيحة اليهود والنصارى
 حلال وان كان حربيا الا ان سمى منه انه يسمى على المسيح فاذا سمع
 منه ذلك لا تحل لانه اهل بن عبد الله تعالى وقال بعض اصحاب الشافعي
 انها تحل لا تحل ذبيحة المرند وان ارتد الى دين اهل الكتاب
 المرادة كالحمل في الذبح والصيد الذي يعقل ويضبط كالسباع ويجب
 توجيهه في الذبح الى القبلة وتكره ان ينحى الشاة اذا ذبحت
 ولا باس باكل الذبيحة منها كما روي عن النبي عليه السلام انه نهى ان
 ينحى الشاة اذا ذبحت قبل ان تكسر وقبل ان يتردد وقبل ان يبلغ

في الذبح حتى يبلغ النخاع وهو عروق العنق فيكونه لأن فيه زيادة
 مشقة من غير حاجة ويكره ان يجرى الى مذبحتها وان تحدد الشق بعد
 اصغرها **ج** وفي الجامع الصغير لباس بالذبح في الخلق كله
 اعلاه واوسطه واسفله والباس باكل البرفور اذا ذبح ذبحا ولم يخرج
 والشاة والبقرا اذا حُرَّتَا ولم يذبحا يكره ذلك وفي بعض النسخ
 لا يسحب وفي فتاوى القاضى الامام السنه في الابل النحر وهو يقطع
 العروق في اسفل العنق عند الصدر والسنه في الشاة والبقرة الذبح
 فانه ذبح الابل في الشاة جاز اربعة لقوله عليه السلام ما نذر الدم
 واقرى الاوداج فكل شاة ذبحت من فقلنا ان قطع الخلقوم والوداج
 والمرى قبل ان يموت الشاة لباسا كلها وان ذبح الشاة بين
 او ظفر غير متزوج لا يجل اكلها واذا ذبح بظفر متزوج او قرن او عظم
 فانه نذر الدم واقرى الاوداج يجل عندنا شاة ذبحت فقطع منها نصف
 الخلقوم ونصف المرى لا تؤكل وان قطع الاكثر من الخلقوم والوداج
 والمرى تؤكل واختلفوا في تفسير الاكثر فعن ابي حنيفة اذا قطع
 الثلاثة من العروق الاربعة اترثا لانه كانت تحل وان ترك قطع واحد
 منها لا تحل وقال ابو يوسف ان قطع الخلقوم والمرى واحد الوجهان
 يحل والدم علم **ج** قال الامام الرضى لو ذبح الشاة من الذبح
 فلم يسيل منها الدم اختلف المتأخرون قال ابو القاسم الصغار لا يجل وقال
 ابو بكر الاسكاف لا بأس به وفي النوازل رجل ذبح شاة او بقرة
 ان تحرك بعد الذبح وخرج منها دم مسفوح يحل وكذا ان تحركت
 ولم يخرج الدم او خرج الدم ولم تحرك فان لم تحرك لم يخرج الدم لا يجل

هذا اذا لم يعلم حيايتها وقت الذبح وان علمت وان لم يتحرك
 وفي شريح الطير يخرج الدم لا يدل على الحياة الا اذا كان يخرج
 كما ذكرنا في هذا عند الذبح وهو ظاهر الرواية رجل في شاة مذبحة
 ولم يتحرك منها شيء الا فرما قال محمد بن مسلم ان فتحت فاما لا توكل
 وان ضمته لتوكل وكذا في العين ان فتحتها لا توكل وان ضمته لتوكل
 وفي الرجل ان قبضت رجلها لتوكل وان مدت لا توكل وان نام
 شقيا لا توكل وان قام لتوكل هذا اذا لم تعلم حيايتها وقت الذبح
 ولم يخرج الدم ولم يتحرك اما اذا وجد خروج الدم والحركة فقد
 ذكرنا الصيد الذي فيه من الحياة قدر ما يفي به المذبح بعد الذبح
 فهنا اربع مسائل احدها ما ذكرنا والثانية كذب اذا قطع بطن
 شاة وبقي فيها من الحياة ما يفي به المذبوحة والثالثة العلك المعلم
 اذا اخذ الصيد وجره وبقي فيه ما يفي به المذبح بعد الذبح والرابعة
 اذا رخص الصيد فاصابه وبقي فيه من الحياة قدر ما يفي به المذبح بعد
 الذبح الاول والثانية عندهما لا يقبلان الزكاة حتى لو ذكاهما لا
 يحل واختلف المشايخ على قولين والاصح انهما يقبلان الزكاة
 حتى لو ذكاهما يحل ذكره الفقيه ابو الليث في مختلفاته والثالثة
 والرابعة لا يقبلان الزكاة يعني يحل حتى لو وجد المالك فلم يذكره لا
 يحرم والمذبح فرق بين الثالثة والرابعة وبين الاولى والثانية
 وذكر الامام الحنفي اذا علم انها كانت حية حين ذبح حل اكلها
 سواء كانت الحياة يتوهم بعادتهما او لا يتوهم وقال ابو يوسف
 ان كان يتوهم انها تعش يوما او اكثر يحل رجل شق بطن شاة

فخرج ولد لها وخرج الولد ثم ذبح الشاة ان كانت الشاة لا يعيش
 من الشق لا يحل وان كانت تعيش تحل بقرة عشر عليها الولادة
 فادخل جليده في موضع الولادة وخرج الولد او خرج في غير موضع
 الذبح ان ذبح جلي ولا يشك وان جرحه انه لا يقدر على ذلك
 يحل رجل شاة حامل ايراد ذبحها ان تعارب الولادة بكرة ذبحها
 وهذا عند ارجح بناء علم ان الجنين لا يتذكر منذ الام عند
 قصاب ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع الاعلى من الحلقوم او فطر
 منه يحرم وتحل الزكاة قد ذكرنا **الفصل في التسمية** وفيها ما
 الصغير بكرة ان يذكر اسم الله تعالى مع اسم غيره عند الذبح وهو على
 ثلثة اوجه منها ما يحرم ومنها ما لا يحرم وبكره وما لا يكره اما الاول فهو
 ان يذكر اسم الله تعالى واسم غيره على وجه العطف والتركه نحو ان
 يقول اسم الله واسم فلان او بسم الله ومحمد رسول الله والمكروه
 ان يذكر اسم الله وغيره مفرونا في الظاهر في غير جرح عطف ولا تركه
 نحو ان يقول اسم الله محمد رسول الله واما الذبح لا يكره ولا يحرم ان يقول
 منفصلا عنه صورة وممن قبله او بعده بان يقول اللهم تقبل عن فلان
 وفي القضا ولو قال اسم الله ومحمد رسول الله باحفظ لاجل وبالرفع
 يحل ولم يذكر النصب وفي روضة الزندوسر النصب كاحفظ لاجل
 ولو قال اسم الله صلى الله عليه محمد والاكوان لا يفعل ولو قال اسم
 وصلى الله على محمد مع الواو يحل ولو قال اسم الله واسم فلان او
 باسم فلان لاجل هو المختار وفي الروضة لو قال اسم الله بنام فلان
 قال ابو بكر بن عمار مطلقا ذبح ولم يظن انها في بسم الله ان قصد ذكر

اسم الدجبل وان لم يقصد وقصد ترك الهاء لا تخل جمل سمي عند
 الذبح ان اراد به التسمية على غير الذبح لا تخل كما رجل اذا سمي الا اذا
 قلنا قال الموزن الله اكبر فقال هو الله اكبر وشرع في الصلوة وان
 لم يكن له نية في التسمية بجل وكذا اذا ترك التسمية ناسيا بشرط
 التسمية في ذبح الحام للطهارة وفي الاصطلاح التسمية عند الذبح
 بشرط وفي الاصطلاح عند الارث او الرمي واذا ضرب الحديدة
 لاخذ الطبل بشرط التسمية عند الوضع وقد ذكر صاحب المحيط مجلا
 لصيد حمار الوحش ثم وجد حمار الوحش مجروحا به ميتا لا يجل قال الشيخ
 وهذا الجواب انما يجل علما اذا قصد على الطلب لانه في الرواية
 الاخرى عشرة التسمية عند الضرب ولو اصبغ شاة واخذ الكينز
 وسمي ثم تركها وذبح شاة اخرى وترك التسمية عامدا لا يجل ولو مر
 سهما الى صيد وسمي فاصاب آخر او ارسل كلبه الى صيد وسمي وترك
 الكلب ذلك الصيد واخذ غيره بجل ولو ذبح تلك الشاة ثم ذبح بعدها
 اخرى فظن ان تلك التسمية تكفي لا تخل والسم اذا اصاب الصيد وغيره
 او اخذ الكلب ذلك الصيد وغيره حل الكلب ولو سقط الى قطع من الغنم
 فاخذ الكينز وسمي ثم اخذ منها شاة وذبحها بذلك التسمية لا يجل
 ولو ارسل كلبه الى جماعة من الصيد وسمي فاخذ ارجى ما يخل ولو قال
 مكان التسمية اطمعه او سبحا الله يرب التسمية اجراه ولو قال التسمية
 لا يجوز كما في مسألة الاذان وقد ذكرنا ولو اصبغ شاة ليدبح ثم اكل
 او شرب او علم ثم ذبح ان طال فقطع القول حرم والاخلاق الاصل
 قال في ذكره في الاصل ان طال لم يذكره دوريت في موضع ثمة ان الطبل

ما يستلذه الناس وفي اصحاب الرغفة ان اذا حدد الشقة ينقطع
 التسمية من غير فصل وكذا لو قلبت وقامت من مضجعتها ثم اعادها الى
 مضجعتها انقطعت التسمية والله اعلم **كتاب الاضحية** وفي سنة الامام
 الحسني الاضحية واجبة فذكر الطحاوي ان هذا قول الجاهل اما عند سنها
 وفي نظم الرند وسر الاضحية احب اليه الصدق بمثل قيمتها وفي المكي
 واجبة عليه في ظاهر الرواية وشرايط وجوبها الغنى وان يكون
 مقيما في مصر او قرية ولا يكون مضل وان يكون في الوقت وفي اجزاء
 الناطق قال ابو جعفر الموسس الذر له ما نأدرهم او عرض لسا وراثة
 درهم سور المسكن والحادم والنياب التي بليس ومحتاج البيت
 الذي يحتاج اليه وهذا اذا بقى له ان ينفق الاضحية وفي الارزنية
 ان جاء يوم الاضحية وله ما نأدرهم او اكثر ولا مال غيره فذلك لم
 يجب الاضحية عليه وكذا لو نقص المائتين ولو جاء يوم الاضحية ولا
 مال ثم استفاد ما في درهم ولا دين عليه وجبت الاضحية بالفقر والغنى
 والموت انما يعتبر في حق الاضحية آخر ايام التشريق وايام النحر ولو
 كان طاهرا مستغلا خلف المائتين في اصحاب الرغفة ان يعتبر
 قيمته لادخله حيث لو كانت قيمته ما في درهم فعليه الاضحية وقال ابو علي
 الدقاق يعتبر دخله لاقيمته تقسيمه ان كان يدخل في ذلك وقت سنة
 فعليه الاضحية وصدقة الفطر وقال غيره موت شهر فاء ففضل ذلك
 ما نأدرهم فعليه الاضحية وصدقة الفطر وفي اول اصحاب الرغفة ان
 ان كان غلة المستغل كفيه وعياله فهو موسر والا فهو مسكين محرم عند
 ابي يوسف هو موسر ولو كانت الضياع وقف لها غلة ان وجب له

في اليوم الذي قدر مائة درهم فعليه الاضحية والا فلا وان كان خبازا
 عنده حنطة قيمتها قدر مائة درهم او مسلح قيمته مائتا درهم او قصارا
 عنده اشنان او صابون قيمته مائتا درهم فعليه الاضحية ولو كان له
 مصحف او كتب الفقه او الحديث ان كان يحسن ان يقرأ منها وتحتها
 مائتا درهم فلا اضحية عليه وان كان لا يحسن فعليه الاضحية الحقة
 الاجناس وفي القضاة الصغرى الفقيه بالكتب لا يصير غنيا الا
 ان يكون له من كل كتاب اشنان وثمان مائة واحدة عن محمد وان
 كان احدهما مائة الامام ابي الطاهر والاخر مائة اليه سليمان
 لا يصير له غنيا ولا يصير الا ان غنيا بكتب الاحاديث والتفسير
 وان كان من كل اشنان وصاحب كتب الطب والنجوم والادب غنى
 بها اذا صار قيمتها مائة درهم وفي الاجناس رجل مائة اشترى
 حمارا بركبه وبيع في حواجيه وقيمته مائة درهم فلا اضحية عليه ولو كان
 في دار بكا او فاشترى قطعة ارض بمائة درهم فبني فيها دارا يسكنها
 الاضحية ولو كان له دار فيها بيتان شتوي وصيفي وخرش صيفي وشتوي
 لم يكن بها غنيا وان كان له منها ثلاثة وقيمة الثالث مائتا درهم فعليه
 الاضحية وكذا الا فراس الثالث والفارز لا يكون بغير سائر غنيا
 وبالثالث يكون غنيا ولا يكون الفارز بكا لا يحد غنيا الا ان يكون له
 من كل سلاح اشنان واحدها ليسا ورمائة درهم وفي القضاة الصغرى
 يفتي بغير واحد وجمار واحد فلو كان له فرسان او حماران واحدهما
 يسا ورمائة درهم فهو كفا والاربع بنو زين وآل الفدان ليس
 بغيره وبقية واحدة غنى وثلاثة ثمان اذا ساءر احدهما مائة درهم

صاحب خصاب وصاحب الثياب ليس بغنى ثلث دنسات أحدهما
الميلدة والآخر للثنية والثالثة للاخفاف وهو غنى بالربعة وصاحب
الكرم غنى اذا ساور ما في درهم والمرأة يعبر موصلة بالمرء المعجل الذكر
لها علم الزوج ان كان ملها عندها وعنده اليه حور ابنت في موضع
ثقة رواه ابن سماعة عن محمد بن ابي حنيفة انه لا يجب الاضحية الا على من
له ما تاد بهم فصاعدا فعلم هذه الرواية سورين غنى الاضحية وغنى
الزكاة **فصل في وقت الاضحية** وفي الاصل ايام النحر او الاضحية ويجوز
التفخيم في الليلتين المختلطين وفيه اذا طلع الفجر الثاني من يوم
النحر فلا يهل السواد ان يتخو او اهل المهر لا يتخون الا بعد صلوة العبد
وفي الاجناس لو ذبح بعد صلوة الامام قبل الخطبة جاز عند محمد ولو
لم استراضية حتى مضت ايام النحر تصدق بقيمة ما يصلح للاضحية وفي
اصحاح الرعفاني اذا صلى الامام يوم العيد ثم تذكر انه صلى على غيره
وصلى او كان على جنبه وقد ذبح الرجل الضحية بعد صلوة الامام وقد تفرقا
الناس لانقاذ الصلوة ويجوز الاضحية وان لم يتفرقا الناس حتى
علم بعيد الصلوة واجزت الاضحية لان من الناس من قال لا بعد النحر
الصلوة وتعيد الامام وحده ولو علم الامام بذلك نادى بالصلاة
ليعيد هاتين ذبح قبل ان يعلم بذلك اجزاه ومن علم بذلك لم يجز
الذبح اذا ذبح قبل نزال الشمس وبعد الزوال يجزئه في الاجناس وفي
الفساوسين ان هذا اليوم التاسع من ذر الحجة يوم باعانة
الصلوة والاضاحي كذا ذكره في اصحاح الرعفاني وقال في الفساوس
ان شرب عذبة شربوا على هلال ذر الحجة جازت الصلوة والاضحية وان لم

بشره عند الشهود يجوز انتم **الضمان** ما يجوز من **الحشية** وما لا يجوز
 في الاصل **الحشية** عن اربعة اصناف من الحيوان الاول الابل
 والثاني منها افضل ولا يجوز منها الا الشئ وهو الذرة التي تحبها
 احوال وطعت في السادسة ^{سبعة} وفي الطلبة مائة لحا اربعة والثاني
 البقر والثاني منها افضل ولا يجوز منها الا القنص وهو التي عليها
 سنان وطعت في الثالثة والثالث النعم والذكر منها افضل
 اذا كان خصيا والثاني منها مضاعدا جاز ولا يجوز ما دون ذلك
 من كل شئ الا الطبع العظم الضان والثاني من النعم التي عليها
 سنة وطعت في الثانية والطبع التي التي عليها سنة اشهر
 من الشهر الرابع ^{السادس} في الاجناس الجوز من الضان مائة ثمانية
 اشهر وطعت في التاسع وفي اصحاب الرغوان مائة لبعة
 اشهر وطعت في الثامنة ثم قال في الاجناس انما يجوز الطبع اذا
 كان عظيم الجسم اما اذا كان صغيرا فلا يجوز الا اذا لم له سنة وطعن
 في الثانية والرابع المفرو الذر منه افضل ولا يجوز منه الا الشئ
 وهو الذرة التي عليها سنة وطعن في الثانية كالنعم والعود والمفرو
 ما طبع من الضان وهو الذرة التي عليها اكثر الخول الكلى في الاصل
 وفي نظم الرذوسر المولود بين الوحش والاهلي اذا كانت امه
 وحشية لا يجوز ولو ترطب على النساء فولدت قال عامة العلماء
 لا يجوز وقال الامام ابي حنيفة ان كان شبيه الام يجوز ولو ترشاة
 على الطبع قال الامام ابي حنيفة العبرة للشبهة الجاهل يجوز
 في الضحايا والهدايا استحسانا ثم ابل افضل البقر ثم النعم افضل

من المفروض اصحابي الزعفراني قال الامام الخوئني والبقرة افضل
 الشاة اذا استويا في القيمة لانها اعظم واكثر والشاة افضل من سبع
 البقرة اذا استويا في القيمة والليحم والاصل فيه انها اذا استويا
 في القيمة والليحم فاطيبهما لحم افضل وان اختلفت الفاضل اوله حتى
 ان النحل بعشرين افضل من خمسة وعشرين البقرة افضل من سبعة
 اذا استويا في القيمة وسبع شياه افضل البقرة وفي القناور شاة
 شاة واحدة للاضحية ثلاثين درهمها افضل ام شراء شاتين قالوا
 شاتين وشراء شاة بعشرين درهمها افضل من شراء شاتين بعشرين
 وفي اصول التوحيد للامام الصغار الضحية بالديك والدجاجة في ايام
 الاضحية من لا الضحية عليه لعون تشبها بالمضحية مكرهه لانه من
 رسوم الجوس وفي القناور لو ضحي شاة واحدة بكفية ولو ضحي بالكثر
 الواحدة فمرفضة والزيادة تطلع عند عامة العلماء والجمهور والفقير
 يرجح عن سبعة اذا ارادوا الحل القرية اخلف جهة القرية او احدى
 ولو كانوا احد بهم اللحم بطل الحل والبيع والبيع يبي عن سبعة اذا كانوا
 يبيعون به وجه الدمشق اتفقت جهة القرية او اخلف كالاضحية
 والقران والتمتع والتقدير بالبيع لمنعه الزيادة لمنعه الفضان
 حتى لو كان الشراك في البدنة او البقرة ثمانية لم يجزهم ولو كانوا
 اقل من ثمانية الا ان يصب واحد منهم اقل من البيع لا يجوز كيف
بما مات الرجل وترك امرأة وابنا وبقرة فضحيها بالاجوز عنهما
 ارضي عقما وفي اصحابي الزعفراني اشتركت ثلاثة نفر في بقرة على
 ان يذبحوا احدهم اربعة ذنانين والاخر ثلاثة ذنانين والاخر ذنانا

واشتروا بها بقرة علم ان يكون البقرة بينهم على قدر راس مالهم
 ففصحوا بها لا يجوز ولو كانت البقرة او البقرة بين اثنين فصحها
 بها اختلف المشايخ فيه والخيار انه يجوز ونصف الجميع في كل واحد
 لما قال الصدر الشهيد وهذا اختيار الكافي وهو اختيار ابي الليث
 وفي الاصل سبعة اشتركوا في بدنة او بقرة ثم مات بعضهم قبل
 ان يذبحوا فقال ورثته اخذوا ما عنكم وعمن فلان الميت يجوز بينهم ان يذبحوا
 وكذا لو ان احدهم اشركا ليضرب عن ولده الصغير او عن ام ولد
 سبعة فصحا بقرة وارادوا ان يقتسموا اللحم بينهم ان اقتسموها
 وزنا جاز وان اقتسموا جزا فان جعلوا مع اللحم شيئا من البقعا
 كالراس والاكراع يجوز وان لم يجعلوا الا يجوز فان فعلوا مع
 هذا وحلوا الفضل بينهم بعضهم لبعض لم يجوز ولو باع درهما بدينار
 واحدا او اكثر وزنا فحل صاحبه الآخر يجوز لان هبة المشايخ فيما
 لا يحتمل القسمة يجوز وفي الاول لا يحتمل القسمة والفرق ان تحليل
 الفضل بينه في مسألة اللحم وهبة المشايخ فيما يحتمل القسمة وهو اللحم
 فلم يجوز وفي مسألة الدرهم الواحد لا يحتمل القسمة فياز ولو جعلوا
 اللحم والشحم سبعة اسهم وسموا بينهم جزا فجازت القسمة
 هذا في الفنا وفي المسئلة لو غصب اضحية غيره وذبحها عن نفسه
 وضمن القيمة لصاحبها اجزاء ما صنع لانه ملكها انما الغصب وفي
 منظم الزند وسر حن اشياء اذا اخذها من ملك الغير يجوز لها الاتية
 وضمن قيمتها او اياها غصبا وضمن بها والثاني لو سرق شاة
 وضمن بها والثالث لو غصب من ولده الصغير او الكبير والرابع لو غصب

منه عبده المادون المدبول وبناسم فافوا الى من الشراء القاصد
 قال وسنة لا يجوز اولها المدوع اذا ضحى لبناء الوديعه المستعبر
 المستضع والمزمن والوكيل لشراء الشاة والوكيل يحفظ ماله اذا
 ضحى كل لبناء صاحبه بغير اذنه والاصحبه تدخل ضمانه بالذبح ولو لم
 يتقدم ملكه على وقت المباشرة **فصل في حجية** وفي نظم الزند
 حجة من الآفات لا تمنع جواز الاصحبه منها ان الشاة لا اسنان
 لها ان كانت تعلق لا يجوز في ظاهر الاصول وعنه ابي يوسف لا يجوز
 مطلقا وفي الخبر يدعي ابي يوسف ان يغير الاسنان ما يعطف
 جاز وفي الاجناس لا يجوز مطلقا والله لا ان الهاف الغنم يجوز
 البقر لا والجراد ان كانت سمينة يجوز والله لا قرن لها من الاصول
 يجوز فان انقطع او انكسر بعض قمرها يجوز الا اذا بلغ المذبح وصفية الا
 والله باذنها ثقب وشفاف من الاعلى الى الاسفل فان لم يكن اذن
 خلقه لا يجوز وكذا اذا لم تكن احده الاذنين ورور الطبع الحج
 وان لم يخلق لها اذن يجوز ويهلكه ارس عن محمد والشولاء وهي
 الجنونة ان كانت سمينة والعرجاء ان كانت عتية بثلاث قوائم
 ونجاء الرابعة عن الارض لا يجوز وان كانت تضع الرابعة على
 الارض وتسعين بها الا انزها تتابع ذلك وتضعها وضعا خفيفا
 يجوز والمجبوب العاجز عن الطاع والله فيها السعال والعاجزة
 عن الولادة لكبر سنها والله يراك والله لا ينزل بها لبن من غير علة
 والله ولد وفي الاجناس ان كانت للشاة اليد صغيرة خلقت
 شبه الذئب يجوز وان لم يكن الله خلقت كذلك قال محمد لا يجوز

وفي السبع من العيون ما لا يجوز منها العيباء والعوراء فان كان الذباب
 بعض عينها الواحدة او بعض انبها او بعض السنان ففي رواية
 الاجناس ان كان اكثر من النصف لا يجوز بالاجماع فانه كان اقل
 من الثلث يجوز وبقدر الثلث وما كان دون النصف فهو قليل عندها
 وبقدر النصف ظاهرا مندها انه كثر وفي الجامع الصغير للصدر
 في النصف عنهما روايتان والظاهر عنهما ان في النصف كثر وفي
 مختلف الرواية ان كان اكثر من الثلث لا يجوز عند الجاهل وبقدر
 يجوز وعليه اعتمد في الجامع الصغير وعن الجاهل انه لا يجوز وهل
 الحروف في اول الاصلية اختلف المشايخ في كتاب الصلاة في
 الاجناس ولو كانت صحيحة العينين فاعورت عنده بعد ايجابه
 ايما عارفا او كانت تسمية فصار عجفا او عرجا وان كان
 موسرا لا يجوز له ان يضر بها وان كان مقعرا جاز له ذلك بخلاف رواة
 الجاهل وفي رواية الجاهل بعض يجوز معر كان او موسرا او لوانصابها
 آفة فكلست رجلها او ذبت عينها في معالجة الذبح ان لم يبرسها جاز
 وان ارسلها بعد اصابة الآفة ثم ضمها في وقت آخر في يومه او في
 يوم آخر لاروايه لانه في الاصول في العيون والمنتهى واصحاب الزهراء
 عن الجاهل يوسف انه يجوز وقال الزعفراني في كتابه انه لا يجوز وبه
 قال بعض العلماء ولانا خذ به والعجفاء المنتهى لا ينبغي لا يجوز فيقطعه
 راس منوعها وان ذبحه واحد اقل من النصف فقلما ذكرنا
 الخلاف في العين والاذن وفي الشاة والمجذ اذا لم يكن لها احد
 حليتها خلقة او ذبت بآفة لم يقبض احد لم يجز وفي الابل والبقر

ان زهبت واحدة يجوز وان زهبت اثنتان لا يجوز والله اعلم **فصل في**
الاستيفاء بالاصح وفي الاصل يكره ان تطلب الاضحية وتخصمها قبل
 الذبح ويستفقه به فان فعل ذلك شفع به من اصحابنا قال هذا في الشاة
 التي اوجبا على الف وتكره الاستيفاء قبل الذبح والاضحية وهو المنة
 والظوع بانه يتخذ فروا او بساطا او جرابا او خربالا او كذا ان يشتر به
 متاع البهي كالجراب والفراب والظف ولا يشتر به الخ والري اللحم
 والاباس سبيد بالدرهم يتصدق بها وليس ان يسيرها بالدرهم لينفقها
 على نفق ولو فعل ذلك يتصدق بمئنة واذا اشتر بقرعة او بغيرها
 او اوجبه اضحية يكره له ركوبه استعماله فان فعل ذلك او بعضه تصدق
 بما نقص وان اجره تصدق باجره وفي اصحابي الزعم ان كان ذلك
 ولدا ذبحها وولد لها معها **فصل في النفقة** وفي النفقة بعض النفقة
 عن نفق وفي ولده الصغير فقهر واثان واما عن اولاده الكبار
 فلا ينفق عنهم واما ابن الابن فقهر واثان فان كان للصغير مال ينفق
 عن ابوه او وصيه عند ايج وانه يوسف وعنه محمد وفيه من
 مال نفق وفي الاصل قال الامام الشافعي زعم بعض مشايخنا ان
 الاب لا ينفق من مال الصغير وكذلك الوصي على قياس صدقة الفطرا
 عند ايج والاصح ان ليس كذلك وهذا لا يملك عتق عبده وهبته
 ماله والقاض في مال الصغير على هذا او الخوف ان كالمصنف على الاب ان
 لو ذر ارض الصبي وعشره ولو ذر دينه وفي القادر الوصي اذا انفق
 عن الصغير بماله يعني بمال الصغير ولم يتصدق بجاز فانه تصدق بغيره
 وفي النوازل الوصي بشاة نفق به غيره باده او بغير امره لا يجوز بخلاف

العتق عن غيره فانه لو اعتق عبده عن كفارة رجل يارده يجوز
 وذكر بعد هذا في النوازل ذكر تصير عن رجل يصر عن الميت ما يصنع
 قال ما كان منه ويصنع به ما يصنع باصحيه فقبل البصر عن الميت
 فقال الاجاره والمالك هذا وقال محمد بن سلمه مثل هذا وقال محمد بن
 مقاتل مثلك ابو مطيع مثله وقال عصام بن يوسف يتصدق بالحل
 وفي الروضة ان اوصرا ان يصح عنه ثلث مال كل عام جاز وفي
 اضحى الرغيف في الوضحي بقية عن ابي جعفر سنة من اولاده الصغار
 ان كانوا اصغارا جازوا اجراهم وفي الكبار باجرهم جاز وبغير اجرهم
 لا يجوز هذا ما يتردد له ثلثه من الخطا من والده الموفق **الفصل**
الثاني والعشرون في الجنابة والديار والحدود والقتل على
 حنيفة او غيره من غير عمد وخطا وما اجر مجرى الخطا والقتل بسبب
 فالحد ما تقرر به بسلاح او ما اجر مجرى السلاح في تفرق الاجزاء
 كالحمد ودرن الخشب والحجر وان لم يوجب ذلك الاثم والقود الا ان
 يعضوا الاولياء ولا كفارة فيه وشبه العمه عند الحج ان يعمد الضرب
 بما ليس بسلاح ولما اجر مجرى السلاح وقال ابو يوسف ومحمد
 اذا ضرب بغير عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد لانه لا يقصد به الا القتل
 وموجب ذلك علم القولين الماتم والكفارة ولا تؤد فيه وقاية
 مخالطة علم العاقلة والخطا علم وجهين خطأ في القصد وهو ان
 يرمي شخصا يظنه صيدا فاذا هو آدمي وخطا في الفعل وهو ان
 يرمي غرضا فيصيب آدميا وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة
 ولا مائتم فيه واما ما اجر مجرى الخطا مثل النائم بقتل جانيه فله

فحكم الخطاء واما القتل بسبب كافر البشرو واضمح الحجة في غير ملكة متومة
اذا تلف فيه آدمي والدية على العاقلة ولا كفارة فيه نافع والكفارة
في شبه القتل والخطا اعتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهر متتابعين
ولا يجزئ فيها الاطعام لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة
مؤمنة نافع وتقتل الذم بالذم وتقتل الواحد بالجماعة والجماعة
بالواحد وجيز واذا قتل جماعة واحد بعد القتل الجماعة بالواحد
الاجماع الصالحة وروى ان سبعة قتلوا واحدا بصفاة فقتلهم جميعا
جميعا وقالوا تعالى ارجعهم على اهل صفاء لقتلهم جميعا ولا يقتل
بطريق التغالب غالب القصاص شرعي حكم الزجر فجعل كل واحد منهم
كالمفرد بهذا الفعل فوجب القصاص تحقيقا لمعنى الاجزاء من الصفاء وذكر
بعض شراح القدر رأى ان مقتضى مجموعهم اذا وجد من كل واحد منهم جرح
لارباق الروح فاما اذا كانوا معينين بالاخذ والاكس لا انصاف
عليهم من شرح كثر لقبح حصار ولا يجوز استيفاء القصاص الا
بالسيف او السكين حتى ان من احرق رجلا بالنار او قطع طرف
من اعضاء او شججه وكان يضرب علاوة بقتل السيف لا غيره وجيز
ولا يقتل الوالد بولده ولا الجد بقبل الرجل والنسب وان علا ولا
بولد الوالد وان سفل ولا والد بولده ولا جدة بولده من قبل الاب والام
وان علن او سفلت وتقتل الولد بالوالد ولا تقتل المولود بعبد ملك
كله او بعضه وتقتل العبد بمولاه ولو جنت القاتل بعد القتل لا تقتل و
ينقلب مالا وتقتل سليم الجوارح بنات من الاطراف المبالغ والعاقل
بالصبي والمجنون ولا قصاص بين الاحرار والعبيد ولا بين الذكور

والآثار فيما دون النفس خزانة الفناور ولو عرف صبا او باعفا
 في البحر لا مضاف عليه عند الحج وعندهما حب والحق العظيم علم هذا
 رجل فمط صبا فمطه ففصله سبع لم يكن عليه قود لاديه ولكن بعز
 ويجب حتى يموت وعلم عاقلة الدية ولو موطر رجلا فالفاه في البحر
 حتى رسب متوق يجب الدية ولو سمع ثم عرف لاديه عليه رجل قتل
 آخر وهو في النزع قتل ان كان يعلم انه يعيش ولو قتل رجلا
 بالابرة لا قود عليه الا اذا عجزه في المقتل لو قال اقتلني فصل لا يجب
 القصاص ويجب الدية وفي التبريد لا يجب الدية في اصغر الزوايين
 عند الحج وفي رواية يجب ولو قال اقطع يدك فقطع لاشئ عليه
 خزانة الفناور ولو ان رجلا اخذ رجلا فقتله وجب في بيت حتى
 مات جو عا قال محمد او جده عقوبة والدية علم عاقلة والقوى على
 قول الحج في انه لاشئ عليه وان دفنه في قبر حيا مات يقتل
 لانه قتل عند او هذا قول محمد والقوى على ان عاقلة او اذ اطلق رجل
 على رجل ميتا حتى مات جو عا او علمنا لم ينع في قول الحج وقال
 عليه الدية غنية الفناور رجل علم رآه قوم صحيح البدن فذبحه انك
 وقال في جنة وهو ميت فانه يقتل قياسا والاخي لا يجب الدية اخذ
 بيد رجل فحبس الرجل يده فاقطعت يده ان كان اخذه يده للمصافاة
 لاشئ عليه في ارش اليد وان كان غرقا فتادى فحبسها فاصابة ذلك
 صحن ارش اليد ولو ان صبيا في يده اية جذبه انك والابس كما
 مات فدية الصبي علم من جذبه وبهرته ابوه وان جذبه الاب فدية
 الرجل حتى مات فعليه الدية ولا يرث ابوه غنية الفناور رجل ضرب

رجلا بالسيف في الغد فخرقا السيف الغد وقتله فلا قصاص عند الجح
 وقال محمد ان كان ان ضرب به واحدة فقتل به مهر بناء على القتل بالمقتل
 ولو ضرب رجلا بآخرة او بآلية به ما منع من قتله لا في الدنيا ولو كان بمسكة
 فقتله القود غنمة رجل ضرب رجلا بآخرة فمات لا قصاص عليه قبل
 الجح ارايت لو كانت صخرة عظيمة قال ان ضرب به بجمل الباقين لا يجب
 عليه القصاص ومهر مسكة القتل بالمقتل في هذا اللفظ مما اخذه بعض
 الجاهل علم الجح في علم الاعراب فقالوا الصواب بجمل الباقين قال
 القدر ولم يثبت هذا عند الجح ولم يوجد كتابه وان ثبت ذلك
 منه فهو لغة بعض العرب قال القائل ان ابابا وابابا قدينا
 في المجد فانيابا من الغنية ولو القى رجل في ماء بارد في يوم الشتاء فمات
 عشا او انقاه فعليه الدية وكذا الوجود من ثيابه فجعله في سطح في يوم
 البرد فلم يزل كذلك حتى مات من البرد كذلك لو سقط فجعله في الثلج فمات
 ولو ان رجلا طاح رجلا من سفينة في البحر او في دجلة وهو لا يحسن
 السباحة فمات لا يقبل به عند الجح وعليه الدية وان ارتفع عشا
 وسبح ثم غرق ومات فان الجح قال ليس فيه قصاص ولا دية من الغنية
 ولو ان رجلا ادخل رجلا في بيت وادخل معه سباعا واغلق عليه الباب
 فاخذ الرجل سبع قتلته لم يقبل به ولا شيء عليه وكذا الزنا شدة جنة
 اولد غنمة عقرب لم يكن فيه شر سوا دخل اشيء والعقرب مع او كانتا
 في البيت وان قتل ذلك الصبي فعليه الدية وقال في الهاروتيا وفيها
 قول اخر ان فيها الدية من الغنية رجل اقراة قتل فلانا بحربة او قال
 بسيف ثم قال انما اردت غيره فاصبه دية عند القتل ولو قال ضربت

بحديثه فقتله ثم قال اردت بخبره فاصبه لم يقبل في الكوفة وبقيل غيبة وفي
 المتن اذا قطع عن رجل ويقتل منه من الخلق قوم وفيه الروح فقتله جل
 فلا تود عليه لانه ميت ولو مات ابنه بعد ذلك وهو علم تلك الحالة
 ورثة ابنه ولم يرث هو ابنه من الغيبة صفان القياصف المسمى
 وصف المشركين فاقبلوا فقتلوا جميع المسلمين رجلا من اصحابه
 ظنه مشركا فعليه الكفارة والدية ولا تود عليه قبل هذا اذا كان المقتول
 في صف المسلمين واما اذا كان المقتول في صف المشركين فلا يجب عليه شيء
 غيبة وعنه الصبي وخطاه سواء عندنا حتى يجب الدية في الحالين
 ويكون ذلك في حاله في فضل العدة في الزنايات الدية في فضل العدة
 علم العاقلة ابنه والا كفارة عليه في الخطاء ولا يجرم الميراث المعنوي
 كالصبي ولو امر غيره ان يقطع يده او يفتي غيبة فقتل فلا ضمان عليه
 في الوجهين من الغيبة ولو قال اقبل اخي فقتله والامر وارثه قال
 ابو جعفر استحسن ان اخذ الدية من القاتل وقتل العبد المهرث في يد
 الميرثين لم يكن لواحد منهما ان ينفرد بالقصاص فاذا اجتمعا كان
 للرايين ان يستوخ القصاص قال الشيخ الامام ابو الفضل الكاظمي
 وجدت رواية انه لا يثبت لها حق القصاص وان اجتمعا وهو
 اقرب الى الفقه من الغيبة ويستوخ الكبير حق القصاص قبل الصغير
 خود ايند اخذ الجميع وقال ليس للكبير ولاية القصاص حتى يدرك الصغير
 لانه حتى مشترك كما اذا كانا بين الكبيرين واحدهما غائب عند الزوجة
 رجلا ان سدا شجرة فوضعت عليها فماتا فقتل عاقلة كل واحد منهما نصف
 دية الاخر ولو مات احدهما كان علم عاقلة الآخر نصف الدية رجلا

الاصبه سكتا نظرب الصبغ لفسه او غيره بغير اذن الدافع لا يفتحن الدافع
 شبا من الغنية حر بالبحر او صبا بقتل جمل يقتله كان علم عاقلة الصبغ
 الدية ثم يرجع عاقلة الصبغ علم عاقلة الامر ولو ان بالغنا امر صبا
 حرقا مال انك او بقتل ابيه فقتل انك على الصبغ ثم يرجع بترك
 على الامر غنية ولو وطئ جارية انك بالشره وازال جارتها على قول
 ابي يوسف ومحمد يخطا الى مهر مثلها غير بكر والفقهاء البكارة اركان
 اكثر حجب ذلك ويرحل الاقارب الاكثر ولو ان صبيارتى بصبيته فاذنب
 عذرتها كان عليه المهر بازالة البكارة من الغنية ولو قتل الرجل على اوله
 وله واحد له ان يقتل القاتل قصاصا سواء قضى القاضى او لم
 يقضى ويقتله بالسيف ولو اراد ان يقتله بغير السيف يمينه على ذلك
 ولو فعل بغير حرانه القاتل **فصل في الغرة** خمس درهم
 وهي نصف عشر الدية او عبد او فرس قيمته خمسمائة درهم ذكر ان كان
 الجنين او اثنان وخمسة جنيين المملوك نصف عشر جنيين قيمته ان كان
 ذكرا او عشر قيمته ان كان اثنان وثمانين المصدرا سواء حيث الشروع
 لقتلهم قيمته كل واحد منهما مقام الدية وعند ابي حنيفة لا يعتبر بالتفاوت
 وانما سمي غرة لان غرة الشئ اوله ومنه غرة الشهر اير اوله واول
 مقدار اير الديات خمسمائة درهم فلذلك سمى غرة وهو يخرج في سنة واحدة
 منية الجنين اذا وجد قتلا في المحلة فلا قيمة ولا دية رجل ب
 بطن امرأة فالقتل جنيين احدهما ميت والاخر حي فمات الحي
 بعد الانفصال من ذلك القرب كان علم الضار في الميت منه المنة
 وخمسة اطي دية كاملة من الغنية وان انفصل الجنين ميتا لم يبرث لانا

شككت في حياته وقت موت الاب لجواز انه كان ميتا لم يفتح فيه الریح
 ولجواز انه كان حيا فلا يبرئ بالشك وفي الذخيرة ثم الجنين اذا خرج
 ميتا انه لا يبرئ اذا خرج بنفسه وانما اذا خرج حيا فهو من جملة الورثة
 بيانه اذا ضرب انشا بطرفا فالف جيتا فكل الجنين من جملة
 الورثة تمار خانيه **فصل في النجس والنجس** بصبيان اجمعوا في موضع
 يلعبون ويبرمون فاحصا بهم احد هم عين امراءه وذهب وظاهر
 الصبي من التسع سنين او نحوه قال الفقيه ابو بكر ارش عين المرأة
 يكون في مال الصبر ولا شيء علم الاب وان لم يكن له مال فنظرة الاب
 مبسرة قال الفقيه ابو الليث انما وجبت الدية في مال الصبي لانه لا
 يبر للعلم عاقلة ثم انما تجب الدية اذا ثبت رميه بشهادة الشهود
 لا باقرار الكعب ولا بوجود سهمه لان اقراره على نفسه باطل عنه
 حمل صبي عداوته فقال له اسكها له ولم يكن له لسيمة سقطت عن الدية
 وما كان على عاقلة الذر حمله الدية سواء كان الصبي ممن يترك مثله
 او لا يترك فان سب الصبي الدية فاقطعت انتا فقتله والصبي متمسك
 عليها فدية القتل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذر حمله
 عليها لان الصبي اخذ السيرة بغير اذن الرجل وان كان الصبي ممن يبر
 لصفوه ولا يتمسك عليها فدم القتل يهدر لان الصبي اذا كان لا يتمسك
 عليها كانت الدابة بمنزلة المتعلية وان سقط الصبي عن الدابة
 والدابة تسير فمات الصبي كان دية الصبي على عاقلة الذر حمله على
 كل حال سواء سقط الصبي بعد ما سار الدابة او قبل ذلك وسواء كان
 الصبي متمسك على الدابة او لا يتمسك ولو كان الرجل راكبا فحمل صبي

مع نفسه علم الدابة ومثل هذا الصبي لا يرصف الدابة ولا يمسك عليها
فوطئت الدابة انشأ وقيل كان الدبة علم عاقلة الرجل لان الصبي اذا
كان لا يمسك يكون بمنزلة المتاع فيكون سبي الدابة مضافا الى الرجل
فيجب الدبة علم عاقلة الرجل وعليه الكفارة بمنزلة المباشر وان كان
هذا الصبي يرف الدابة ويسمك عليها فدية القنيل علم عاقلة جميعا
لان سبي الدابة يضاف اليها ولا يرجع عاقلة الصبي علم عاقلة الرجل
لان هذا بمنزلة جنابة الصبي بيده غنيمته واذا كان الرجل يحن ويعنى
بقنيل جلاله حال افاقته ذكر في الاصل انه والصحيح سواء فان من
بعد ذلك هل يسقط القصاص لم يذكر محمد هذا في الاصل قال شيخ الاسلام
خواجه زاده ان بعض مشايخي اقصوا فيه تفصيلا فقالوا ان كان
المجنون مطبقا بسقط القصاص وان كان غير مطبق لا يسقط غنيمته
ولو ان عبدا حمل صيحا علم دابة فوقع الصبي منها ومات فدية الصبي
يكون في عني العبد يدفعه المولى بها او يهدى وان كان العبد مع الصبي
على الدابة فيساقها فاطوت الدابة انشأ ومات فعاقلة الصبي
نصف الدبة وفي عني العبد نصف غنيمته رجل قتل رجلا عبدا ثم صار
معتوقا وشهد عليه الشهود بالقنيل وهو معتوق فانه اسحق ان لا
اقنله واجعل الدبة في حاله والمصلحة في المسئلة وذكر في موضع آخر في المسئلة
ابراهيم عن محمد رجل قتل رجلا ثم جن القاتل لا يقبل ولو قرض عليه القود
ثم جن فالقياس ان لا يقبل وقال ابو يوسف يقبل اذا كان قد
مضى عليه وفي موضع آخر اذا قضى القاضى بالقصاص علم القاتل يقبل
ان يدفع الى ولي القنيل جن القاتل لا يقصاص اسحقنا ويجب الدية

وان جن بعد الدفع اليه لانه يقبله غنية مجنون شهره علم رجل سلاحي
 فقتله المشهور عليه الزمة الدرية والكفارة اراد ان يكره غلاما او
 امرأة علم الظاهر فلم يستطع دفعه الا بالقتل فدمه بهر ^{فصل}
 في القضا مشيا ولو تعذر رجل حجر فوقع في بئر حفرة رجل آخر فانه كان
 الحجر وضعه انما علم الطريق فالضمان علموا ضابط الحجر لان التدرج
 باثر فعله وان كان الحجر لم يصفه احد لكنه حمل السبل فالضمان علموا
 ولو حجر بئر اخر ففلاة من الارض فلا ضمان علموا طافرا لان الفلاة
 موضع مباح فلا يكون الخفره وانا رجل حفرة بئر اخر ملك غيره
 فوقع فيها انما يقال صاحب الارض انا امرته بذلك وانكر اوليا
 الواقع فالقياس ان لا يصدق صاحب الارض وفي الاحتياط يصدق
 لانه اجبر على ملك النشاء غنية رجل سناجر رجلا ليحمله بئر اخر الظاهر
 فتمد في بئر اخر فانه كان في فناء داره فالضمان علموا سناجر
 دون الاجير وان لم يكن في فناء فان علم الاجير بذلك فالضمان
 علموا سناجر لانه غرة غنية ولو سقاه سما حتى مات فهو علموا وجهين
 ان دفع اليه السم حتى اكل ولم يعلم به فمات لاجل القصاص ولا الدرية
 ويجيب ويؤخر ولو اجبره اخبارا يجب الدرية علموا قلته وان دفع
 اليه شره اخبارا يجب الدرية علموا قلته وان دفع اليه شره فشر
 ومات لاجل الدرية لانه شره باختياره الا ان في الدفع خدعة فلا
 يجب الا التوبة والاستغفار من الغيبة رجل قال لما ضرب فلانا بالسيف
 فقتلته قال ابي يوسف هو خطاء حتى يقول عذرا رجل قتل رجلا في
 النزع فانه يقتل وان اراد شهده الشهود بالزنا والاحكام فتركت

فثبت القاضي ليرجى هذا وبعد ايام فقتله رجل عن الاقصاص غنية
القصاص رجل قتل رجلا فقتله ورثته عن القاتل ثم قتل باقية الورثة
ان علموا ان عضو البعض يسقط الاقصاص لرغبتهم في القود وان لم
يعلموا بهذا الحكم فلا قود عليهم وان علموا بالعضو غنية المعلم اذا
ضرب الصبي او المحترق التلميد فمات ان كان ضرب بابر ابيه او وصية
لا يضمن ان كان في الموضوع المقاد غنية صبي علم حاريطا صاحب به
رجل فوقع فمات قال ابو حنيفة وابي يوسف وزفر لا شر عليه اطلاق
الجواب هنا ومضاه نواذرتهم فقال اذا اصاح به فقال لا يضمن
فوقع يضمن والفتور على هذا من الغنية صبي بنت ستين جنب
وكانت جالسة جنب النار فخرجت اللام الى بعض الجيران فاحترق
الصبي فمات لادية علم الام لكن ان كان لها ملته يعجز ان يعجز
رغبة مؤمنة والاصحاب شر من متابعين وتكون علمه امة
واستغفار لعل الله تعالى يعفو عنها وهذا المستحسن غنية صبي
في الماء او وقع من سطح فمات ان كان من حفظ نفك كما هذا
بمعرفة البالغ وان كان من لا يحفظ نفك فعليه الدية والكفارة كما
حفظ عليها فوجب الكفارة عليها ان كان في حجرهما وان كان
في حجر احدهما فالكفارة عليه واختار الفقيه ابو الليث انه لا كفارة
علم احدهما الا ان يسقط منه به والفتور على ما اختاره ابو الليث
من الغنية **فصل في العضو النافع الوارث** اذا عجز عن القاتل
هنا سبوا فيما بينه وبين الله تعالى هو بمنزلة الدين علم رجل رجل
فمات الطالب وابراة الورثة فانه سبوا فيما بينه اما عن ظلمه

المقدم فلا يبرأ وكذا القاتل عن ظلم وعداونه وسببها عن القصص
 وذكر الكرخي في حقه ان العفو عن القاتل افضل لقوله تعالى فمن
 تصدق به فهو كفارة له واختلف اهل العلم في تأويله قال قوم هو
 كفارة للقاتل وقال آخرون هو كفارة للعافيه وهو اول التأويلين
 عند من الغنية رجل قتل عمه اوله واليان مضاع احد هما القاتل عن
 جميع الدم علمه بن القاجار الصلح فيسببه تحت وعشرين الف
 ولاخر نصف الدية تحت آلف وروى عن الشيخ ان الصلح على
 اكثر من الدية باطل ويجب لكل واحد منهما نصف الدية وهو تحت
 آلف والرواية المشهورة به الاولى ولو كان القصاص بمن اخرون
 احدهما غائب فادعى القاتل ان الغائب قد عفى عنه واثاب البينة
 علم ذلك فانه يقبل بيته ويثبت العفو على الغائب فلو جاء به
 لا يخلف القاتل في اعادة البينة ههنا اذا اقام القاتل بيته
 علم ما ادعى عفو الغائب وان لم يكن له بيته علم ما ادعى واداد
 ان يستخاف الماخر بغير حجة يقدم الغائب بمكرا ذكره وطلب
 الجواب اطلاقا قال مشايخنا بغير حجة لقوله بغير حجة يقدم الغائب
 تاخيرا استخلاف البينة لان الماخر لا يستخاف علم البينة اما اذا
 اراد استخلاف الماخر علم العلم بالله ما يعلم ان الغائب قد عفى
 عنه فانه يستخاف علم ذلك عنه وفي الذخيرة رجل قتل عمه او علمه
 ويكون ثم ان اول القاتل صالح القاتل علمه حال يعفي ذلك لو كان
 المقتول وكذا لو كان المقتول او صريحا تنفذ ذلك وصليا
 وكذا لو كان المقتول اولياء عفى بعض الاولياء عن القاتل حتى

انقلب نصيب الباقين مما لا يقصر من ذلك المال يكون المقتول ونفذ
 وصاياه وزعم بعض مشايخنا ان العبد اذا انقلب مالا في الابداء فهو
 بمنزلة القتل الخطا من الابداء الا انما ان يقضى من ذلك ديون الميت
 وتنفذ وصاياه وليس الامر كما زعموا الا ترى ان الحار اذا قتل رجلا
 عدا او للمقتول اولياء عفا عنه بعض الاولياء حتى انقلب نصيب الباقيين
 مالا يجب ذلك في مال القاتل ولو كان خطأ في الابداء يجب عليه قلة
 القاتل من النار خافيه ولو عفا عن الجناية او عن القطع وما جرى
 منه فهو عفو عن النفس الخطا من ثلث ماله والعبد من كله اذ انما
 الجناية خطأ وعفا عنها فهو عفو عن الدية فيعتبر عن الثلث لان الدية
 مال نقي الورثة يتعلق بها فالعفو وصية فتصح من الثلث واما العفو
 فموجبه القود وهو ليس مال فلم يتعلق به حتى الورثة فيصح العفو عنه على
 الكمال صدر الشريعة ويقضى ديون الميت من الدية قبل الصلح كما في
 البرازية **فصل في التفرقات** ولو ان رجلين كانا في بيت ليس بها
 ثالث وجدا احدهما مذبوحا قال ابي يوسف اضمنه الاخر الدية وقال
 محمد لا اضمن والعبد المهرول اذا وجد قتيلا في دار الراهب والمرتهن
 فالقيمة علم رب الدار دون العائلة هكذا روي عن ابي يوسف
 ولو وجد الرجل قتيلا في دار بين رجلين لاحدهما ثلثها والاخر ثلثانها
 فالدية علم عاقلتها نصفها من القيمة رجل فقرا عين عبد او بغير شاة
 او دجاجة فقه الشاة والدجاجة ونحوها بحسب ما نقص من القيمة واما
 في العبد فعليه نصف القيمة رجل حر فقال قتلته فلان ثم مات فاقام
 وارثه البينة علم رجل اخر انه قتلته لم تقبل بيته لان هذا حق الورثة

وقد كذب البنية بقوله فقلن فلان من الغيبة رجل امر رجلا ان يرضع
 حرا في الطريق فوضعه فعطب به الامر فضمانه علم الواقع وكذا اذا
 قال اشترج جناح امره واركد او ابن دكانا علم بانك تنفع به ففعل
 فعطب به الامر او عبده او دابة وكذا الامر اذا بين ذلك المأمور
 بامره ثم عطب به الامر فحمان المأمور هو الغيبة ذلك من الغيبة
 ولو اراد ج الناس يوم الجمعة ففعلوا رجلا ولا يدر من قتله
 فغيبته علم به المال من الغيبة ولو ان رجلا اراد ان يضرب النشاب
 بالسيف فاخذ سيفه ذلك لا ينكح بيده فغضب صاحب السيف من
 بيده ففعل بعض اصابعه فانه كان القطع من المفاصل فعليه العقوبة
 لانه علمه وان لم يكن القطع من المفاصل فعليه الدية من الغيبة هذا
 ما ييسر الله لنا بقوله من مجموع المرحوم مؤيد زاده والله اعلم **مسألة**
يقطع بالآدمية وفي الخبر حكم الخطاء الدية والكفارة وحرمان
 الميراث والاختلاف في ان تقدير الدية من الابل مائة في الدنيا من
 الف ومن الدراهم عشرة آلاف قال ابو ج يقض من ثلاثة اصدان
 من الابل والغنم والورق وعند هامة البقر مائة بقرة ومن الشياه
 الفاشاة ومن الخيل مائة حلة ودية المرأة نصف ذلك ودية الذكر
 والمتم من كدية المسلم عندنا ودية الخطاء اخماس عشرون بنت
 مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة
 وعشرون جذعة ودية شبه العمد اربع حقة وعشرون بنت مخاض
 وخمسة عشر ولان بنت لبون وخمسة وعشرون حقة وخمسة وعشرون
 جذعة وهذا قول الجح واليه يوسف في قتال الفاضل امام خليفوا

في تفسير حكومة العدل قال بعضهم ينظر الى الخبيث عليه انه لو كان مخلوقا لم
ينقص من قيمته بهذه الجناية ان كانت ينقص عشر قيمته ففي الحرج
عشر دية قال والصور على هذا ما ليس الله تعالى ينقله من الخالصة وفي
النفس الدية وكذا اللانف والذكر والحشفة والعقل والشم والذوق
والسمع والبصر والذكاء وبعضه اذا منع الكلام والصلابة اذا منع
الجماع وكذا اذا اقتصا بما لم يستمسك البول ومنه قطع يد رجل خطاء
ثم قتله قبل البر خطاء فدية واحدة وما في البدن انسان ففيها دية
وفي احد هما نصف الدية وما فيه اربعة ففي احد هما ربع الدية وفي
كل اصبع عشر الدية وكف علم مفاصلها والكف سبع المفاصل وفي
كل سن نصف عشر الدية فان قلعهما فبنت اخر مكانها سقطت اربعا
وفي شغل الراس اذا حلف لم يبنت الدية وكذلك اللحية والطا هبان
والاذهب واليد اذا اشتكت والعين اذا ذهب ضررها وفي الشارب
ولحية الكوسج ونذر الرجل في ذكر اظفص والعين والاكف
واليد السلاء والعين العوراء والرجل العرجاء والسن السوداء
والاصبع الزائدة وعين الصبي ولنا وذكره اذا لم تعلم صحة حكومة
واذا قطع اصبعاً فبنت اخر بقية الارش وعنه الصبي والمجنون
خطاء وقد تقدم والشجاج عشرة الجارحة وهر السنان في الجلد
ثم الدامعة السنان يخرج ما يشبه الدم ثم الدامية وهر السنان يخرج الدم
ثم الباصضة السنان ينفع اللحم ثم السلاخ السنان تاخذ في اللحم الكرم ثم
السمحاق وهر جلدة فوق العظم القصل الربا الشجة ثم الموضحة السنان
نوضح العظم ثم الياشمة السنان تاشم العظم ثم المنقلة السنان تنقله ثم

الآلة التي فصلت في أم الدنيا وفي الموضع القصاص ان كان
 عدوا وفي الباقى حكومة عدل لا قصاص في شيء منها وان كانت عدلا
 ورو في الموضع فيما قبلها القصاص وان ما بعد يا وفي الموضع الخطأ
 نصف عشر الدية وفي الهاشمية العشر وفي المنقلة عشر ونصف
 وفي الآلة الثلث وكذا الجافية فاذا نقدت قلنان والسجاج
 يختص بالوجه والراس والجافية بالحق والجب والظفر وما سوا
 جراح فيها حكومة عدل وقد تقدم بيان حكومة العدل ومنه يخرج جلا
 فذهب عقله او شراسه وغل فيه ارش الموضع وان ذهب سمكه او
 بصره او كلامه لم يدخل ولم يقص من الموضع والطرف حتى يبرأ
 ولو شجى فالتج وتبت الشور سقط الارش والله اعلم بهذا المسألة
 بنقله من المختار علوجه الاختصار **باب** القتل كل ميت
 به ارش او جده في حمله لا يعلم قاتله وادعى عليه القتل علم اهلها
 او على بعضهم علم او خطاء ولا بينة له الخيارات منهم خمس رجال يخلصون
 باله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم يقض بالدية علم اهل المحلة و
 كذلك ان وجد بدنه او اكثره او بعضه مع الراس فان لم يكن منهم
 خمس رجال كرت الايمان عليهم ليستم حسنين ومن ابى منهم حزين
 حتى يخلف ولا يقض بالدية الولي ولا يدخل في القضا جبر ولا
 مجنون ولا عجم ولا امارة وان ادعى الولي القتل علم غيرهم سقطت
 عنهم القضا ولا تقبل شهادتهم علم ذلك وان وجد علم دابة
 ليسوقها ان قال القضا عليه وعلم عاقلة البعوضة وكذا القابض
 والراكب ان وجد في دار ان قال القضا عليه وعلم عاقلة ان كان

حضور الاماكن التي لا يمان عليه والديته على عاقلة وان وجد في
 قريتين فعلى اقر بهما منه اذا كانوا يسمعون الصوت ولو وجد في
 السفينة فالذي على الملاحين والركاب في مسجد محلة فعلى
 وفي الجامع والشارع الا عظم الديته في بيت المال ولا تمتعوا ان
 وجد في بركة او وسط الفراء فمدر وان حجب بالشاطي فعلى
 اقرب القريتين ان كانوا يسمعون الصوت والله اعلم بهذا ما ليس الله
 بقوله المختار وفي الدرر والغزاة على اهل اطلال النجاشة
 ولا المشتريين فلو باع كلهم فعلى المشتريين وجد قتيلا في دار بين
 قوم لبعضهم اكثر فخر على الروس وفي سوق محلو فعلى المالك
 وفي غير المحلو والسجن والجامع لا تمتع والديته على بيت المال ولو
 وجد في معسكر فمات غير محلوله ففي الجسم والفسطاط على ساكنها
 هذا ما ليس الله بقوله الدرر والغزاة الله الموفق الى السبيل الرشاد
باب العاقلة وهو جمع عاقلة وهو الديته والعاقلة الذين يؤدون
 وجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل فانه كان القاتل من اهل الديوة
 فهم على عاقلة يؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين سواء اخرجت
 في اقل او اكثر وان لم يكن من اهل الديوة ان قبيلته يسقط عليهم في
 ثلاث سنين لانه اذا الواحد على اربعة دراهم وينقص منها فان لم
 تبلغ القبيلة ضمن اليهم اقرب القبائل لنساء وان كان حاشيا لم
 باحرف فاهل حرفة وان تناهوا بالخلف فاهله ولود القاتل حرم
 ولا عقل على الصبيان والنساء ولا يعقل النافر عن المسلم ولا بالعكس
 واذا كان للذم عاقلة فالديته عليهم والا فحق ماله في ثلاث سنين

وعاقلة المعتق قبل مولاه وعاقلة مولى المولاة مولاه قبلته و
 ولد الملائكة تعقل عنه عاقلة امه فان ادعاه الاب بعد ذلك
 رجع عاقلة الام على عاقلة الاب ويحمل العاقلة من بين دينار
 مضاعف او ما دونها في مال الجاني ولا تقبل العاقلة ما اعترف به
 الجاني الا ان يصدقه واذ اجنبه اطر على العبد خطاء ففعل عاقلة
 انتم تهم انما يسر الله بنقله من المختار والله الموفق الى سبيل الرشاد
وصف المسائل المتعلقة في الحدود والرجل في براءة مائة
 عليه وعليه التوقيع لما روي في بطلان النباش فقل ذلك على حد
 الله فلم يقيم عليه الحد ونزل فيه قوله تعالى الذين اذا فعلوا فاحشة
 الالة وقبلت توبة من غير حد ولو انى امرأة او غلاما في الموضع
 المكروه والعياذ بالله فليس عليه حد الزنا ولكنه يستتاب بالحد والتوبة
 وعندهما عليه الحد في روضته الزند وسنة ان الخلاف في الغلام
 اما لو انى المرأة في الموضع المكروه منها يحد بخلاف ولو فعل هذا
 لعبد او امته او منكوته لا يحد بخلاف قال محمد في الاصل
 اذا زن بامرأة جريشا لا حد على واحد منهما وجعل الملوأ في الحرس
 كالجواب فيها اذا كانت المرأة ناطقة وادعى المرأة النكاح بخلاف ما
 اذا كانت مجنونة او صبيبة يجامع مثلها كان على الرجل الحد وبخلاف اذا
 كانت المرأة غايبة وافر الرجل ان زن بها او شرب عليه الشهد فانه
 يقام عليه الحد من القسيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله
 من وجده يمشي على قدم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول وقال
 من الى بريمة فاقتلوه واقتلوا موه وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله

ان اخوف ما اخاف علم استه على قوم لوط مصابيح واولاها
 بامرأة او عبده لا يجب الحد وفي جامع ظاهر الدين اللواتي في عبده
 وفي الاجنبية والاجنبية فهما استه التوبة والراي فيها الى الامام
 ان شاء الله ان اعتاد ذلك وان شاء الله وجب وقالوا فها طه وقال
 ابو بكر بقرى بالنار وعن الشيخ مبرج في الاحوال كلها وعن البعض يهدم
 عليها جدار ولو جرد امرأته وعانقها وقتلها وجامعها فيما دون الفرج
 حتى انزل عليه التوبة رجل وجب عليه الحد وهو ضعيف الخلق يخاف عليه
 التلف اذا ضرب بجلده فذكر ما يتحمل فزانه رجل زني بصغيرة لا يتحمل الطاع
 فافضاهما لاحد عليه في قولهم جميعا ثم ينظر في الافضاء ان كانت تمسك
 البول كان عليه المهر بالوطر وثلاث الدية بالافضاء وان كانت لا
 تمسك البول كان عليه المهر بالوطر وثلاث الدية كان عليه جميع الدية
 ولا امر عليه في قول الحج وابي يوسف وقال محمد عليه الدية والمهر نصف
 ولا حرّم عليه امرها وابتهار هذا الوطر في قول الحج وقال ابى يوسف
 حرّم من الغنية رجل زني بجارية مملوكة وقتلها بالطاع ذكر في الاصل
 عليه قيمتها ولم يذكر فيه خلافا وذكر ابى يوسف في الآمال عن الحج
 ان عليه الحد والقيمة فقال ابى يوسف عليه القيمة ولا حد عليه وهو
 الصحيح ولو زني بامرأة فقتلها بالطاع كان عليه الحد والدية ولو
 امرت المرأة فقالت زني بهذا الرجل وانكر الرجل لاحد علم واحد
 منها في قول الحج وقال لا تحل المرأة وكذا لو قال الرجل زني بهذه
 المرأة وانكرت المرأة الزنا لاحد عليه في قول الحج وقال صاحباه
 محمد ولو قال الرجل زني بهذه المرأة وقالت لا بل تنزّهت فانه

وعليه المهر لها وكذا الواقت مهر بالزنا اربع مرات في مجالس مختلفة
وقال لا بد من تزويجها لاحد عليه وعليها مهرها من الفينة اربعة شهرا
علم رجل بالزنا فظنوا اليها فذا امر بك فانه لاحد عليه ولا على السوء
حد القذف ولو اقر الرجل اربع مرات في مجالس مختلفة انه زنى بارا
ولم يدين المرأة حد الرجل من الفينة اذا اقر المحبوب بالزنا او شهد عليه
الشهود لا يجدوا اذا اقر الخفي بالزنا او شهدت عليه الشهود حد وكذلك
العنين ولو اقر الاخرس بالزنا اربع مرات في كتاب كنه او اشاره
لا يجد ولو شهد عليه الشهود بالزنا لا تقبل عنه زنى بجارية الغريم
استمرانا او بجهة ثم تزوجها فانهما يجدان في قول اليج ومحمد وعن
ابي يوسف في رواية لا يجدان وفي رواية يجدان والحرة اذا زنت
بعبد ثم استمرت فانهما يجدان جميعا عنه ولو وطئ جارية ابنه او
جارية امراته وادعى الشبهة يجب للحاكم طهر العاقلة البالغة
طامع من صبي او مجنون لاحد عليها فزاد في النظم وعليها العدة
ولادهرها المرأة ان اكرهت علم الزنا فمكنت لم تحب بالاجماع ولا
تأثم بالتمكين ان شاء الله ومعنى المكة علم الوطئ ان يكون مكره
الى وقت الابلاج اما لو اكرهت حين اضطجعت ثم مكنت قبل الابلاج
كانت مطلوعة فيجب عليها الكفارة في رمضان خزانة ولو قال لا خيرا
زاني فقال للبرائت بعداء الجبد اذا زنت بصبي لاحد عليه وعليه
المهر في ماله لانه مواخذ بافعاله واذا زنا لم يصح رجل اقر بالزنا اربع
مرات ثم قال الله ما اقررت در عنة المذخرانه ولا يجب المهر
علم واطار جارية ولده وان سقط مع العلم بمسنة بشهرته وجرت

في المحرم الشهيرة اذا ثبت في الموطوعة يثبت فيها الملك منه ووجه قوله
 يسوق معه اسم الزنا فلم يجب معه حكمة حرمة الوطء لقيام دليل يدل على حرمة
 وان تخلف هنا لما عفا وورث بذلك شهرة المحرم يثبت النسب مع
 هذه الشهرة عند الدعوة لعدم كونه زنا حالضا وجرى ثبت في مواضع
 منها ووطء الرجل جارية ابنه ودليل حمله قوله عليه السلام انت مالك
 لابنك ثم ان جعلت وولدك يثبت النسب من الاب والابن
 العقر تملكه اياها بالقيمة سابقا على الوطء وان لم تحبل فخلية العقر لان
 التملك من الصيانة مائة من الضياع ولا حاجة هنا فلا يثبت الملك
 ومنها ووطء مطلقه البان والدليل فيه ان بعض الصحابة جعل الكفا
 رجعية ومنهم من رخص ومنها ووطى المولى للجارية المبيعة والمهريرة قبل
 التسليم والدليل فيه انها في يده وضمانه ولقود الى ملكه بالطلاق او كفا
 ووطى المبيعة بالبيع الفاسد قبل التسليم او بعده او شرط اطلاق لان له
 فيها حتى الملك ومنها ووطء جارية سحابة وعبيده المادون المستوفى
 بالدين لان له حق في كسبه ومنها ووطى الجارية المستركة لان ملكه
 في البعض ثابت حقيقة ومنها ووطء المهرين المهرية في رواية
 لان الملك انفق له وهذا عنه ههنا كما يكون مستوفى له منه
 فخصا كما المسترة بشرط اطلاق البايح شرح المجمع **فصل في اطلاق الزنا**
 اربعة شهيدوا على امرأة بالزنا واحد منهم زوجها فان لم يكن الزوج
 قد فها قبلت شهادتهم وحدت المرأة وان كان الزوج قد فها
 او لا او اسئلة بما لها فهم قد فة كقول علي بن الرزق الله لا
 شهادتهم لم تقبل لمكان التهمة لان شهادته يسع في دفع اللعان

علم نفسه

على نفسه من الغيرة الزانية اذا ضرب الجلد لا يحبس السارق اذا قطع
 بحبس حتى يذوب لان الزنا جناية على نفس فلو حبس لا يقبل
 واما السرقة فمجرد جناية على غيره من وجه فلو حبس لغيره وهو جائز
 رجل زني بفاحشة ثم تاب واناب الى الله فان القاض لا يعلم القاتل
 الاقامة المدة عليه لانه استمر منه وباليد عينه الفكا وسر القادوم يمنع
 الشهادة على الزنا والسرقة وهذا القادوم بعضهم قدره بشهر وهو
 قولها وبعضهم قدره سنة اشهر وبعضهم فوضوه الى اى القاض
 وفي الاصل لم يوف الوقت البوح وعنه ايام وعنه لا يقبل بعد سنة وقيل
 لا يقبل بعد ثلاثة ايام اشاد محمد خزانة **فصل في بيع شجرة بالامانة**
 رجل زني بامته ثم اشتراها ذكر محمد في ظاهر الرواية فحده وعنه الج
 انه يسقط الحد وذكر اصحاب الاملاء عنه الى يوسف ان من زني بامته
 ثم تزوجها او يجاريها ثم اشتراها لاحد عليه عند الج وعنه الحد في
 قول الى يوسف وذكر ابن سماعه في نوادره على كسب هذا وقال على
 على قول الج عليه الحد في الوجهين وفي قول الى يوسف لاحد عليه
 في الوجهين وروى الحسن عن الج اذ ان زني بامته ثم اشتراها فلا حد
 وانه زني بوجه ثم تزوجها فعليه الحد والفرق بين النكاح والشراء انه يملك
 عينها وملك العيز في محل الخل بسبب الملك لئلا يجعل الطارر قبل الاستيفاء
 كالمقدر بالسبب كما في باب السرقة فان السارق اذا ملك المسرقة
 يمنع القطع فانما في النكاح فلا يملك عين المرأة وانما يثبت له ملك
 الاستيفاء والحد لو طلت المنكحة بالشبهة كان العقد لها فلا يورث
 ذلك شبهة فيما تقدم استقامتها فلا يسقط الحد عنه من الغيرة ويقتضي ضم

ان يسأل من هذا الاصلان ما هو فان قالوا نعم وصفاً لزوج امرأه
 ودخل بها فقل قول اليه يوسف بكيف يقولهم جامعا بما يصعب وصف
 الباطني ان يكفر يقولهم اغسل من ثوب الغيبة ولو خلا امرأته ثم طلقها
 فقال الزوج وطهرتها وقالت المرأة لم يجلاني فان الزوج بكفه محضاً
 باقراره والمرأة لا تكون محصنة لانكارها رجل آخر عند القاضي بالزنا
 اربع مرات فامر القاضي بوجع ثم قال والله ما اقرت بشيء يدرا
 عن الحد عليه هذا ما ليس الله بنقله من جموعه موبد زاده والله الموفق
 الى سبيل الرشاد **فصل في هذا القدر** وفي جنابات النوازل
 رجل قال لا خير يا حيث لا يقول له بلات والاسن ان يكف عنه
 ولا يجب وكورفع الامر الى القاضي ليعيد ويجوز ولو اجاب به هذا
 لا بأس به ولو قال لا خيراً دتوث او بافاسق او بافاجر او بايرود
 او باخف لا يجب الطرد ولكن يعز بعينه اذا قال الصالح يا صالح
 اما اذا قال للفاسق يا فاسق او قال للصالح يا صالح لا خير وخيار
 التوفير الى القاضي من واحدة الى السبع وثلاثين وهذا عند ما هو
 في الفتاوى وفي شرح الطحاوي في كتاب الحدود والتوفير على من يشبه
 اشراف الاشراف كالنقباء والعلوية وتوفير الاشراف كدباقة وتوفير
 اوساط الناس وتوفير الخنساءين وتوفير اشراف الاشراف الاعلام لا
 غير وهو ان يقول القاضي بلعنه انك تقول كذا وتقول كذا وتوفير
 الاشراف الاعلام وابط الى باب القاضي وتوفير الاوساط بهم
 السوقية الاعلام وابط الى باب القاضي والجس وتوفير الاحسا
 الاعلام وابط الى باب القاضي والضرب الجس بعد ذلك قال القاضي

وسعت من ثقتي ان التغير باخذ المال ان راس القاضى الى الوالى جابر
 ومن جملة ذلك رجل لا يحضر من الجماعة بحجة زعمه بانه باخذ المال وما
 يتصل به من اعباء اذا اساء الادب فليكن ان يعرضه ويؤديه ولا
 يتجاوز الحد به وكذا امر الله تعالى واضربوهن اياح تغير النساء
 عند الحاجة اليه الساحر اذا ادعى انه خالق ما يفعل ان لم يثبت
 انما يقتل من ادعى انه يقتل به دنها ان كانت تعتقد ذلك منهم ما روي
 عن عمره انه كتب الى عماله ان اقتلوا الساحر وارجعوا رجل يمتد
 لعبه للناس ويفرق بين المرء وزوجه بتلك اللعبة فهذا ساحر ويحكم
 بارتداده ويقتل بكمنا ذكر مطلقا وهو محمول على ما اذا كان يعتقد ان
 له امر ارجل علم ان فلانا يتعاطى من المناكر هبل ان يكتب الى ابيه
 بذلك ان وقع في قلبه ان اباه يقدر علم ان يعجز علم ابنه بحل
 ان يكتب به الى ابيه وان لم يقع في قلبه انه لا يقدر لا يكتب وكذا
 بين المرء وزوجه وكذا بين المرء وزوجه وكذا بين السلطان والكرسي
 انتهى هذا ما يبره الله سبحانه عن الخلاصة والله الموفق الى سبيل الرشاد
باب حسنة البرية والبنية عليها فمن الركب في طريق القوم
 ما وطئت دابة وما اصاب بيد يا اورجلها او ارسلها او كدمت
 ارعفت بمقدم السنانها او حطبت ارجلها بيد يا او صدمت امر
 ضربت بنفسها شيئا فلو حدثت هذه الاشياء في السير في ملكه لم يحرم
 الميراث ولا زعم الكفارة ولو حدثت في ملك غيره فلو كان سيده
 كان ملكه الاضمة تملك مطلقا الا ما نجت به رجلها او ذنبها سايرة
 ازلا يملكه الا حراز عنها مع سيرها او عطلت بما اربت او بال

في الطريق سائرة فلو اوقفها بغيره ضمن والاي موضع اذن الامام
 بالتفاد في فيه وان اصاب يديها او رجلها حصاه وتوانا او انارت
 عنبار او جرح اصغر اصفى عنها او افد بوبيا لا يضمن اليق المداية
 والقابض كالراكب في الضمان وعليه الكفارة امر الراكب لانه مباشر وهي
 حكم المباشرة ولا يرتب ان كان المقتول مودته بخلافها امر النجاشي والقابض
 حيث لا كفارة عليها ويرتبان لانها مبيتان والكفارة وجرمان الارث
 ليسا من احكام النسب ضمن عاقلة كل فرس او ارجل دابة الاخران
 اصطفا واما ما لم يكونا من النجم وكان الاصطدام خطاء ولو تعد افضضاها
 امر الدية ولو عشرين فهدرهما ولو واحدهما حرا والاخر عبد افعلة عاقلة
 اخر المقتول قيمة العبد في الخطاء ووضفها في العمد وضمها عاقلة رجلان
 دابة سقط بعض ارجلها على رجل فمات وقائد قطار وطير بغير منه
 رجلا فمات ولو تعد رجلان وفي جانب الابل ضمنا واما اذا لم يكون في
 جانب الاصل بل توسطها واخذ زمام واحد منها ضمن وحده مثل بعير
 ربط على قطار ليس به را علم فابده رجلا ضمن عاقلة القابض الدية
 ورجعوا بها على عاقلة الرابطة فلو رجلا والقطار واقف ضمنها اي
 الدية على عاقلة القابض بل لا يرجع كذا اذا علم القابض انه لا يملك
 بفعله من الدرر والعز وقد تقدم في فصل الضمانات ما يتعلق بالبيان
 فليراجع والله الموفق الى سبيل الرشاد **الفصل الرابع والعشرون**
في الشرب والمراعاة المساقاة الشرب وفي فتاوى القاطن
 الامام الاصل في قوله عليه السلام الناس شركاء في الثلاث النكاح
 الماء والحلأ والنار لم يرد به شركة الملك انما اراد به الاباهة في الماء

الذي لم يجزى نحو الماد في الجياض والعيون والاباب والازهار فلكل واحد
ان يشرب منها وليست دوابه وان في انقطاع ذلك الماء ولا
يسقى به ارضه والازرع وفي الاصل المياه ثلاثة الاولى في نهاية
العموم كالانهار العظام كدجلة والفرات وجيخان وسجوان وهي
ليست بمملوكة لاحد وكل واحد ان يسقى منها وليست وابنه منها
وارضه وليشرب به ويتوضا به وكل واحد نصيب العاجون له السابعة
والدالية واتي بالمسرة واتي بالنهر الى ارضه بشرط ان لا يفر
بالعامه فان افر يمنع من ذلك فان لم يفر ومثل لم يمنع وان
الارض ومثل فلكل واحد من اهل الدار مسلم او ذم او امة او غيبة
منه الثاني في نهاية المقتضى كماء الجب والكوز وليس لاحد ان
يسقى به الا باذن صاحبه وفي الفتاوى في كتاب الصلاة لو صب
ماء جب اترك يقال املاه فان اضطر اليه فحسب يشق به بغير
اذن صاحبه الثالث المتوسط وهو ماء الانهار والابار المملوكة
والجياض وكل واحد احدها ان يسقى وابنه الا اذا كان له حمل ويقور
كثيره يخاف صاحب النهر في المسنيات ويخرب النهر في كنفه
هذه في الفتاوى وان كان الحوض في دار رجل في بستان فانه
آخر منه ليس لصاحب الدار والبستان ان ياخذه ذلك منه الا ان
لصاحب الملك ان يمنع من الدخول في ملكه وكل واحد ان يقول له
حقاني واركن فاما ان توصلي اليه او تملكته من الدخول وهذا
اذا كان له سقي غير ذلك فان لم يكن فله ان يدخل ارضه بغير
اذنه الحل في نسخة الامام الضبي وفي فتاوى القاضى في الفتاوى

او لجل ارض بجنب ليل شرب هذا النهر كان لصاحب الارض
 النهر ليل ان يسق ارضه او شجرا او زراعا ولا ان يصب
 ولا يعلم هذا النهر لارضه وان اراد ان يرفع الماء منه بالقرب
 والاوان ويسق زرع او شجرة اختلف المشايخ فيه والاصح
 انه ليل ذلك ولا يمل النهر ان ينفقه وفي شرح الشافعي لا
 يجوز بيعه وليس لاحد نصب الطاحونة ولا غير ما علم الا نهار
 المشتركة لا قوام مخصوصه وليس للسلطان ان ياذن لهم بذلك
 وان لم ياذن لم يعتبر اذنه نهري بين قوم عليه رضون لم يعرف كيف
 كان اصلا اختلفوا فيه يقسم بينهم على قدر اراضيهم فان كان
 الاعلى لا يشرب حتى يسكن النهر لم يكن له ذلك الا به رضا الاخرين
 والمختار انه اذا لم يكن سق ارضه من غير رفع الامر الى القادر
 حتى يأمروهم بالمحابات فان اطلوا على ان يسكن كل شارب يومه
 جنك وليس لاحد ان يكون منه نهر الا به رضا الاخرين وكذا نصب
 الرعي الا ان يكون موضع الرعي في ارضه ولا يضر ولا بالامان
 كان له شرب في اسفل النهر ففتح ذلك في اعلاه فليس له ذلك
 ومن جعل باب رده في اعلاه اطل له ذلك في خضم العصام
 وقسم شرح الطحاوي في كتاب الشرب للامام خواهر زاده لواراد
 ان يجعل شربه اسفل او اعلى له ذلك وبهكذا في نسخة الامام
 الهندي وذكر صدر الشريعة في كتاب الحفظ ولو اراد ان يسوق
 شربه الى ارض اخرى لم يكن له ان يشرب فيما مضى لم يخرج منه الطريق
 بين قوم اراد احدهم ان يفتح فيه طريقا لمرور اخرى لم يخرج الطريق

في الاصل وفي العيون نهر مشترك بين قوم اذنوا الرجل بالسف
 منه الارجل فانه لم يوزن له ليس ان ليس في يافون الكلام
 روي هشام عن ابي يوسف وفي فزارعة النوازل عن محمد بن مقاتل
 في رجل سرق ماء فحقا الى ارضه او كرمه فانه يطلب له ما خرج وهو
 بمئة ليرة رجل غضب شعبا او تبنا وسمين وابته فعليه قيمة العلف
 وما زاد في الدابة فهو يطلب له قال فلفل قياس هذا الوصف او اراق
 التوت واعطى ربه ^{الصلوة} العلف فالابريم يطلب له وعلية
 الاوراق **فصل في حلال الماء في قنطرة القاضي الامام رجل اراد**
 ان يسقي ارضه او زرعه من مجرى في رجل ومنع الماء ففسد
 زرعه لاشئ عليه كما لو منع الراعي حنطة ضاعت المواشي رجل
 نوبة ماء في يوم معين من الاسبوع فجاء رجل سقى ارضه في نوبة
 ذكر الشيخ الامام علي بن ابي طالب ان غاصب الماء يكون ضامنا وفي
 متفرقات الفقيه ابي جعفر رجل سقى ارضه قنطرة الماء الى ارض جاره
 ان اجبر الماء اجراء لا يسقر في ارضه بل تسقر في ارض جاره
 بعضن وقد تقدم مثل ذلك في الضمانات والله اعلم **فصل في**
الارض الموات وفي الاصل من احياء ارض ميتة باذن السلطان
 ملكها ويرون الاذن لا يحكم بها بغير اذن السلطان
 والارض الميتة كل ارض من اراضي السواد والجبال لا يبلغها ماء
 الا نهارا وليس لاحد فيها ملك وارض بني راس ليست بموات لانها
 دخلت في القسمة ونسب الى اقصى مالك او بايع في الاسلام او
 الى ورثته وان لم يعلم ورثته في اقصى للقاضي وقال يكثر اقال

الامام فلهما الدين المرفيع في تفسير الاحياء ان يبين عليها او
 يفسر او يكرها او يسقيها وهكذا في فرائع النوازل هذا ما سير
 الله سبحانه من قبله في الخلاصة والله اعلم بالصواب **فصل في المزارعة**
 قال في الاصل من المزارعة في المزارع يدفع الى آخر مزارعة المزارعة
 فائدة عند ايج وكذا المعاملة والخارج لصاحب الارض ان
 كان البذر منه وللعامل ان كان البذر منه وان كان من ربا الارض
 فعليه اجر مثل العامل ويجب اجر مثل الارض في المزارعة الفاسدة
 يجب اجر مثل البقر والمراوم قوله يجب اجر مثل الارض والبقر
 يعسر يجب اجر مثل الارض مكروبة اما البقر فلا يجوز ان يستحق العقد
 المزارعة واجر المثل يجب بالقابل عند محمد وعنده ابن يوسف لا
 يتراد على المشروط والمزارعة جانية على رواها والفتو على قولها
 ثم ان الاجاج انما تضع المسئلة على قول من جوزه المزارعة لعلمه ان
 الناس لا ياخترون بقوله ثم للمزارعة سرباط وركن وحكم وصفه
 اما كنهها فالاجاب والفتو اما سرباطها فمخجلة ذلك كون
 الارض صالحة للزراعة وكون رب الارض والعامل اهل العقد
 وبيان المدة سنة او سنتين شرط في المزارعة وفي المعامل يجوز
 منه غير بيان المدة استحسانا ويقع على اول ثمرة يخرج في تلك السنة
 وفي النوازل عن محمد بن سنان المزارعة مع غير بيان المدة جانية
 ايضه ويقع على سنة واحدة وفيه اخذ الفقيه ابو الليث وقال
 انما شرط اهل الكوفة بيان الوقت لان وقت المزارعة عندهم
 متفاوت وابتدائها وانتهائها مجهول وقت المعاملة معلوم

فاجازوا المعاملة وتقع على اول سنة ولم يجزوا المزارعة اما في
 بلادنا فوقت المزارعة معلوم فيجوز وان لم يوقت كالمعاملة ولو
 دفع ارضه فزارعه فثمانه سنة ومنه فاسده ومنه شرطا لها التخلية
 حتى لو شرط في العقد ما يعذر به التخلية مثل على رب الارض بقدر
 المزارعة ومن شرطا لها بيان ما يزرع في الارض قياسا وفي الا
 الاستحسان بشرط ومن شرطا لها بيان منه عليه البذر ومن بعض
 ائمة يلحق ان كان بينهما عرف ظاهر ان البذر يكون على احد هما
 بعينه لا بشرط بيان من عليه البذر ومن شرطا لها بيان
 النصب على وجه لا يقطع الشراكة بينهما في الخارج بان يقول
 بالنصف او الثلث او الربع او ما اشبه ذلك فان بينا نصيبا لهما
 بنظر فان بينا نصيبا لهما من لا يذر من جهة جازت المزارعة
 قياسا واستحسانا وان بينا نصيب من كان البذر من جهة جازت
 المزارعة استحسانا ومنه الشرط في المعاملة ان يكون العقد واقعا
 علما به في حد التوحيث بغيره في نفسه سبب على العامل حتى لو
 عقد عقد المعاملة علما بتناهي عظمه وصار مجال لا يبريد في نفسه
 بسبب على العامل لا يصح المعاملة واما بيان حكمها فنقول حكمها
 بثبوت الملك في منفعة الارض اذا كان البذر من جهة المزارع
 والشركة في الخارج واما بيان صفه المعاملة والمزارعة فنقول
 المعاملة لازمة من الجانبين ولو اراد احدهما السفر ليس الفسخ
 لا بعذر والمزارعة لازمة من قبل من لا يذر منه حتى لا يملك الفسخ
 الا بعذر لكن غير لازمة من قبل من لا يذر قبل الفاء البذر في الاخير

حتى تلك الفسخ من غير عذر لأن فيه اتلاف ماله وهو البذر والاشكال
 لا يجبر على اتلاف ماله بخلاف المعاملة فإن ليس له الوفاء بهما
 بغيره إلى تلف المال على أحدهما فليدفع المصلحة فيها لا البذر والحق إن
 يرضى العامل أو يلحق صاحب النخل من يضطر إلى سبغ لآن فيه ضررا
 ظاهرا أما ترك السفر فليس فيه ضرر ظاهر فافترقا وبعد ما اتفق البذر
 في الأرض يصير لازمة من الجانبين قال في شرح الشافعي بعد هذا الموضع
 سبعة أوجه أحدها أن يكون الأرض من أحدهما والبقر والعامل الباقي
 من الآخر وهذا جائز وصاحب البذر مستاجر الأرض الثاني أن يكون
 العمل من أحدهما والباقي من الآخر وهذا جائز أيضا وصاحب الأرض
 مستاجر للعامل ليعمل الثالث أن يكون الأرض والبذر من أحدهما والبقر
 وآلات العمل والعامل الباقي من الآخر وهذا جائز أيضا الرابع أن يكون البذر
 من العامل والبقر من قبل رب الأرض وهذا فاسد في ظاهر الرواية
 ابن يوسف أنه يجوز أخمس البقر من واحد والباقي من الآخر السادس
 أن يكون البذر والبقر من واحد والباقي من الآخر السابع أن يكون البذر
 من واحد والباقي من الآخر فالمرارعة فاسدة في هذه الوجوه الثلاثة
 رجل رضى أرضا أو تخلل بين رعي المزارع على أن يقوم على النخل نصف
 هذه المزارعة شرطت فيها المعاملة فينظر إن كان البذر من المزارع فسد
 المزارعة والمعاملة لأنه صفقة في صفقة فناء كان من رب الأرض
 جاز كلاهما لأنه إجارة وإن كانت المعاملة معطوفة على المزارعة
 بأن يقول ادفع اليك هذه الأرض فتزرعها ببذرك وادفع
 اليك ثوبها من النخل معاملة جاز مطلقا وفي النوازل رجل له أرض

اراد ان ياخذ بذر امن رجل حتى يزرعها ويكون ذلك بينها فاطيلة
 ان يشتر نصف البذر ويقتضه وسيره الباع من الثمن ثم يقول
 له ازرعها على ان الخارج بيتا لصفاء فما خرج فهو بينهما لان البذر
 منهما وفي النوازل جل دفعه الى رجل ارضا فزارعة سنة واحدة
 هذه فزرعها فرفع ثمرها ثم زرع السنة الثانية بغير اذن رب
 الارض فنبت الزرع او لم ينبت قبله ذلك رب الارض فلم يجز
 ان كانت العادة بين اهل تلك القرية انهم يزرعون مرة بعد اخرى
 بغير فزارعة جديدة فذلك جائز وفي فتاوى الشافعي رجل زرع ارض
 الغير بغير امره ينظر الى الوفاء ان كان مناصفة يكون بينهما نصفين
 قال ابو هذا اذا كانت مودة لذلك باء صاحب الارض عن الا بزرع
 بنفسه ويدفع فزارعة وفي النوازل رجل زرع ارض غيره بغير
 امره فعليه نقض الارض بهذا قول نصير وقال محمد بن سنان ينظر
 بكم انت تاجر قبل استقلا او بكم تاجر بعد استقلا فما يجب عليه
 ذلك رجل زرع ارض غيره بغير اذنه ثم قال رب الارض ادفع الي
 بذر فاكوه اكاراك ان صار البذر مستهلكا لا يجوز وان كان
 قابلا يجوز والله اعلم **فصل في اعطاء المزارعة** ما يكون علم المزارع
 وما لا يكون الاصل ان كل عمل لابد للمزارعة منه لتحصيل الزرع
 المرغوب فيه من الارض المرفوعة اليه فان المزارع يجبر عليه سواء
 كان ذلك مشروطا في العقد او لم يكن كالسقي والتبدير وكل عمل
 للمزارع منه بد في تحصيل الزرع الا انه من عمل لا يبرده وجوده
 الخارج ان كان ذلك مشروطا في عقد المزارعة يجبر عليه وحده البذر

واصلاح المسنيات على صاحب الارض اليه وفتح فرجة النور الصغير
 الكبير على العالم الا ان يبعد او يكون في موضع ثم ظلم تمنعون الماء
 في يكون على رب الارض قال بكذا الفتنة الشيخ الامام ظهير الدين
 وحفظ الزرع على المزارع الى وقت الادراك وبعد ذلك عليها
 وانه شرط الحفظ على المزارع بعد الادراك او شرط مونة الماء على
 المزارع ينبغي ان لا تلف المزارع واذ ادرك الياء ونجا و
 البطح فاطمأ الا لتفاد عليها واذ اصاب الزرع فصلا فادرك
 بقضاه وبيعاه كذلك فالفصل عليهما والسيحان وتعالى اعلم
معلق فيمكن عذر في فتح المزارعة وفي الاصل السفوف والمريض
 من قبل المزارع ولو كان المزارع سارقا نجاف عليه الزرع والتمر
 فهذا عذر ولو اراد صاحب العذر البيع بعذر الدين والبذر
 المزارع ان عمل المزارع في الارض من الكراب والتسوية المسيات
 واشباه ذلك الا انه لم يزرعها فلصاحب الارض ان يبيعها ولا
 شئ للعامل على رب الارض وان كان المزارع فزرع الارض
 وبنى الزرع ليس لرب الارض ان يبيعها حتى يستحصل الزرع فلو
 حب القاض بالدين فلا سبيل ولو زرع المزارع ولم يبن حتى
 لحق رب الارض في دين قاذق اخلف المشايخ في جواز البيع وفي
 مزارعة النوازل رجل دفع ارضه فزارعة فزرع الارض ثم ارب
 الارض باع الارض فزرع فلا يخلو اما ان باعها برضا المزارع
 او بغير رضاه واما ان يكون البذر من جهة رب الارض او من جهة العامل
 فان باعها برضا ولم يكن بنت المزارع والبذر من قبل رب الارض

فلا شيء للزراع من الثمن لانه انما يثبت له حق بعد النبات اما قبل
فلا حق له فيه انه كان البذر من قبل المزارع نابتا فاذ اجاز المزارع
جازه ونصيب المزارع فيه قائم وان كان ذلك بغير رضاه فله المزارع
ان يبطل البيع وكذلك لو دفع الكرم معاملة ثم باعه ان لم يكن
خرج منه شيء فلا شيء للعامل لانه ليس له فيه حق فان خرج فاجازه
جازه ونصيبه فيه قائم وان كان بغير رضاه فله ان يبطل البيع واذا
مات رب الارض بعد ما ثبت الزرع قبل ان يستحصد والبذر من
المزارع يبقى النفقة الى ان يستحصد الزرع استحشا ولا يجب شيء
من الاجر على المزارع بهذا اذا قال المزارع انا لا اقلع الزرع فانه
قال انا اقلع فانه لا يبقى عند المزارعة وان اخار المزارع القلع
لورثة رب الارض خيارا ثلث ان شاؤا فقلعوا الزرع والزرع
بينهم وانه شاؤا انفقوا على الزرع بامر القاضي حتى يبرهوا على
المزارع بجميع النفقة وان شاؤا عزموا حصه المزارع من الزرع و
الزرع لهم وان مات قبل الزراعة بعد ما عمل في الارض بانه كرب
الارض وحفر الانهار انتفعت المزارعة ولا يعزم ورثة رب الارض
للمزارع شيئا ولو مات بعد الزراعة قبل النبات انقلب المشايخ
فيه ولو لم يمت لكن المزارع اخ المزارعة حتى انقضت السنة و
الزرع بقل فارد رب الارض ان يقطع الزرع وابل المزارع
ليس لرب الارض ان يقطع ويثبت بينهما اجارة في نصف السنة
حكما حتى يستحصد العمل عليها انفضا حتى يستحصد وهذا اذا لم
يبر المزارع القلع فانه اراد القلع فله رب الارض خيارا ثلث

على ما ذكرنا واذ انفق بعد ابتها، الزرع باسم القاضى يرجع على المزارع
بنصف النفقة، ولو انقضت مدة المعاملة والشتر لم يترك، والى
العامل العزم يترك بغير اجازة في يده اذا هرب المزارع في وسط
السنه والزرع يعلق انفق عليه رب الارض حتى استحصده على
العامل على انفق بالعام لم يعلو والقول قول المزارع في قدر النفقة مع
يكنه علمه وان مات المزارع والزرع يعلق نقال ورثة المزارع
تحن نعملا على حالها حتى تستحصدهم فذلك لهم ولو قالوا انفق الزرع
ولا نعمل لا يجبروه على العمل **فصل في دفع المزارعة** وفي
الاصل اذا كان البذر من المزارع له ان يدفع الى اخر مزارعة فان لم
يافذ له رب الارض اصلا فلو دفع المزارع مزارعة بالنصف الى
آخر علم ان يعمل بذره والشر في المزارعة الاولى ايض النصف فالطاريح
بين رب الارض والمزارع الثاني نصفه ولا شئ للمزارع الاول
الكل في الاصل والد هذا ما ليس له بنقله من الخافضة **كتاب المساقات**
المساقات هو دفع الشجر الى من يصلح جزء من ثمره وهي كالمزارعة
حكما وخلافا وشروطها حكم المساقات حكم المزارعة وان اعتبر
على صحتها وفي رواية انها باطله عند البعض خلافا لما هو في
كثرونها وفي كل شرط يمكن وجودها في المساقات كاهلية العاقدين
وبيان نصيب العامل والتكليف بين الاشجار والعامل والشركة في الخا
فما بين البذر ونحوه فلا يمكن في المساقات وعند الشافعي المساقات
جائزة والمزارعة انما يجوز في ضمن المساقات لان الاصل هو المصارفة
والمساقات اشبه بها لان الشركة في الربح فقط وفي المزارعة لا يجوز

المشتركة في مجرد الرزح وهو ما زاد على البذر الا المدة فانها تصح بلا
 ذكرها استحسانا فان الادراك الثمر وقتها معلوما ويصح علم اول ثمرة
 يخرج وادراك بذر الرطبة كادراك الثمر الرطبة بالفارسيين ثم
 فانه اذا رضع الرطبة مسافحا ولا يشترط بيان المدة فتمنع الى ادراك
 بذر الرطبة فانه كادراك الثمر في الشجر اقول الغالب ان البذر فيها
 غير مقصود بل يخصص في كل سنة ستة مرات او اكثر وان اراد البذر
 خصيصا مرة واحدة فانه ان يدرك البذر في مالابو بعد البذر
 ينبغي ان يقع علم السنة الاولى وذكر مدة لا يخرج الثمر فيها تلقها
 ومدة تبلغ فيها وقد لا يصح ايراد مدة كذا تصح فلو خرج في وقت
 سمى مفعلا الشرط والافعل فاعمل اجب المثل لا يعمل الى ادراك الثمرة
 وتصح في الكم والشجر والرطب واصول الباذنجان والنخل وان
 كان فيه ثمر الا مدر كالمراعية هذا عندنا وعند الشافعي لا يصح
 الا في الكم والنخل وانما يصح فيها حديث جابر وفي غيره مما يقع على
 القياس وعندنا يصح في جميع ما ذكر طاعة الناس ثم اذا صح
 يصح وان كان الثمر على الشجر الا ان يكون الثمر مدر كالمراعية
 الى العمل قبل الادراك لا بعده كالمراعية تصح اذا كان الرزح
 بقلا ولا يصح اذا استحصه لكن اجارة الارض لا يصح الا ان
 تكون خالية عن زرع المالك فانه مات احدهما او نصف مدرتها
 والثمر في يقوم العامل عليه او وارثه وان كره الدافع او ورثته
 ان كان مات العامل والثمر في يقوم ورثته العامل عليه وان كره
 الدافع وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورثته

الدافع يقوم العامل سحشا دفعا للضرر ولا تفصح الا بعد زوكون
 العامل ايضا لا يقدر على العمل او سارقا يخاف علمه سرقه او ثمة عذر
 ورفض قضاء مدة معلومة لغيره وبكونه الارض والشجر بينهما لا يصح
 لا اشتراط الشركة فيما هو حاصل قبل الشركة والتمر والفوس لب
 الارض والاخر قيمة غرس واجر عليه لانه في معنى فقير الطمان
 لانه السجبار بعض ما يخرج من غلة وهو نصف البستان وانما
 لا يكون الفوس لصاحبه لانه غرس به رضاه ورضي صاحبه الارض فضا
 بتعا الارض وحيلة الجواز ان يبيع نصف الفوس بنصف الارض
 ويستاجر صاحبه الارض العامل ثلاث سنين مثلا يشترى قليل العمل
 في نصيب هذا ما لم ير الله بنقله من صدر الشريعة والله الموفق الى سبيل الرشاد
الفصل الخامس والعشرون في الميثان وما يتعلق به جدارين
 شريكين اراد احدهما ان يزيده في البناء عليه لا يكون له ذلك الا
 باذن الشريك اصر ذلك او لم يضر جدارين دارين انهدم واحدهما
 بنات ونسوة فاراد صاحبه العمال ان يبنيه وابه الاخر قال بعضهم
 لا يجبر الابن وقال الفقيه ابو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد ان يكون
 بينهما ستره قال الامام محمد الدين قاضى حقا، ينبغي ان يكون الجواب
 على التفصيل ان كان اصل الجدار يحمل القسمة ويمكن لكل واحد منهما
 ان يبنيه في نصيب ستره لا يجبر الابن على البناء وان كان اصل الجدار
 لا يحمل القسمة على هذا الوجه يوم الابن بالبناء غشية القضا وجدار
 بين شريكين لكل واحد منهما حوالات فوهي الجدار فزعه احدهما وبنأ
 بمال نفسه ومنع الآخر عن وضع الجدار لا علم ما كان عليه في القديم

قال الفقيه ابو بكر الاسكاف ينظر ان كان عرض الجدار جبالا فليس
 بينهما اصواب كل واحد منهما موضع يمكنه ان ينفذ عليه حائطا يحتمل
 حوله على ما كان في الاصل كان الباني متبرعا بالبناء وليس
 ان يمنع صاحبه عن وضع الحوائط على هذا الوجه حتى يضمن له
 نصف ما انفق في البناء عليه جدار بين رجلين لاحدهما حوله
 وليس للاخر حوله فاراد الذر لا حوله له ان يضع عليه حوله مثل
 حوله شريكه اختلفوا فيه قال الفقيه ابو بكر البلخي ان كانت حوله
 الشريك محدثة فلا خلاف ان يضع وقال الفقيه ابو الليث لا خلاف ان
 يضع عليه مثل حوله ان كان الحائط يحتمل ذلك وشريكه قربان
 الحائط بينهما عليه وذكر في كتاب الصلح اذا كان لكل واحد منهما
 عليه جذوع او جذوع احد هما اكثر فلا خلاف ان يزيد في جذوعه
 ان كان الحائط يحتمل وعن الفقيه ابو بكر البلخي جدار بين شريكين
 لاحدهما عليه بناء فاراد ان يحول جذوعه الى موضع آخر قال
 ان كان يحول من اليمين الى اليسر او من اليسر الى اليمين
 ليس ذلك وان اراد ان يسفل الجذوع فلا بأس لانه هذا
 يكون اقل ضررا بالحائط وان اراد ان يجعله ارفع عما كان لا يكون
 له ذلك لان هذا يكون اكثر عما كان فان راس الحائط لا
 يحتمل ما يحتمل راس الحائط وعنه محمد ان كان الحائط المشترك قد
 قام الرجل فاراد احد الشريك ان يزيد في طوله ليس له ذلك
 الا باذن شريكه عليه وفيه فتاوى الى الليث رجل اذن له جاره
 في وضع الجذوع على حائطه او حفر سرابا تحت داره ثم باع

ثم باع داره فملك شركه رضع جذوعه والرداب الا اذا اشترط
 في البيع ترك ذلك فح لا يكون له ذلك وذكر قاض خال مسائل
 جنس ذلك ان قال احد ثبنا او عرقه في سكة غير نافذة
 برضى اهلها فاشترى رجل من غير اهل السكة دارا منها فله ان يار
 برضع الوفه حاور جدار بينهما اراد احدهما ان يبيع عليه سقفا اخر
 او عرقه يمنع وكذا اذا اراد احدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان
 في القديم كذا في جدار مشترك بين اثنين انهم فظا رانه
 ذو طاقين مثلا صغير فاراد احدهما ان يرفع الحائط الذي هو في
 جانبه ويكتفي بالطاق الذي هو من جانب شركه ستره والى الشركه
 ذلك قال الفقيه ابو بكر البلخي اذا كان اقرا قبل ظهور ما ظهر ان
 بهذا الحائط بينهما وليس لاحدهما ان يحدث فيه شيئا بغير الشركه
 وان كان اقرا ان كل حائط لمن يليه فلكل واحد منهما ان يحدث
 فيه ما احب عليه حائط بين رجلين لاحدهما عليه جذوع فاراد الاخر
 ان يصنع عليه جذوعا مثل جذوع صاحبه ممنعه الاخر لان الجدار
 لا يمتلئ ذلك قال الشيخ الامام ابو القاسم يقال لصاحب الجذوع
 ان شئت فخط عنه ما يمكن لشركه من الحول وان شئت فارفع
 حملك حتى يستويا لان صاحب الحول ان كان وصيه بغير اذن الشركه
 فهو ظالم وان وضع باذنه فهو عاربه والعاربه غير لازمه قال
 الفقيه ابو الليث وعن ابي بكر خلاف هذا ويقول ابو القاسم
 ناخذ عليه جدار بين رجلين لاحدهما حمله وليس للاخر عليه شيء
 فقال الجدار الى الذر لا حمله له فاشترى على صاحب الحمله فلم يرفع

حتى سقط فاض بالشريك قال القاسم اذا ثبت الاشتهاد وكان
 مخفوقا وتمكن من رفعه بعد الاشتهاد يضمن المشهود عليه نصف قيمة
 ما خسر من سقوط غنية حاليطين رجلين انزلهما فبناه احداهما
 غنية الآخر قال ابو القاسم ان بناه بنقض الحاليطين الاول يكون
 متبركا لا يكون له ان يمنع شريكه من الحمل عليه وان بناه بلدين
 او ثلث من قبل نف ليس للشريك ان يحمل على الحاليطين حتى يودر
 نصف قيمة الحاليطين غنية حاليطين رجلين لاحدهما عليه جديع
 واحد والاخر عشرة قال في الكتاب لصاحب الطبع موضع جدع
 وكل الحاليطين الاخر استحسانا وفي القياس يكون جميع الحاليطينها
 وبه كان ابو يوسف يقول ان لا يبرج الى الاستحسان وهو قول
 الجع غنية الفنا وحاليطين مشتركين رجلين وهو وعياض
 لسقوط فارد احدهما النقص واستنع الآخر قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل يحرم على نقصه وعنه اراد احدهما نقص جدار
 مشترك والى الآخر فقال له صاحب انا ضمن لك كل ما يهدم من
 بيتك وضمن ثم نقص الجدار باذن الشريك فانهدم من منزل المفقون
 له شيء لا يضره فانه ذلك غنية يهدم بينه وبين ابطر ان يتضررون بذلك
 كان لهم جبهه على البناء اذا كان قادرا والمتا ريس لهم ذلك طاعة
 او حرام مشترك بعضه انهدم والى الشريك عن العمارة بغير انا اذا
 انهدم الكل وصار حيا لا يجبر وان كان الشريك معرا يقال النقص
 حتى يكون دينا على الشريك ولو اتفق احدهما في حتمها بغير اذن
 الشريك لا يكون متبرعا خزانة الفنا ورهنها بالبرقة بنقله من حجج مؤيد

وفي صلح النوازل رجل اراد ان يتخذ داره بسنانا ليس لجاره ان
 يمنعه من ذلك اذا كانت الارض صلبة لا يتعد حصر الماء الى جداره
 وان كانت رخوة يتعد الى جداره له ان يمنعه وعلم هذا الرجل
 وكان طامحا او جعل للقضارة وعلم هذا الواراد ان بينه حماما
 اصطبل او في صلح القناور اذا كان لرجل ثقله فخرج سقها الى ملك
 الغير فاراد الاخر قطعها له ذلك وفي بيع النوازل رجل له دار قد
 نزلت اعصاب شجرة لرجل واخذت هوا داره فقطع صاحب الدار
 الاعضان ان امكن لصاحب الشجرة ان يرفع هوا داره من غير ان
 يقطع بان يجمع الاعضان وليشد ما يجبل صنم وان كانت غلاظا
 لا يمكن ان قطعها من الموضع الذي يقطعها الحاكم لورفع اليه ليعلم
 وان قطع اكثر مما يقطعها الحاكم ليعلم في غضب القناور وفي
 قناور الفضل في كتاب الدعور رجل بين السقف الاعلى في منزل
 امراته ثم اراد رفعه ان يناه بامر ليس للرفع والبناء لها وكذا
 كل من بين دار غيره بغير امره يكون له وان بين بغير امره ان يرفع
 الا ان يضر بها في يمنع وفي الوصايا ان بين لها يكون لها وفي قوايد
 الفضل رجل يهدم منزل امراته برضائها ثم بناء بقصد وبقصد فحسب
 آخر اشتراه بما له ان بين لامرته لم يكن له في البناء حتى وذكر
 فقيدتها ابوا سحاق انه ان اشهد وقت البناء انه بين ليرجع عليها
 كان البناء له وان لم يشهد كان البناء لها ولا يرجع عليها بشئ وعلم
 هذا العمارة في كرمها انتم هذا ما ليس له نقله من الخلاصة والله الموفق
 الى سبيل الرشاد **الفصل السادس والعشرون في السير في السبيل**

اسير امان الذم والبراءة لا يصح الا اذا حكم بانهم ذمة فخرج يجوز
 وكذا حكم العبد والمحدود والاعمى لا يجوز ولو سلموا ان ينزلوا
 على حكم اسير في ايديهم فلا امام ان لا يجيبهم الا اذا امنه على
 قرابة يدخل الولدان في حق الامان استحسانا بخلاف العصبية
 لقربان السلطان اذا امن الكفار بشرط الذنب لا يصح امانه حتى
 لو ظهر عليهم ذمة اقياء وان امنهم مطلقا فاشتغلوا في الذنب
 انقضى امانهم وهذا اذا كانوا كثيرا بحيث يكون لهم قوة وشوكة
 اما الواحد من المستسلمين اذا قطع الطريق لا ينقض امانه وكذا
 الاثنان والثلاثة الكافر اذا اسلم قبل الاسر بعد ما وقف الداية
 على الكفار لا يكون فينا وهو حر وماله له **مصلحة مسلم في جميع المملكات**
 وفي الفصول بكتابنا في الكفار بينهم موادعة دخلوا دار الاسلام
 وبنيهم وبين المسلمين ايضاً موادعة ثم تنازعوا فيما بينهم وتختلفوا
 ثم وقف الداية على احد الطائفتين واستولوا على المقهورين
 وباعوهم في المسلمين قبل الاحراز بدار الحرب لا يجوز الشراء منهم ولو
 ان اهل الهند واهل الترك اذا استولوا على طرف من الروم و
 احزروا بدار الهند ثبت الملك لاهل الهند وكذا اثبت الملك
 لاهل الترك والاحراز بدار الحرب شرط امانه بدارهم فلا ولو
 باع واحد منهم شيئاً من هذه اطملة يجوز اهل بلدة يدعون الاسلام
 فيصلون ويصومون ويقرؤن ومع ذلك لعبدون الاوثان
 فاعار عليهم المسلمين وسبواهم فاراد اننا ان لا يشتر من
 تلك السبايا ان كانوا يقرؤن بالعبودية للملكهم جاز الشراء وان

لم يكونوا مقرين بالعبودية للملكهم جاز شرا، الصبي والنسوان
 الكبار مسلم فخر اراطرب بامان نجاء ان من اهل اراطرب
 بام او بام ولده او بعتة او نجالة او ولده قد حررنا بغير ما من المسلم
 المستامن لا يشتريها منه هذا قول اكثر المستأجرين وقال الكرخي
 ان كانوا لا يبرون جواز البيع لا يجوز وان كانوا يبرون جواز
 البيع يجوز واذا بطل البيع على القول الاول او على القول الثاني
 ان كانوا لا يبرون البيع فاذا خرجوا الى دار الاسلام غلوا فيه
 قال بعضهم بملكه بالقره وان كان البيع باطلا وصحح الى السابغ
 ان راجع جواز البيع ملكه مطلقا وان كان لا يبر جواز البيع ان
 اشتراه وذهب بذكرها ملكه قال المصنف وفي السير الاصل
 في باب صلح الملوك في المواقعة مسألة تدل على انه يجوز البيع اذا
 رأى السابغ جوازه وان تهرج به بعض الحكماء عندهم ان من
 تهر منهم صاحبه ملكه جاز الشراء وان كان الحكماء عندهم على خلاف
 هذا لا يجوز لم يخرج امرأته في دار الحرب وكانت كافرة
 تركته واعطى الاب صداقها واصغر في قلبه انه يبيعها فخرج
 بها الى دار الاسلام واراد بيعها فابيعها باطلا في هرجة تتردد به
 اذا خرجت موطوعا لعدم القهر اراطرب اذا دخل دارنا بامان
 مع الولد فباع الولد لا يجوز لان الولد داخل بالامانة وخرج اجرة
 البيع نقض الامان ملكات الملوك الذين في دار الحرب اهدى الى
 رجلى المسلمين يهدونه احرارهم او من بعض اهلها فان كان النذر
 اهدى اليه ليس بينهم وبينه قرابة كان مملوكا لمن اهدى اليهم وان

كانت ذات رحم محرم او امرأة قد ولدت منه لم يكن مملوكا للغير
 اهدى اليه هذا ما يبرأه مما ينقله عن الخالصه والله الموفق الى سبيل
صلح الفداء الاباء رجل سب رايه ضعيفه فاصطفاها ابن
 ثم جاء صاحبها واراد اخذها فاقترعوا قال قلت حين خليت سبيلها
 من اخذها من رله وانكر ان يثبت عليه البينه واستخلف فتكل من اللواجد
 وان كان حاضرا يسمع هذه المقالة او غاليا فبلغه الخبر قال الصدر
 الشريف وهو اختيارنا من ارسل صدرا وان لم يكن في هذا الكتاب
 وان اختلفا فالقول قول صاحبها مع يمينه انه لم يقل لم يكن اخذها
 رجل قال لاخر ادخل كتمان وخذ من العقب فله ان ياخذ قدر ما شبع
 ابن ابراهيم رجل قال اذنت للناس في ثمر غلي ومن اخذ شيئا
 فهو له من الغنم واخذوا من ذلك شيئا كان لهم ذلك وفي الاجاب
 رجل قال لاخر انت في حل من مالي فهذا علم الدراهم والذناير ولو
 اخذ فاكهه او اثلا او خنقا منه لا يجل وفي القناور لو قال الرجل لاخر
 انت في حل مما اكلته من مالي واخذت او اعطت حل الاكل ولا
 تحل الاخذ والاعطاء رجل قال لاخر اهلكت من كل حق هو لك
 على ففعلوا ابراه ان كان صاحب الحق عالما به بري حكما وديانة
 وان لم يكن عالما به بري حكما بالاجماع وما ديانة فعند محمد لا يبرأ
 ديانة وعند ابى يوسف يبرأ وعليه الفسور وفي صلح الاصل في
 باب الصلح في القمار للامام الرضى ان الابرار عن الحقوق
 المجهولة جائز سواء كان الابرار بعضا او بغير بعض رجل قال
 لاخر جعلت في حل الغنم وفي الدارين رجل قال للمدعي انه لم يفت

ما عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليل و
 البراءات لا يجمل التعليل وكذا لو قال رب الدين اذا مات
 في حل لانه هذه وصية وكذا لو قال لزوجها الميراث اذا مات
 في مرضك هذا فانت في حل مخرج او فانت مخرج عليك صدقة
 فهو باطل لان هذا مخاطرة وتعليل ولو قال لمدبونه ان مات
 فانت مخرج من الدين الذي عليك جائز ويكون وصية من الطبيب
 والمطلوب وفي رواية الفتاوى لو قال لا اخاصك ولا اطلب
 منك شيئا ما لي فذلك من هذا الين بشر هذا ما ليس الله ينقله من
 فصول العباد والله الموفق الى سبيل الرشاد **الفصل السابع**
والعشر وان يما يكون اسلامه من الكافر وما لا يكون وما يكون
كفره من الكفر وما لا يكون وفي شرح الصدور اذا قال الكافر الذي
يحب الباطل سجانة كعبه الاوثان او يقر بالبار وشرك غيره
 كالشوية فانهم اذا قالوا لا اله الا الله كان منهم اسلاما وكذا اذا
 قالوا اشهد ان محمدا رسول الله لانهم يمتنعون عن كل واحدة
 من الكلمتين فاذا شهدوا بها فقد انتقلوا عما كانوا عليه فيحكم
 بسلامتهم وفي السير اذا حمل علم مشرك يقتله فقال لا اله الا الله
 وهو ممن لا يقول ذلك فهو مسلم ينبغي ان يكف عنه وكذا اذا شهدوا
 برسالة محمد صلى الله عليه وسلم او قالوا اننا على دين الاسلام او على شريعة
 ولو رجع يقتل وفي التجريد منهم من يقول بالتوحيد وحجج الرسالة
 فاذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما واذا قال محمد رسول الله يصير مسلما
 والمجوس اذا قال هذا كذا است وهم يبينون ان حكمهم بسلامة وفي مجموع

النوازل مجوسه قال صل على محمد لا يكون اسلاما وقال محمد بن مقاتل
 سمعت محمد بن الحسن يقول اذا قال اسلمت فهو اسلام وهكذا قال
 غيره من العلماء لان المشرك اذا قال انا مسلم فهو ممن لا يقول ذلك
 كعبدة الامم انان وهو عنده ناسلم ولو قال اردت منه التودد حتى
 لا تضلني لا تقبل منه هذا في الاجناس وفي الروضة لو قال الكافر
 امنت بالله بما آمن به الرسل صلوا مسلما وفي مجموع النوازل اذا قال
 الكافر الله واحد يصير به مسلما ولو قال اللهم دينك حق لا يصير مسلما
 وقيل يصير مسلما الا اذا قال حق لكن لو آمن به وفي نوادر ابن سيم
 قال محمد بن يهودي رضي قال اسلمت وقطع بيانه لا يصلح عليه ان
 مات ولو قال برئت من ديني ودخلت في دين الاسلام يكون مسلما
 وفي النجاشي لو قال اليهودي انا لاله الا الله وابراء عن اليهودية
 او النصرانية او كل واحد منهما قال ذلك فليس باسلام ولو قال مع
 ذلك وادخل في دين الاسلام او دين محمد عليه السلام كان مسلما
 وفي الاجناس كافر اذن قال يكون مسلما وفي مجموع النوازل لو اذن
 في وقت الصلوة يجبر على الاسلام اما لو قرأ القرآن وتعلم لا يكون
 اسلاما وفي الاجناس لو شهدوا انهم رأوه صلى الصلوات الخمس
 مع المسلمين في الجماعة كان ذلك اسلاما وفي الروضة الكافر اذا
 صلى وحده فهو من اسلام الله وهكذا في الاجناس وما يتصل بهذا
 ايمان الياس غير مقبول وكونه الياس المختارا انما مقبوله اذا
 اكره على الاسلام فاجبر عليه الاسلام علم ان يكون مسلما فان
 عاد الى الكفر لا يقتل ويجبر على الاسلام وفي نوادر ابن سيم السكران

اذا اسلم يكون اسلاما فان رجع عن الاسلام يجزئ العود ولا يقتل
 وقال محمد لا يجزئ على الاسلام وفي السير الكبير يصلون المسلمون على
 ميت يقولوا احد بعد ان يكون عدلا في مجموع النوازل فمر اخل
 دار الحرب وسرق صبيا وادخل دار الاسلام يحكم باسلامه ولو ائتم
 الصبي لا يحكم باسلامه لانه ملكه بالشراء الرافضة اذا كان الشيعي
 وبلغنما يكون كافرا او ان كان يفضل عليا عليه بكر وغيره لا يكون
 كافرا لكنه مستبذ والمعتزلة مستبذ الا اذا قال باستحالة الروية
 فنجح هو كافر وفي المتن سئل ابو جعفر عن مذهب اهل السنة والجماعة
 فقال ان تفضل الشيعي وحب الحسين وتترك المسيح عليه السلام فافضل
 خلف كل خير وفاجر والله اعلم **فصل في ما يكون كذا من المسلم وما لا**
يكون وينبغي للمسلم ان يتعود من ذلك ويتذكر هذا اصبا حاسدا
 فانه العصبية عن هذه الورطة بوعده النبي عليه السلام والله اعلم
 اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واسئلك
 مما لا اعلم **ومنها** اذا كان في المسئلة وجه يوجب الكفر ووجه
 يمنع من الكفر ان يميل الى ذلك الوجه الجاهل اذا تحل عليه الكفر
 ولم يدركها كفر قال بعضهم لا يكون كافرا ولا يعذر بالجهل وقال بعضهم
 يصير كافرا **ومنها** من ان يلفظ الكفر ولم يعلم انه كفر الا انه ان
 به عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا لبعضهم ولا يعذر بالجهل
 اما اذا اراد ان يتكلم في غير ذلك كلمة الكفر والعياذ بالله من غير
 قصد لا يكفر **ومنها** ان من خطب بآله ما يوجب الكفر ولو تكلم به واد
 كاره لذلك فذاك محض الايمان **ومنها** اذا عزم على الكفر ولو بعد

مائة سنة يكفر في الحال وفي النصاب بخلاف الاسلام حيث لا يصير
 الكافر مسلما بالنعيم على الاسلام **ومنا** ان من اعتقد اهرام حلالا
 او على القلب يكفر اما لو قال حرام هذا حلال للشرع والحق السلف او
 بحكم الجبل لا يكون كفرا رجل قال هذا بتقدير الله تعالى فقال ظالم انا
 افضل بغير تقدير الله تعالى يكفر وفي قتاور القاضى الامام رجل حلف قال
 الله يعلم انه ما فعلت كذا او هو يعلم انه فعل اختلف المشايخ فيه حكاه
 عنه الشيخ الامام السمعاني الزاهد انه قال وجدت رواية في هذا
 انه يكفر وكذا الوصل مع الامام الى غير القبلة **ومنا** او قال بعضهم اذا
 قال الله يعلم انه لم يفعل كذا او هو يعلم انه قد فعل لا يكون كفرا الا اذا
 اصح وفي القتاور رجل قال ان قلت كذا فانا كافر او يهودي او
 نصراني على الاستقبال يكفر وليس بدين مذهب علما ثابلا هو وغير
 عندنا وقد تقدم ذلك في الايمان رجل كلف بالان طابا وقلبه
 مطمئن بالايمان يكون كافرا او لا يكون عند الله موثرا رجل قال
 استقبلني امر اردت ان اكفر لصغير كافرا او لو ادعى رجل النبوة
 فطلب رجل المعجزة قال يكفر وقال بعضهم ان كان غرضه اظهار
 حجة واقضاه لا يكفر وفي القتاور رجل قال انا مؤمن ان شاء
 الله تعالى يكفر ان قال غيرنا ويل لو قال لا ادرى اخرج من الدنيا
 مؤمنا او لا لا يكفر كافرا جاء الى رجل قال اخرج من الاسلام
 وقال الرجل اني اذهب الى فلان العالم يكفر وقال الفضل بن الوليد
 لا يكفر رجل قال لا يا يهودي فقال السبيك او قال يهودي كبير يكفر
 ولو قال لا فبعض الله روحك على الكفر **ومنا** الى يوسف انه لا يكفر

والسيد مال الصدر القاضى برهان الدين الائمة رجل علم امرأة الرواة
لتين علم زوجها بكفر يكفر المعلم قال الفقيه ابو الليث يعني علمها او
انها بذلك وفي التوازل رجل قال انما يكفر وكو قال النضرانية
خير من اليهودية يكفر وينبغي ان يقول اليهودية شر من النضرانية
رجل وضع فلسفة الجحوى علم راسه قال بعضهم يكفر وقال بعضهم
لا يكفر وقال بعض المتأخرين انه ان كان له صورة البرد اولان
البقرة لا تعطيه اللبن لا يكفر رجل تصدق من اطعام ويرجو الثواب
يكفر ولو علم الفقيه ودعى له واثن المعطى كف ولو قال لا فكل من
الاطلال فقال اطعام احب الي كف وكذا فاسق يشرب الخمر فجاؤا بزيادة
وشتر الدرهم عليه كفوا ولو قال حرمة الخمر لم تثبت بالقرآن يكفر
وفي النصاب من الغنى عالما بغير سبب لم ينفى عليه الكفر وفي
نسخة الخمر والى رجل مجلس علم مكان مر قف ويسلموه عنه سائل
بطريق الاستفزا وهم يقرؤونه بالوسايد وهم يصحكون بكفرون
جميعا وفي النصاب رجل قرا على ضرب الدف او القصب يكفر
لاستحقاقه بالقرآن رجل يدخل آية القرآن في الدعاء او يلقاها
ويقول وكاسا دياقا او قال خانه باك كره است جود السماء
والطارق وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل سمى بكفر العالم
رون الجاهل ولو قال طاف في الصدر والباقيات الصالحات خير يكفر
في نسخة الخمر والى وفي النصاب رجل قرا على ضرب الدف او
القصب يكفر لاستحقاقه بالقرآن رجل شرب الخمر وقال بسم الله
او قال لا عند الزنا يكفر وكذا لو اكل اطعام وقال بعد اكل اطعام الحمد

اختلفوا فيه وفي نسخة الخمر وان قيل لا يصلح وهو في وقت الصلاة
 فقال لا يصلح بادره لا يكفر وفي مجموع النوازل لو قال لا خير في
 الدنيا تسأل الآخرة فقال انك انك بالنية يكفر وفي القضاء
 سلطان عطس فقال له رجل بكك الله فقال له رجل لا يقال لك
 بكك الله ومن قال السلطان في زماننا عا د لا يكفر لانه جابر ومن
 سمي الجور عدا لا يكفر وفي النصاب كذا قال الامام علم الهدى
 ابو منصور الماتريدي وقال بعضهم لا يكفر قال اذا قبل المسلم اسجد
 للملك والاقبلناك فالأفضل ان لا يسجد لانه كفر والأفضل
 ان لا ياتى بما هو كفر صورة وفي الاجناس قال ابو ج لا يصلح علم
 غير الانبياء والملائكة اللعن علي بن زيد بن معاوية لا يغير ان يفعل
 وكذا الخجاج قال سمعت عن الشيخ الامام الزاهد قوام الدين الصفار
 انه كان يحكي عن ابيه انه يجوز ذلك ويقول لا تلعنوا علم معاوية
 واما لا بائس باللعن علي بن زيد هذا ما يهر الله تعالى بنقله من الخلاصة
 وحسبنا الله ونعم الوكيل **الفصل الثامن والعشرون في الوصية**
 وفي شرح الطحاوي الأفضل لمن كان له مال قليل ان لا يوصي اذا
 كان له ورثة والأفضل لمن كان له مال كثير ان لا يتجاوز الثلث
 فيما لا معصية فيه ولو صرح فيما لا معصية فيه ونعم الامام الفضل اذا
 كانت الورثة صفارا فنكر الوصية افضل قال مالك اروي عن
 ابي يوسف وان كانوا بالغين ان كانوا اقرباء لا يستقون
 بشئى التركة فنكر الوصية افضل وان كانوا اغنيا، وليستقوا
 بالثلث فالوصية افضل وقد رالا استقنا، عن ابي ج اذا نكر

لكل واحد من الورثة اربعة آلاف دون الوصية وعن الفضل عشرة
 آلاف وفي الموضع الذي اراد ان يوصي يشيئ ان يبدل بالواجبات
 وان لم يكن عليه شئ من الواجبات يبدل بالقرابة فان كانوا غنيا
 فبالخير ان **تسقط منه** وفي شرح الطحاوي ثم الوصية يشترط فيها القبول
 وذلك بالصرح او بالدلالة وذلك بان يموت الموصى له بعد
 موت الموصي وفي الخبر بدو الدلالة ان يموت الموصى له قبل قبوله
 والرد بعد موت الموصي فيكون مودة قبول الوصية ويكون ذلك
 ميراثا لورثته وقبول الموصى له ورثته قبل موت الموصي لا يعتبر ثم
 الوصايا اربعة اوجه منها ما يجوز اجازة الورثة او لم يجوز وان
 اوصى لاجنب ثلث ماله او بكل ماله ولا وارث له ومنها ما لا يجوز
 واجازت الورثة وهو الوصية للحر في بخلاف المسان والذمي
 فانه يجوز لها الوصية استحسانا ومنها ما يجوز اجازة الورثة بان
 اوصى بأكثه من ثلث ماله لاجنب او اوصى لواحد من الورثة لا يجوز
 الا بالاجازة من الورثة اذا كانوا بالغين ومنها ما يكون مختلفا
 فبعض الوصية للقاتل واجازة الورثة عندهما يجوز وعند البعض
 لا يجوز ثم في كل موضع يشترط الاجازة انما يجوز اذا كان المخرج
 من اهل الاجازة بانه كان عاقلاً بالغاً صحيحاً فاذا اجاز طلقه
 له ملكه من الموصى لامن المخرج هذا في الخبر بدو في قتال القاض الامام
 رجل اوصى بجميع ماله للفقراء او لرجل بعينه لا يجوز ذلك الا من
 الثلث فانه اجازت الورثة في حياة الموصى لا يعتبر اجازتهم وكان
 لهم الرجوع فان اجازوا بعد موته صح الاجازة ثم الوصية

ثلاثة انواع في وجه يكون الموصر له كالمودع والوصية في يد الموصي
او في يد الورثة كالمودعة نحو ان اوصى بعين مال قائم وذلك يخرج
من الثالث حتى لو ملك غير نقد لا يضمن وفي وجه يكون الموصر له
كالشريك مع الورثة نحو ان اوصى بثلث ماله او ربع ماله يكون
مال الميت مشتمل كما حتى ان ما يملك ملك بائع او ما يبيع يبيع بائعا
ج وفي القصاص والفضاء لا يقدر علم الكلام لضعف
قواصم واشار به ارباب ويعلم ان يعقل ان مات قبل ان يقدر
علم الظن جازئ وصية وقال في النوازل هذا محمد بن مقاتل اما
لا يجوز عند اصحابنا وفي واقعات الناطق اذا اصابه فاجاز
لنفسه فلم يقدر علم الكلام فاشار بشي او كتب وقد تقدم وطال
اراد به مدة سنة فهو بمنزلة الاخرس وفي النوازل قيل للمريض
اوصى بشي فقال ثلث ماله ولم يزد علم هذا ان قال علمه ان لم يزد
يخرج ثلث ماله للفقراء وقال محمد بن سلمة ثلث ماله للفقراء ولم يزد
هذا القليل قال هذا موافق لما ياتي بعد هذا فان قال لو
قال ثلث لفلان او ثلثي او ربعي لفلان في الاصل هذه وصية
جائزة وكذا لو قال بعد موتي بخلاف ما لو قال في صحة ثلث ماله
لفلان ولو ذكره في خلال الوصايا او اضافه اليه بعد الموت وكان
ذلك في الصحة يكون وصية وفي المرض علم هذا وكذا لو قال في مرضه
اخرجوا الف درهم من ماله او لم يقل من ماله ولم يزد علم هذا ان
كان في ذكر الوصية جازئ واليرث الى الفقراء ولو قال ثلث ماله وقف
ولم يزد علم هذا ان كان ماله درهم او دينار فهذا القول باطل

وان كان ضياعا صادرا وقفا على الفقراء، المبلغ النوازل وفيه ثلث
 هاشم لو قال ثلث ماله لعتقها فالوصية باطله عند الجرح وعند
 محمد تصرف له وجوه البر ولو قال انظر الى ما يجوز لي فاعطوه
 فهذا على الثلث رجل او صريفاً يتخذ الطعام بعد موته ليطلع الناس
 ثلاثة ايام فالوصية باطله هو الاصح اوصى بالثلث الى وجهه بغير
 تصرف الى القضاة او بناء المسجد او طلبه العلم رجل او صريفاً
 والا جنب فلا جنب نصف الوصية وبطلت الوصية للوارث ولو اوصى
 لحي وميت فجميع الوصية للحي والمرتب اذا اقر لوارثه ولا جنب
 بدلين بطل ذلك كله **فروع من** وفي مجموع النوازل الوصية للغير
 بعين من اعياء ماله لا يصح اما لو اوصى بثلث ماله مطلقا يصح
 يكون وصية بالعتق اخرج من الثلث قيمة العبد عتق كله بغير سعاية
 وان خرج بعضه عتق وسع في بقية قيمة وفي الجامع الصغير رجل
 اوصى بثلث ماله لامهات او لاده وهن ثلث وللفقراء المساكين
 يقسم الثلث بينهم على حصة اسهم سهم الفقراء وسهم للمساكين
 وثلثة لامهات او لاده وعند محمد يقسم الثلث بينهم على سبعة سهم
 لامهات الاولاد ثلثة واثنان للفقراء واثنان للمساكين ويجوز
 الوصية لما في البطن وما في البطن الجارية ولا يجوز الوصية للحيين
 والوصية لاهل الطب باطله جري دخل دار الاسلام بامان فاصح
 بماله كله لمسلم او ذمى صحيح **وصية النكح** فيما زاد او على الثلث لا يجوز
 ووصايا الذمى على وجهه اربعة ان اوصى بما هو قربة عندنا وعندهم
 كالصدقات وعتق الرقاب والاسراج في بيت المقدس وان نفقنا

به الشك والديلم صحت سواء اوصى لقوم باعيانهم او لم يسموا
 كما لو فعل في صحة وانما نزلوا اوصى بما هو معصية عندنا وعندكم كالصدا
 للمغنية والناجحة ان اوصى لقوم باعيانهم صحت الوصية ويكون تملكها
 وان اوصى لقوم لا يحصلون لا يصح الاث اذا اوصى بما هو معصية
 عندنا ومعصية عندهم كالوصية ببناء المسجد او بامرأه او بابط
 فان سمي لقوم باعيانهم صحت فيكون تملكها منهم وتبطل الجهة التي
 عينها ان شاءوا فاعلوا ذلك وان شاءوا تركوا وان كانوا الاكبر
 لا يصح الرابع اذا اوصى بما هو معصية عندنا طاعة عندهم كالوصية
 ببناء البيعة او الكنية ان كانت لقوم باعيانهم صحت بالاجماع
 وان كانت لقوم لا يحصلون صح عندنا في صح عندهم لا تصح والذم
 لو جعل اياه بيعة او كنية في حياته فترى ان عندنا ما عندنا في صح
 فلان كالموقوف في حق المسلم واما عندنا فلان وصية الذم بما
 لا يكون فمرية عندنا لا يجوز والله اعلم **ح** **آخ** في الرجوع والوصية
 وفي شرح الطيور اذا اوصى بالامنة لرجل ثم باعها الموصى او
 اخفها او دبها او كاتبها او باعها من نفسه فانه كالمالك يكون البطلان
 للوصية بخلاف ما لو اوصى ببيعها من فلان فانه لا يكون رجوعا
 وفي مجموع النوازل كذا الواجب عن ملكه بترط ان كان بطلت
 الوصية ولو عادت الى ملكه لا تصح الوصية على اربعة اوجه في وجه
 يمتثل الضح بالقول وفي وجه لا يمتثل بها وفي وجه يمتثل باحدهما في
 الآخر اما الوجه الذي يمتثل الضح بالقول والفعل فهو الوصية بالفضيل
 لرجل والضح بالقول بان يقول رجعت عن تلك الوصية وبالفعل

أن يخرج عن ملكه وأما الوجه الذي لا يحتمل الصبح بالقول والفعال
 هو التدبير وأما الوجه الذي يجوز الرجوع بالقول دون الفعل فهو
 الموصية بثلاث ماله أو ربع ماله الذي رجع عنها بالقول صح وأن اخرج
 عن ملكه بالبيع لا يبطل الوصية وينفذ الثلث الباقي وأما الوجه
 الذي يجوز الرجوع عنه بالفعل دون القول فهو التدبير المقيد بأن
 رجع عنه بالقول لا يخرج ولو باع المدين المقيد صح الكل في شرح
 الطحاوي وفي الخبر يدلوا وصية بنوب ثم قطعه وعاطه أو يقطن
 فقله أو يغزل فصبه أو يجدي فضنه أنا أو يقطن ثم خشي له أو
 بطلت فبطن بها أو بشاة فذبحها أو يقضي فقتضه فجعله قبا أو
 الوصية في جميع ذلك ولو أوصى بدار فهدمها فهذا ليس برجوع
 ولو أوصى بعبد فخرج من ثلثه ثم أوصى به لآخر فهو بينهما نصفان ولو قال
 العبد انه أوصى به لفلان فهو لفلان يكون رجوعا قال أبو يوسف
 إذا أوصى بوصية ثم قال لا أعرف هذه الوصية أو قال لم أوص بهذا
 فهو رجوع وقال محمد لا يكون رجوعا وفي الطابع الكبير لو قال انه هدوا
 انه لم أوص بشيء لم يكن رجوعا ولو قال كل وصية أوصيت لفلان
 فهو باطله فهو رجوع فلو قال حرام أو أباد ليس برجوع وأعلم
فصل في الوصية بالكفارة وفي الخبر إذا اجتمعت الوصايا والثلث
 يضيّق عن الجميع إن كانت من وقت بدأ بما بدئ به الميت
 وأختلف الروايات عن أبي يوسف في الحج والزكاة في رواية يبدأ
 بالحج وفي رواية يبدأ بالزكاة والحج والزكاة يقدمان على الكفارة
 والكفارات مقدمة على صدقة الفطر وصدقة الفطر تقدم على الصدور

والغزير والكفارات مقدمة على الأصحية والواجب يقدم على
 النافلة وفي النوافل يقدم فيها ما يقدم به الميت وأما الوضايا
 بالعتق فإن كانت في كفارة فحكمها حكم الكفارات وإن كانت
 من غير واجب فحكمها حكم النفل فإنه كان مع شر من هذه الوضايا
 الثانية حقالة تكملة وصية لأمر صرف بما أوصى له وجعل كل
 جهة من جهات القرية منفرا بالعرف نحو أن يقول ثلث
 ماله في الحج والزكاة والكفارات ولزيت علم أربعة أسهم
 وفي النوافل لو أوصى بالاطعام عن خواتب صلاة يطعم
 لكل صلاة نصف صاع من الخنطة هو الأصح **فصل في العيون**
 رجل أوصى بثلث ماله للفقير وهو في بلد ووطنه في بلد آخر
 إن كان معه مال يصرف ذلك الفقراء هذا البلد وما كان في وطنه
 يصرف الفقراء ووطنه محام الزكاة ولو أوصى به تصدق
 بثلث ماله على فقراء بلخ فالأفضل أن يصرف إليهم وإن أعطى
 غيرهم جاز وهذا قول أبي يوسف وعليه الفتوى وقال محمد لا يجوز
 وكذا الوصى بأنه تصدق على فقراء الحاج فتصدق على غيرهم
 وفي النوافل لو أوصى به تصدق في عشرة أيام فتصدق في يوم
 جاز رجل أوصى لاهل السجوة أو لينا من أو الزمن أو الأرامل
 أو الفارسين أو أبناء السبيل فإنه يعطى فقراهم دون ثلث ثلثهم
 ولو أوصى بثلث ماله للرباط قال الفقيه أبو الليث إن كان هنا
 دلالة يعرف أنه أراد به المفتين في الرباط صرف إليهم وإن لم
 يكن هناك دلالة يصرف إلى العامة أما الوصية بسجدة أو بقنطرة

كذا فبينة وهو لم ينها واصلاحها كذا روى عن محمد بن عيسى
 انها باطلة الا ان يقول ينفق على المسجد ولو قال السب المقدس
 ينفق على المسجد اسراجا وهو ذلك ولو قال ثلث ماله
 للمكة فهو جائز ويعطى لمن ملكه هذا في العيون ولو اوصى
 بان يخرج ثلث ماله لمجاورة ماله لا يجوز لهم لا يجوزون فالوصية جائزة
 ويصرف الى اهل الحاجة منهم وان كانوا اخصوا قسم على
 رؤسهم ولو قال اوصيت لفلان ثلث ماله وهو الف درهم و
 الثلث اكثر فله الثلث بالغامبلغ وفي الفتاوى الصغرى يعتبر
 في تنفيذ الوصية في الثلث القيمة وفي القسمة **فصل في الوصية**
الاقارب والجار وفي الزيادات لو اوصى بثلث ماله لاقربائه
 فعند ابي حنيفة لا يستحقها هذه الوصية شرابط ثلاث احدها
 لا يعطى كل الوصية لواحد الثانية المحرمية كما في نفقة الاقارب
 والثالثة الاقرب فالاقرب ولا يشر الا بعد مع الاقرب
 كالميراث ولا يدخل في هذه الوصية من كان وارثا ولا يدخل
 والده وولد القليل ويدخل فيه الجد والجدة وولد الولد وروى
 الحسن بن ابي حنيفة انه لا يدخل وفيه الجدة ولو اوصى لذو قرابة
 وله عتاق وخالان فعند ابي حنيفة الثلث للعتيق وعندهما بقسم
 ارباعا ولو كان له عم وخالان للعم نصف الثلث والنصف
 للخالين عند ابي حنيفة ولو كان له عم واحد كان له نصف الثلث
 ولو اوصى لذو قرابة بجميع الثلث للعم وفي الزيادة المرأة اذا
 اوصت بنصف ماله او كل ماله للزوج المال كله النصف حكم

الارث والوصف بحكم الوصية **فصل في العرق والمخن وما**
يما وفي النوازل جل اوصى الفقهاء ان يقرأ عند قبره يشي
 فالوصية باطله مثل ابو بكر عن اقر بان يحل بعد موته الى
 موضع كذا ويدفن هناك وبني هناك يارطه ثلث مال فما
 ولم يحل الى هناك قال الوصية بالرباط جائزة وبجمله الى هناك
 بعد موته باطله ورسائل الوفاة عن رجل دفع الى ابنته خمسين
 درهمًا وقال ان مت فاعطى ثمنها وحف دراهم لك واشترى
 بالباقي حنطة وقصد بها قال اما الحنطة لا فلا يجوز وتطال الى
 القبر الذي اُمرت بعمارة ان كان يحتاج الى عمارة للتخفيف
 وعزت بقدر ذلك اما الزيادة على ذلك يعني الثمن فالوصية
 باطله ويتصدق بالباقي على الفقراء وفي النوازل الوصية بتطخير
 القبر وان يصب عليه قبره باطله ولو اوصى بان يدفن في مقبرة
 كذا بقرب فلان الزاهد تراعى شرائط الوصية ولو اوصى بان يصير
 مع فلان في قبر واحد لا يراعى شرطه وفي النوازل لو اوصى بان
 يدفن في سية لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين ولو اوصى بان
 يدفن كسبه لا يجوز الا ان يكون فيها شيء لا يفهمه احد او فيها ضا
 فيسبغ ان تدفن ولو اوصى بان يصلى عليه فلان صلاة الجنائز
 فالوصية باطله هو الاصح **فصل في الايصاء والعزل** **ع** ان يطع
 البليغي انه قال في منديف وعشرين سنة فمرايت عما عدل
 في مال ابن اخيه وهذا يدل على انه اذا لم يقبل الوصية فهو اسلم
 فنقول اذا عرفنا هذا جئنا الى المسائل فنقول في قضا وسر النشف

رجل قال لآخر يتخار دار سر فرزند ان ببرد ملايش مرك او قال
 بالعربية تعهدهم او قم بامرهم او ما يجزى اه يصير وصيا ومن النوا
 لو قال المريض لرجل اخفى دوني صارا وصيا عند ابي ج وعند محمد
 اذا قال الرجل لغيره انت وصيبي فريزه وصية بعد الموت رجل قال
 لآخر استاجرتك بمائة درهم لتفقد وصايا سر فاما مئة مئة لانا
 هذه اجازة بعد الموت والاجازة بعد الموت باطله وهي
 من الثلث وهو وصي قال لآخر لك اجرمائة درهم علم ان تكون
 وصي فاشترط باطل والمائة وصية له وهو وصي ولو خاطب
 المريض قوما جمعوا عنده وقال لهم افعلوا كذا بعد موتي لم لا تعار
 اني يصير الرجل بها وصيا فالكل او وصيا ولو سكتوا حتى مات المريض
 ثم قبل بعضهم دون بعض ان كان القابل اثنين صاروا وصيتين
 وان كان واحدا دفع الامر الى القاضي حتى يقيم اليه مكانه او
 الى رجلين لا ينفرد احدهما الا في اشياء متعددة المسائل في التوار
جس في الغزل وفي شرح الطحاوي والاصحاب الباقية الامار
 علم ثلاث مرات اما ان تكون الوصي قويا امينا يمكنه القيام الى
 مال الميت فليس للحاكم عزله الثاني ان كان امينا لكن لا يمكنه القيام
 علم ماله من التصرف وغيره فلقاض ان يقيم اليه ثقة اخر ولا
 يعزله والثالث ان يكون خائفا فظهر حيانته فلقاض ان يعزله
 وفي التجديد لو لم يعلم القاض ان له وصيا فخص له وصيا فليس هذا
 الفصل اخر اجاله من الوصية وللوصي ان يوصي الى اخر عند الموت
 وفي نسخة الامام خواهر زاده الوصي اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي

للقاضي ان يقره لكن مع هذا الوصل ينزل وهكذا في القضاة الصغرى
 انه ينزل وفي الاقضية ذكر فيه اختلاف المساجد وفي القضاة
 الوصى اذا جرح عن القيام بالمرتب فاقام الحاكم فيها اخر لا ينزل
 الاصل الوصرا اذا جرح في رتبة المرتب لا يخرج القاضي من الوصاية
 ولو ادعى شيئا من الاعيان يخرج به قال الشافعي ابو الليث النخعي
 في الدين ايضا ان يقول القاضي اما ان يقيم البيعة على الدين
 او ستره عن الدين او يخرجك عنه الوصاية فان ابراه واما
 اخرج من الوصاية وجعل مكانه اخر الوصى لا يقضى مال اليتيم علم
 ما يذكره ولو اقضى مع هذا لا يكون هذا خيانة حتى يرضى الوصى
فصل في تصرفات الوصى وفي وكالة الاصيل للوصي يوكل
 بالخصومة اما الوكيل يمل يوكلم قد ذكرناه في كتاب الوكالة يبيع
 الوصى مال الاصيل قد ذكرناه في كتاب البيوع الوصى لا يقضى
 مال اليتيم وتعلموا في الاب والاصح انه كالوصي هذا في الجامع
 الصغير في كتاب القضاء وفي ادب القاضي للمصنف القاضي
 انما يملك الاقراض اذا لم يجد من يدفع اليه ضاربه او يشتر
 الوصى يملك بيع مال اليتيم سنة اذا كان لا يخاف الخو والوصي
 لو استقرض لنفسه يضمن والمتولى اذا اقضى ما فضل من الوقف
 صح اذا كان احرم من الاك او ان استقرض ان شرط الوقف
 فله ذلك والايه في الامر الى القاضي ان اخراج والعبد المازن
 والمكاتب لا يقضاه واذا اجر الوصى الصبي او عبده او مال جاز
 واذا بلغ الصغير ان يرضى الاجارة التي عقدت له وليس له

ان يفتح الاجارة التي عقدت باعترافه والوصى اذا اجر لف
 للصبي لم يجر وفي النصاب الوصي اذا اراد ان يستاجر دار الصبي
 ولا يكون غاصبا بواجب الرار من امراته ثم يسكنها فيها ويرب منها
 ماله مقدار الاجرة فتؤدى المرأة الاجرة الوصى اذا رهن ماله
 اليتم بدين لف جازا استحقاقا وقال ابو يوسف لا يجوز قنا
 واستحقاقا واجمعوا انه لو اراد ان يوفى دينه من مال الصغير
 ليس ذلك وفي ارب القاضي الوصى يودع مال اليتيم و
 ويعير ويصنع الوصى اذا اخذ ارض اليتيم فباعه قال الفضل
 ان كان البذر على اليتيم لا يجوز ولو جعله الوصى على نفسه ففعل
 قياسا ما قال يجر في جواز بيع الوصي مال اليتيم من لف ينبغي
 ان يجوز وفي الجامع الصغير مقاسمة الوصي الموصل له على الورثة
 جازية ومقاسمة الوصير الورثة على الموصل باطله وتفسير المسئلة
 اذا كان الوارث غايبا تقاسم الوصي الموصل بالثلاث خروف
 الثلث الى الموصل له وامسك الثلث للوارث فهلك ثلثه من الثلث
 هلك مال الوارث ولو كان الموصل غايبا تقاسم الوصي الوارث
 وصرف الثلث للوارث وامسك الثلث للموصل ففضاع الثلث
 في يده لا يهلك مال الموصل له ان يشارك الوارث في اخذ
 ثلث ما في يده رجل وقف وقف ولم يجعله قيا فوصية وصي على
 او قاض الوصي من يدع المال الى اليتيم قال اذ بلغ وظهر منه
 الرشد **باب** احد الوصيين لا ينفرد بالتصرف الا في غائبة
 مواضع تجوز الميث وشرا اما لا بد للصغير منه كالطعام والكسوة

ويرجع ما يجئ عليه التلف وينفذ الوصية المعينة وقضاء دين الميت
 من جيبه والخصومة وحرد المصنوع والودائع وقبول الهبة وجميع
 الاموال الضالعة وفيما عدا هذه المواضع على خلاف فنفذ
 اليه يوسف بنفذه وعندهما لا ينفذ وسواء اوصى اليهما معا او على
 التفريق هو الاصح بهذا في الجامع الصغير وفي الايضاح اذا ما
 الرجل في يده وودائع لقوم شئ وعليه دين واوصى الى رجلين
 فقبض احدهما المال والودائع في منزل الميت بغير ادم صا ح او
 قبض بعض الورثة بغير ادم الوصيين وبغير ادم ابر الورثة
 وبذلك في يده فلا ضمان عليه قال لان احد الوصيين بنفذه بقضاء
 الدين ورد الودائع وكذا احد الورثة ولو لم يكن على الميت
 قبض احد الوصيين التركة فضا عت في يده لا يضمن ولو اخذ
 احد الورثة ضمن حصته اوصى به الميراث ولو كان المال في صوغ
 يخاف عليه الضيعة استحسنت ان لا يضمن واحد الورثة لو قبض
 دينا للميت على رجل او وديعة عند رجل فضا عت عنده يضمن والعلم
فصل في النكاح وفي ادب القاض للخصاف السلطان اذا طلع
 في مال اليتيم وتحس الوصي ببعض مال اليتيم كدفع ظلمه امكنه دفع
 ظلمه بغير ان يعطى شيئا فاعطى ضمن فان لم يكن من غير ان دفع
 شيئا يعطى شيئا فاعطى لا يضمن وفي النوازل وان خاف
 الوصي على نفسه القتل او انا فعضو دفع لا يضمن وان خاف
 على نفسه الحبس او القيد فاعطى ضمن وان خاف ان ياخذ بماله
 لو لم يدفع اليه مال اليتيم ان علم الوصي انه ياخذ بعض ماله ويبيع

منه مال كفاية لاسيعة ان يدفع مال الصبي فان دفع ضمن وان
اخذ ماله كله فاعطى لايضمن وهذا اذا كان الوصي هو دفع اليه
فان كان السلطان هو الذي يسقط يده واخذ لاصته ان علم الوصي
رجلات وخلف اثنين وعصبة فطلب السلطان التركة ولم يفر بعصبة
فغرم الوصي للسلطان وراهم في التركة باثر الاثنين حتى تترك السلطان
التقضى قال اذا لم يقدر على خصصين التركة الا بما غرم السلطان
فذلك محسوب من جميع الميراث وليس لها ان يجعل ذلك نصيب العصبية
خاصة بهذا قول ابي جعفر وفي اجارة فتاوى القضاة الوصي اذا اتفق
على باب القاضى فيما اعطى علم وجه الاجارة لا يضمن قدر اجر المثل
وما اعطى علم وجه الاجرة ضمن وما يتصل بهذا مسئلة المصادرة
سئل الامام النصف عن صورة فقال لرجل ادفع اليه وفي اعوانه
شعبا عنه في دفع اليه هل يرجع عليه قال لا قال وعامة المشايخ
انه لا يرجع بدون شرط الرجوع وفي التوازل قوم وقف المثل
بهم فامروا رجلا بان يستقرض لهم مالا وينفق في هذه المؤنات
ففضل فالمقرض يرجع على المقرض والمقرض هل يرجع على المقرض
ان شرط الرجوع يرجع وبدونه هل يرجع اختلف المشايخ وفيه الله
الموفق الى طريق الرشاد هذا ما يسره الله بنقله من اخطائه والله اعلم
الفصل التاسع والعشرين في الترافيق الحمد لله على هذه الصلوة
على محمد رسول الله وقال الشيخ الامام الاجل الكبير الزاهدstad
برهان الله والدين شيخ مشايخ الاسلام لولم يدين الجوس
على ابن ابي بكر بن عبد الجليل المرغيناني عفر الله له ولوالديه بهذا الجمع

يلحق بالتملك قد رغب فيه القاضي والداني والي قرآنه على
 المشايخ مرارا وحاورت فيه اول هذه الضيقة صفارا وكبارا
 ووقفت عليه صريحا واضمارا ولما عرض المصنف عن ذكر
 الردود ودر الارحام وما عداها من توفيات الاحكام ذكرت
 بعد انتهائهم زوايد ودرجته في اثباته فوايد من عدة كتب
 وجدتها للمنفذ من وعدة نكت استفدتها من المشايخ على
 وجه يليق بهذا الكتاب وان لم يكن محطاً باقتضى الباب
 راجيا لاجزاء من الملك الوهاب القادر والدعاء للحلناظر في
 او غادر وبالله التوفيق اول ما بدر من تركه الميت بتجزيه ودفنه
 ثم تقضاؤه ولو نه ثم تفضيه وصاياهم ثم صمت الباقين ورثته
 وكلنا بنا هذا البيان المواريث وبالله التوفيق يحرم الارث
 بقبل ذوق واختلاف الدين وليس حتى يبرحم ونجاء قولاء
 والولاء على ضربين ولواء عناقه وولاء موالاة ثم السهام
 في الفوايض ستة نصف وربع وثلث عشر الضعيف والضعيف
 وثلثان وثلث وسدس كل ذلك واصحاب هذه السهام
 اثنتي عشرة نفرا ستة لهم حال واحدة سهم لا غير زوج وزوجة
 وام وجدة واخ لام وستة لهم حالان سهم وتقسيم
 وجد وبنت وبنت ابن واخ لام وام واخ لام فصب
 الزوج النصف مع كل الورثة الا مع الولد او ولد الابن فله
 معهم الربع بكل حال وصب الزوجة الربع مع كل الورثة الا
 مع الولد او ولد الابن فلهما معهم الثلث بكل حال واحدة او اكثر

يشتركن في ذلك ونصيب الام الثلث مع كل الورثة الا الولد
 وولد الابن او الاثنين من الاخوة والاخوات فصاعدا فلها
 معهم السدس بكل حال الا في فرقتين زوج وابوان او زوج
 وابوان فللام في حائنين الفرقتين ثلث ما يبقى بعد نصيب الزوج
 او الزوجة وذلك في الثلثيات لاف السدس ونصيب المدة السدس
 لام كانت اولاب واحدة كانت او اكثر يشتركن في ذلك بعد
 ان كن مستويا في الدرجة غير فاسدا او الفاسدة التي لا يشترطها
 ذكر بين الاثنين كام اب لام كل من ليقطن بالام وبالاب
 الا الابوات خاصة وتصور اربع جدا مستويا في الصنفين
 ان تبني القاعدة الاولى امية عدد السائل ثم ترتب الابوات
 عليها ام ام ام الام وام ام ام الاب وام ام ام
 اب الاب وتصور اربع جرات ابويات لا غير ان ترتب على
 عدد السائل انما ثم ترتب مثالا ام ام ام الاب ام ام ام
 اب الاب ام ام اب اب الاب ام اب اب اب الاب
 ثم الامية وان بعدت لشاركن الابوية وان قربت عند الشافعي
 وعندنا الابوية القربة تحجب الامية البعده ولو كانت القربة تلحق
 جانبها فكل ذلك عند الاكثرين وعند الجرح بخلافه ثم سى من جدا
 الاب لا ترتب مع الاب قط ومع الجد ترتب واحدة منهم
 وبه لا اول في تصويرنا ومع الجد ترتب ثنتان وبهما الاول
 في تصويرنا والى تليها والى تلي من يلحقها فقص على هذا كلاما
 نزل في درجة الاجداد نزل في تورثها في عدد الجدات ثم الجدة

ان كانت ذات جهتين ولا خرفرات جهة واحدة قال ابي يوسف
 السدس بينهما نصفان وقال محمد ثلثا فصورته امرأة زوجت بنت
 بنتها من ابن ابنها فولد لها ولد فهذه الزوجة ام ام الولد وام اب
 ابيه فخر ذات جهتين ولا ام ابيه ذات جهة واحدة ونصيب ولد
 الام السدس ان كان واحدا ولا اثنين فصاعدا الثلث الذكر
 والانثى فيه سواء وليقطون باربعة بالولد وولد الابن وان سفل
 وبالباب والجدة وان علوا اما الاب فهو عصبة الامع الولد وولد الابن
 فيصير ذاسمهم وسدس السدس بكل حال وقد يجمع الحالات في مثل اب
 وبنت النصف لها والباقر له فضا وعصوبة واما الجد فهو كالاب
 اذا لم يكن الاب الا في ثلاث مسائل وفي الرابعة اختلاف زوج
 والوان فلام في ما بين الفرضين ثلث ما يقع بعن نصيب الزوج او الزوجة
 ومع الجد لها الثلث كما ملأ الا في رواية ابي يوسف عجي الى ج فان لها
 ما يقع مع الجد اليه والثالثة وهو ان الجدة ام الاب لا ترث الاب
 ومع الجد ترث والرابعة الظافية وهو ان الاخوة والاخوات
 لاب وام اولاب لا يرثون مع الاب ومع الجد كذلك في قول
 ابي بكر وجه اخذ ابو ج وقال زيد بن ثابت يقاسمون الجد وبه اخذ
 ابي يوسف ومحمد ومالك والشافعي وكيفية المقاسمة على مذهب زيد
 وهو ان الاخوة والاخوات لاب وام اولاب اذا انفردوا عن
 ذوالسهم فله خبر الحالين في المقاسمة ومن ثلث جميع المال ولا ينقص
 حصة الثلث واذا اختلفوا بنذر السهم فله خبر احوال ثلاث
 من المقاسمة ومن ثلث ما يقع ومن سدس جميع المال ولا ينقص حصة من

من السدس الاخ المثلثة الاكدرية وتمر زواج وام وجد واخ لاب
وام سميت الكدرية لانها كدرت على اصحاب الفرائض وقيل بل كدرت
على زيد **السدس** قال فيها زبير بن عدي واه عمة ابنه خارجة للزوج
الصف واللام الثلث والنج السدس والاث الصف ثم يضم الجد
نصيبه الى نصيب الاخت فيقتسمانه اثلاثا ثلثاه للجد وثلثه للاخت
اصلها من ستة وتقول الى تسعة وتصير من سبعة وستين وتقول فضة
ابن دريت والدم مال قال زيد في الاكدرية شينا وان كان مكان
الاخت اخا فلا عول ولا اكدرية ولا ميراث للاخ لان الاخ عصبه
والاخر صاحبته فرض ولو كان اخا واخنا فلا اكدرية اليه وكذا
اذا كانتا اثنتين لان حق الام يرد من الثلث الى السدس فلا ضرورة
الى اعتبارهما صاحبتي سهم فيكون للزوج الصف واللام السدس
وللجد سهم ستة والباقي بين الاختين نصفين او بين الاخ والاخت
للمذكر مثل حظ الانثيين ثم ولد الاب بعد ادول الاب والام
في مقاسمة الجد ومراحمته حتى اذا خرج الجد الوسط عاد الى كل
الى اصله كان لم يكن الجد فقصوره جد واخ لاب وام واخ لاب
فالان بينهم اثلاثا للجد سهم والحل في سهم ثم يسد الاخ لاجسام
ما في يد الاخ لاب ويخرج من غير شئ جد واخ لاب وام واخوات
لاب فللجد منها الثلث حيزه الباقي للاخ لاب وام فقد اتفق
الجواب في المسئلة مع اختلاف التخرج جد واخ لاب وام
واخت لاب فالان بينهم اربعا للجد ومكان والحل اخت سهم ثم تسد
الاخت لاب وام ما في يد الاخت لاب ويخرج بغير شئ جد واخ

لاب وام واخنان لاب فاما لبيهم اخا سالا لجد سمان والكل اف
 سدم ثم سقد الاث لاب ام ما في بدا الاختين لاب الى تمام النصف
 والباقى لهما نصف سدم اصلها من خمسة ويصير من عشرين جد واث
 لاب وام واخ لاب وهذه الرابعة سواء الا انها تصح من عشرة
 واما البنات فذوات السهام الا ان يقع في درجتهن ذكر فصران
 عصبة واذ كان ذوات السهام فلهما واحدة من الصلب النصف والبنات
 فصاعدا الثلثان ولا يزدان على الثلثين وان كثرن وان كانت
 واحدة ومعها واحدة من الابن او اكثر فكلية من الصلب النصف
 وكلية من الابن الثلث تكملة للثلثين وان كانت اثنتين من الصلب
 فلا سدم للث من الابن وان كان واحدة من الصلب فلا ثلث للث
 من الابن وان لم يكن واحد ولا واحدة من الصلب فالث من الابن
 كالث من الصلب ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل بعضهن
 بنت ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن جملتهن العليا
 وتفصيلها العليا وسط العليا وثلاث بنات ابن ابن آخر
 بعضهن اسفل بعضهن بنت ابن ابن وبنت ابن ابن
 وبنت ابن ابن ابن ابن جملتهن الوسط وتفصيلها العليا الوسط
 وسط الوسط سفلى الوسط وثلاث بنات ابن ابن ابن
 اخر بعضهن اسفل بعضهن بنت ابن ابن وبنت ابن ابن
 ابن ابن ابن ابن وبنت ابن ابن ابن ابن جملتهن السفلى
 وتفصيلها السفلى وسط السفلى سفلى السفلى فلهما من ذى الفرق
 الاول النصف وللهما من العليا الفرق الثاني السدس تكملة

للثلاثين ولائش للباقيات وان كان مع احد الباقيات غلام
 يورث من جذائه ومن فوقه من لا يستوفى فريضته الثلاثين ولا
 يورث من دونه واما الاخوات فذوات السهام الا ان يقع في
 ورجهن ذكر فينصف حصته به واذا كن ذوات السهام فلهواحدة من
 الاب والام النصف وللبنتين فصاعدا الثلثان ولا يزدن على الثلثين
 وان كثرن ولو كان واحدة من الاب والام وهما واحدة من الاب
 فلهن من الاب والام النصف ولتن من الاب السدس تكملة الثلاثين
 وان كانتا اثنتين من الاب والام فلا سهم لهن من الاب وان
 كان واحدة من الاب والام فلهن من الاب كالنصف من الاب والام
 وهن يستقطن باربعة بالابن وابن الابن وان سفلت بالاب والجد
 وان علا علما اخلافا قد مضى وهن مع البنات حصته لقوله عليه السلام
 اجعلوا الاخوات مع البنات حصته ثم المشتركة ويسمى حاربه وهي
 زوج وام واخ واخوات لاب وام وجوابا عننا وهو قول اب بكر
 ان للزوج النصف والام السدس والاخ والاخوات لاب وام الثلث ثم
 الحال وبه كان يقول عمر بن الخطاب قال اولاد الاب والام ابن ابانا
 حاربا اما كانت امنا واحدة فتوفى عمر بن الخطاب في الثلث بينهم
 بالسوية لأفضل للذكر عشر لائش وهو قول عثمان رضي الله عنه
 والشافعي والاوزاعي واما العصباء فاقربهم الابن ثم ابن الابن وان
 سفلت من الاب ثم الجد وان علا علما اخلافا قد مضى ثم الاخ لا
 وام ثم الاخ لا اب ثم ابن الاخ لا اب وام ثم ابن الاخ لا اب
 بنوهما وان سفلوا ثم العم لا اب وام ثم العم لا اب ثم ابن العم لا اب

ثم ابن العم لاب كذا بنوهما وان سفلوا ثم عم الاب لاب وام
ثم عم الاب لاب ثم ابن عم الاب لاب وام ثم ابن عم الاب
لاب هكذا اعمومة الاجداد وان علوا او اولادهم المذكوران وان
سفلوا ثم المقتق ومقتق المقتق ذكر اكان او اشته ثم عصبة ما
في اختلاف ثم الفرائض بعون الله تعالى وحسب فريضة علمي عرض
ذو السر السهام وهم السنة الاول وعلمي عرض ذو الرطالين وهم
السنة الاخر وعلمي عرض النصفين وهم هو لا ثم الاصول التي منها
يصح خروج هذه الاسماء السنة المتفرقة سبعة وثلاثين
من اثنين من ثلاثة من اربعة من ستة من ثمانية من اثنى عشر
من اربعة وعشرين ثلاثة منها نقول من ستة الى عشرة وتراشف
ومن اثنى عشر نقول الى سبعة وعشرين وتراشف اربعة
وعشرين نقول الى سبعة وعشرين دفعة واحدة وطريق اخر
انه من جاز في السنة المتفرقة احاد احاد في كل
جزء اسمه الا النصف فهو اثنى عشر ومن جاز في ثلث
انظر ان كان من جنس واحد فالأكثر بعينك ويحييك وان
كانا من جنس مختلفين ان اختلط النصف من هذا بكل الآخر
او بعضه فهو من سنة وان اختلط الربع من هذا بكل الآخر او بعضه
فهو من اثنى عشر وان اختلط الثمن من هذا بكل الآخر او بعضه
فمن اربعة وعشرين بقى الاصل الثامن وهو الصحيح فلا بد من
معاملة وهو معرفة الوفا من الجانبين المختلفين وهو ان يلقى
علم الاقل ليربط من الأكثر بمقدار الاقل من الجانبين حتى يتقفا

في درجة فان اتفقا في واحد فلا وفق وان اتفقا في اكثر فوفق
 ففي الاثنين بالنصف وفي الثلاثة بالثلث وهكذا الى العشرة وفي
 العشرة بالعشر وفي احد عشر بحزب من احد عشر هكذا الى حيث ينشأ
 بالخط مسددا الى الاخر اجراما اتفقا فيه ثم التصحيح اذا انكسر
 السهام عند الروس طلبنا الوفق بين سهام ورؤس ان لم نجد
 اخذنا كل الرؤس وان وجدنا اخذنا وفق الرؤس هكذا يفعل
 بالثاني والثالث اخذنا بلا ضرب ثم عمل آخر بين رؤس ورؤس
 طلبنا الوفق بين رؤس ورؤس ان لم نجد ضربنا كل احدى في كل
 الآخر وان وجدنا ضربنا وفق احدى في كل الآخر هكذا يفعل بالثاني
 والرابع وان عابلت الاعداد اكتفينا باحدى ما وان شأ خلق
 الاعداد اكتفينا بالكثير ثم ما اجتمع فيه فهو مبلغ الروس مجموعها
 حفظنا بالافراد الانصاء وضربنا في اصل الفريضة مع عوطلا
 ان كانت عابلة فيما بلغ فنما بلغ فنما تصح المسئلة ثم نضرب كل فريضة
 ما هو نصيبهم في الابداء مضروبا فيما ضربنا في اصل الفريضة ونضرب
 كل واحد من لانكسر عليهم ما هو نصيب في الابداء مضروبا فيما ضربنا
 في اصل الفريضة واما من انكسر عليهم فاذا اردنا افراز نصيب كل
 واحد منهم يحتاج فيه الى اربع مقدمات الاولى ان يوفق رؤس
 طائفة او وفقها وناخذ سهامهم او وفقها والثانية ان نطلب
 الوفق بين حاصل رؤس طائفة وبين حاصل كل رؤس كل
 طائفة ورأينا نحن انكسر عليهم فياخذ الوفق من كل موافق والكل من
 كل مباين والثالثة ان نطلب الوفق بين حاصل ما اخذنا به حاصل

رؤس الطوائف سور الطائفة الموقوفة فيضرب بعضها في بعض ^{طلب}
 الموافقة والرابعة ان ننظر الى ما اجتمع من حاصل رؤس الطوائف
 بعد ضرب بعضها في بعض فنضرب به فيما اخذنا من سهام الطائفة
 الموقوفة فيما بلغ فهو نصيب كل واحد من الفريقين الموقوف بهذا
 اذا كان الكثير من جانب فان كان من جانبين لا يحتاج الى المقدمة
 الثالثة وان كان من جانب واحد يحتاج الى المقدمة الاولى بحسب
 وان شئت خرجت الانصاف بطريق النسبة وهو ان تنسب سهام
 كل طائفة الى رؤسها وتأخذ بتلك النسبة مع مبلغ الرؤس فيما بلغ
 فهو نصيب كل واحد من تلك الطائفة وان بنيت الى رؤس طائفة
 واحد منها واخذت مبلغ الرؤس بتلك النسبة وضربت في سهامهم فما
 خرج فهو نصيب كل واحد منهم ثم اذا اردت قسمة الشركة فانضرب
 سهام كل وارث في الشركة ثم اقسم ما اجتمع على ما وصحت منه الفرافير
 فما خرج بسهم فهو نصيب ومن صولح عشرته ياخذ بميراثه باسقاط
 سهامه من الفريضة ثم اقسم باقي الشركة على سرام الباقين ثم الرد
 وهو اننا اذا اعطينا ذور السرام سرامهم وبقي سهم لا يستحق له
 ميرد عليهم بقدر سرامهم الا الزوج والزوجة وهذا قول عمر وعائشة
 وبنو اخذ علمائنا وقال زيد بن عاصم الفاضل في بيت المال وبه اخذ
 مالك والشافعي والاصل في قضيتهم مسألة انه اذا لم يكن في المسئلة
 من لا يراد عليه فالقمة على سرام من نرد عليهم فانه كان فيهم
 من لا يراد عليه اعطينا نصيبه اقل مما خرج ثم ننظر الى الباقي ان
 استقام على سرام من نرد عليهم فبها والا ضربنا سرام من نرد عليهم

يخرج نصيب من لايرد عليهم فما بلغ منها نصيب السهام فانه وقع الكسر
 بعد ذلك فالسبيل ما قدمنا وان كان من يردهم صنفوا واحدا
 ضربا وروهم طابقا اخر في نصيب المسائل الردية وهو ان نصيب
 فرضية من يردهم كما لو تفردوا او يعطى من لايرد عليهم نصيبه
 ونصيبه عليه ثم ننظر الى الباقي بعد نصيب من لايرد عليهم نصيبه
 فانه استقام على سهام من يردهم منها والاطلنا الوقف من
 بين نصيب من يردهم وبين الباقي بعد نصيب من لايرد عليهم
 من نصيبه ان لم نجد ضربا كل نصيب من يردهم في مبلغ نصيب
 لايرد عليهم فما بلغ نصيب المسألة فنصيب من لايرد عليهم مضروب
 في نصيب من يردهم او في وقفه ونصيب كل واحد من يردهم
 عليهم مضروب في الباقي بعد نصيب من لايرد عليهم نصيبه او في
 وقف ذلك ثم المناسبة ومنما يعلم النصيب وهو ان نصيب فرضية
 الميت الاول علم ورثته وحفظه ذلك ما اصاب الميت الثاني بطلب
 الوفق ثم نصيب في فرضية الثاني علم ورثته ثم نطلب الوفق بين ما في
 يده ونصيبه ان لم نجد ضرب كل هذا النصيب في كل النصيب الاول
 وان وجدنا ضربا وفق هذا النصيب في كل النصيب الاول مضروب
 في الفرضية الثانية ومن كان له نصيب من الفرضية الثانية مضروب
 في نصيب الميت الثاني ومن كان له نصيب الفرضية الثالثة فاما الفرضية
 الاول مضروب في الثانية وما له من الفرضية الثانية مضروب
 في نصيب الميت الثاني ثم اذا علم الوفق اما اذا وجد الوفق يضرب
 في مواضع الضرب في وقفها وحفظه ذلك ما اصاب الميت الثاني

تطلب الوفاق ثم تصحیح فرضه الميت الثالث على ورثته ثم تطلب
الوفاق بين ما فيه ونقيضه ان لم يجد ضربنا كل هذا التصحيح من
كل التصحيحات الاولين وان وجدنا ضربنا وفقه ثم نتدبر بالقسم
وننته وننته وننته وننته وننته وننته وننته وننته وننته وننته
ثم يجب ان نعلم ان الموافقة انما اتفقت فلها نتائج ونفقات
واذا خربنا المسئلة من المناسخة او غير ما واعطينا كل ذر حتى حقه
واوطيناه حظه ثم اتينا الانصبا وكلها يوافق بعضها بعضا في جزء
من الاجزاء الصحيحة فتمت هذه الموافقة ان يقضى من كل نصيب
على جزء الوفاق ويخرج المسئلة من وفقها وعلم هذا بدور كثير
في المسائل **فصل في زور الارحام** وهم من اصناف اولهم اولاد
البنات واولاد بنات الابن والثاني الجدود الفاسدة والجدات
الفاسدات والثالث اولاد الاخوات لاب وام اولاد اولاد
الاخوة والافخوات لام وبنات الاخوة والرابع الاخوال والخالات
والعمات كلهن والاعمام وبنات الاعمام واولادهم واولادهم
عمات الاباء والامهات واخوالهم وخالاتهم واعمام الاباء لام
واعمام الامهات كلهم واولادهم واولادهم بالعمات اولهم
ثم ثانیهم ثم ثانیهم ثم رابعهم ثم خامسهم في رواية الشيخ وعليه الفتوى
وروي عن الشيخ ان الجد الفاسد اوله بالمال من اولاد البنات
وقال في يوسف ومحمد اولاد الاخوات وبنات الاخوة اوله من
الجد الفاسد والام وكل واحد اوله من ولده وولده اوله من
ابويه عندهما وهم لای یوثقون مع زور سهم ولا عصبة سوى هذا الزوجين

فصل في الصف الاول فاولايم بالميراث اقربهم وان سويوا
 في القرب فاولد الوارث واخلطوا في ولد ولد الوارث والصحيح
 انه ليس باولي مثاله بنت البنت اولى من بنت بنت البنت لانها
 اقرب بنت بنت الابن اولى من بنت بنت البنت لانها ولد الوارث
 بنت بنت بنت البنت وبنت بنت بنت الابن فالمال بينهما الصحيح
 والقسمه علم ابراهيم ان اتفقت اصولهم واما اختلفت فلكذلك
 عند ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة ومحمد وهو اشهر الروايتين
 عن ابي حنيفة علم اول خلاف مع اعتبار صفة الاصول في الفروع
 واعتبار عدد الفروع في الاصول ثم كل شيء جعله الاصل نقطه الى
 فروع مثاله بنت ابن بنت وبنت بنت بنت فعند ابي يوسف المال
 بينهما نصفان باعتبار الابدان وعند محمد اثلاثا سدسها لبنت ابن
 البنت وسدسها لبنت بنت البنت كانهما بنت عن ابن بنت فيقسم
 المال بينهما اثلاثا ثم ما اصاب ابن البنت فلولده وما اصاب بنت
 البنت فلولد ابنتها ابن بنت وبنت بنت بنت فعند ابي يوسف
 المال بينهما اثلاثا باعتبار الابدان وعند محمد خمس المال لبنت البنت
 واربعه اخماسه لبنت ابن البنت كانهما بنت عن ابن بنت وبنت بنت
 بنت فيقسم المال اخماسا ما اصاب بنت البنت فلولدها وما اصاب
 بنت الابن فلولدها بهذا هو اعتبار عدد الفروع في الاصول والاول
 اعتبار صفة الاصول في الفروع بنت ابن بنت وابن بنت بنت
 فعند ابي يوسف ثلث المال لبنت ابن البنت وثلثاه لابن بنت البنت
 اعتبار الابدان دون الاصول وعند محمد ينكس الخواب فابن بنت

البنت له ثلث المال وابن البنت له الثلثان اذ هو يعتبر الاصل
 دون الابدان وان اختلف بطن فعلى قول ابى يوسف يعتبر الابدان
 وعند محمد ينقسم علم اهل بطن اختلف ويحجب عن يدلى بالذكر ففرقا
 على حدة ومن يدلى بالانثى ففرقا على حدة ثم ينقسم علم الثاني ثم
 علم الثالث الى اثني عشر مثلك بنت بنت بنت بنت ابن بنت
 وابن ابن بنت فعند ابى يوسف يعتبر الابدان وعند محمد خمس المال
 لبنت بنت البنت وثلثا اربعة الاخماس لابن ابن البنت
 وثلث اربعة الاخماس لبنت ابن البنت ولو كان منهم ابن بنت
 ايضه فعند محمد ثلث الثلثين لبنت ابن البنت وثلثا الثلثين لابن
 ابن البنت وثلث الثلث لبنت البنت وثلثا الثلث لابن بنت
 البنت وكذا البنات فاذا كانت قرابة من جهتين قال ابو حنيفة
 من كان له قرابة من ذور الفرائدين جميعا
 وهو رواية عن ابى يوسف وعند انه لا يرث الا من جهة واحدة
 كما في الجدة ذات جهتين عنده مثلا له ابن ابن بنت هو ابن بنت
 بنت وبنت بنت بنت ~~مصر~~ رجل له بنتان ماتتا وخلفت احرهما
 ابنا والاخر بنتا فزوج الابن البنت فولدت له ابنا ثم تزوجها رجل
 آخر فولدت له بنتا فالملود اتوا لابن ابن بنت هو ابن بنت بنت
 والملود ثمانية بنت بنت بنت فلو مات الزوجاء ثم مات الجد
 فعند ابى يوسف في رواية المال بينهما اخماسا خمس المال لبنت
 بنت البنت واربعة اخماسه لذور الفرائدين وعند في رواية ينقسم
 المال بينهما اثلاثا سهما لذور الفرائدين لمكان الذكر وسهم لبنت البنت

وعنده محمد سدرس المال بنت بنت البنت وحنه اسد اس
 لدور القرايتين **فصل في الصنف الثالث** وهم الجدود الفاسدة
 والجدات الفاسدات اولادهم بالميراث اقربهم الى الميت فان
 استوا في القرب فمن يد له يورث فهو اول عند البعض ولا
 تفضل عند الآخرين وان استوا في القرب فليس منهم من
 يد له يورث لظن عامة كانوا من جانب واحد من جانب الابن
 او من جانب الام واقف صفة من يد لونه بهم فالصفة على انهم
 ان كانوا ذكورا او اناثا بالسوية وان كانوا مختلفين فلكل واحد
 حظ الاثنين وان اختلفت صفة من يد لونه بهم بقسم علم اول
 البطن الى الميت اختلف كما في الصنف الاول وان كانوا من
 جانبين يجعل الثلثة لقراءة الاب والثلث لقراءة الام ثم ما
 اصاب كل فرع بقسم فيما بينهم كما لو انفردوا امثال اب ام
 اب الاب واب اب ام الاب فيما جدان من قبل الاب
 واب ام اب الاب واب اب ام الام فيما جدان من قبل
 الام تقسم المال ولا اثنا ثلثاه لقراءة الاب والثلث لقراءة
 الام ثم ما اصاب قراءة الاب يقسم اثنا ثلثاه بده من قبل ابو
 وهو اب ام اب الاب وثلثه بده من قبل امه وهو اب ام
 الاب وهذا الجواب علم قول من لا يغير المدل بالوارث فاما من
 يغير المدل بالوارث فعنده المال كله للجد المذكور ولا وهو اب ام
 اب الاب **فصل في الصنف الثالث** فالكلام في اولاد الال
 وبنات الاخوة لاب وام ان اولادهم اقربهم وعنده الاسماء

في القرب من كان ولد الوارث اولى فالقسمه على ابناءهم ان
 اتفقت اموالهم وان اختلفت فهو على الاختلاف الذي مر
 في الصنف الاول مثاله بنت الاخت اولى من بنت بنت الاخت
 لانها اقرب ومن بنت ابن الاخت اولى من بنت بنت الاخت لانها
 ولد الوارث بنت اخوت وابن اخوت اخوت فالحال بينهما للذكر مثل حظ
 الانثيين بنت ابن اخوت وابن بنت اخوت بنت اخوت فعند
 يوسف يعتبر الابراهم ومحمد محمد بن المال لبنت بنت الاخت ولها
 اربعة الاخماس لابن بنت الاخت وثلاث اربعة الاخماس لبنت
 بنت الاخت ابن اخوت لاب وام ومن بنت اخوت لاب وام فابن
 يعتبر الابراهم دون الاصول فعنده ثلث المال لبنت الاخت لاب وام
 ومحمد يعتبر الاصول دون الابراهم فعنده ثلث المال لابن الاخت لاب
 وام والاطلام في اولاد الاخوات وبنات الاخوة لاب كالاطلام
 في الفروع الاول عند عدمهم واما الاطلام في الاخوة والاخوات لام
 فهو ان اولادهم اقربهم ولا يفضل الذكر على الانثى الا في رواية شاذة
 عن ابي يوسف مثاله بنت اخ لام وابن اخوت لام فعندهما المال
 سويان كالاصول سويان وعند ابي يوسف على تلك الرواية اثلاثا
 بخلاف الاصول واذا اجمع ثلثة اولاد اخوات متفرقات او ثلثة
 بنات اخوة متفرقات واسووا في القرب والدرجة فعند ابي يوسف
 وهو رواية عن ابي جيعر الاصول مثاله بنت اخوت لاب وام
 وبنت اخوت لاب وبنت اخوت لام فعند ابي يوسف المال كله
 لبنت الاخت لام ومحمد لبنت الاخت لاب وام وبنت اخوت لاب وام

وبنت اخ لام فغند ابى يوسف المال كله لبنت الاخ لاب وام
 وعند محمد سدس المال لبنت الاخ لام والباقي لبنت لاب وام واذا
 اجتمع ثلثة بنات اخوات متفرقات وثلاث بنات اخوة متوقفتين
 فغند ابى يوسف المال كله بين بنت الاخ لاب وام وبين بنت
 الاخ لاب وام نصفاه وعند محمد ثلث المال بين بنت الاخ لام
 وبنت بنت الاخ لام ونصفاه وثلثا المال بين بنت الاخ لام
 وبين بنت الاخ لاب وام اثلاثا كما في الاصول في ولد الاخوة
 والاخوات اذا كانت قرابة ذات جهتين فهو على اختلاف قدم
 في النصف الاول مثله ابن اخ لام هو ابن اخ لاب وبنت اخ
 لاب وام فغند ابى يوسف المال كله لبنت الاخ لاب وام وعند محمد
 المال كله على خمسة ثلثة اخماس لبنت الاخ لاب وام وثلثه
 لابن الاخ لام الذي هو ابن الاخ لاب **مضاف النصف الرابع**
 وبهم الاعمام لام ومن في مقامهم من كان لاب وام اولي عن
 كان لاب ومن كان لاب اولي عن كان لام مثله عمه لاجام
 وخالة لاب فالاولي اولي خال لاب وام وخال لاب فالخال
 للاب اولي وانما يعتبر بهذا الترتيب من جنس واحد ولا يعتبر في جنس
 الاخ رواية شاذة عن ابى يوسف مثله عمه لاب وام وخال له
 فالخال بينهما اثلاثا ثلثاه للعمه وثلثه للخال وعند ابى يوسف على ثلثه
 الرواية المال كله للعمه واذا اجتمع العمات والاخوال والخالات
 فاثلاثاه للعمات بينهم بالسوية والثلث للاخوال والخالات بينهم
 للذكر مثل حظ الانثيين والكلام في اولاد هؤلاء وبنات الاعمام ان

اولاهم اقربهم فان استويا في القرب فمن كان لاول ام اول
 من كان لاب ومن كان لاب اول من كان لام ثم ولد
 الوارث اول فان كان احدهما ولد الوارث غير انه ذو قرابة
 واحدة والاخر ولد لغير الارحام لكن ذاقرا بين اخلفوا فيه
 والصحيح ان ذاقرا بين اول من ذو قرابة مثاله بنت ابن عم
 لاب وابن ابن عمه لاب وام فان في اوله **فصل العن**
الخامس وهم اقربا الابوين اولاهم اقربهم مثاله عمه لا
 اول من عمه الجدة لانها اقرب واذا اجتمعت قرابتا الاب
 وقرابتا الام فالتشنان لقرابة الاب والثالث لقرابتة الام
 ثم اصاب قرابتة الاب يقسم بينهم اثلاثا ثلثاه لقرابتة من قبل
 ابيه وثلثه لقرابتة من قبل امه وما اصاب قرابتة الام فكل ذلك
 ثلثاه لقرابتها من قبل ابيها والثالث لقرابتها من قبل امها مثاله عمه
 الاب وخالته وعمه الام وخالتها والكلام في اولادهم ولا كالكلام
 في اولاد البنات واولاد الاخوات فيما يتفقون ويختلفون **فصل**
في لواحق الكتاب قد ذكر ان الولاء عارضة بين ولائها
 وولاء موالاة مولى العنقة كل من اعق عبد الوفاة عن مذهب
 وخرج منه الثالث اومات عن ام ولد واستوفى كتابه عبد اولك
 ذات رحم محرم منه فعق عليه فانه يكون مولى له بغيره اذ امانت
 ولا يرث المعق منه وان اعقها علم ان لا اولاد له فالشرط باطل
 والولاء ثابت والولاء لا يورث ويكوز الاقرب بحصة المعق
 مثاله مات المعق عن ابن وبنت فالاولا كل الاين وان مات عن

ابن و اب فاكولاء كله لابن عند الـ ح ومحمد وقال ابو يوسف سكر
 الولد الاب والباقي لابن وان مات عن جده واخ فاكولاء
 كله للجد عند الـ ح وعندهما الولد بينهما نصفان وعند الشافعي
 الولد كله للاخ في الصحيح قوله كل مملوك عنق علم ملك لا يتحول و لاه
 عن ابدا مثالا رجل زوج امته من عبد غيره ثم اعقن امته فماتت
 بولد لا قبل سنة اشهر ثم اعقن العبد لآخر ولد الولد الى نفسه
 لانه عنق علم ملك معق الام وكوجاءت بولد تمام سنة اشهر
 فصاعدا ثم اعقن العبد ح ولد الولد الى نفسه وليس للنساجم الولد
 الاما اعقن او اعقن من اعقن او كاتين او كات من كاتين
 او تبرن او تبرن تبرن او جولا معقن واما مولد المولات
 فجهول النسب انما قال الاخر انت مولاي ترثني ازامت وتقبل
 عنه اذا جئت وقال الاخر قبلت صح عنه ناويكون القائل مولدا
 يرثه ازامات ويقبل عنه اذا جئت وان شرط من الجانبين فغير ما
 شرطوا ويترفع هذا العقد اولاده الصغار ومن بولد له بولد
 وكذلك المرأة اذا عقدت عقد المولات صح عند الـ ح وللعاقدة
 ما لم يعقل عنه هذا القائل والقابل فسخه الا ان يرث بولاية ومولى
 المولاة مؤخر عن ذور الارحام مقدم على رث المال ويرث مع جده
 الزوجين والرقا من ابسبا الممان وافر الحما في الفنا او ناقضا
 كما في المدبر و ام الولد والمكاتب ازامات عاجزا فهو عبد وان
 مات عن وفاء او عن مولود في الكتابة يودر كتابته ويحكم بحرية
 في اخر جزء من اجزاء حياته فبين ان مات حرا والمستعق بمنزلة

حرمدون عندهما وعند الخ وهو عبدنا بغير علمه درهم هذا اذا كان
 يسع لشكاك رقبته فمقتى البعض اما اذا كان يسع بحق في رقبته
 كما لعبد المردون اذا احققت الراهن فهو بمنزلة الامار يبرئ ويرثون
 عنه والقتل في السبب اثمان وكل قتل يتعلق به وجوب القصاص
 او الكفارة فانه يمنع الميراث وكل قتل لا يتعلق به وجوب القصاص
 ولا الكفارة فانه لا يمنع الارث اما القتل الذي يتعلق به وجوب
 القصاص فهو ان يقتل مورثه عمدا باليد لا بما يعمل على الحديدة واما
 الذي يوجب الكفارة فهو ان يقتله بالمباشرة خطأ أو أوطأ
 وابته وهو راكبا او انقلاب في النوم علم مورثه فقتله او سقط
 عليه من السطح فقتله او سقط حجر من يده عليه فقتله بالمباشرة
 فتجب فيه الكفارة ويوجب حرمان الميراث ان كان مورثا والوصية
 ان كان اجنبيا واما القتل الذي لا يتعلق به وجوب القصاص ولا
 الكفارة وهو ان الصيد او المجنون اذا قتل مورثه او غير الصيد والمجنون
 اذا قتل مورثه بالكل اذا شجع جننا على قارعة الطريق فسقط
 علم مورثه فمات او حفر بئر اعلى قارعة الطريق فوقع مورثه فيها
 فمات او ألقي حجر اعلى قارعة الطريق فقتل به فمات او صلب الملب
 او بال اول نوصا فمات فمات او ساق دابة او قاردا
 فمات مورثه فمات او قتل قصاصا او دفعا لقتاله او كان
 مكرها على قتله او سقط حايطة المابل علم مورثه بعد ما شهد عليه
 فمات او وجد مورثه قتيلا في دارة فانه يجب القصاص والدية على
 العاقلة ولا يمنع الارث وكذا العادل اذا قتل الباعى وهو مورث

ثم يمنع الارث في هذه المواضع وان باشره لانه لا يجب القصاص ولا
الكفارة اما اذا قتل الباغي العادل فهو مورد فهو علم وجهين ان
قال قتله وانا علم الباطل والآن ابنته علم الباطل فانه لا يرثه بالعلم
وان قال قتله وانا علم الحق والآن ابنته علم الحق يرثه في قول
ومحمد لان قتله لا يوجب القصاص ولا الكفارة وعند ابى يوسف
لا يرثه لانه قتل بغير حق الابن اذا قتل اباه عمدا او خطا لا يرثه
لانه يجب القصاص في العمد والكفارة في الخطا وكذا الاب اذا قتل
ابنته خطأ يمنع الارث وهذا لا يشكل لان الكفارة تجب بقتله اباه
خطا اما اذا قتله عمدا فانه لا يوجب حرمان الميراث ابنته وان كان
لا يوجب به القصاص وهذا يشكل علم الاصل الذي ذكرنا الا اننا
نقول يجب القصاص ههنا لكنه سقط بحرمه الابوة الاب اذا اذنب
ابنته بان اجرمه جريمة سرقة او غير ما او عطف في الضرب فمات
لا يوجب حرمان الميراث وعند ابى يوسف لا يوجب العلم اذا اذنب
ولدا نكاحا وهو وارث فمات لا يوجب حرمان الميراث وكذلك
الاب اذا ابط ابنه او اخوته او حجه من غير ان يعنف في ذلك فمات
والزوج اذا عجز زوجته بان تعطف في الفراش فمات فانه لا يوجب
حرمان الميراث المكف طه ملة واحدة عندنا يرث بعضهم بعضا
فانصرف الى يرث اليهودي واليهود يرث المجوسي الا اذا كانت
دورهم مختلفة متباعدة مثل نصراني مات وكلم ابن في الروم وابن
في الهند لا يرث واحدهما ولو مات مسلم وله ابن مسلم في الهند
فانه يرثه لانه لم يتباين الدار حكما والهند لا يرث عن واحد وكذا

المرتدة وبطل برث المسلم منه قال ابو ج ان كان كسبا اكتسبه في حال
الردة يكون فنيما وان كان كسبا اكتسبه في حال الاسلام يكون
لورثته المسلمين وقال ابو يوسف ومحمد الكسب لورثته المسلمين
وقال الشافعي الكسبان جميعا فني فان طلق بدار طرب من القسم
القاصح حال بين ورثته كانه ميت الجوسي برث بالنسب والولاء
وبسبب ما يعرف عليه بعد الاسلام والنسب فيما بينهم يثبت بالانكحة
الفاسدة ومن بدل الى الميت بنسبين ان كان احدهما كسبا
الاخر ورث بهما جميعا وان كان كسبا ورث بالطالب مثله اذا
ترك ابنه عمه واحد بهما اخوة لامه فله السدس بالفرض والباقي
بينهما بالعصوبة لان احدهما جري في قرابة لا يجب الجدة الاخر ورث
بهما فانه ترك بنين خاله واحد بهما اخوة لابي فلها المال كله فرضا
وردا الا ان احدهما جري في قرابة لا يجب الاخر ورث بالطالب ثم الجوز
عن الميراث كسب بخير فمن مات وله ابوان واخوان فاحواه
يردان الام من الثلث الى السدس وان كانا لابيرثان اذ هما بالآل
محبوبان والمحرم عن الميراث لا يجب كالمحرم بالقتل او الرق او
اختلاف الدين لا يجب الطمان ولا يجب النقص الا ان قول الله
ابن مسعود فانه افنت فيما زعم النخبة ان المحرم لا يجب للطمان
ولكنه يجب النقصا وعنده يقول المسئلة الى احد وثلاث بنات على
هذا الاصل **مسئلة** بارزوجة وام واخوان لام واخوات لاب وام
وابن محرم ياخذ السببا الطمان فعند عامة الصحابة يقول بهذه
المسئلة الى سبعة عشر واصلها من اشبه عشر لان الزوجة فرضها ربع

عندهم اذا الابن المحرم لا ينقصها حقها وعند ابن سبوء اصلها من اربعة
وعشرين لان الزوجة فرضها الثمن عنده اذا الابن المحرم لا ينقصها
حقها فعالت الى احدى ثلاثين المفقود لالميراث والابورث عنه
ما لم يثبت موته ببينة او يمضي مدة يعلم يقينا انه لا يعيش اكثر من ذلك
ووقت في ذلك ابو ج في رواية الحسن عنده مائة وعشرين سنة موفت
ولادته وعن ابن يوسف مائة وقد بعضهم تسعين وبعضهم سبعين
وقال بعضهم موكول الى ارأ القاضى فاذا كفت تلك المدة ورثته كان
حيًا ولا يرثه من مات قبل نض المدة ولو مات مورثه في خلال فقهه
وله وارث سواه ان كان لا يجب به لكنه ينقص حقه يعطى اقل النصيبين
ويوقف الباقي وان كان لا يجب به لا يعطى اصلاً ويوقف للمحل
نصيب اربعة بنين عند ابن ج وعند محمد ميراث ابنين وهو
رواية عن ابن يوسف وعند ابنه يوقف ميراث ابن واحد
وعلى الصورة ولو معه وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير به
يعطى كل نصيبه وان كان ممن يسقط به لا يعطى اصلاً وان
كان ممن يتغير به يعطى اقل الميراث وله اللعان من جهة الام لا
وانهاك اير الامهات ولا يكون عصبه لا يوارث الفرج والحرف
والندم ويجعل كانهما ماتوا معاً اختلفت يريث من حيث يقول فان
بالمنها فالحكم للاسبين وان كان فهو مشكل عند ابن ج وعندهما
يعتبر الاكثر وان استويا فهو مشكل اليه عندهما ثم اختلف المشكل
يرث اقل النصيبين وهو نصيب البنت عند عامة الصحابة الا ان
يكونا أسواء حاله ان يكون ذكر او قال الشيخ يعتبر فيه الخالان

حالة المذكورة وحالة الاثنية **ب** ازمات الرجل عن ابن
 وولده خنثى قال ابو ج ثلثا المال لابن والثلث للخنثى وخلف
 ابي يوسف ومحمد على قول الشعبي قال محمد للخنثى حصة من اثني
 عشر وللابن المتيقن سبعة وقال ابي يوسف للخنثى ثلثا
 من سبعة وللابن المتيقن اربعة ويجوز كل واحد منهم وبنات
 وطريق معرفة ما هو الاقل ما اعطاه ابي يوسف ومحمد ان يضرب
 الثلثة التي يعطيه ابي يوسف في اثني عشر فيخرج ما يعطيه محمد
 واخذت التي يعطيه منها محمد في سبعة فيخرج ما يعطيه منه ابي يوسف
 فيكون الاول ستة وثلاثين والثاني حصة وثلاثين وستة
 وثلاثون ثلاث دوات اثني عشر يعطيه محمد في كل اثني عشر حصة
 فصارت جملة ما يعطيه محمد حصة عشر وستة وثلاثين وحصة
 وثلاثون حصة دوات سبعة يعطيه ابي يوسف من كل سبعة وخمسين
 ثلاث دوات حصة عشر يعطيه ابي يوسف في عشر حصة وثلاثين
 ومحمد ستة وثلاثين وحصة عشر حصة وثلاثين اكثر منها
 من ستة وثلاثين فكذا ابر هو الكذلك في كتبهم وفي هذا النوع يغير
 وكثير والاصح والاسلم ان يقول فاضرب فيخرج ما يعطيه منه
 ابي يوسف وذلك سبعة فيخرج ما يعطيه منه محمد وذلك اثني
 عشر بغير اجملة بعد الضرب اربعة وثلاثين فاحصه من هذا المبلغ
 بعد الضرب بالطريق الذي ذكرناه في المناسجات لافراز الانصاء
 يعني فخذ ثلاثة واضربها فيما ضربت السبعة فيه وذلك اثنا عشر
 وثلاثة في اثني عشر ستة وثلاثون هذا هو الذي يعطيه ابي يوسف

من اربعة وثمانين ثم اخرجت في السبعة التي ضربت الالف عشر
 فيها يصير خمسة وثلاثين هذا هو الذي يعطيه محمد من اربعة وثمانين
 فازداد ما يعطيه الي يوسف علما يعطيه محمد هكذا التفتيح في
 بعض فكر من سبل الدنيا وتسميه وهو الميسر لكل سبيل في المولى فيهم
 النصير هذا الميسر الله تعالى بقوله في الفصول العاشر والله الهادي الى صراط
 الرشاد **الفصل الثانيون في يوم القيمة**
 وفي النوازل لا يلبث السمرقند في باب مسابك في منقحة قال محمد
 حسن اخبرني رجل من اصحابنا عن الحسن البصري انه سئل عن
 رجل الي رجلا ايجل ان يتزوج ابنة فقال سبحان الله او يكون هذا
 قال نعم فوضوا له رجلا مختار كان فعل ذلك به فقال لا يحرم ذلك
 شيئا قال محمد وبه نأخذ وسئل ابو القاسم عن دارين مثلا صغير
 فبعل صاحب احدهما دارين في داره اصطبل وكان في القديم
 مكناه في ذلك حزر على صاحب الدار الاخر انه ان يمنه قال
 ان كانت وجوه الدواب الي جدار داره فليس له ان يمنه وان
 كانت جوافرها الي جدار فله منه وسئل الفقيه ابو جعفر عن ناس
 يحب ارض رجل فاراد ان يجوزها الي ارضه قال ان لم يكن لها
 قيمة فلا بأس وان كان لها قيمة فان كان من نواويس اهل الجاهلية
 فهو بمنزلة ارض الموات وان كانت من نواويس كانت
 بعد الاسلام فهو بمنزلة اللقطة يساع ويرفع منه الي بعض مصالح
 المسلمين وكذلك كل لقطة يعلم انها كانت لدر بنه ان لا يتصدق
 به ولكن سبيلها ان تصرف الي بيت المال لنواويس المسلمين وسئل

عن رجل قال لامرأة وثني يده قدح من ماء ان شربت الماء
فانت طالق وان صبيته فانت طالق وان دفعته الى الناس
او وضعته فانت طالق قال يرسل فيه ثوبان حتى ينشف الماء
وسئل عن رجل قال لامرأة ان لم اجامعك على هذا الرجح فانت
طالق قال ينقب السقف ويخرج راس الرجح من السطح قليلا
ثم يجامعها عليه وسئل عن رجل قال لامرأة ان كلمتك او لا فانت
طالق ثم قال له امرأة ان كلمتك او لا فعبد حر قال يتكلم الرجل بكنت
ولا يحنث لانه قد خرج عن يمينه بكلام المرأة وسئل عن رجل
قال والله لا اشرب اطرا الا لاحد خير امن ذلك ثم انه شرب
الخمر من غير اضطرار قال يحنث في يمينه واخاف عليه الكفر بهذه
الكلمة وسئل ابو بكر عن رجل حلف ان لا ياكل هذا اللحم فاكله
غير مطبوخ قال لا يحنث كرجل حلف لا ياكل هذا الدقيق فاكله على
حاله لم يحنث كذلك هذا قال الفقيه وعند ربه يحنث وسئل عن
سكران قال لامرأة ان لم تكن فلانة او تسع دبر امك فانت
طالق قال هذا شتم معنوم ولا مقدور على معرفته فلا تصح الطعن
وسئل عن رجل حلف ان لا ينام على الفراش مادام في الغربة
فتزوج امرأة في بلدة هبل يجوز له ان ينام على الفراش مادام في
الغربة قال اذا تزوج امرأة لا علم نية ان يطلقها ولا ينية ان
ينهب بها فقد خرج من ان يكون غريبا و اذا تزوجها على ان
يطلقها او علم نية النقلة لافيه بعد غريبا وسئل سفيان الثوري
عن رجل وهب لرجل ثوبا ثم اقله منه فاستهلكه قال علم الوهاب

فيه وليس الارواح الا عند القاضي قال الفقيه وهذا قول المتأخرين
 وبه نأخذ ولو ذهب لرجل من اهلهم ثم استقرضها منه فاقترضها جاز
 وليس للواهب ان يرجع ابد الا ان الاله صارته مستلما وصار
 دينها على الواهب وسئل نصير بن يحيى عن الكسب فريضه يوم لا
 الكسب والعمل فريضه مقدار ما لا بد منه لان من الفرائض ما لا
 يستلغ ادامته الا باذابه كالصلاة لا تجوز الا بالوضوء فعليه
 تخلف الماء وطلبه ليقوم به الفريضه وعليه ان يلبس الثياب
 لاقامة الصلاة ولا يرفع ذلك الا بالعمل لانه ما لم يشيع النسيج
 ويخيط الخياط ويحتاج ان يزرع قبل ذلك سنة اشهر وانما جعل
 الله تعالى زرع اهل الجنة بلا مونة وتكلف واما في الدنيا فانه بالتكلف
 وقال الله تعالى لا ادم فلا يزرعكم من الجنة فتسعى يعني بالكسب في
 المعيشه لا بالعمل الا يعرف حينئذ وقال عز وجل لم يرم وهرق
 اليك بجمع الخلة وقال الله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم
 وقال الله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابغثوا
 من فضل الله يعني الكسب وقوله تعالى واخرون ليعربون في الارض
 يبغثون من فضل الله قالوا بلغنا عن بعض العلماء انه قال
 لا يقوم الدين والدنيا الا بربعين بالعلماء والامراء
 والجهاد والكسب وقال نصير حدثننا صالح بن محمد عن المعلى
 عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
 طلب الخلال الجهاد وقال نصير حدثننا بعض اصحابنا علي بن
 يحيى عن سبيل عن عباد بن كثير عن الحسن قال سأل النبي صلى الله عليه وسلم

كسب الخلال من رضى بعد اداء الفريضة قال حدثنا احمد بن
يونس الكوفي عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن
ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ذكربا علي السلام
كان تجارا وقال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بالبئر فان اباكم
كان بئرا يعني ابراهيم الخليل عليه السلام وكان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه يقول يا معشر الاخوان ارضعوا رؤسكم واجتروا
فقد اوضح الطريق وتكونوا عيال لا علم الناس وقال نصير حديثنا
يحيى بن المبارك عن معمر عن الزهري عن مالك بن انس
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم
ادخر قوته وقال نصير سمعت شقيق بن ابراهيم في قوله
عز وجل ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الارض قال لو ان
الله سار رزق من غير كسب لبغوا في الارض وقال لو ان الله
رزق عباده من غير كسب لبغوا وتقاسدوا ولكن شغلهم
به لا يتفكروا الف وقال نصير حديثنا ابو امامة عن هشام بن
عروة عن ابي قال كان سليمان بن داود صلوات الله عليه
بنينا وعليها تحيط الناس على المنبر وفي يده الطوض يعمل به
فاذا خرج ناوله اننا قال له اذهب به وبعه وقال نصير حديثنا
بعض اصحابنا ان داود النبي عليه السلام كان يخرج منكرا يسئل
عن سيرة في مملكة فوصل جبرئيل عليه السلام في صورة آدمي فقال له
داود يا فتى ما تقول في داود قال نعم العبد هو غير ان فيه فضيلة
قال ما هو قال ما كل من سب المال المحرم وما في العباد احب الي الله

من عبد ياكل من كبده مفاد داود الى محرابه متضرعا يقول يا رب
علمني صنعة بيد الغنيين بها عن مال المسلمين مقله كما صنعة الدرع
والنكاح المديريه كانت في يده بمنزلة العجين وكان اذا فرغ
من عمل واحدة باعها وعاش بها وعياله من غناها وقال خير حدثني
مكي ان ابراهيم عن شيخه عن ثابت البناني قال بلغني ان
العبادة عشرة في طلب المعيشة وواحدة في العبادة قال حدثنا
شاذان بن حكيم عن ابن معوية عن الاعمش عن ابراهيم قالوا
كانوا يقولون الذر لعل بيده افضل من التاجر والتاجر افضل من
الجلالس قال الفقيه وحدثنا الثقة عن ابي القاسم عن نصير بن
بحبان هذا الحديث الذر ذكرنا قال الفقيه وسمعت ابا بكر بالسناد
عن معوية بن قرة قال راى عمر بن الخطاب رضي الله عنه انا سائلا
من اهل اليمن فقال ما انتم يا اهل اليمن قالوا نحن متوكلون
فقال كذبتم بل انتم متاكلون الا اجركم بالمتوكل رجل الف حبة
في الارض وتوكل على ربه انتهى هذا ما لم يرد

الله تعالى بقله من كتاب النوازل للشمس قنبر

والله الموفق الى سبيل الرشاد

وعليه الاعتماد

والآخرون

تم الكتاب المسمى بـ **الكتاب الحام** في معرفة الاحكام
 تأليف الشيخ الامام العالم العالم العلامة المحقق الموقر
 المتقن الحجة الفاتمة وحيد دهره وفريد عصره الشيخ
 ابي الوليد احمد بن ابي اليمين محمد بن ابي الفضل محمد بن
 ابي الوليد محمد بن ابي الفضل محمد بن ابي عبد الله محمد بن
 الشيخ الحنفى مذهبنا سنة الله بحمدنا وانا رطبه ورحم
 اياه وجده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله
 وصحبه وسلم

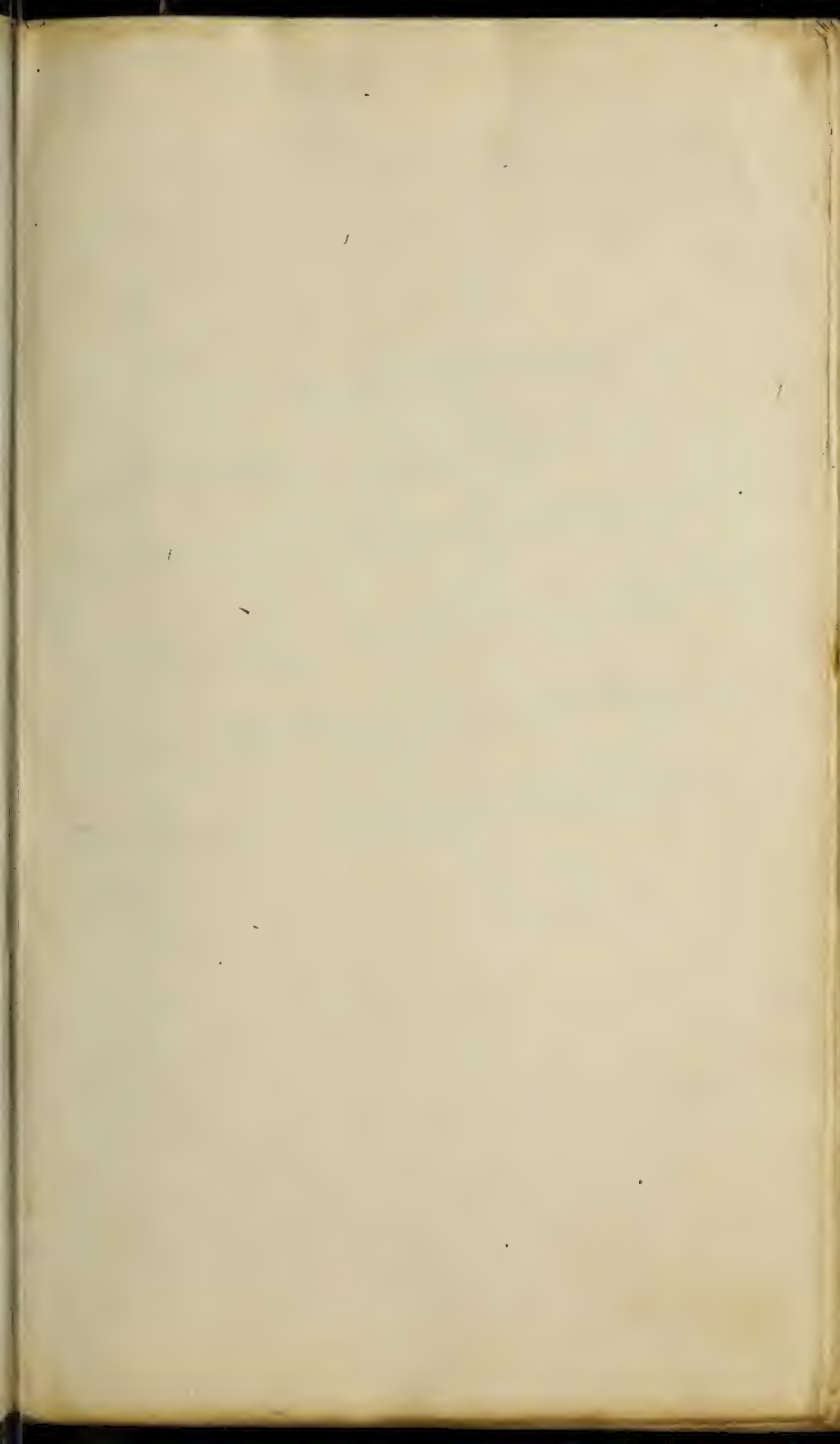
Handwritten text in a cursive script, likely a letter or document. The text is arranged in approximately 15 lines, with some lines being significantly more indistinct than others. The ink is dark, and the paper shows signs of aging and wear. The text is written in a cursive script, possibly from the 17th or 18th century. The first line is the most legible, starting with "The". The text continues down the page, with some lines being more clearly written than others. The overall appearance is that of a historical document or letter.

السید عثمان بن سید محمد سالم بن عبد المنا بن سید عبد الغفور بن سید عبد الله الكرمي
 السید جعفر بن سید زفر بن سید عثمان بن سید الله الوليد احمد

طار بجاه

دولتو غنائتو سمنو و حننوا عاليه منلو و الى النعم عالم افندم سلطانم
 حضرت نورنگ عتبة دولترينه عرض حال عبد اعيلير كه بود عاجيلري
 با موصله سليمانيه مراد باش جديده مدرسي اولوب كيز الحبال و قبول كنهه به
 مستحق اولماكه حاحم عليه عالمشو اللزندك نياز اولغورك و قوعى منتظم سلسله
 جليله لرندني با عليه سلطان سليم مدره سيله بود عاجيلرين مدره
 بيور مالري بابنده امر و فرمان افندم سلطانم حضرت نورنگ امر لرينه
 منوطدر

1890



من تعلني عونا وقد صيرني عبدا

من قنع عزا من طمع زال

